مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -

مجلة رهانات

العدد 63
2024

حوار العدد

د.محمد سعيد قروق

أستاذ علم المناخ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو سابق بالهيأة البيحكومية الأممية للتحول المناخي GIEC / IPCC

ما الحل إذا انتهى مخزون الماء؟ كان من اللازم وضع حل قبل استنزاف مخزون الماء، وبالتالي تكون الإجراءات المتأخرة عقيمة وغير مقبولة من الناحية أخلاقية. كيف يتم السماح للمستثمرين باستعمال 90 في المائة من المخزون المائي بأثمنة بخسة دون أي متابعة قانونية؟ لأن قانون الماء 36.15 في المغرب يسري في جميع المجالات باستثناء الفلاحة التي تستهلك نسبة 90 من المخزون المائي، بمعنى أن قانون الماء يطبق على مستعملي 10 في المائة من مخزون الماء.

ملف العدد

تدبير الأزمات والكوارث في المجتمعات المغاربية

افتتاحية العدد

وكان الراحل المختار بنعبدلاوي يدعونا إلى طرح سؤال: ما معنى أن نكون مغاربيين؟ قبل فتح أي ورشة للتفكير في الوحدة المغاربية وقضاياها المركبة، فبدون الجواب عن هذا السؤال يستمر اجترار نمط من التفكير ينهل من إرث الماضي، دون أن يكون قادرا على إنتاج البدائل المغاربية الممكنة.

مجلة رهانات

عدد 63 . 2024

محتويات العدد

افتتاحية العدد 2

• تدبير الأزمات والكوارث في المجتمعات المغاربية 2

ملف العدد : تدبير الأزمات والكوارث في المجتمعات المغاربية 4

• آثار التعاون الدولي في إدارة الأزمات والكوارث على الدول المتضررة - هشام الميموني 4

• آليات تدبير خطر الفيضانات في المغرب: مدينة تطوان نموذجا - حنان اجليبان / إحسان العريفي 18

• جهود المغرب لتسوية الأزمة السياسية في ليبيا - ياسر الصافي 31

• مواقع التواصل الاجتماعي والجائحة: استعمال جمعيات المجتمع المدني للوسائط الرقمية في مواجهة جائحة كوفيد-19- - عبد الحق بن درى 48

• الدولة وتدبير الأزمات والكوارث في المغرب: جائحة كورونا وزلزال الحوز نموذجا - فاطمة عبد النعيم 62

• الحاجة الى الأخصائي النفسي بالمغرب إبان الكوارث الطبيعية: حالة زلزال الحوز نموذجا - فؤاد بنبوعزة / اكرام اولادملك / الحسين افرياض 73

• تمثلات المخاطر الهيدرو-جيومرفولوجية على الساكنة المحلية بالساحل المتوسطي الشرقي من المغرب : دراسة حوض كرت الأسفل نموذجا - مخشان محمد / يونس الورتي 89

• قيمة التطوع لدى المؤثرين الإعلاميين في منصات التواصل الاجتماعي: زلزال الحوز نموذجا - هشام شولادي 106

حوار العدد 122

• حوار مع "د.محمد سعيد قروق" حول : «تدبير الازمات و الكوارث في المجتمعات المغاربية» 122

دراسات 130

• صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية كآلية لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية بالمغرب- عصام منصور 130

قراءات 165

• قراءة في كتاب الاحتجاج بالمغرب: عطب الفهم وفهم الأعطاب - زكرياء أكضيض 165

نافذة فكرية 167

• تقاطعات الفلسفة وعلوم الإنسان في تحديد المشكلات الوجودية للزمن المعاصر - الصديق الدهبي 167

ترجمات 176

• علم الاجتماع وموضوع الأزمات: أي أزمة وأي علم اجتماع؟ الجزء الأول - نزهة الرغاي 176

إبداعات 180

• قصيدة : " سِفْر الأَنا " - الشاعر عبدالله العثماني 180

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

مجلة رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية · مدى ·

ملف الصحافة: 45 ص 05

رقم الإيداع القانوني 2006-142

عنوان المراسلة:

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية

29 زنقة عمر السلاوي - الدار البيضاء

الهاتف: 27 42 22 22 05

rihanatmada98@gmail.com

www.madacenter.ma

المدير

المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير

زكرياء أكضيض

أعضاء هيئة التحرير

مراد زوين

عبد النبي الحري

محمد جليد

حياة الدرعي

عبد الإله الكلخة

عبد العالي صابر

عبد اللطيف الحاجي

قاسم لعويمري

ابراهيم الهيباوي

حسن الإدريسي

مصطفى إنشاء الله

الغلاف و الإخراج الفني

محمد أمين نجمي

الطبع

VIVA print

0522505696

التوزيع

سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

افتتاحية العدد

تدبير الأزمات والكوارث في المجتمعات المغاربية

زكرياء أكضيض

يصدر هذا العدد في أجواء حزينة، عقب وفاة مؤسس مركز الدراسات والأبحاث الانسانية –مدى- ومدير نشر مجلة رهانات الدكتور المختار بنعبدلاوي، الذي سهر بتفان وإخلاص ونكران ذات مدةَ سبع عشرة سنة على ضمان استمرارية صدور المجلة رغم تحولات سوق النشر بالمغرب. لم يتمكن الفقيد المختار من تحرير افتتاحية هذا العدد، نظرا لاشتداد وطأة المرض عليه في رحلته العلاجية الطويلة بفرنسا، وهو الحريص على متابعة جودة ملفات أعداد المجلة وتحرير افتتاحياتها، التي ستظل شاهدة على انتصاره العضوي للقضايا المجتمعية، وخطه التحريري الوحدوي المتجنب كل ارتماء في أحضان النزعات التفكيكية.

رحل الفقيد المختار وترك خلفه مشتلا للتربية على المواطنة والترافع المدني والتكوين الأكاديمي والتأهيل العلمي لفائدة الشباب المغربي، حيث استفادت أجيال من الطلبة ما يقارب عشرين سنة من أنشطة مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية –مدى- ومجالات فعله التربوية والأكاديمية والمدنية. فقد أرسى الراحل تصورا لمجلة رهانات، جعلها منفتحة بدرجة أولى على الأقلام الشابة، ومشجعة لهم على الانكباب العلمي على قضايا الشأن العام الوطني والمغاربي والإقليمي. ولم يعتبر المختار المجلة مجرد منبر أكاديمي صرف مرهون بحدود استهلاك ضيقة في الحقل الأكاديمي، بل راهن على أن يكون خطها التحريري قادرا على استيعاب القراء من مختلف الفئات المجتمعية.

وانفتح مشروع الفقيد المختار بنعبدلاوي الفكري على الفضاء المغاربي الذي عَدَّ لملمة جراحه وبناء وحدته مدخلا محوريا لتقدم مجتمعاته التي تتقاسم المصير المشترك نفسه، وذلك في سياق انسداد أفق مشروع الوحدة المغاربية وتوالي أزمات سياسية وكوارث طبيعية ظلت في حاجة ماسة إلى سياسات مشتركة بين البلدان المغاربية. من هنا، حمل الدكتور المختار، بوصفه مفكرا وفاعلا مدنيا، هم التفكير في البدائل الممكنة لتعزيز مشروع الوحدة المغاربية، وإبـراز مزاياه السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، وتجاوز الخلافات التاريخية والنعرات الظرفية والنزعات التفكيكية التي شكلت تهديدات مشتركة في وجه التجسيد السياسي للفكرة المغاربية.

وعند التأمل في المجالات التربوية والفكرية والترافعية المدنية والسياسية التي تحرك في إطارها المشروع الفكري للراحل المختار، فإنه يتبين أن للرجل قناعة راسخة قوامها ارتهان التحولات الديمقراطية القطرية والمغاربية والاقليمية بالمساهمة الفاعلة في تربية الأجيال المقبلة على قيم المواطنة، وهو الذي حرص على الالتزام بالمشاركة في قافلة السلوك المدني - المنظمة من طرف مركز مدى- من أجل تنشيط ورشات التربية على المواطنة لفائدة تلاميذ مؤسسات تعليمية

تقع في الأحياء الهامشية لمدينة الدار البيضاء، والتي أسهمت في إنتاج أجيال من الشباب المغربي يتمتعون بالاستعدادات القيمية من أجل الانخراط في قضايا الشأن العام والمساهمة بإنتاجاتهم العلمية بهذا الصدد.

كما شكلت أعداد مجلة رهانات المنفتحة على إشكاليات المجتمعات المغاربية مساحة فكرية؛ تتوخى التفكير في البدائل الممكنة لتجاوز التهديدات المغاربية المشتركة، وذلك عبر تحفيز الفاعلين والباحثين والأقلام الشابة على نشر إنتاجاتهم العلمية ذات الصلة بالقضايا المغاربية. هكذا، خصص هذا العدد لموضوع الأزمات والكوارث في المجتمعات المغاربية بغرض التفكير في المحددات المشتركة لسلسلة الأزمات والكوارث الطارئة المتلاحقة على المجتمعات المغاربية؛ كجائحة كورونا و زلزال إقليم 'الحوز' بالمغرب وإعصار 'درنة' بليبيا، وغيرها من الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية في البلدان المغاربية.

وتزامن صدور هذا العدد مع الذكرى السنوية الأولى لكارثتي زلزال 'الحوز' في المغرب وإعصار 'درنة' في ليبيا، وكذا ما خلفته الأمطار الرعدية الأخيرة في مناطق صحراوية بكل من المغرب والجزائر من خسائر مادية وبشرية وخيمة، نظرا لغزارة الأمطار التي فاقت 150 (ملم) في مناطق موسومة بتساقطات نادرة طيلة السنة. ورغم الخسائر المادية والبشرية لهذه الأمطار الرعدية الطارئة، غير أن فوائدها ستنعكس على الأمن المائي في هذه المناطق التي شهدت توالي سنوات الجفاف. لذلك، ثمة حاجة ماسة لفهم التغيرات المناخية الراهنة في البلدان المغاربية، وما تنتجه من كوراث طبيعية، وإدراك تداعياتها الشاملة على الإنسان المغاربي، ومساءلة السياسات العمومية المغاربية في ضوء المتغيرات المناخية الراهنة.

ولا تقتصر التهديدات التي تواجه المجتمعات المغاربية على الكوارث الطبيعية، بل تمتد إلى الأزمات السياسية الداخلية والخارجية التي تستوجب تفكيرا مغاربيا في حلولها بعيدا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي أبرزت محدوديتها في تسوية أزمة انسداد الأفق السياسي في ليبيا الناجمة عن تفاقم النزاع حول الشرعية. ثمة حاجة علمية ملحة لإبراز أهمية المسارات المغاربية من أجل تسوية الأزمـة، وهو ما يتطلب توليد أطروحة مغاربية قادرة على إعمال العقل للإمساك بالخيوط الداخلية والخارجية المتحكمة في تفاقم الأزمة الليبية، والبحث عن الفرص المتاحة من أجل توصل الفصائل الليبية إلى تسوية مشتركة، تجنب تحويل ليبيا إلى ساحة لحروب إقليمية ودولية بالوكالة تخوضها أيادي أبناء البلد.

وقد انعكست الأزمة الليبية على تدبير الحدود مع دول الجوار المغاربية، حيث شهدت مدينة 'غدامس' تحركات عسكرية غير مألوفة بين ليبيا والجزائر، ما يؤشر على اندلاع الشرارات الأولى لصراع حدودي بين البلدين في سياق تنامت فيه أنشطة الجماعات المسلحة وعصابات تهريب المخدرات والبشر، التي استغلت الفراغات الأمنية لتستوطن المناطق الحدودية. هكذا، شكلت المناطق الحدودية في الفضاء المغاربي بؤرا لتوليد توترات حدودية ذات أبعاد سياسية وإجرامية وإرهابية، ما يستوجب من العقل المغاربي التفكير في استراتيجيات تنموية مشتركة تغلب المصلحة المغاربية على الحسابات الضيقة، وتسرع من وتيرة الوحدة المغاربية كخيار محوري من أجل مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

وكان الراحل المختار بنعبدلاوي يدعونا إلى طرح سؤال: ما معنى أن نكون مغاربيين؟ قبل فتح أي ورشة للتفكير في الوحدة المغاربية وقضاياها المركبة، فبدون الجواب عن هذا السؤال يستمر اجترار نمط من التفكير ينهل من إرث الماضي، دون أن يكون قادرا على إنتاج البدائل المغاربية الممكنة. فأن تكون مغاربيا يعني أن تدرك مجريات التاريخ المغاربي، لكي تتخطى تراكمات الماضي، سواء الموروثة عن الاستعمار، أو تلك المتمخضة عن الحرب الباردة التي رسخت انعدام الثقة بين الدول المغاربية. فأن تكون مغاربيا يعني أن تضع مسافة اتجاه شعبويات الحسابات القطرية الضيقة، وأن تؤمن بخيار المشروع المغاربي، بوصفه الخيار المخلص من التبعية السياسية، والقادر على جعل البلدان المغاربية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي. ■

آثار التعاون الدولي في إدارة الأزمات والكوارث على الدول المتضررة

هشام الميموني

باحث في القانون العام والعلوم السياسيةالسياسية
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الملخص

تستمد هذه المقالة أهميتها العلمية من معالجتها لإشكالية تتمحور حول الآثار المترتبة عن التعاون الدولي خلال مرحلة إدارة الأزمـات والكوارث على الدولة المـتـضررة، من حيث تعريف التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث، وبيان أساسه القانوني والمبادئ المحددة له، ثم أهميته في مساعدة الدول على الحد من الكوارث والأزمـات، ومخاطر تسييسه لخدمة المصالح القومية، وفقا للمقترب الوصفي التحليلي. وقد خلص المقال إلى أن التعاون الـدولي خلال الأزمـات والـكـوارث، يشير إلى الجهود المبذولة من طرف الدول المانحة لمساعدة الدولة المتضررة على مواجهة الأزمة أو الكارثة، وأن الدول المانحةغير ملزمة بالتعاون مع الدولة المنكوبة وإنما في إطار التعاون والتضامن الإنساني والأخلاقي، والدول المتضررة ليست مجبرة على قبول المساعدات الأجنبية. وأن التعاون الدولي خلال الأزمـات والكوارث له دور بارز في الحد من مخاطر الأزمات والكوارث والتخفيف منها، كما يمكن تسييسه من طرف الدول سواء المنكوبة أو المانحة لخدمة مصالحها.

الـكـلـمات المفتاحية: **التعاون الدولي، الأزمات، الكوارث، المساعدات الإنسانية.**

Abstract

The crises and Disasters are a Phenomenology that is very common nowadays, it is increasing continuously and repeatedly. so This article aims at showing out the role of international cooperation in aids providing during Crises and disasters, by relied on the descriptive-analytical approach. within this context, this article aims in the Firstly, an introduce to the international cooperation in Crises and disasters, then effect international cooperation in Crises and disasters on states. Finally, this study concludes that, International cooperation is an emerging area of international law designed specifically to improve the humanitarian response to disasters and crises. and draws on existing law, rules, principles and guidance.

Keywords : **International Cooperation, Crises, Disasters, Humanitarian Assistance.**

مقدمة

أدى التطور الذي عرفته الكوارث والأزمـات من حيث أسباب حدوثها وأنـواعـهـا، وسرعـة تطور شدتها، إلى صعوبات وتحديات للدولة المنكوبة خـلال مرحلة الاستجابة للتخفيف من آثـارهـا، تعيق تطور المجتمعات واستقرارها، لأن الـزلازل والفيضانات والجفاف إلى جانب الجوائح وغيرها من الكوارث والأزمات الأخربالطبيعية أو التي تكون من صنع الإنسان، تؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وغيرها من سبل العيش الأساسية. وعليه للحد

من هذه المخاطر والتخفيف من آثارها السلبية أصبح وضع استراتيجيات وطنية أولوية محلية ووطنية ودولية، يتم تطويرها بالمجهودات الذاتية وحتى بالتعاون الدولي في الظروف العادية، وتطبيقها عمليا أثناء الأزمات والكوارث. لكن أحيانا تكون الدولة المتضررة غير قادرة على معالجة الأزمة أوالكارثة التي حلت بها، أو تحتاج لدعم معين في مسألة ما، فتلجأ إلى طلب الدعم والمساعدة من الدول الأخرى، ونشير في هذا السياق إلى جائحة فيروس كورونا وحرائق الغابات بالجزائر، إضافة إلى زلزال إقليم الحوز بالمغرب، وإعصار مدينة درنة الليبية.

للحد من المعاناة والخسائر والصراعات المترتبة عن الأزمات والكوارث، تلجأ الدول إلى تكثيف جهودها والتعاون فيما بينها لحل هذه المشكلات وتسويتها، خاصة خلال مرحلة إدارة الأزمة أو الكارثة التي لا تميز بين الناس مهما كان مستواهم الاجتماعي، وانتماؤهم الديني أو العرقي أو اللغوي أو غير ذلك. وهذا ما يدفعنا في هذه المقالة إلى بيان العلاقة بين التعاون الدولي وإدارة الأزمات والكوارث، سواء فيما يخص الحد من مخاطرالكوارث والأزمات، أو المس بسيادة الدولة المتضررة، من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هي الآثار المترتبة عن التعاون الدولي خلال مرحلة إدارة الأزمات والكوارث على الدولالمتضررة؟ ما المقصود بالتعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث؟ما هي أسس ومبادئ التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث؟كيف يساهم التعاون الدولي في الحد من مخاطر الأزمات والكوارث؟هل يؤثر تسييس التعاون الدولي أثناء الكوارث والأزمات على الدولة المتضررة؟

لأهميته في دعم جهود واستراتيجية إدارة الأزمات والكوارث للتخفيف من تداعياتها السلبية، يحظى التعاون الدولي بمكانة بارزة في تدبير الأزمات والكوارث، لكن في ظل تضارب المصالح والتنافس بين الدول، أحيانا يشكل فرصة لتحقيق مصلحة معينة.

تكمن أهمية الموضوع في معالجتهلإشكالية تتمحور حول أهمية التعاون الدولي بين الدول خلال تدبير الأزمات والكوارث، بصفة عامة، عكس الدراسات التي ركزت على التعاون الدولي خلال حالات معينة، مثل أزمة المناخ والأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا. لذا سنهدف من خلال هذه المقالة بالاعتماد على المقترب الوصفي التحليلي، التطرق في المحور الأول إلى ماهية التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث، في حين سيعالج المحور الثاني دور التعاون الدولي في دعم قدرات الدول المتضررة خلال إدارة الأزمات والكوارث وتأثيره على سيادتها.

ماهية التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث

يستلزم منا التطرق إلى ماهية التعاون الدولي خلال الأزمات الدولية الذي يكون عبر المساعدات الدولية، إلى التعريف بمفهومي الأزمة والكارثة، إلى جانب التعاون خلال الأزمات والكوارث، ثم التطرق إلى أساسه القانوني ومبادئ إعماله.

أولا: مفهوم التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث

تعد الأزمات والكوارث ظواهر ضاربة في القدم، نعيشها بمختلف أنواعها في شتى المجالات، وعلى كافة مستويات الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات المحلية والوطنية والدولية. فيقصد بالأزمة تلك الظاهرة التي تتسم بالخطر، وتعني في أوسع معانيها بأنها موقف مفاجئ يهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية[1]، وهناك من يراها ما هي إلا حالة غير عادية تترك أثرا قاطعا على مجريات الأمور العادية، فتربك روتين الحياة والعمل وتخل بالقواعد والنظم والبنيان الأساسي للعمل[2]، أو

الهوامش

1- علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية المفهوم – الأنواع – الإدارة، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر 17 أبريل 2020، ص 2.

2- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة الأزمات والكوارث، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص10.

تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة، التي يحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها[3]. وبالتالي فالأزمة تعد المصطلح الأكثر شيوعا وملائمة لكل ما هو صعب أو لا حل عاجل له، تعبر عن موقف أو حدث غير اعتيادي، ولحظة أو نقطة تحول مصيرية وحاسمة تكون مفاجئة، وشديدة الخطورة والسرعة، تهدد الأهداف والقيم والمصالح العليا للمتأزم، أو تؤثر في حالته وطبيعة علاقاته السائدة، وتحتاج الى اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة للتعامل معها في حالة تشهد ندرة المعلومات وضيق الوقت.

أما الكارثة التي تعني لغة النازلة العظيمة والشدة، فقد عرفت في الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية لعام 2000، بكل وضع استثنائي يمكن أن يلحق ضررا بالحياة أو بالأملاك أو بالبيئة[4]، بينما عرفتها اتفاقية تامبير بحدوث خلل خطير في حياة مجتمع ما، بما يشكل تهديدا واسع النطاق لحياة البشر أو صحتهم أو ممتلكاتهم أو للبيئة، سواء كان ذلك الخلل ناجما عن حادث أو سبب طبيعي أو نشاط بشري، وسواء حدث بصورة مفاجئة أو تطور نتيجة لعمليات معقدة طويلة الأجل[5]. كما تناول المقرر المعني بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، الكارثة بأنها حالة مفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس بدون مساعدة ويعانون من ويلاتها ويصيرون في حاجة إلى حماية، وملابس، وملجأ، وعناية طبية واجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية[6]. وعرفت الكارثة في مشروع لجنة القانون الدولي الخاص بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، بأنها حدث مفجع أو سلسلة أحداث مفجعة، تؤدي إلى خسائر في الأرواح واسعة الانتشار، أو إلى معاناة وكرب شديدين للإنسان، أو تسبب ضررا ماديا أو أمنيا أو بيئيا واسعا النطاق، بما يخل بشكل خطير بسير المجتمع[7]. وبالتالي فالكارثة هي اضطراب أو حدث متطرف ورهيب مفاجئ أو غير متوقع، يكون بسبب العوامل الطبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين أو من صنع الإنسان مثل الحروب، يهدد سلامة المجتمع ومصالحه، لما له من آثار سلبية على الأرواح وباقي الموارد الاقتصادية والبيئية والممتلكات المادية، ويتم مواجهة هذه الأخطار التي تهدد مجريات الحياة الطبيعية وسبل العيش، بجهود وإجراءات وقائية وعلاجية استثنائية ذاتية، وأحيانا بمساعدات من المجتمع الدولي.

إذا كان التعاون الدولي، يعد من أبرز المسائل الأساسية والمهمة في العلاقات الدولية، التي تساعد الدول على تحقيق مصالحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية، ومواجهة التحديات التي تهددها أثناء الأزمات والكوارث. فإن التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث يشير إلى العون والمساعدات المقدمة من الدول والحكومات المانحة إلى الدولة المنكوبة، التي تهدف إلى مواجهة الأزمات والكوارث بفاعلية والقضاء عليها، عبر إجراءات ووسائل تتناسب مع مرحلة إدارتها، كتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والتقنية والفنية والمالية، للحد من الأضرار والخسائر في الممتلكات والأرواح إلى أدنى مستوى ممكن.

ثانيا: أسس ومبادئ تنظيم التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث

تقديم الدول المانحة دعمها للدولة المنكوبة خلال الأزمات والكوارث، يأتي في إطار التضامن والتزامها الأخلاقي، وقواعد القانون الدولي التي تدعوها إلى التعاون في مثل هذه الظروف، إلا أن هذا التعاون ليس تعاونا مطلقا بل قيدته مجموعة من المبادئ.

1 - الأساس القانوني للتعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث في القانون الدولي

يستند التعاون بين الدول لمواجهة الأزمات والكوارثإلى الممارسة الدولية، كون العرف الدولي دأب على تقديم المساعدات الغوثية للدول المتضررة[8]، إضافة إلى القواعد الاتفاقية التي لها صلة وطيدة بحقوق الإنسان والكوارث،إلا أن هذا التعاون قائم على أساس التضامن والمجاملات وليس الجبر والالزام، لما له من أهمية في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية، وقد كرسه ميثاق الأمم

المتحدة الذي نص على التعاون لحل مختلف المسائل، وأكدته العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، لما له من أهمية في حماية الحقوق الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما كانت الظروف، مثل الحق في الصحة والرعاية الطبية، والحق في الحياة والغذاء والمأوى. ونشير في هذا الإطار على سبيل المثال إلى المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل التي دعت الدول إلى التعاون لحماية الطفل اللاجئ، والفقرة الثانية من المادة 23 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، التي نصت على تعاون الدول مع المنظمات القائمة بحماية ومساعدة اللاجئين لحماية الطفل اللاجئ، وكما هو معروف فاللجوء غالبا ما يكون بسبب نشوب أزمة أو كارثة طبيعية مثل النزاعات المسلحة وتغيير المناخ. كمادعت المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تعاون الدول بأقصى ما تسمح به مواردها، واتخاذ خطوات تضمن التمتع بالحقوق الواردة بالعهد، وهو ما نراه ينطبق على حماية الحقوق الأساسية خلال الكوارث والأزمات عن طريق طلب الدولة المنكوبة الدعم والمساعدات من الدول المانحة.

اكتسب التعاون الدولي مكانة مهمة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الوثيقة بالكوارث الطبيعية،ومن ذلك اتفاقية تامبير[9]، والاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية التي ألزمت الدول الأطراف بتيسير التعاون، واستطلاع آفاق التعاون في مجال الحماية الوقاية، والتنبؤ، والتأهب، والتدخل، وإدارة ما بعد الأزمة[10]. . وأكدت المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة على أن لكل إنسان الحق في الحصول علي مساعدة إنسانية مناسبة تضمن له حقه في الحياة والصحة والحماية من أي معاملة وحشية أو مذلة، وغير ذلك من الحقوق الضرورية لبقائه علي قيد الحياة ورفاهيته وحمايته في الحالات الملحة[11]، وهذا يعني أنه عندما لا تستطيع الدولة المتضررة تقديم المساعدات بواسطة إمكانياتها الذاتية، عليها طلب الدعم الدولي لتحمل مسؤوليتها بشأن حماية حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وفي هذا الإطار أشار معهد القانون الدولي في قراره الخاص بالمساعدات الإنسانية الصادر في 2 سبتمبر 2003، إلى أن ترك ضحايا الكوارث بدون مساعدة إنسانية يشكل تهديدا لحياة البشر وماسا بكرامة الإنسان، وبالتالي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، ويحق لضحايا الكوارث أن يطلبوا المساعدة الإنسانية وأن يتلقوها[12]. أما الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ، فقد أكدت على أن الطابع العالمي لأزمة المناخ، يتطلب من جميع البلدان التعاون وفقا

الهوامش

3- سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، السياسة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص 19.

4- الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، الموقعة بجنيف في 22 ماي 2000، المادة 1 الفقرة (ت).

5- اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة، المادة 1 الفقرة (6).

6- كريم محمد رجب الصباغ، حماية الأشخاص في حالات الكوارث البيئية في القانون الدولي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35 الجزء الثالث، 2020، ص 146.

7- حولية لجنة القانون الدولي، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والستين، المجلد الثاني – الجزء الثاني، 2010، (A/CN.4/SER.A/2010/Add.1(Part 2)، الفصل السابع: حماية الأشخاص في حالات الكوارث، المادة 3، ص 233.

8- بن سخرية كريم شاشوا نورالدين، التعاون الدولي الإنساني أثناء الكوارث الطبيعية من الإغاثة إلى التنمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8 - العدد 1، 2022، ص 565.

9- اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث الطبيعية ولعمليات الإغاثة، المادة 4.

10- الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، الموقعة بجنيف في 22 ماي 2000، المادة 2 والمادة 4.

11- المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية، المعتمدة من قبل مجلس إدارة معهد سان ريمو الدول للقانون الدولي الإنساني في دورته المنعقدة في أبريل 1993، المبدأ الأول.

12-Budislav Vukas, Rapporteur, Institut de droit international, l'assistance humanitaire, 1eme commission, session de Bruges, 2003, P 4

لقدراتها وظروفها الاقتصادية وحتى الاجتماعية[13]. كما أكدت اتفاقية كمبالا المتعلقة بمساعدة النازحين، على التعاون المباشر فيما يتعلق بالتدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها لحماية ومساعدة النازحين جراء الكوارث الطبيعية، وذلك بتوفير أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية المناسبة، خاصة الغذاء والماء والمـأوى والرعاية الطبية والخدمات الصحية الأخرى والاجتماعية الضرورية[14]. واجب التعاون الدولي خلال الكوارث بين الدول، أكدته المادة 5 من مشروع لجنة القانون الدولي الخاص بحماية الأشخاص في حالات الكوارث[15].

من جانبها، أوصـت العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الـدول بالتعاون خلال الكوارث والأزمات، ونشير هنا على سبيل المثال إلى القرار رقم 46/182 المؤرخ في 19 ديسمبر 1991، المشكل للإطار القانوني الذي تستند إليه جميع أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث والتخفيف من آثارها وكذا التنسيق والتعاون في توفير المساعدات في حالات الكوارث. والقرار رقم 59/212 الصادر في العام 2005، الذي أكد على أهمية تعزيز التعاون الـدولي، سواء عند تقديم المساعدات الإنسانية خلال جميع مراحل الكارثة، من الإغاثة والتخفيف إلى التنمية، أو من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة بفعالية وكفاءة للكوارث الطبيعية[16]. بالإضافة إلى القرار رقم 76/128، الصادر في 10 ديسمبر 2021 الذي يشجع الدول على تقديم مساهمات مالية لجهود الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التخفيف من آثارها، والاستجابة السريعة لها، وأن ترحب بالتعاون بين الـدول المتضررة والهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والجهات الأخـرى المعنية، مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر[17]. أما إطار سنداي الذي يعد من أبرز آليات التعاون الدولي خلال الكوارث، فقد دعا الدول إلى التعاون مع البلدان النامية، لتعزيز جهودها الرامية للحد من مخاطر الكوارث[18].

2 – مبادئ تعاون الدول المانحة مع الدولة المتضررة خلال الأزمات والكوارث

عند تقديمها المساعدات الإغاثية، مثل وسائل النقل والمـواد الغذائية والطبية والملابس والأغطية وغيرها من المواد الأخرى، لدولة منكوبة جراء كارثة أو أزمة، في إطار التضامن الدولي والإنساني لتعزيز الاستجابة للكارثة أو الأزمة والحد من انتشار الآثار المترتبة عنها. تلتزم الدول المانحة باحترام المبادئ التالية:

أولا ظ

المساعدات الدولية: لا تقدم المساعدات دون موافقة الدولة المتضررة التي لها حق رفضها بصورة كلية أو جزئية[19]، حيث ينبغي على عروض الدول الراغبة في تقديم المساعدة أن تحترم سيادة الدولة المستفيدة واستقلالها ووحدتها الترابية، وأن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، ويراعى عند تقديم المساعدة احترام قوانين وعادات الدولة المستفيد، ولا يجب على الدول أن تعتبر تقديم المساعدات عمل عدائي أو تدخل في شؤونها الداخلية[20].

ثانيا ض

وتحدد الدعم والمساعدات التي تحتاج إليها: يفترض الحق في المساعدة الإنسانية ضمنيا الحق في طلبها، وهذا يعني أنه يجوز لأي دولة أن تطلب المساعدات من أجل الحد من الكوارث، وعمليات الإغاثة، وتحدد نطاق ونوع المساعدات التي تحتاجها وأي معلومات أخرى[21]، وبالتالي يجب ألا يؤتى إلا بالمساعدات التي تطلبها الدولة المتضررة، أو ما تعرضه الدولة المتضامنة وتقبله الدولة المستفيدة[22].

ثالثا ن

يكون الهدف من تقديم الدول المانحة المساعدات الإغاثية، هو التعاون من أجل تخفيف عواقب ومخاطر الأزمة أو الكارثة، عبر مساعدة السكان المتضررين، والتخفيف من معاناتهم، بتقديم المواد والخدمات الإغاثية والتقنية والفنية،مثل المعونات الغذائية والأدويـة والملابس، ووسـائـل النقل وموظفي الإغـاثـة، وإصلاح الطرق وإدارة المجال الحيوي، وتوليد الطاقة من أجل تسهيل تقديم الإغاثة.

رابعا ا

والحياد والنزاهة: يجب أن يكون تقديم

وتوفير وتوزيع المساعدات الإغاثية، بروح إنسانية، وبتضامن، ونزاهة.دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو غير ذلك، لتخفيف معاناة الناس الأقل قدرة على مواجهة الأهوال الناجمة عن الكارثة أو الأزمة.

على الدول التي تعرض مساعدتها على الدولة المتضررة، أن تتجنب تسييس تعاونها، عبر تقديم المواد الإغاثية وفرق الإنقاذ، لأجل تحقيق غايات ومصالح سياسية أو اقتصادية أو غيرها، ولتجنب ذلك، للدولة المتضررة حق السيطرة على المساعدات، وتنسيقها والإشراف على توجيهها.

آثار التعاون الدولي على الدول المنكوبة خلال مرحلة إدارة الأزمات والكوارث

تسعى الدول جاهدة الاعتماد على قدراتها الذاتية في الإغاثة خلال الأزمات والكوارث، لكن في بعض الحالات تكون الحاجة لتعاون دولي أمر ضروري، لتوفير الموارد أو المهارات التي لا تتوفر عليها محليا، فتقوم وزارة الخارجية بطلب المساعدة من الدول،إذا تم هذا التعاون بالشكل المطلوب، فإن ذلك سيساهم في الحد من مخاطر الأزمة أو الكارثة، لكن إذا تم تسييسه،فقد يؤثر على سيادة الدولة المنكوبة ومصالحها.

أولا: الحد من مخاطر الأزمات والكوارث بالدولة المنكوبة

يحظى التعاون الدولي بمكانة بارزة في دعم جهود وقدرات الدولة المنكوبة، للتخفيف منالخسائرالمترتبة عن الأزمات والكوارث، إذ يتيح لها الاستفادة من الخبرات والمهارات والكفاءات المتطورة في عمليات الإنـقـاذ، التي تتميز بها الـدول الأخــرى، وكذلك المساعدات الإغاثية والإيمائية وغيرها، لمواجهة المخاطر خاصة الصحية أو الطبيعية أو الاقتصادية.

1 - تقديم المساعدات الإغاثية لحماية حقوق الإنسان الأساسية من مخاطر الكوارث والأزمات

استنادا إلى مختلف الصكوك الدولية، تتحمل الدول مسؤولية حماية حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما كانت الـظـروف، كالحق في الصحة والسلامة والحياة والمـأوى والغذاء، مسؤوليةتلزمها باتخاذ التدابير الضرورية للتخفيف والحد منمخاطر الـكـوارث والأزمــات التي تهدد هذه الحقوق.وهذا يعني أنه عندما يكون حجم الكارثة أكبر من قدراتها الذاتية، سيكون من المهم أن تطلب الدعم من المجتمع الـدولي، لتقديم المساعدات الإغاثية وفرق الإنقاذ وغيرها، باعتباره

الهوامش

13- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الصادرة في العام 1992، انظر الديباجة.

14- اتفاقية الاتحاد الافريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (اتفاقية كمبالا)، ص 15 و16.

15- حولية لجنة القانون الدولي، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والستين، المجلد الثاني – الجزء الثاني، 2010، (A/CN.4/SER.A/2010/Add.1(Part 2)، الفصل السابع: حماية الأشخاص في حالات الكوارث، المادة 5، ص 233.

Resolution adopted by the General Assembly: 59/212 (International cooperation on humanitarian assistance in the field of natural disasters, from relief to development), Para 4 – 9.

17- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/128، الصادر في 10 ديسمبر 2021، (A/RES/76128)، الفقرة رقم 7 و17.

18- إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، منشورات الأمم المتحدة، ص 24 الفقرة 38.

19- اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة، المادة 4.

20- المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية، المعتمدة من قبل مجلس إدارة معهد سان ريمو الدول للقانون الدولي الإنساني في دورته المنعقدة في أبريل 1993، المبدأ الخامس.

21- اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة، المادة 4.

22- الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، الموقعة بجنيف في 22 مايو 2000، المادة 3.

أمر حيوي لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح وتقليل الآثار[23].

فالأزمات والكوارث تهدد حقوق الإنسان الجوهرية بطريقة مباشرة، مثل التهديد الـذي يمكن أن تشكله الزلازل والأعاصير وغيرها من الظروف الجويةالقاسية للحق في الحياة وحتى المـأوى، إضافة إلى الأوبئة والجوائح التي تهدد الحق في الصحة، والنزاعات المسلحة والحرائق فيما يخص الحق في الصحةوالحياة والسلامة الجسدية، كما يمكن أن تكون تهديدات تدريجية غير مباشرة، كزيادة الضغط على الأنظمة الصحية وأوجه الضعف المتعلقة بالهجرة الناجمة عن تغير المـنـاخ[24]. . ويعد الأفراد والمجتمعات الذين يعيشون في واجهة تغير المناخ، إلى جانب أولئك الذين يعيشون في مجتمعات فقيرة أو تعرف نزاعات عسكرية وقضايا سياسية جوهرية، كما هو الشأن بالنسبة للدول الجزرية ومنطقة الساحل والصحراء وبـاقـي عـمـوم إفريقيا إضـافـة إلى الشرق الأوسط،الأكثر عرضة للكوارث والأزمـات،حـيـث يـؤدي أدنى تغير في الظروف القائمة إلى كـوارث وأزمـات تترتب عنها خسائر في الأرواح والممتلكات وكذلك الموارد الاقتصاديةوالبنى التحتية، وحتى الحقول الزراعية التي تتمتع بمكانة مهمة في هذه المجتمعات النامية والفقيرة.

لحماية حقوق الإنسان الجوهرية خلال الكوارث والأزمات،تطلب الدول المنكوبة المساعدات الإغاثية والتعاون

عن طريق تقديم فرق البحث والإنقاذ من المجتمع الـدولي، خاصةإذا كانت قدراتها ضعيفة أو غير كافية للتخفيف من المخاطر الهائلة بأقصى سرعة ممكنة، وأن للدول الأخرى معرفة وتكنولوجيا وآلياتمتطورة وفرق مشهود لها بالكفاءة والخبرة، ففي الزلازل تعد 72 ساعة الأولى الفترة التي يمكن خلال انقاد العالقين تحت الأنقاض وبعدها تقل فرص النجاة. وتشمل المساعدات الإغاثية، المـواد الغذائية والطبية بالإضافة إلى الملابس والأغطية والخيم للمأوى وحتى المنازل الجاهزة. فخلال أزمة كورونا، قدمت العديد من الـدول مساعدات طبية للدول الأكثر تضررا، تشمل المستلزمات الطبية مثل أجهزة التنفس والأقنعة وإرسال الأطباء واللقاحات ونقل المرضى للعلاج بأراضيها، وإحداث آلية كوفاكس الممولة من الجهات الغنية لتسريع وصـول اللقاحات إلى الـدول الفقيرة. المغرب من جانبه عمل على دعم الدول الإفريقية، حيث أرسل مساعداتطبيةإلى 15 بلد إفريقي، تتضمن الكمامات والأقنعة الواقعية والسترات الطبيعية والمطهرات الكحولية التي كانت حينها مواد أساسية[25].

أما فرق البحث والإنقاذ وإطفاء الحرائق الأجنبية، فإنها تساعد الدولة المـتـضررة عـلى البحث عـن العالقين تحت أنقاض المباني المنهارة بسبب الزلازل،والمحاصرين بالحرائق أو السيول الناجمة عن الفيضانات والأعاصير وموجات التسونامي، ونشير في هذا الإطار أن فرق الإنقاذ الأجنبية لعبت دورا مهما في إنقاذ الأرواح خلال الزلزال الذي ضرب تركيا في فبراير2023، فقد أرسلت العديد

من الدول خاصة أذربيجان والولايات المتحدة الأمريكية واليونان وكندا والاتحاد الأوروبي الذي فعل آلية الدفاع المدني،فرقا للإنقاذمجهزة بكلاب بوليسية مدربة جيدا، وأجهزة حرارية حديثة، وقد نجحت هذه الفرق في إنقاذ وانتشار عشرات العالقين تحت الأنقاضوالجثامين. كما برز التعاون الدولي خلال الحرائق التي تشكل خطرا على الموارد البشرية والاقتصادية والبيئة، عندما ساعدت فرق إطفاء الحرائق القادمة من بعض الدول الأوروبية المجهزة بتجهيزات قوية إلى جانب المروحيات والطائرات الخاصة بإطفاء الحرائق مثل الكناديرمخزنة المياه، ومروحية كوبرا فاير ووتش الخاصة برصد النيران، اليونان في يوليوز 2023على إطفاء الحرائق، فالتعاون الدولي يزيد من الطلعات الإطفائية التي من شانها أن توقف الحرائق.

2 - تقديم المساعدات الإنمائية والفنية للتخفيف من مخاطر الكوارث وتطوير الاستراتيجيات الوطنية

تقديم المساعدات الإنمائية والفنية للدول المنكوبة، يساهم في دعم وتنويع جهودها للحد من مخاطر الكوارث والأزمات، وتحقيق الإنعاش وتعزيز الإغاثة والإصلاح والتعمير، لأن الدعم الكبير والسريع بصفة عامة، يساعد على إنقاذ أكبر عدد من الأرواح، والتخفيفالسريع من الخسائر في الممتلكات وغيرها من سبل العيش الاقتصادية. فالمساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة إلى الدولة المنكوبة، سواء كانت عبارة عن منح مالية أو تبادل للديون، أو تمويل في شكل قروض ميسرة أو تجارية أو مختلطة[26]، ، لها دور بارز في التخفيف من الأثار الاقتصادية للأزمة أو الكارثة، وتقوية جهود التعافي منها، بتقليل العبء على المالية العامة للدولة المتضررة. أهمية المساعدات المالية أكدتها الممارسة الدولية خلال العديد من الكوارث الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة للمساعدات المالية التي قدمتها الأمم المتحدة والعديد من الدول إلى سوريا وتركيا خلال زلزال فبراير 2023.

كما تحظى المساعدات التقنيةوالفنية المقدمة من الدول والحكومات المانحة للدولة المنكوبة كخطط عمل لتنفيذ التعاون، ونشير هنا على سبيل المثال إلى النشاطات الهادفة إلى نقل الخبرات وتوطينها بالدولة المنكوبة لتطوير خبراتها وقدراتها وتوليد المعرفة، وتوريد المعدات والتجهيزات، بمكانة مهمة في تطوير ودعم وبناء القدرات الذاتية للدول المنكوبة من حيث المعارف الوسائل والآليات التي تسهل التعامل مع الكارثة. فتقديم الدول المانحة موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الدعم الذي يهدف إلى تيسير استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية للدولة المنكوبة، يساعد على ضمان توفر الاتصالات طوال مرحلة إدارة الأزمة أو الكارثة، لدعم أنشطة التأهب والاستجابة على أرض الواقع، وبالتالي تدفق المعلومات في الوقت المناسب الذي يعدأمرًا مهمًا لصنع القرار والإنذار والتنبيه وللتنسيق الفعال خلال مرحلة الاستجابة.

الهوامش

23- Mizan Bustanul Fuady Bisri, Comparative study on inter-organizational cooperation in disasters situation and impact on humanitarian aid operation, Journal of International Humanitarian Action, Vol 1 No 8, 2016, P 1.

24- مجلس حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، الصار في 15 يناير 2009، رمز الوثيقة: A/HRC/10/61، الفقرة 92، ص 26.

25- موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، كوفيد19-. تعليمات ملكية سامية لإرسال مساعدات طبية إلى عدة دول إفريقية، تاريخ النشر 14/06/2020، تاريخ الاطلاع 04/11/2023، للاطلاع انظر: https://diplomatie.ma/ar/كوفيد-19-تعليمات-ملكية-سامية-لإرسال-مساعدة-طبية-إلى-عدة-دول-إفريقية.

26- بن سخرية كريم وشاشوا نور الدين، التعاون الدولي الإنساني أثناء الكوارث الطبيعية من الإغاثة إلى التنمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8 – العدد 1، 2022، ص 558.

ثانيا: آثار تسييس التعاون الدولي خلال الازمات والكوارث على الدولةالمتضررة

تستلزم معالجة آثار تسييس التعاون الدولي خلال الأزمـات والكوارث،إبراز استغلال الـدول المانحة المساعدات لخدمة نفوذها بالدولة المتضررة، وكيف تربط هـذه الأخـيرة إغاثة المنكوبين لتحقيق مصالحها، مع دراسـة لحالة المغرب والجزائر.

1 - استغلال الـدول المانحة الـتـعـاون الـــدولي خـلال الازمـات والـــكـــوارث لـخـدمـة مصالحها ونفوذها

في بعض الحالات لا تكون الغاية مـن التعاون الـــدولي خـلال الأزمـات والكوارث، تقديم المساعدات للتخفيف من آثار الأزمـة أو الكارثة، بل هناك دول تسعى لاغتنام هـذه الفرصة لتحقيق مصالحها وحماية نفوذها، في تنافي تام مع مبادئ التعاون الدولي خلال الأزمـات والـكـوارث، التي تلزم الدولبوضع خلافاتها ومصالحها جانبا، وتركيز التعاون على دعم جهود الإغاثة، لذا على الدولة المتضررة اعتمادمقاربة براغماتية تحفظ سيادتها وأمنها القومي، بعيدًا عن المزايدات أو الضغوط التي قد تعصف بجهود السلطات في ضبط التحديات الناتجة عن الكارثة أو الأزمة. لأنه في بعض الأحيان تقوم الدولة المانحة للمساعدات تحت غطاء تقديم الدعم الفني والتقني والمساعدة الإنسانية، بجمع المعلومات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لخدمة مصالحها القومية، كما يمكن لها تقديم الدعم والتمويل لجهات معينة لخدمة أجندتها، خاصة في حالة الخلافات والتنافس بينها وبين الدولة المنكوبة، حيث تعد الظروف الطارئة بالدولة المنكوبة فرصة لها من أجل ابتزازهاسياسيا والمساومة والقيام بالدعايةالإعلاميةللمس بصورتهاوالتقليل من كفاءتها وتدبيرها للكارثة، عن طريق تهويل أرقام الخسائر في الأرواح والممتلكات، وأن هناك فساد في عملية الإغاثة والإنقاذ، واعتبار مساعداتها لعبت دورا مهما في التخفيف من المخاطر.

ولـعـل مـن أبـــرز الأمـثـلـة على ذلك،موقف فرنساالمتعالي من عدم قبول المغرب المساعدات التي عرضتها عليه خلال زلزال الحوز، حيث سعت إلى ممارسة ضغط سياسي علىه، دعمته بهجوم إعلامي يدعي أن المغرب رفض التدخلات الإنسانية على حساب سكانه المنكوبين،هجوم بحسب بعض المصادر أنـه تم بإيعاز من الأجـهـزة الأمنية الفرنسية، خاصة وأن هذه المنابر الإعلامية بعد نجاح المغرب في تطويق تداعيات الزلزال بدعم شعبي ومن الدول الأربعة التي قبل عروضها لمساعدته، شنت هجوما ضد الرئيس ماكرون متهمة إياه بسوء التقدير وإفلاس السياسة الخارجية الفرنسية. موقف يؤكد أن باريس كان لها تصور بأن المغربسيكون مضطرا لطلب مساعدتها، وبالتالي فالزلزال فرصتها لطي الأزمة معه دون أن تقدم أي ثمن سياسي، أو بالأحرى تبنى موقف واضح من القضية الصحراوية التي تعد محددا

أساسيا للعلاقات المغربية مع الدول، وضعسيمكنها من الحفاظ على علاقات وطيدة مع الجزائر. كما سعت الهند من خلال المساعدات التي أرسلتها لسيرلانكا وجزر المالديف المجاورتين، دون الدول الأخرى الأكثر تضررا مثل اندونيسيا خلال كارثة تسونامي 2004، بحسب المحللين، إلى منع الولايات المتحدة من الاستحواذ على جزء من ساحتها الخلفية والسيطرة عليه[27]، وبالتالي حماية نفوذها.

2 - تسييس التعاون الـدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتضررة

في زلــزال الـحـوز تعرض المغرب لانتقادات بسبب تأخره في طلب الدعم الدولي، وعدد الدول التي طلب دعمها، حيث اقتصرت القائمة المغربية على أربع دول وهي قطر والإمارات وإسبانيا والمملكة المتحدة، انتقادات تتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ موافقة الدولة المنكوبة على عروض التعاون الدولي خلال الأزمات والـكـوارث،الـتـي تجعل من التعاون الدولي لإغاثة المنكوبين والضحايا امتيازا وليس حقا للدول المانحة للمساعدات، لأن البلد المتضرر هو من يحدد الدعم الذي يحتاجه. وهو ما يجعلها انتقادات مصبوغة بعقلية المنقذ الأبيض، التي تقر بأن الدول الغربية مجهزة بشكل فريد للمساعدة في مثل هذه الظروف من الكوارث[28]. وبالتالي فإن رفض المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث إن لم يكن بسبب أن الدولة المتضررة بقدراتها الذاتية قادرة على إدارة الكارثة،قد يكون إلى حد كبير بسبب المخاوف من أن المساعدات المسيسة قد تنتهك استقلالها السياسي، وحماية السيادة الإقليمية من التهديد[29].

بحجة حماية سيادتها لانعدام ثقة النظام العسكري الحاكم بالتعاون الأجنبي بسبب العقوبات الأمريكية، رفضت ميانمار في مايو 2008 مساعدات الإغاثة الدولية المقدمة لها خلال إعصار نرجس، مخاوف أكدتها تصريحات المسؤولين الغربيين، فوزير الخارجية الفرنسي بيرنار كوشنر أوصى بتسليم المساعدات الإنسانية رغم اعتراضات حكومة ميانمار[30]، أما الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أكد التزامه بمساعدة شعب بورما في نضاله من أجل تحرير أنفسهم من طغيان النظام[31]. وبالتالي ليس من المستغرب ألا يهدف التعاون الغربي مع ميانمار خـلال الإعصارإلى التدخل في شؤونها الداخلية.

3 - تسييس التعاون الـدولي خـلال الأزمـــات لصالح الـدولـة المنكوبة

أحيانا تستغل الدولة المنكوبة رغبة المجتمع الـدولي في إغاثة المنكوبين لمصالحها، فتربط قبول المساعدات الإغاثية بشروط معينة، كرفع العقوبات عليها أو الاعتراف بها كممثل شرعي في حالة ما إذا كانت البلاد تمر من مرحلة انتقالية أو أزمة داخلية.فخلال الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في فبراير 2023، سعت دمشق إلى تسييس المساعدات الدولية حين طلبت بأن يكون نقلها تحت إشرافها، وهو ما يعيق الجهود الدولية حيث رفضت طائرات الشحن

الهوامش

27- عتو أحمد، المساعدات الإنسانية بين التسييس ومبادئ العمل الإنساني، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6 – العدد 1، 2021، ص 267.

28- Peter Beaumont, The west is right to offer Morocco help – but disaster-hit countries are not obliged to accept it, Published on 15/09/2023, Accessed on 21/10/2023, See https://www.theguardian.com/global-development/2023/sep/15/the-west-is-right-to-offer-morocco-help-but-disaster-hit-countries-are-not-obliged-to-accept-it.

29- Matias Thomsen, The obligation not to arbitrarily refuse international disaster relief: A question of sovereignty, Melbourne journal of International Law, Vol 16, 2015, P 17.

30- Stuart Ford, 'Is the Failure to Respond Appropriately to a Natural Disaster a Crime against Humanity? The Responsibility to Protect and Individual Criminal Responsibility in the Aftermath of Cyclone Nargis, Denver Journal of International Law & Policy, Vol 38, 2010, https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1437785, P 233.

31- Office of the Press Secretary, Statement by the President on Burma, Published on 01/05/2008, Accessed on 06/11/2023, See https://perma.cc/6XYU-6SDG, Par 3.

الهبوط بالمطارات الحكومية خشية العقوبات، وبالتالي فالخطوة السورية كانت تهدف إلى التطبيع معها، ورفع العقوبات والحصار المفروضين عليها بحجة إعاقة جهود الإغاثة، وأن يكون نقلها تحت إشرافها، وليس عبر الحدود التركية من معبر باب الهوى بإدلب، في محاولة منها للربط بين تخفيف الضغط الدولي عليها مقابل المساعدات الإغاثية. في هذا الإطار أعلنت الخزانة الأمريكية في 9 فبراير 2023، رفع العقوبات جزئيا عن سوريا لمدة 6 أشهر، للسماح للدول ومنظمات الإغـاثـة الإنسانية تقديم خدماتهابالمناطق المتضررة في سوريا، كما اشترطت أن تستخدم المصارف السورية لتلقي التمويلات بغرض الإغاثة والدعم، مع بقاء العقوبات المفروضة على استيراد النفط السوري.

وفي فنزويلا التي عرفت أزمة داخلية في يناير 2019، بعد إعلان رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو نفسه رئيسا للبلاد، وانقسام المواقف الدولية بين مواقف داعمة للرئيس مادورو وأخرى مساندة لخوان غوايدو، أدى الصراع إلى استغلال الطرفين ورقـة المساعدات الإنسانية للتأثير على مجريات الأحداث[32].

4 - تسييس التعاون الثنائي بين المغرب والجزائر خـلال الحرائق وزلزال الحوز

يفهم مـن رفـض الجزائر لعرض المغرب طائرتين من كنادير، النوع المخصص لإطفاء الحرائق في 11 غشت 2021 لمكافحة حرائق الغابات[33]، ، بعدما وفـاة 28 عسكري و37 مدني، أنه موقف سياسي وليس قرار يستمد من قدراتها الذاتية على إدارة الحرائق، بعد طلبها طائرات إطفاء الحرائقمن فرنسا وسويسرا وإسبانيا بعضها كان في مهام باليونان،بالإضافة إلى السياق العام للعلاقات المغربية الجزائرية، التي عرفت حينئذ تصعيد دبلوماسي في قمة عدم الانحياز. وأن قبولالجزائر هذه المساعدة يجعل منها بلدا ضعيفا يحتاج للدعم، بينما يبرزالمغرب كقوة إقليمية قادرةعلى دعم جيرانها لما تتوفر عليه من إمكانيات، خاصة طائرات إطفاء الحرائق التي تعتبر سلاح قوي ضد الكوارث الناجمة عن الحرائق. ولتدعيم رفضها للدعم المغربي الذي يؤكد في الوقت نفسهتسييس عدم قبولها العرض المغربي، اتهمت الجزائر في إعلان قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب بتاريخ 24 غشت 2021، المغرب بالتواطؤ مع جماعات إرهابية لإشعال الحرائق.

أمـا إصرار الجزائر على مساعدة المغرب خلال زلزال إقليم الحوز، فيمكن إرجاعه إلى رغبتها في المعاملة بالمثل ردا على العرض المغربي خلال حرائق 2021، وإظهار نفسها كقوة تهدف إلى مساعدة دول الجوار خلال الأزمات والكوارث، وحتى تؤكد حسن نيتها أعلنت عن فتح مجالها الجوي المغلق أمام الطائرات المغربية لتضع المغرب في موقف لا يحسد عليه، إلا أن فتح مجالها الجوي لا يقدم أي إضافة بحكم أن الطائرات الأجنبية هي التي كانت تأتي للمغرب وهي غير ممنوعة من الحظر.وأن المغرب قدمت له عشرات العروض ولم يوافق إلا على أربعة، عكس الجزائر التي لم تتلقى أي دعم خلال الحرائق بل هي التي طلبتهمن أطقم دول هي في الأساسية في مهمة ضمن آلية الاتحاد الأوربي للوقاية المدنية باليونان. أما اعتبار المساعدة الجزائرية المقترحة من شأنها أن تكون فرصة لبداية عودة العلاقات المتأزمة بين البلدين، وبالنظر إلى التاريخ التراكمي للاستفزازات والحوادث المتبادلة أخرها إطلاق خفر السواحل الجزائري النار في 1 سبتمبر 2023 على سياح ضلوا طريقهم إلى المياه الجزائرية، فمن غير المرجح أن يؤدي أي تضامن بعد وقوع كارثة طبيعية إلى مصالحة أكثر جوهرية[34].

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق، أن التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث، الذي يعني تلك الجهود الدولية المبذولة من طرف الدول المانحة للتعاون مع الدولة المنكوبة خلال الأزمـات والكوارث، له دور حيوي في زيادة فعالية جهود الإغاثة خلال مرحلة الاستجابة، لأن الدعم القوي والسريع يزيد من فرص إنقاذ الأرواح والتخفيف من الآثـار وحتى تسريع مرحلة إعادة الإعمار والتنمية. إلا أنه في بعض الأحيان يستغل لخدمة المصالح والنفوذ، سواء من حيث الموافقة على عروض المساعدة أو الغاية من تقديم المعونة، في تنافي تام مع مبادئ القانون الدولي للحد من الكوارث، التي تشترط أن

تقدم المساعدات وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة بعد موافقة الدولة المنكوبة،لدعم جهود الإغاثة والتخفيف من مخاطر الأزمة أو الكارثة وتداعياتها السلبية، سواء في الأرواح أو في الموارد الاقتصادية والممتلكات وغيرها من سبل العيش. ولتحقيق الغاية الأسمى من التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث، على الدول المقدمة للمعونةأوالمنكوبة أن تجمد خلافاتها ومصالحها جانبا، مقابل سمو البعد الإنساني والأخلاقي، للحد من مخاطر الأزمـة أو الكارثة. وبالنسبة للدول المغاربية، سيكون من المهم وضـع خلافاتهم السياسية ومصالحهم جانبا، وتأسيس تحالف مغاربي للتعاون في مجال إدارة الطوارئ الناجمة عن الكوارث والأزمات، حيث يتم توجيه الجهود نحو رؤية منطقة مغاربية قوية بلا حدود،وصياغة اتفاقية مغاربية لحماية الأشخاص خلال الكوارث والأزمات وإرسال الإمدادات الإنسانية والتقنية والفنية وغيرها، علاوة على ذلك يجب وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية،ومواصلة تطوير إمكانية المساعدة المتبادلة.■

الهوامش

32- نسرين الشرقاوي، المسؤولية الأخلاقية: إشكالية تسييس المساعدات الإنسانية: المرصد المصري، تاريخ النشر 9/02/2023، تاريخ الاطلاع 07/11/2023، للاطلاع انظر: https://marsad.ecss.com.eg/75632/.

33- موقع البوابة الوطنية، صاحب الجلالة يعطي تعليماته السامية لوزيري الداخلية والشؤون الخارجية من أجل التعبير لنظيريهما الجزائريين عن استعداد المغرب لمساعدة الجزائر في مكافحة حرائق الغابات، تاريخ النشر 11/08/2021، تاريخ الاطلاع 04/11/2023، للاطلاع انظر: https://www.maroc.ma/ar/صاحب-الجلالة-يعطي-تعليماته-السامية-لوزيري-الداخلية-والشؤون-الخارجية-من-أجل-التعبير-لنظيريهما/أنشطة.

34- Sarah Zaaimi, The politics behind Morocco turning down help after the devastating earthquake, Published on 12/09/2023, Accessed on 21/10/2023, See https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-politics-behind-morocco-turning-down-help-after-the-devastating-earthquake/.

المصادر والمراجع

1) اتفاقية الاتحاد الافريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (اتفاقية كمبالا).

2) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الصادرة في العام 1992.

3) اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة.

4) إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، منشورات الأمم المتحدة.

5) الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، الموقعة بجنيف في 22 ماي 2000.

6) المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية، المعتمدة من قبل مجلس إدارة معهد سان ريمو الدول للقانون الدولي الإنساني في دورته المنعقدة في أبريل 1993.

7) حولية لجنة القانون الدولي، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والستين، المجلد الثاني – الجزء الثاني، 2010، /A (CN.4/SER.A/2010/Add.1(Part 2.

8) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/128، الصادر في 10 ديسمبر 2021، (A/RES/76128).

9) مجلس حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، الصار في 15 يناير 2009، رمز الوثيقة: A/HRC/10/61.

10) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، السياسة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.

11) بن سخرية كريم شاشوا نورالدين، التعاون الدولي الإنساني أثناء الكوارث الطبيعية من الإغاثة إلى التنمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8 - العدد 1، 2022.

12) عتو أحمد، المساعدات الإنسانية بين التسييس ومبادئ العمل الإنساني، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6 – العدد 1، 2021.

13) علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية المفهوم – الأنواع – الإدارة، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول - تركيا، أبريل 2017.

14 كريم محمد رجب الصباغ، حماية الأشخاص في حالات الكوارث البيئية في القانون الدولي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35 الجزء الثالث، 2020.

15) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة الأزمات والكوارث، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2019.

16) موقع البوابة الوطنية، صاحب الجلالة يعطي تعليماته السامية لوزيري الداخلية والشؤون الخارجية من أجل التعبير لنظيريهما الجزائريين عن استعداد المغرب لمساعدة الجزائر في مكافحة حرائق الغابات، تاريخ النشر 11/08/2021، تاريخ الاطلاع 04/11/2023، للاطلاع انظر: https://www.maroc.ma/ar/صاحب-الجلالة-يعطي-تعليماته-السامية-لوزيري-الداخلية-والشؤون-الخارجية-من-أجل-التعبير-لنظيريهما/أنشطة.

17) موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، كوفيد19-. تعليمات ملكية سامية لإرسال مساعدات طبية إلى عدة دول إفريقية، تاريخ النشر 14/06/2020، تاريخ الاطلاع 04/11/2023، للاطلاع انظر: https://diplomatie.ma/ar/كوفيد-19-تعليمات-ملكية-سامية-لإرسال-مساعدة-طبية-إلى-عدة-دول-إفريقية.

18) نسرين الشرقاوي، المسؤولية الأخلاقية: إشكالية تسييس المساعدات الإنسانية: المرصد المصري، تاريخ النشر 9/02/2023، تاريخ الاطلاع 07/11/2023، للاطلاع انظر: https://marsad.ecss.com.eg/75632/.

1) Budislav Vukas, Rapporteur, Institut de droit international, l'assistance humanitaire, 1eme commission, session de Bruges, 2003.

2) Matias Thomsen, The obligation not to arbitrarily refuse international disaster relief: A question of sovereignty, Melbourne journal of International Law, Vol 16, 2015.

3) Mizan Bustanul Fuady Bisri, Comparative study on inter-organizational cooperation in disasters situation and impact on humanitarian aid operation, Journal of International Humanitarian Action, Vol 1 No 8, 2016.

4) Resolution adopted by the General Assembly: 59/212 (International cooperation on humanitarian assistance in the field of natural disasters, from relief to development).

5) Stuart Ford, 'Is the Failure to Respond Appropriately to a Natural Disaster a Crime against Humanity? The Responsibility to Protect and Individual Criminal Responsibility in the Aftermath of Cyclone Nargis, Denver Journal of International Law & Policy, Vol 38, 2010, https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1437785.

6) Office of the Press Secretary, Statement by the President on Burma, Published on 01/05/2008, Accessed on 06/11/2023, See https://perma.cc/6XYU-6SDG.

7) Peter Beaumont, The west is right to offer Morocco help – but disaster-hit countries are not obliged to accept it, Published on 15/09/2023, Accessed on 21/10/2023, See https://www.theguardian.com/global-development/2023/sep/15/the-west-is-right-to-offer-morocco-help-but-disaster-hit-countries-are-not-obliged-to-accept-it.

8) Sarah Zaaimi, The politics behind Morocco turning down help after the devastating earthquake, Published on 12/09/2023, Accessed on 21/10/2023, See https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-politics-behind-morocco-turning-down-help-after-the-devastating-earthquake/

آليات تدبير خطر الفيضانات في المغرب:
مدينة تطوان نموذجا

حنان اجليبان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان

إحسان العريفي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان

ملخص:

من خلال تاريخ الكوارث الطبيعية بالمغرب، يتضح أن المخاطر الناجمة عن الأحـوال الجوية الهيدرولوجية الأكـثر تهديدا، وخـاصـة الفيضانات والجفاف وموجات الحر والـبرد. وفي محاولة لمواجهة المخاطر نهج المغرب مقاربة تعتمد "رد الفعل" بدل "نهج استباقي"، رغم تسجيل وجود مجموعة من المخططات القطاعية - مثل برنامج العمل الوطني للبيئة والمخطط الوطني لمكافحة الفيضانات والمخطط الوطني لمكافحة التقلبات المناخية-، في ظل غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم. وهكذا؛ ظل الاهتمام منصبا بالأساس، ولمـدة طويلة، عـلى تدبير الحالات الاستعجالية عند ظهورها، بـدلا من الاهتمام بتدابير الوقاية من المخاطر قبل حدوث الكارثة، وعدم دمج أي سياسة في مجال الوقاية في الاستراتيجيات التنموية المعتمدة بغرض تخصيص الوسائل الضرورية للتقليص من مخاطر الكوارث في الميزانيات.

منذ عقد من الزمن، بـرز الوعي بضرورة وضع استراتيجية وطنية لتدبير المخاطر، وهكذا، وبعد زلزال الحسيمة، سعت السلطات الحكومية إلى بلورة استراتيجية شاملة وفعالة في هذا المجال، وذلـك بالاعتماد على أجهزة مسؤولة تكون لها اختصاصات واضحة ودقيقة، وإحـداث أنظمة جديدة مثل "النظام الإعلامي الجغرافي" لجرد المواقع التي يمكن أن تتعرض للمخاطر والأضرار المحدقة بالممتلكات، وتحليل الآثار المالية لهذه المخاطر. فتقدير الأضرار يسمح بتدبير أفضل لمدى التعرض للمخاطر، وذلك عن طريق برامج استثمارية تهم البنيات التحتية، كما يسمح بإعداد حلول على المستويين المالي والميزانياتي، واتخاذ التدابير المناسبة للرفع من القدرة على مواجهة المخاطر، ووضع سيناريوهات لمواجهة الحالات الاستعجالية. ورغم اتخاذ مبادرات عديدة لأجل الرفع من القدرة على مواجهة المخاطر، فإنه لم يتم بلوغ النتائج المتوقعة من المبادرات الرسمية.

يبدو أن المغرب قد أصبح مهتما فعليا بتدبير المخاطر الطبيعية من بينها الفيضانات، والأكيد أن ذلك جعله يسطر عددا من القوانين والمخططات والبرامج والمشاريع، والتي تروم الحد من هذه المخاطر وسبل الوقاية منها، مع استحضار مهم للساكنة المحلية - والممثلة في المجتمع المدني - المتضرر الأول من هذه الآفات المتكررة.

Abstract

Through the history of natural disasters in Morocco, it is clear that the risks resulting from hydrological weather conditions are the most threatening, especially floods, droughts, heat waves and cold waves. In an

this has made it write a number of laws, plans, programs and projects, which aim to reduce these risks and ways to prevent them, with important attention to the local population - represented in civil society - who are the first affected by these risks.

تقديم

أضحت المخاطر الطبيعية من المواضيع المطروحة على طاولة نقاش الباحثين والمهتمين بالمجال في العقود الأخيرة، وزادت أهميتها اليوم مع ما يعيشه العالم عامة، والمغرب خاصة، من توالي أزمات بيئية متنوعة كالجفاف والفيضانات والسيول والانهيارات وغيرها. ولم تكن المخاطر الطبيعية لتحظى بهذه الأهمية لولا ما تخلفه من خسائر مادية وبشرية فادحة، علما أن العوامل المسؤولة عن حدوثها قد تنوعت وتعددت وتفاعلت بين ما هو طبيعي وبشري. ولعل الإنسان بتدخلاته غير الواعية، والمبنية على الاستغلال المفرط للموارد، لم يعد حضوره مقتصرا على خانة المتضررين من هذه الكوارث فقط، بل أصبحت له مساحة واسعة ضمن خانة المسببين لها فعليا وبشكل مباشر.

نشير إلى أن الفيضانات من أولى المخاطر الطبيعية التي طرحت نفسها

government authorities sought to formulate a comprehensive and effective strategy in this field, by relying on responsible agencies that have clear and precise competencies, and creating new systems such as the "media system." Geographic analysis to inventory locations that could be exposed to risks and property damage, and to analyze the financial implications of these risks. Estimating damages allows for a better measure of the extent of exposure to risks.This is done through investment programs related to infrastructure. It also allows for the preparation of solutions at the financial and budgetary levels, and taking appropriate measures to increase the ability to confront risks and develop scenarios to confront urgent situations. Despite taking many initiatives to increase the ability to confront risks, the desired results have not been achieved. .

It seems that Morocco has become really interested in managing natural risks, including floods, and what is certain is that attempt to confront it, Morocco adopted a "reactive" approach rather than a "proactive" approach, despite the record existence of a group of sectorial plans.

Such as the National Action Program for the Environment, the National Plan to Combat Floods, and the National Plan to Combat Climate Variability), in the absence of a clearly defined national strategy. And so on; Attention has remained primarily focused, for a long time, on managing urgent situations when they arise, instead of paying attention to measures to prevent risks before the disaster occurs. It was also recorded that no policy in the field of prevention was integrated into the approved development strategies, and that the necessary means to reduce disaster risks were not allocated in budgets.

A decade ago, awareness emerged of the necessity of developing a national strategy for risk management. Thus, after the Al Hoceima earthquake,

بقوة، كإشكالية حقيقية تستدعي المعالجة والدراسة والبحث، لاسيما أنها الأكثر انتشارا وترددا من جهة، والأكثر خطورة وحِدة من جهة أخرى. ولا يقتصر مخاطر الفيضانات على مجال معين، بل إنها تمس جل دول العالم التي تستقبل أمطارا عنيفة، وخلال فترات استثنائية في بعض الأحيان، ويزداد خطرها في المناطق العمرانية، حيث تتنامى نسب الأخطار الطبيعية وتتسع مجالاتها.

في هذا الإطار؛كان المغرب وما يزال يشهد فيضانات متكررة، وبتأثيرات مجالية مهمة، لاسيما في الأوساط الحضرية التيتستقر فيها التجمعات السكانية بمختلف مكوناتها فوق مجالات فيضية مهددة بالغمر- من بينها مدينة تطوان –دون احترام للملك المائي العمومي، أو استحضار للمخاطر الناجمة عن ذلك، والتي يكون الإنسان - أفرادا ومؤسسات- عرضة لها ولآثارها مهما كانت حدتها وخطورتها. وقد تفاعلت عوامل متعددة ومختلفة في نشأة هذه الفيضانات، غير أن التغيرات المناخية وما صاحبها من تردد لتساقطات وابلية فجائية ولحظية، والفعل البشري وما هو موسوم به من غياب البعد البيئي وقلة المسؤولية اتجاه المكون الطبيعي، في ظل تنظيمه للمجال الحضري أساسا؛ قد ساهما في تفاقم وتيرة ترددها وزيادة مخاطرها، وجعلها تهدد حياة الكثير من سكان المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، خاصة تلك الواقعة في مجالات هشة طبيعيا.

في خضم ذلك؛ كشفت النتائج السلبية التي تخلفها الفيضانات عن مشاكل عويصة على مستوى التدبير والتهيئة، ذلك أنها تجعل مدبري الشأن المحلي، بمختلف تدخلاتهم، في دوامة مستمرة تعيدهم إلى نقطة الصفر فيما يخص المشاريع المنجزة- البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية...-، لما تُلحقه بها من تخريب وإفساد. علما أنها تدابير تبقى ضعيفة في الأصل، لأنها لم ترقَ لوضع حل جذري لهذه الفيضانات في كثير من المدن.

1 - نبذة تاريخية عن فيضانات سهل مرتيل

ارتبطت ظاهرة الفيضانات بمجال دراستنا بالمجرى المائي الرئيسي الذي يقطع المنطقة وهو واد مرتيل. فالمراجع تؤرخ لفيضانات خطيرة في فبراير من سنة 1943، والتي "جرفت السكة الحديدية الممتدة بين تطوان وسبتة" [1]، تلتها فيضانات أخرى بعد عشر سنوات أي سنة 1953، وقد غمرت مناطق شاسعة، وخلفت مقتل شخصين. وتوالت الفيضانات خلال السنوات التالية بحدة متفاوتة، حيث تزامن حدوثها مع ارتفاع صبيب واد مرتيل.

الملاحظ أن تكرار الفيضاناتحدث على فترات عشرية منذ الأربعينيات إلى حدود السبعينيات، ليعرف انقطاعا خلال فترة الثمانينيات (سنوات الجفاف). وانطلاقا من بداية التسعينيات؛ ستعرف المنطقة حدوث فيضانات متكررة ومتقاربة زمنيا (1991 و1996 و1997 و1998)، وقد خلفت فيضانات 1996 و1998 خسائر في معدات وتجهيزات علمية بكلية العلوم بتطوان.

يلاحظ أيضا أن أغلب فيضانات تلك الحقبة حدثت خلال شهر فبراير، مع استثناءين: فيضان سنة 1971 الذي حدث في شهر يناير، وفيضان سنة 2000 الذي وقع خلال يوم 26 دجنبر. هذا الأخير يعتبر الأخطر والأعنف سجل فيه صبيب واد مرتيل أقصى ارتفاع له ب 2670 م3/ث، وذلك على إثر تساقطات مطرية غزيرة للغاية شهدتها منطقة تطوان والتي شكلت ثلث المعدل السنوي الذي تعرفه المنطقة، إثر ذلك غطت المياه أكثر من 2400 هكتار من سهل مرتيل، مع خسائر مادية وبشرية مهمة فاقت مئات الملايين من الدرهم، وفَقْد مناصب شغل بسبب توقف النشاط على مستوى الوحدات الصناعية وصل 400 منصبا. كما توقف السير فوق القناطر الثلاث للمدينة (تمودة، وطوريطا وكويلما) نظرا لارتفاع المياه وذلك لمدة تفوق سبعة أيام، إضافة إلى خسائر بشرية تمثلت في مقتل ثمانية أشخاص ومفقودين[2] .

عرفت السنوات التالية فيضانات متقاربة في الزمن نجملها في: فيضان 1مارس 2005[3] نتيجة تساقطات مهمة مركزة ومصحوبة بعواصف رعدية، مما أدى إلى ارتفاع منسوب مياه الأودية الثانوية المجاورة للمدينة، كواد الشجرة وبوسافو وسمسة، وغمرها للأحياء

المجاورة. وهكذا؛ غمرت السيول أحياء متعددة منها حي جامع أفيلال وإقامة الشروق بشارع الجيش الملكي، ومدارة الرمانة بحي خندق الزربوح، ومدارة تمودة بطريق تطوان شفشاون، ومدارة مرجان وغيرها، وكذافيضان 24 دجنبر 2009الــذي حـدث بعد أربـع سنوات من سابقه، إثر تساقطات مهمةاتسمت بالحدة والتركز الزمني، مما أدى إلى ارتفع منسوب مياه واد مرتيلوغمر عدة مناطق على مستوى ضفتي الواد وعلى امتداد السهل ككل.

حدث فيضان آخربالمدينة في شهر فبراير، أي حـوالي شهرين من فيضان دجنبر 2009، نتيجة تساقط أمطار مستمرة لعدة أيام امتدت على حوض مرتيل بأسره، وعملت على ارتفاع صبيب واد مرتيل وتجاوزه المجرى الأصغر وغمره للمناطق السهلية المجاورة.وعاشت مدينة تطوان ونواحيها _أيضا _ يوم20 فبراير 2016، فيضانات طوفانية نجمت عنها خسائر مادية جسيمة، وكانت التساقطات المطرية الغزيرة، التي أدت إلى ارتفاع منسوب المياه بسد النخلة، قد وصلت إلى 220 ملم في ظرف 24 ساعة، مما نتج عنه حدوث فيضانات بدءا ببعض المداشر والجماعات القروية، وانتهاء بمدينتي تطوان. وقد تم فتح بعض مجاري سد النخلة بعد امتلائه؛ للتقليل من حجم المياه الممتلئة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع منسوب واد مرتيل بنسبة 9 أمتار.

تعود الأمطار الغزيرة لإغراق مدينة تطوان يوم 5 مارس 2018 بعدما ارتفع منسوب واد مرتيل، حيث لامست السيول سقف قنطرة كويلما، هذه الأخيرة التي تم إنشاؤها على ارتفاع أكبر من سابقتها حتى تكون في منأى عن غمر الـواد. وقد تسبب هذا الارتفاع في فزع سكان الحي الذين تجمعوا على طول القنطرة. ووصلت المياه على مستوى الـواد إلى حدود ضفتيه المهيئتين في إطار مشروع تهيئة ضفتي واد مرتيل، الذي كان حينها في شطره الأول [4]. ونظرا للحمولة الكبيرة للمياه؛ غطت الضفاف مخلفات متنوعة (جذوع الأشجار _ مواد بلاستيكية...) بعد تراجع منسوب المياه، وتسبب في انهيار بعض جوانب الضفاف التي في طور التهيئة. هذا إضافة إلى غمر بعض شوارع وأزقة المدينة.

في فاتح مارس 2021 شهدت مدينة تطوان تساقطات غزيرة قدرت بحوالي 46 ملم في ظرف حوالي ساعتين، أغرقت شـوارع المدينة تماما بالمياه، وجرفت معها مجموعة من السيارات والمواطنين على حد سواء دون أن تخلف خسائر في الأرواح. فقد اجتاحت السيول عدة الأحياء المستقرة بشعاب جبل درسة مخلفة خسائر مادية جسيمة شملت عشرات المركبات والسيارات التي كانت مركونة بالشوارع العامة، قدر عددها ب 11 سيارة خفيفة. كما تضررت المنازل، خاصة بالأحياء العشوائية، التي غمرتها المياه، وتسببت بخسائر على مستوى الأثاث والتجهيزات الإلكترونية، وقد قدر عددها بما يناهز 275 منزلا.

من خلال قراءتنا لبعض فيضانات المنطقة، يمكننا استخلاص أن الظاهرة أصبحت تتكرر خـلال الألفية الثانية بمعدل أكـبر، وأن واد مرتيل لم يعد المسبب الرئيسي لحدوثها، كما كان عليه الحال سابقا، بل أضحت الشعاب والأودية المحيطة بالمدينة، هي التي تهدد المجال وسكانه بسيولها الجارفة. ولاحظنا أيضا أن حجم الخسائر تـزداد مع كل فيضان.

الهوامش

1 - Etude relative à l'élaboration de la carte d'aptitude à l'urbanisation de la Province de Tétouan et de la préfecture de Mdiq Fnideq : Phase I.

2 - Etude relative à l'élaboration de la carte d'aptitude de la Province de Tetouan et de la p réfecture de Mdiq Fnideq : Phase I.

3 - Agence du Bassin Hydraulique Loukkos, mars 2005, Inventaire des points noirs des inondations et de stagnation des eaux pluviales au niveau de la ville de Tétouan et de ses zones limitrophes.

4 - في هذا التاريخ كانت أشغال المشروع ما تزال في شطرها الأول، أي المنطقة الممتدة ما بين قنطرة تمودة وقنطرة طوريطا.

صورة 1: مدينة تطوان خلال فيضان سنة 2000 (المصدر: و.ح.مل)

صورة رقم 2 : مدخل مدينة تطوان خلال فيضان 2009 (المصدر: و.ح.م ل)

صورة رقم 3: ارتفاع منسوب واد مرتيل على مستوى قنطرة كويلما خلال فيضان مارس 2018 (المصدر: الباحثة إحسان العريفي)

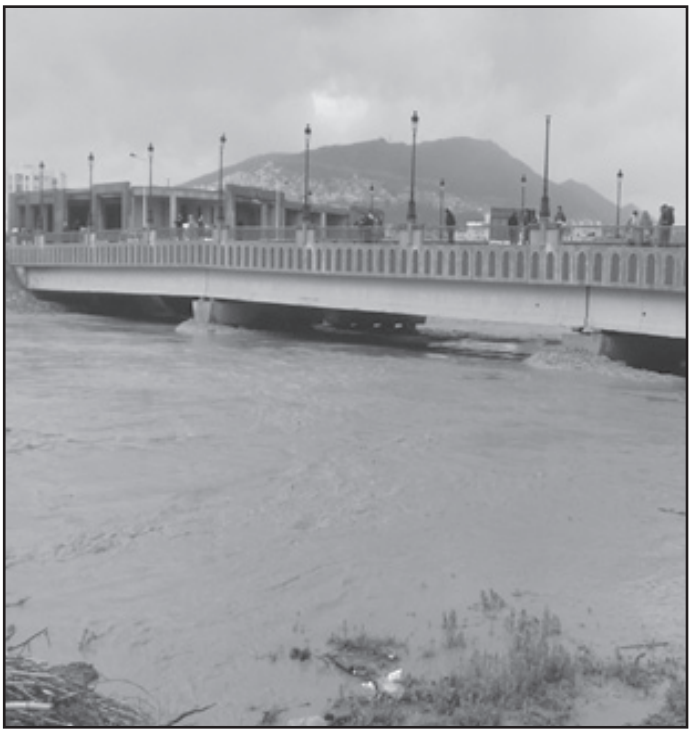

صورة رقم 4: غمر مياه السيول نفق المحطة في فاتح مارس 2021 (المصدر: و.ح.مل)

صورة رقم 5: غمر للمنطقة الممتدة بجانب المنطقة الصناعية المقامة على مستوى سهل مرتيل. (المصدر: الباحثة إحسان العريفي)

2 _ توسع عمراني بمجالات فيضية

إن ما يميز الفيضانات الحضرية هو كونها ظاهرة محدودة في الزمن والمكان، إذ تحدث بشكل سريع، وتختلف الأضرار الناتجة عنها بحسب قوة الامتطاح ومدته. وهذا ما ينطبق على مدينة تطوان، والتي تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا وتوسعا عمرانيا متسارعا، ما جعل عددا كبيرا من أحياءها، تُشَيَّد على ضفاف المجاري المائية التي تخترقها، كما تنتشر التجمعات السكنية والمرافق العمومية بالقرب من الأودية والشعاب. هذا الوضع فرض تهيئة بنية تحتية لمواكبته، لكن الواقع فرض عراقيل كان من الصعب إيجاد حلول لها، من قبيل انتشار الأحياء العشوائية في مناطق منبسطة لكنها فيضية، أو على سفوح ذات انحدارات قوية أو في الشعاب والخنادق، مما طرح إشكالية تصريف المياه سواء المستعملة أم مياه الأمطار التي انسابت من العالية في اتجاه السافلة على شكل سيول جارفة.

تساهم الإكراهات الطبيعية للمدينة في تطور طبيعي باتجاه الشرق من جهة، داخل حوض مرتيل، وباتجاه الغرب على طول الطريق الوطنية رقم (13) وعلى سفح جبل درسة من جهة أخرى. كما أنها تمتاز بكثرة الشعاب والمسيلات والخنادق التي تخترقها، والتي تفرغ حمولتها داخل المدار الحضري لمدينة تطوان، دون أن ننسى وجود واد مرتيل الذي يقطعها من الغرب في اتجاه الشرق.

قد اتسمت الحركة العمرانية المتزايدة للمدينة، بفعل النمو الديمغرافي المتزايد والهجرة القروية، بطابع العشوائية. ولعل هذا ما يفسر البناء المنتشر في المناطق الهامشية والبعيدة عن المركز، وفي مناطق تخترقها أودية موسمية، وعلى ضفاف المجاري المائية، وفوق المصطبات السفلى للأودية. فامتداد المدينة على مجال منبسط بين مجالين مرتفعين، يزيد من تأثير عامل الانحدار، إذ يساهم هذا العامل في الرفع من حدة وسرعة الجريان، فتنحدر المياه الجارية بقوة عبر الشعاب والمسالك الطرقية المعبدة إلى وسط المدار الحضري، وتحدث بذلك فيضانات قوية. وهكذا ظهرت أحياء كبرى امتدت على حساب المجال المائي لواد مرتيل، مثل حي اطويبلة وحي كويلما. وظهور مجموعات سكنية بشكل كثيف خلال السنوات الأخيرة، مصب التجزيئات العقارية والمجموعات السكنية، كمركب الفيلات الذي يدخل ضمن مشروع تهيئة ضفتي واد مرتيل، ومجموعة من المؤسسات العمومية المنشأة حديثا، كالمدرسة الوطنية للهندسة، ومشروع بناء تجهيزات رياضية.

تزيد من حدة الوضع إسهامات (Apports) روافد أخرى قادمة من الأحواض المجاورة، والموجودة بالضفة اليسرى لواد مرتيل، والتي تقطع المدينة من الغرب باتجاه الشرق على مستوى طريق تطوان (سمسة، تمودة، خندق الزربوح، كيتان، بوسافو، الشجرة...) تعمل على زيادة خطورة الفيضانات. هذه الروافد وشعابها تتميز بفيضاناتها المباغتة والقوية والتي عادة ما تكون ذات حمولة صلبة مهمة وتعرية. وتزداد خطورتها نظرا لوجود منشئات فنية غير معالجة مثل منشآت العبور، ومساكن مبنية على محور الجريان خاصة أحياء السكن غير القانوني (حومة البير، حومة سيدي البهروري، حومة ربع ساعة...)، أو لوجود شعبات بدون مخارج وفتحات أُغلقت بالامتداد الحضري والسكني عليها فتصبح الأزقة والشوارع، خلال التساقطات، هي المجرى لهذه الشعاب.

ضمن هذا الفصل، أمام دراسة تحليلية/تركيبية للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان المستقرين في الأحياء الثلاثة المذكورة، في علاقتها بما تعرفه أحياؤهم من تردد لظاهرة الفيضانات. وسنعتمد في ذلك على معطيات الأعمال الميدانية المتمثلة في نتائج الاستمارات التي تم ملؤها مع الساكنة المستجوبة، والتي تضمنت أسئلة متنوعة، منها تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للساكنة، وأخرى ركزت على مدى معرفتهم بخطر الفيضانات، وتأثيره في مسار حياتهم الآنية والمستقبلية. كما سنستغل في تحليلنا لمختلف النتائج، على ما تم معاينته، بشكل مباشر، داخل الأحياء سواء إبان حدوث الفيضان أم بعده أم قبله.

قد أتاحت لنا دراسة أحياء كويلما وسمسة كنماذج للمناطق المعرضة لخطر الفيضانات في مدينتة تطوان، ملامسة،

عن قرب، مدى التهديد الذي تشكله الظاهرة على ساكنتها وبنيتها التحتية، لاسيما أننا اعتمدنا على معطيات ميدانية مصدرها الساكنة المحلية التي عاشت تجارب متعددة من الفيضانات؛ الشيء الذي سمح لنا بالكشف عن مدى معرفة الساكنة بخطر الفيضانات، وتأثيرها في مسار حياتهم الآنية والمستقبلية، وكذا استيعابهم للعوامل المسؤولة عن هذه الآفة، وموقعهم ضمنها، بحكم أنهم يستوطنون مجالات فيضية، مهددة بالغمر، وغير قابلة للتعمير.

في قراءة للوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الحيين، خلصنا إلى أنها تنتمي إلى فئات متوسطة وضعيفة، وَجَدَت في هذه المجالات الهامشية فرصة للاستقرار داخل المجال الحضري، نظرا لانخفاض سومة العقار، والبحث عن فرص شغل لتحسين مستواها المعيشي، دون إلمام بوضعية الحي أو موقعه. ولم يقتصر الأمر على وافدين من مجالات قروية قريبة فقط، وإنما تعدى ذلك إلى آخرين هاجروا من مدن وقرى بعيدة، واختاروا مثل هذه الأحياء للاستقرار والعيش. الشيء الذي جعل هذه التجمعات السكانية تتوسع سريعا على حساب ضفاف الأودية أو في الشعاب، بعدما انتشرت أوراش البناء بشكل ملفت في السنوات الأخيرة. ومع استمرار التوافدات، وضيق المساحات القابلة للبناء، رغم أنها غير صالحة للتعمير تقنيا في المجمل؛ فقد ارتفعت الكثافة السكانية، وظهرت تجمعات موسومة بالعشوائية والفوضى وقلة التجهيزات، ما زاد من حدة المخاطر المرتبطة بالفيضانات.

من الخلاصات التي توصلنا إليها، بدراستنا لنماذج الأحياء الفيضية؛ أن الساكنة المحلية تتعامل مع الظاهرة، كونها نتاجا لسوء تدبير الجهات المعنية، لاسيما فيما يتعلق بقنوات تصريف المياه. ما يكشف أنها لا تحس بأن اختيارها للاستقرار في هذه المناطق خاطئ، وهو في حد ذاته سبب تعرضها للفيضانات. وخير مثال على ذلك، ظهور نوع جديد من الفيضانات، والمتعلق بالشعاب، حيث تنزل السيول الجارية بسرعة كبيرة، مسببة كوارث في الأحياء التي تخترقها كحي سمسة، بعدما كانت الفيضانات ترتبط، سابقا، بارتفاع منسوب مياه واد مرتيل فقط.

في ظل ذلك، وجدنا أن هذه الساكنة، ونتيجة تجاربها المتكررة مع الغمر، أضحت تقوم ببعض التدخلات الاستباقية لمواجهة الفيضانات المترقبة في كل فصل مطير، رغم أنها تتسم بالبساطة، ولا يمكن، في نظرنا، أن تحد من خطر الظاهرة، بقدر ما يمكن أن تقلل من الأضرار المادية أحيانا. وهذا ما جعل الساكنة تقر بأنها تضع كل آمالها

صورتان رقم 6-7: امتداد السكن بشعاب جبل درسة المطلة على مدينة تطوان وتعرضها للسيول خلال التساقطات الوابلية (فيضان 01مارس 2021) (المصدر: الباحثة إحسان العريفي)

في الجهات المعنية لحل هذه الأزمة، عبر مشاريع متنوعة لمحاربة مخاطر الفيضانات.

كل هذاخلص بنا، في الأخير، إلى فهم أسباب توسع هذه المجالات الهشة، والميكانزيمات المتحكمة في ذلك، وطبيعة السكان الذين يستقرون فيها، مما جعلنا نتأكد من الـدور الحاسم الذي يلعبه الفعل البشري في زيادة حدة الفيضانات، نتيجة استقراره في أماكن فيضية مهددة بالغمر وممارساته غير العقلانية. كما تمكنا من معرفة مدى استيعاب هذه الساكنة، لنتائج اختياراتها الخاطئة، والمتعلقة باستقرارها في مجالات فيضية، وكيف تتعامل مع الظاهرة، ومـاذا تتوخى من الجهات المعنية. وهذا من شأنه أن يحدد، بالتفصيل، الأولويات على مستوى التدابير التي من المفترض أن تقوم بها هذه الجهات، عند تدبيرها لخطر الفيضان بمدينة تطوان.

صورة رقم 8: نزوح السكن نحو المناطق المنخفضة المتمثلة في المجرى الأكبر لواد مرتيل (المصدر: الباحثة إحسان العريفي)

صورة رقم 9: امتداد السكن على الضفة اليسرى لواد مرتيل بحي كويلمة (المصدر: الباحثة إحسان العريفي)

صورة جوية رقم 1: غزو السكن لشعاب سفوح جبل درسة

صورة جوية رقم 2: مناطق غمر متكررة على شكل نقط سود بجهات مختلفة من مدينة تطوان

المصدر:

Esri, DigitalGlobale, GeoEye, Earthstar Geographics/CNES/Airbus DS, USDA, USGS, AeroGRID, IGN, and the GIS User Community

3. تدبير خطر الفيضانات بين الإطار القانوني ومختلف المخططات المنجزة

إن تدبير المجال، لاسيما الحضري، يتأتى من خلال اعتماد ترسانة قانونية تؤطر تدخلات السلطات من جهة، والجهات المعنية من جهة، والمواطنين والمواطنات من جهة. الشيء الذي يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويحمي الملك العمومي، والذي من شأنه أن يحد من المخاطر الطبيعية إلى حد كبير، إذا ما تم تفعيلها على أرض الواقع. ومن بينها القوانين التي لها علاقة بالفيضانات ومخاطرها.

1.3 قانون الماء رقم 15-36[5]:

لقد جاء تنزيل قانون الماء بغية تدبير خطر الفيضانات، التي تشهدها مناطق مختلفة من المغرب، حيث أوضح كيفية الوقاية منها من خلال منع إقامة حواجز أو بنايات أو تجهيزات أخرى من شأنها أن تعرقل سيلان مياه الفيضانات [6].كما كلف وكـالات الأحـواض المائية بوضع مخططات للوقاية من أخطار الفيضانات للمناطق المهددة بخطر متوسط أو مرتفع، وذلـك بتنسيق مع الإدارات والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية، ولجان العمالات والأقاليم للماء المعنية، والتي تسهر على تنفيذها كل فيما يخصها [7].

من بين النقط التي جاء بها هذا القانون:تحديد مسطرة واحـدة يتم من خلالها تحديد الضفاف الحرة لهذه المجاري (بعرض مترين) بعد إجراء بحث عمومي. _ النص على إنجاز منشئات الحماية من الفيضانات، وأطلس المناطق المعرضة للفيضانات، ومخططات الوقاية من الأخطار الفيضانات (المادة 118). _ على مستوى الرصد والمراقبة والإنذار؛ تضع وكـالات الـحـوض المـائي أنظمة

التوقع والإنذار بالحمولات على مستوى مجاري المياه المحدثة للفيضانات. كما تقوم بالنسبة المناطق المهددة بخطر متوسط ومرتفع للفيضانات بإعداد نشرات إخبارية تتضمن معطيات حول الحمولات المتوقعة، ووضعها رهن إشارة السلطة الإدارية الترابية المعنية في حالة وجـود خطر الفيضان (المـادة 122). النص على إحداث لجن وطنية وجهوية ومحلية لليقظة، أنيطت بها مهمة القيام بعمليات الإنـذار والإخبار، وتحسيس السكان، وعمليات التدخل وتنظيم الإنقاذ، وجمع المعلومات الضرورية لتقييم الخسائر (المادة 123)؛

قد جاء الفصل الثالث من القانون السالف الذكر، ليحدد طرق تدبير أحداث الفيضانات، حيث نص في المـادة 123 على إحداث لجن لليقظة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي لتدبير وتتبع أحداث الفيضانات. وتتألف هذه اللجن من ممثلي السلطات الحكومية، والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية المعنية، وتحدد تركيبتها وكيفية عملها بنص تنظيمي. وتتكلف اللجان الجهوية، التي يترأسها ولاة الجهات على الخصوص، بتنسيق وتتبع عمليات الإنـــذار وإخـبـار وتحسين السكان، والتدخلات السريعة وتنظيم الإنقاذ، إضافة إلى جمع المعطيات الضرورية لتقييم الخسائر. وتقوم اللجنة الوطنية لليقظة، التي تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، بالتنسيق والإشراف على اللجن الجهوية.

في سياق آخر، ورغم أهمية قانون الماء، في جزئه المتعلق بتدبير الفيضانات ومخاطرها، إلا أن الواقع الملموس يكشف ضعف تنزيل مقتضيات هذا القانون، ما يجعله في حاجة ماسة للتطبيق الفعلي على أرض الواقع، بغية حماية الأودية من البناء العشوائي، ومناطق الفيض من كل أشكال التعدي.فغياب تحديد كامل للملك العمومي المائي مرتبطة أساسا بتعقيد المسطرة في حد ذاتها، خصوصا فيما يتعلق بالصعوبة التي تعترض تفعيل مسطرة التشاور خلال القيام بالبحث العمومي، والتي تعد شرطـا أساسيا لضمان نجاح هذه العملية.

2.3 قانون التعمير 90_12:

جاء هذا القانون الصادر في 17 يونيو 1992 [8]، لدعم عمليات البناء والتوسع العمراني الذي تشهده المدن بالأساس، رغـم أن صـــدوره لا يعني قلب كل النظم القانونية المعمول بها في مجال التعمير، بل احتفظ بالمبادئ الأساسية، معززا إياها بمقتضيات جديدة أملتها ضرورة مواكبة مستلزمات النمو السريع للتمدن، وتخطي الصعوبات التي تواجه التعمير العملي[9] ، ونصوص تنظيمية تمت ملاءمتها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الحواضر المغربية. ما جعلهيُشكل الوعاء القانوني لإعداد وتنظيم المجال. وللتحكم في قطاع التعمير.

قد خـول قانون التعمير للسلطة التنظيمية إصدار النظام العام لضوابط البناء، فإلى جانب الضوابط الوطنية، هناك إمكانية إعـداد ضوابط ذات صبغة جماعية يتم اعتمادها في شكل قرارات لرئيس الجماعة الحضرية بعد مداولة المجلس، ولا يجوز أن تكون مخالفة للضوابط العامة، وأن لا تخالف تصميم التهيئة، وأعطى الميثاق الجماعي

الهوامش

5 - الجريدة الرسمية عدد 6494/21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016). قانون الماء (ظهير شريف رقم 16.113 صادر في 6 ذي القعدة 1927 (10 غشت 2016) بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء).

6 - قانون الماء 15_36، الباب التاسع، المادة 117، والتي نصت على: أنه يمنع، في الأراضي التي يمكن أن تغمرها المياه، إقامة حواجز أو بنايات أو تجهيزات أخرى من شأنها أن تعرقل سيلان مياه الفيضان بدون ترخيص إلا إذا كان الغرض منها حماية المساكن والممتلكات الخاصة المتاخمة.

7 - قانون الماء 15_36 الباب التاسع، المادة 118.

8 - القانون رقم 90_12 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

9 - محجوبي (محمد)، 2006، "قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية"، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، ص: 7.

للجماعات المحلية حق المراقبة عن طريق الشرطة الإدارية التابعة للمجالس الجماعية (المادة 30)، وبالتالي فالمجلس ملزم بمراقبة عملية البناء مراقبة الطرقات والأماكن العمومية والمحافظة على البيئة، كما تسمح سلطاته بمنع قيام السكن في مناطق مهددة بالفيضانات. ومن أهم مانص عليه في مادته الرابعة تحديد المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنـواعـه، وتخصيص مختلف المناطق للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية: منطقة سكنية، منطقة صناعية، منطقة تجارية، منطقة سياحية، منطقة زراعية، منطقة غابية على سبيل المثال؛

لكن بالرغم مـن صرامــة قانون التعمير، والصلاحيات المخولة للجماعات الحضرية في تنظيم المـجـال، وخلق مفتشيات للتعمير على المستوى الجهوي والإقليمي، نجد أن مواد هذا القانون لا تطبق ولا تحترم على أرض الواقع، مما ينعكس على تهيئة المجال، ويساهم في تنامي البناء العشوائي والتعمير الذاتي خاصة بالمناطق المهددة بالفيضانات. كما أن تصميم التهيئة لا يأخذ بعين الاعتبار الأوديــة والشعاب الصغيرة والأحواض الصغرى، مما يؤدي إلى طمس معالم الأودية الجافة والشعاب الصغيرة خاصة في الأجزاء السفلى، وينتج عن ذلك حدوث فيضانات عند تهاطل تساقطات عنيفة.

إضافة إلى القوانين صيغت عدد من المخططات الوطنية لتدبير المخاطر المتعددة التي ترتبط بالفيضانات، والتي توضع للوقاية من خطر الفيضان لمدة 20 سنة، وهي قابلة للمراجعة كلما اقتضت الظروف ذلـك. حسب نفس الشكليات الخاصة بوضعها[10]. تبين هذه المخططات القواعد والمعايير التي يجب احترامها عند إعـداد التصاميم المتعلقة بالمشاريع العمرانية والصناعية والسياحية ومشاريع البنية التحتية، وعند إعداد وثائق التخطيط القطاعي وإعداد التراب، ونكتفي بذكر المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات.

لقدأحصى هذا المخطط 1032 موقعا مهددا بالفيضانات على مستوى المغرب، 317 منها ذات أولوية [11]. وعلى مستوى منطقة وكالة الحوض المائي اللوكوس أحصى 53 موقعا. ويتطلب هذا المخطط غلافا ماليا يقدر بخمسة وعشرين (25) مليار درهم على امتداد خمسة عشر سنة، أي ما يعادل الالتزام بمليار وسبع مائة وستين مليون درهم كل سنة.

وركـز المخطط أيضا على معالجة النقط السود الناتجة عن السيول والفيضانات (مناطق معرضة لغرق المنشآت الخاصة بالعبور، انقطاع في الطرق، ارتفاع منسوب المياه الشتوية، أو انهيار شامل أو جزئي لدور السكن، أو أية بنية تحتية أخرى). وقد أشارت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء إلى أنه كان من الأفضل اعتماد التشخيص على أساس تحديد "المناطق الهشة" كقاعدة أساسية تعالج من خلالها أسباب ومستويات التعرض للفيضانات. وقـد نتج عن المقاربة المعتمدة من طرف المخطط الوطني لمحاربة الفيضانات تدابير حمائية اتخذت بصيغة متجزئة وغير مندمجة في استراتيجية موسعة لوقاية وحماية المناطق الهشة.

خاتمة:

انطلاقا مما جاء في مضامين هذه الدراسة فقد تبين أن مدينة تطوان كانت وما تـزال، موسومة بـتردد أحد أهم المخاطر الطبيعية التي تعرفها المنطقة، وهي الفيضانات؛ فنحن لسنا أمام حدث جديد واستثنائي، وإنما آفة بصمت المدينة لعقود طويلة. وإذا كانت دراستنا للسيرورة التاريخية للفيضانات في المجال المــدروس، قد أكدت هذا الطرح؛ فإنها كشفت عن تطور سريع للظاهرة في العقود الأخيرة على عدة أصعدة، إذ لم يعد الأمر يقتصر على ارتفاع منسوب مياه واد مرتيل من عقد لآخر، بل أضحى يحدث ذلك في كل موسم خلال السنوات الأخيرة، ولم تعد الخسائر محدودة وضعيفة كالسابق، بل أصبحت مخلفات ذلك وخيمة لم تَسلم منها أية جهة، ما جعل الفعل البشري يظهر كعامل رئيسي وأساسي في تكرار الفيضانات وتزايد حدتها. كما سمح لنا تتبع مسار هذه الفيضانات، في كشف تطور نوعي للظاهرة في مجال الدراسة، حيث لاحظنا أن الغمر، وبعدما كان مقتصرا على المجال السهلي في السافلة، أصبح يحدث على مستوى السفوح

كذلك، نتيجة ارتفاع صبيبات الشعاب والمسيلات في الفترات المطيرة، مما يخلف سيولا جارفة محملة بالأتربة والحجارة وغيرها من العوالق، تنساب بسرعة قوية بفعل شدة الانحدارات وقوتها على السفوح. وقد تأكدنا، أيضا، من كون العامل البشري هو المسؤول الأول عن ذلك، بسبب ممارسات غير عقلانية وغير واعية. ■

الهوامش

10 - قانون الماء 15_36 الباب التاسع، المادة 118، المصدر السابق، ص: 6326.

11 -Etude d'Actualisation du Plan National de Protection contre les Inondations، Sous _Mission III_1 : Proposition des mesures de protection, p : 13.

المراجع و المصادر

- الجريدة الرسمية عدد 6494/21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016). قانون الماء (ظهير شريف رقم 16.113 صادر في 6 ذي القعدة 1927 (10 غشت 2016) بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء).

- قانون الماء 15_36، الباب التاسع، المادة 117، والتي نصت على: أنه يمنع، في الأراضي التي يمكن أن تغمرها المياه، إقامة حواجز أو بنايات أو تجهيزات أخرى من شأنها أن تعرقل سيلان مياه الفيضان بدون ترخيص إلا إذا كان الغرض منها حماية المساكن والممتلكات الخاصة المتاخمة.

- قانون الماء 15_36 الباب التاسع، المادة 118.

- لقانون رقم 90_12 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 66.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

- المملكة المغربية المجلس الأعلى للحسابات، أبريل 2016،"تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية"، تم نشر هذا النظام على نطاق واسع بين الفاعلين المعنيين (دورات تكوينية) غير أنه لم يستغل في أغلب الأجهزة.

- محجوبي (محمد)، 2006، "قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية"، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.

- مؤلف جماعي، (2017)، "الماء: الموارد والمخاطر والتهيئة، (L'eau: resources, risques et amenagement)"، أعمال مختبر الدراسات الجيوبيئية والتهيئة التنمية المستدامة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

- ظريف (جواد)، مواق (سعيد)، 2020، "الدينامية الحضرية بين الخطر الطبيعي ورهان الاستدامة حالة تطوان _ مرتيل (المغرب)"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، مارس 2020، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين _ ألمانيا.

- محسوب (محمد صبري)، أباب (محمد إبراهيم)، 1998، "الأخطار والكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة (معالجة جغرافية)"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص: 14.

- Merabet (A), 2006, La gestion du risque inondation, Edition TEC.

- Leone. (F), Meschinet. R, Vinet. F, 2010, Aléas naturels et gestion des risques, 1ièr édition, presses universitaires de France, Paris, France.

- Pontier (J.M), 2010, La prévention des inondations, in : Droit et gestion des collectivités territoriales, Tome 30.

- Moulin (C), Faytre (L), Baduceau (N), 2017, Réduire la vulnérabilité des territoires aux inondations : évaluer pour agir, Sciences Eaux et Territoires, N° 23.

- Ahniche (M) & Kharim (Y), Les risques urbains et leur gestion dans le Grand Tétouan, Forum Urbain Maroc, Stratégie de Développement du Grand Tétouan.

- Etude relative à l'élaboration de la carte d'aptitude à l'urbanisation de la Province de Tétouan et de la préfecture de Mdiq Fnideq : Phase I.

- Agence du Bassin Hydraulique Loukkos, mars 2005, Inventaire des points noirs des inondations et de stagnation des eaux pluviales au niveau de la ville de Tétouan et de ses zones limitrophes.

- Etude d'Actualisation du Plan National de Protection contre les Inondations، Sous _Mission III_1 : Proposition des mesures de protection, p : 13.

جهود المغرب لتسوية الأزمة السياسية في ليبيا

ياسر الصافي

باحث القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس الرباط

الملخص

تتناول هذه الدراسة الجهود المغربية في تسوية الأزمة السياسية بين الفرقاء الليبيين عقب إسقاط نظام العقيد معمر القذافي سنة 2011 بمساعدة أجنبية. ودخلت ليبيا عقب مرحلة ما بعد الثورة في صراع حول الوصول للسلطة مما أدى أحيانا لبروز مظاهر العنف المسلح، الشيء الذي سيؤثر على المنطقة المغاربية من الناحية الأمنية لاسيما في ظل التهديدات المرتبطة بالإرهاب والمنظمات الإجرامية المنظمة وفشل بعض الدول في منطقة الساحل والصحراء.

وبناء على هذه المعطيات جاءت الوساطة المغربية لتقريب الرؤى بين الفواعل الليبية قصد الوصول لاتفاق شامل حـول المناصب العليا وطرق الانتخاب، غير أن الجهود المغربية عرفت حدودا، بعدما قرر بعض الفرقاء الليبيين التنصل من الاتفاقات المتوصل لها في المغرب والجنوح نحو العنف المسلح، مما جعل ليبيا تدخل في نفق ضيق أوقف المسار السلمي والتوافقي لتدبير الخلافات السياسية على اعتبار هذه الأخيرة تخدم الأجندات الدولية والإقليمية، كما لم تتمكن منظمة الأمم المتحدة من فرض البنود المتضمنة في اتفاق الصخيرات السياسي وعدم نجاح المقاربات المعتمد من مبعوثيها.

الكلمات المفتاحية: الوساطة المغربية-الأزمة الليبية- اتفاق الصخيرات- الفرقاء الليبيين

Abstract

This study examines Morocco's efforts to resolve the political crisis between the Libyan parties following the overthrow of Colonel Muammar Gaddafi's regime in 2011 with foreign assistance and intervention. After the post-revolutionary period, Libya entered into a conflict over access to power, which sometimes led to the emergence of armed violence, which affected the Maghreb region in terms of security, especially in light of the threats associated with terrorism and organized criminal organizations and the failure of some states in the Sahel and Sahara regions.

Through these data, the Moroccan mediation came to bring the visions closer between the Libyan actors to reach a comprehensive agreement on senior positions and methods of election, but the Moroccan efforts knew limits after some Libyan parties decided to renounce the agreements reached in Morocco and to resort to armed violence, which made Libya enter a narrow tunnel that stopped the peaceful and consensual.

Keywords: Moroccan mediation-Libyan crisis-Skhirat agreement-Libyan parties

مقدمة

تختلف النـزاعـات والـصراعـات والأزماتبالدول المكونة للاتحاد المغاربي الموجودة بشمال إفريقيا، بحيث تتراوح المسببات بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الأزمة القائمة في الدولة الليبية أحد أعضاء اتحاد المغرب العربي/الكبير جاءت عقب سقوط نظام معمر القذافي بعد ثورة فبراير 2011، عرفت هذه المرحلة الدقيقة صراعـا كبيرا بـين المكونات الداخلية نفسها يغذيها الصراع الخارجي بين القوى الدولية والإقليمية لضمان مصالحهم الاستراتيجية والحيوية.

تكمن أهمية الـدراسـة في تبيان الدور الذي يلعبه المغرب في حل الأزمة الليبية من خلال التقريب بين الفرقاء المتصارعين حول السلطة، بحيث عملت المملكة المغربية على استضافة المعنيين بالأمر قصد الحوار وحل النقاط الخلافية بينهم، خاصة في ظل تواجد عدة أجندات دولية تحرك الفرقاء السياسيين بليبيا. ونشير أن الموقف المغربي بين الفرقاء هو حيادي الشيء الذي منحه ثقتهم جميعا لقيادة المشاورات والمباحثات السياسية بين الليبيين. ولقد تحقق فعلا تطور إيجابي في المسار السياسي نتيجة الوساطة المغربية، غير أن الأوضاع تطور لاحقا في الاتجاه السلبي مما جعل النزاع بين الأطـراف يطفو على السطح، بل حتى الانتقال من المعطيات السياسية إلى المعطيات العسكرية وخلق جو من العنف والاقتتال للوصول للسلطة. بالتالي تم العصف بالمكتسبات ومن بينها اتفاق الصخيرات السياسي بين الفرقاء الليبيين.

تتجلى أهـداف الـدراسـة في تبيان أسباب الثورة في ليبيا عهد القذافي؛ وإلقاء الضوء على الصراع السياسي بين الليبيين بعد إسقاط النظام السابق؛وإبراز الدور المغربي في الوساطة بين الفرقاء الليبيين حول الوصول للسلطة.إذمثلت الأزمة الليبية للمغرب فرصة لاستثمار تجاربه وجهوده المتراكمة فيما يخص احتوائه الأزمـات الإقليمية والدولية، خاصة وأن للمغرب أهدافا استراتيجية بليبيا بعد القذافي. من هذا المنطلق، عمل المغرب على إقامة وساطة بين الفرقاء الليبيين للوصول لحل للأزمة السياسية بغية إخـراج الـدول من النفق الضيق والانقسامات الداخلية التي لها تأثير أيضا على الأمـن الجماعي للمنطقة. تنطلق إشكالية هذه الورقة من مدى قدرة الوساطة المغربية على حل وتسوية الأزمة الليبية والجهود المبذولة حينها وحاليا رغم تواجد عدة صعوبات لإخراج هذه الدولة من وضع سياسي غير مستقر وضع أمني متدبدب ومنفلت.

تتفرع اشكالية الدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية: ماهي مسببات الثورة الليبية في فبراير 2011؟ماهي العوامل المساعدة على إسقاط نظام القذافي؟أين تتجلى مخاطر الأزمـة الليبية؟ماهي طبيعة المجتمع الليبي؟كيف قام المغرب بتدبير الصراع الليبي وعلى أي أسس؟على أي مسار تقوم المقاربة الأممية في شخص مبعوثيها؟ما هو مصير الجهود المغربية في ظل الأوضاع الداخلية الليبية؟ وقادت اشكالية الدراسة إلى صياغة الفرضيات التالية: 1. إن الجهود المغربية في حل وتسوية الأزمة لليبية ستساهم في تقريب الآراء المختلفة للفرقاء السياسيين، ومن تم إيجاد حل نهائي للأزمة السياسية. 2. على الرغم من الجهود المغربي في محاولة تقريب الرؤى وتسوية الأزمة السياسية بين الفرقاء الليبيين، فإن الأوضاع المتأزمة بين الفاعلين السياسيين في المشهد الليبي ستستمر. وتختبر فرضيات الدراسة عن طريق استخدام المنهج التاريخي، وذلك للاطلاع على الأحداث والوثائق الرسمية، والمنهج النسقي بغرض النظر في العوامل الداخلية والخارجية للأزمة الليبية، والمنهج الوضفي- التحليلي الذي يتوجه الى فهم تعاقب الاحـداث في الأزمـة الليبي،

مسببات الأزمـة لليبية وتداعياتها الإقليمية

لقد بـرز من جديد تعبير الربيع العربي سنة 2011، في إشارة لثورات ربيع الشعوب بأوروبا سنة 1848. بحيث انطلقت في المنطقة العربية تظاهرات شعبية كانت بدايتها بتونس لتصل إلى عدة دول عربية أخرى وذلك بدرجات

متفاوتة.ويرجع سبب هذه التظاهرات في الميزة الاستبدادية لحكامها، بحيث لم يعد بمقدور الشعوب تقبلها والتعايش معها. ولم يعد في مقدور هذه الأنظمة توفير الحاجيات والخدمات الأولية كالصحة والتعليم وغيرها لمواطنيها، الأمر الذي أدى إلى تأجيجها وخوض تظاهرات شعبية، غير أن تركيبة الثورات وسياق بروزها يستوجب عدم تعميم التحليل على جميع الأنظمة[1]. بخصوص الوضع الليبي كان له وضع مختلف عن باقي الدول التي شهدت الاحتجاجات الربيع العربي، حيث كان الوضع الاقتصادي إلى حد ما جيد، غير أن الأوضاع السياسية والاجتماعية كانت ليست بالجيدة، مما تظافرت الجهود لانطلاق الاحتجاجات ضد نظام العقيد معمر القذافي [2].

تمثل الأزمة الليبية في وقتنا الحالي إحدى أكثر القضايا الإقليمية حساسية سواء على المستوى القاري أو العربي. فمنذ إزاحة نظام القذافي عن السلطة سنة 2011، لم تشهد الدولة استقرارا لنظامها السياسي حيث طفت على السطح أزمة الشرعية، أفرزت أزمة سياسية كبيرة تطورت لتصل لاحقا لصراع عسكري متفاوت الحدة من وقت لآخر. فضلا عن تأثر الأزمة الداخلية بين الفرقاء الليبيين بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم المقدرة على السيطرة على توريد الأسلحة على الرغم من توفر عدة قرارات أممية ومخرجات المؤتمرات الدولية [3]. وعموما سيتم المعالجة أسباب وسياقات الثورة الليبية ضد نظام معمر القذافي، وطبيعة الصراع بين الفرقاء الليبيين عقب نجاح الثورة، ودخول فاعلين أجانب في هذا الصراع وتأجيجه [4].

1. سياقات الثورة الليبية ضد معمر القذافي

عرفت المنطقة العربية مع نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة عددا كبيرا من المظاهرات والاحتجاجات، تختلف وسائلها وشعاراتها اتجاه أنظمتها الحاكمة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هناك من المحتجين من طالبوا بإصلاحات جذرية على مستوى المؤسسات، وهناك من طالبوا بإسقاط الأنظمة المتسببة في تعطيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ورفاه شعوبها بشكل نهائي. إلى جانب التجبر الداخلي، كانت هذه الأنظمة تبني سياسات خارجية عدائية مما ساهم أيضا في تدخل الأجندات الأجنبية في بعض بلدان بما يسمى إعلاميابالربيع العربي. لا غرو، أن لثورات الربيع العربي بعدا جيواستراتيجيا مهما، يتمثل بشكل رئيسي في تأثيرها في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة، وما لها من ارتباط بالمستوى العالمي. وقد لوحظ أن في بعض الحالات؛ أن للبعد الجيواستراتيجيتأثير جوهري ومباشر على الثوراتوذلك بدرجات، من ثورة إلى أخرى[5]، ومن حراك لحراك آخر.

شهدت منطقة شمال إفريقيا التي تنتمي على التوالي للقارة الإفريقية والمنطقة العربية عند متم سنة 2010 وبداية سنة 2011، موجة من الاحتجاجات الشعبية الغاضبة انطلقت من الجمهورية التونسية ضد نظام زين

الهوامش

1 - كنون، إحسان."التغيرات السياسية في المغرب والمشرق، سبع سنوات بعد الربيع العربي"، النسخة الالكترونية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ص: 2..https://2u.pw/xv2Bj0F.

2 - الصافي،ياسر."عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي: أية تحديات قانونية وحقوقية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، السنة الجامعية 2023-2022.

3 - بلخيرات، حوسين."مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 3، (سبتمبر 2020)، جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر، ص: 733https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/434/5/3/126175 .

4- المرجع نفسه.

5 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، الدوحة قطر،)أبريل 2012(، ص1. الرابط المختصر: https://2u.pw/KC2l8Kf.

العابدين بن علي، لتنتقل بعدها إلى الجمهورية المصرية ضد حسني مبارك وتتوسع لاحقا في عدة دول عربية أخرى، معلنة بذلك الشعوب تحررها من الظلم والاستعباد الذي تعيش فيه من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة المفروضة عليها، وإرادتها في التجسيد الفعلي للمبادئ الديمقراطية وتكريس دولة القانون والحقوق والحريات العامة والمساواة التي كانت مجرد شعارات ترددها الأنظمة السياسية بشكل صوري في تدبير شؤون الدولة ومثاله نظام العقيد معمر القذافي[6]. وفي هذا المنحى، فقد كان القذافي وأوليغارشيته يسيطرون على مختلف مفاصل العملية السياسية، مما حرم شريحة واسعة من فئات المجتمع من المشاركة والمساهمة في صناعة القرار السياسي بليبيا. هذا الوضع نجم عنه جعل الساحة السياسية في الجماهرية طوال فترة حكم العقيد تعاني فراغا دستوريا وقانونيا وحزبيا وتشريعيا. كان النظام الليبي يعتمد على تدبير شؤون الدولة بالاعتماد على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لاستمرار حكمه[7].

نتيجة لهذا الوضع، تفردت الاحتجاجات الليبية ضد النظام القائم على باقي الاحتجاجات التي تشهدها دول شمال إفريقيا، بحث خرجت عن الطابع السلمي إلى الطابع المسلح، في ظل عدم توفر مؤسسات المجتمع المدني تتبنى وتدعم الحركة الاحتجاجية وذلك بسبب عدم مشروعية إنشائها خلال عهد القذافي. كما أن التغير المتسارع من التوجه السلمي في الاحتجاج إلى الصراع المسلح جعل أطراف الصراع تستنجد بالأطراف الأجنبية. فمثلا معمر القذافي استعان واستنجد حينها بالمرتزقة والمعارضة استعانة واستنجدت بحلف شمال الأطلسي-الناتو-بغية حسم الصراع بسرعة، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع في البلاد راح ضحيتها العديد من الليبيين المدنيين وتدمير البنيات التحتية الأساسية للدولة [8].

هذا التدخل الدولي من الناتو وباقي القوى الإقليمية كان له دور كبير في توجيه دفة عمليات الانتقال في الثورة الليبية، بحيث كان من الصعب إسقاط النظام القائم دون دعم خارجي، ولهذا تحولت البلاد لساحة نفوذ القوى الدولية والإقليمية المتعددة، ولم يكن مخططا بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهداف هذه القوى المتدخلة بليبيا. ولعل النجاح النسبي في الثورة بتونس فهو يرتبط إلى حد بعيد ببعد البلاد عن تنافس القوى الدولية، مع أن قوى إقليمية تحاول التدخل والتأثير في المسار السياسي هناك[9].

رجوعا لمسببات الثورة الليبية، كانت عدة أسباب أججت الاحتجاجات في جماهرية القذافي، غير أنه سيذكر بعضها على سبيل المثال وليس الحصر، وفي هذا الصدد يذكر أن الخروقات الظاهرة في سجن "أبوسليم" أججت الأوضاع، فلقد كان القذافي قبل الثورة أمر بتصفية 1296 سجين بدعوى التخطيط للإطاحة بنظامه، وعلى إثرها خرجت عدد من المظاهرات قليلة العدد بداية 15 فبراير 2011، قبل انطلاق الاحتجاجات الكبرى يوم 17 فبراير. وعقب هذا النزول الشعبي للشارع العام أمر الزعيم الليبي معمر القذافي بإنهائها بجميع وشتى الوسائل الممكنة، وهو ما دفع الشعب الليبي للإدراك حقيقة أن النظام الحالي هدفه السلطة فقط ولو على حساب الانتظارات الشعبية. ولقد تطورت المواجهات بالتداخل العنيف بين المحتجين والقوات الأمنية وتحريض القذافي عبر خطاباته على المتظاهرين، لكن سرعان ما توالت الانشقاقات عنه لما بدى واضحا هناك توجه دولي نحو دعم إنهاء عهد القذافي وإسقاط نظامه كليا [10].

هكذا لعبت المواقف والأحداث الخارجية دورا هاما في نشأة وبروز الثورة وإنجاحها، إذ استنكرت المنظمة الأممية القمع والعنف ضد المتظاهرين وفرض عقوبات من طرف مجلس الأمن الدولي من قبيل حضر شراء الأسلحة ومنع السفر. كما ذهبت الولايات المتحدة بعد قرار رئيسها أوباما لتجميد أصول معمر القذافي، إلى جانب دور الناتو الذي قاد تدخلا تحت مسمى عملية فجر الأوديسة. من الجدير بالإشارة لم يكن التدخل الأجنبي اعتباطيا، بل هو نتيجة لتراكمات كبيرة من بينها تفجير الطائرة الأمريكية وبيع النفط خارج منظمة أوبك وتبني سياسة خارجية عدائية ضد

مجموعة من الدول ومن بينها المغرب. كما كان التدخل الإقليمي العربي حاضرا ومن بينه دولة قطر التي مولت كتائب بالمال والسلاح والدعم الإعلامي والسياسي والتنسيق. وساهمت بشكل وبآخر بعض دول الجوار نظرا للإجراءات المتخذة سابقا كطرد العرب المصريين والتونسيين من ليبيا القادمين من أجل البحث عن فرص العمل لتحسين أوضاعهم بالأراضي الليبية، لكن ما زاد من حدة المواقف الإقليمية المعارضة هو طرد فلسطينيين بإرسالهم إلى الحدود[11].

كل هذه المعطيات اجتمعت لتؤدي لسقوط النظام الليبي، مما سهل على دول أخرى بالمنطقة لتطبيق استراتيجياتها للريادة الإقليمية وخلق توازنات جديدة، وكان من بين هذه الدول المغرب، نظرا لتوفره على كل المقومات اللازمة للريادة الإقليمية، علاوة على زوال نظام معادي للمغرب يتبني جماعة انفصالية على الأقاليم الصحراوية للمملكة بشكل غير مباشر وله دور مؤثر إفريقيا. نتيجة لهذا وجه المغرب استراتيجيته نحو منظمة الاتحاد الإفريقي وقدم ملتمسا للعودة من جديد للمنظمة كبلد إفريقي مهم يراكم تجارب في عـدة مـجـالات. ولا شك أن سياسته الخارجية الإفريقية ستعزز بالبعد الجماعي كركيزة رئيسية مشتركة لفك العزلة والتنسيق وإعادة ترتيب الأوراق، في ظل عـدم وجود القذافي كان ينظر له بشكل من الأشكال كزعيم إفريقي ذو مكانة داخل التنظيم القاري. ومن هنا يتضح بشكل واضح وكبير أن للثورة الليبية أثر هام في قرار العودة المغربية للاتحاد الإفريقي، إذ من المحتمل لو استمرت الأوضـاع كما كانت قبل الربيع العربي لكانت الأمور أكثر تعقيدا. لاسيما وأن جنوب إفريقيا توالي الطرح الليبي والجزائري الانفصالي بالصحراء الغربية المغربية[12].

وكما عمل المغرب على التواجد في ليبيا من خلال عرض وساطته على الفرقاء الليبيين لحل خلافاتهم السياسية حول طبيعة الدولة والمؤسسات بعد القذافي، وهو ما جعل المغرب يستضيف الفرقاء الليبين على أراضيه للوصول لتوافق سياسي شامل بينهم لإنهاء الأوضـاع الداخلية في هذا البلد التي تؤثر أيضا على منطقة شمال إفريقيا خاصة والقارة الإفريقية بشكل عام.

الهوامش

6- مدوني، علي."الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03،)جويليه 2021(، ص: 673..https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/10/3/159080.

7 - بومدين، وسيلة."الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 3،)أكتوبر 2018(، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مختبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، ص: 217.https://search.mandumah.com/Record/983058 .

8 - ميادة، علي حيدر وحيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2019، العدد 42-41، 31)ديسمبر 2019(، ص: 910-911. الرابط المختصر: https://2u.pw/xVdN0BI .

9- ماضي، عبد الفتاح."العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، سياسات عربية، العدد 36،)يناير 2019(، ص .https://siyasatarabiya.12-11 dohainstitute.org/ar/issue036/Pages/Siyassat36-2019-Mady.pdf.

8 - ميادة، علي حيدر وحيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2019، العدد 42-41، 31)ديسمبر 2019(، ص: 910-911. الرابط المختصر: https://2u.pw/xVdN0BI .

9- ماضي، عبد الفتاح."العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، سياسات عربية، العدد 36،)يناير 2019(، ص .https://siyasatarabiya.12-11 dohainstitute.org/ar/issue036/Pages/Siyassat36-2019-Mady.pdf.

10- محمد بونيف، سامي."الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، العدد 1،)يناير 2020(، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص: 249https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/12/1/106004.

11- جعفر العزاوي، عمار."الثورة الليبية... الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام 2011"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 50،)2015(، ص 101-100. الرابط المختصر: https://2u.pw/t3Ud5lB.

12- الصافي، ياسر. مرجع سابق، ص: 72-71.

2 - الصراع السياسي بين الفرقاء الليبيين حول السلطة

تميزت الحياة السياسة في السنة الأولى لأفول نظام العقيد معمر القذافي بالدينامية والحيوية مقارنة بالسنة الأولى التي أعقبت الانتفاضات الشعبية في الجمهورية التونسية والجمهورية المصرية، وقد بشر ذلك بالذهاب نحو تسريع عملية الانتقال الديمقراطي، حيث ازدهر المجتمع المدني، وملأ الفراغ الذي تركه وراءه انهيار نظام العقيد الذي حكم مفاصل الدولة بقبضة من حديد أنهت ملامح الحياة السياسة، وتنظيمات المجتمع المدني. إلا أنه سرعان ما تعطل مسار الانتقال الديمقراطي نتيجة العديد من العوامل التي عجلت بتفاقم وتوتر الأوضـاع الأمنية والسياسية في ليبيا، منها ما يرتبط بـدور القوى الأجنبية التي ساعدت على إسقاط النظام ومنها ما يرتبط بالقوى السياسية والكتائب المسلحة الداخلية[13].

مثل الصراع حول نقل السلطة من المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب واحدا من أبـرز تداعيات الأزمـة السياسية الليبية. وكان محور الـصراع يتمثل في السيطرة على السلطة التشريعية، التي يكون لها دور مهم في تحديد مظاهر رسم الخريطة السياسية بالبلاد. وقد أسس المتدخلون السياسيون مواقفهم على ثلاثة مسارات متوازية: الدور العسكري باعتباره حاسما، أو تدخل الدائرة الدستورية لتحديد السلطة التشريعية، أو توجيه النواب نحو الاستقالة من المؤتمر ومجلس النواب[14].

في ظل هذا الصراع السياسي، أطلقت الكتائب المسلحة المتواجدة في طرابلس المتحالفة مع قادة المؤتمر الوطني عملية تسمى "فجر ليبيا" للسيطرة على المناطق الحيوية بالعاصمة. وفي المقابل أي مدينة طبرق، اجتمعت مكونات البرلمان الليبي من دون أن تقيم عملية تسليم رسمية من المؤتمر الوطني العام، في حين كان آخرون قد قاطعوا مجلس النواب بكونه لا يعد دستوريا. وهو ما أكدته المحكمة العليا بإصدارها حكما قضائيا يروم بعدم دستورية الفقرة 11 من التعديل الدستوري رقم 7 الصادر في مارس 2014 وما ترتب عليه من آثار قانونية. فهناك من فسره على أنه إبطال لمقترحات لجنة فبراير بوصفها مقتضى دستوري يتضمن تشكيل برلمان جديد وانتخاب رئيس للدولة، وعليه يحل مجلس النواب على خلفية بطلان تعديل إعلان دستوري مؤقت انتخب بموجبه المجلس، الشيء الذي منح القوة لأعضاء المؤتمر الوطني العام الذين رفضوا مجلس النواب[15]. . وموازاة لهذا الصراع، دخل على خط الأزمة اللواء خليفة حفتر بإعلانه عملية الكرامة في ماي 2014، جاءت ضد باقي

الكتائب الثائرة والإسلاميين، مما تسبب في زيادة حدة وتعقد الصراع والانقسام السياسي في ليبيا[16].

نذكر أن حفتر كان لاجئا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قاد تمرد ضد معمر القذافي عقب اجتياحه لدولة التشاد، وتمكن من العودة لليبيا مع انـدلاع الثورة مستغلا شعبيته داخل الجيش الليبي والمليشيات المسلحة قصد بناء تحالف عسكري وسياسي بالبلاد بهدف قلب الموازين الراجحة في كفة المؤتمر الوطني الذي يسيطر عليه الإخوان بتحالفهم مع كتائب مصراتة، غير أن اللواء العائد للبلاد عرف كيفية كسب دعم عدد كبير من أعوان ومشايخ القبائل ورئيس الحكومة الانتقالية عبد الله الثني والجناح الانفصالي في إقليم برقة وقوات الصاعقة في مدينة بنغازي وكتائب القعقاع في الزنتان وطرابلس إلى جانب القسم الكبير من القوات الجوية.

وازدادت أهمية عملية الكرامة في ظل الدعم الشعبي والخروج للتظاهر تعبيرا عن تأييدها[17].

تجدر الإشـــارة، أن بـواعـث عدم التمكن من حل النزاع الداخلي تعود لتأثير المـوروث الاجتماعي والسياسي وضراوة الاقتتال الداخلي، بحيث أثرت هـذه العوامل على شكل وتفاعلات المسار السياسي في ليبيا التي يسود فيه التعثر والعسكرة وتأزيم الأوضاع، ومرده لفشل النخبة السياسية بالبلاد للوصول لاتفاق حول شكل الحكومة المبتغاة في ظل وجود الخطر الإرهابي والميليشيات المسلحة. كـما أن المصالح القبلية والجهوية والإيديولوجية تتقاطع مع التدخل الدولي والإقليمي[18].

ما يوضح هذا أكثر هو خلال اعتماد أو حكومة بعد سقوط النظام السابق، بحيث وقع صراع حول السلطة ومغانمها، خاصة في ظل الاختلاف المرتبط بالفكر والقبيلة والمنطقة بين الفرقاء السياسيين، لاسيما بين التيار اللائكي والتيار الإسلامي. وقد توضحت معالمه أثناء مقتل اللواء عبد الفتاح يونس قائد قوات المجلس الانتقالي على يد التيار الإسلامي في نهاية يوليو 2011، وعقبها استقالة حكومة محمود جبريل الأولى على إثر الصراعات والانشقاقات الداخلية بين الليبراليين والإسلاميين الذين اتهموا عـددا من الليبراليين في كونهم يخدمون أجندات غربية بليبيا. وعلى الرغم من وجود محاولات ومن بينها التي كان وراءها رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل بحسمه الخلاف بين التيارين والتأكيد على أن العملية التغييرية في البلاد هي لكل الليبيين، وأن البلاد لن تكون لا غربية ولا شرقية، وإنمـا هي عربية مسلمة تنتهج الإسلام الوسطي[19]. . وبالرجوع للتدخل الأجنبي في ليبيا، تحولت البلاد إلى ساحة للصراع بين القوى الكبرى والفواعل الإقليمية، وذلك بالنظر

الهوامش

13- قاسم حسين، أحمد."دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات" "، سياسات عربية، العدد 36،)يناير 2019(، ص: 62.https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-885229.

14- خيري، عمر."الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، سياسات عربية، العدد 13،)مارس 2015(، ص: 36.https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-554999.

15- قاسم حسين، أحمد. مرجع سابق، ص: 63.

16- موقع الجزيرة، عملية الكرامة، أطلع عليه بتاريخ)06 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/wiDqhV4.

17- غربي، محمد وإبراهيم قلواز، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7،)جويلية 2014(، جامعة باتنة 1، مختبر البحث الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين، ص: 28. 123https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21.

18 - بقدي، فاطمة."مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية"، مجلة العلوم الإنسانية. المركز الجامعي تندوف-الجزائر ع. 2 (أيلول 2017)، ص ص. 15https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1140331.

19- سداد، مولود سبع."عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس-العدد الأول،)سنة 2017(، ص: 150. 4https://www.iasj.net/iasj/download/a3fed366dd6147c.

لتضارب المصالح فيما بينهم، حيث تشكلت تحالفات عرفت على إثرها ليبيا صراعات وحروبا بالوكالة بين الفرقاء، ناهيك عن انتشار عناصر الاستخبارات الأجنبية في الـتراب الليبي من أجل تحقيق المكاسب وخدمة الأجندات وتوسيع النفوذ والتحالفات[20].

إلى جانب هذا، ومن المتفق عليه أن الوضع الأمني بليبيا يعرف مجموعة من التحديات الخطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة القائمة. فمنذ سقوط نظام القذافي تدهورت الأوضاع الأمنية نتيجة لذلك أصبحت الدولة في فوضى؛ عجزة على تأمين حدودها الشيء الذي يشكل أيضا تحديا على دول الجوار. ففي ظل ما آلت له الأوضاع، أصبحت ليبيا مجالا مباحا للاتجار في الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، فضلا عن نشاط المهربين في بيع الوقود والبضائع ومركزا للجماعات الإرهابية التي تهدد الأمـن الإقليمي والدولي[21].

هذه الأوضاع أدت لبروز التهديدات الأمنية إلى جانب تداعيات الـصراع السياسي القائم بين الفواعل الداخلية والأجنبية، فالقارة الإفريقية تعرف عدة مشاكل مرتبطة بالأمن والسلم والاستقرار، نظرا لتنامي انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية والجريمة المنظمة، فضلا عن ظهور من جديد وثـير متسارعة من الانقلابات الشيء الذي ينتج عنه صراعات إقليمية وداخلية، ستؤدي لانفلات أمني، بالنظر للأزمة الأمنية الكبيرة التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء هو ما سيؤثر على دول الجوار. لذا يعمل المغرب على بذل جهود في تسوية الأزمة الليبية أولا قصد جعل ليبيا مستقرة سياسيا ثم ضمان أمنها وأمن منطقة شمال إفريقيا بصفة خاصة والقارة الإفريقية بصفة عامة.

جهود المغرب في تسوية الأزمـة الليبية في ظل تعدد الأجندات والإكراهات

نشير أن الأزمة الليبية لم تكن فقط تمثل عبئا على المستوى الداخلي، وإنما ألقت بظلالها على المستوى الإقليمي، لاسيما وأن المنطقة تعرف العديد من الصراعات والتحديات الأمنية، تحديدا في منطقة المغاربية والساحل الإفريقي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تشهد عدة تهديدات وأزمات من قبيل الإرهاب والهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة. غير أنه في ظل تعقد الأوضاع الليبية اتخذت أبعادا أعمق خاصة وأن الأزمة الليبية تعرف غياب توافق خارجي قبل التوافق الوطني[22].

وفي ظـل هـذا الـواقـع، أضحت ليبيا تمثل مصدرا من مصادر التهديد الوجودي، حتى أن بلدان الجوار لم تسلم من التوترات والصراعات السياسية بليبيا بعد أن دخلت البلاد في مرحلة عدم الاستقرار بسبب الميليشيات المسلحة، وانـتـشـار الـسـلاح والعنف والقتل، الـشيء الـذي زاد من تمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف البنية التحتية والمنشآت الاستراتيجية والأمنية. وقد أدى الضعف الأمني إلى ارتفاع الجريمة المنظمة وتنامي الجماعات الإرهابية وهو ما سيؤدي لزعزعة استقرار المنطقة المغاربية [23].

من هنا، عمل المغرب على عرض وسـاطـتـه عـلى الـفـرقـاء السياسيين الليبيين لتسوية النزاع القائم بينهم من خلال استضافة الرباط المشاورات والمحدثات على أراضيها قصد تقريب الـرؤى. وبالفعل سهر المـغـرب على مـشـاورات اتفاق الصخيرات قبل أن تظهر مستجدات أخـرى بين الفرقاء الليبيين وتدخل القوى الأجنبية الدولية والإقليمية لضمان مصالحها بالدول الجديدة في ليبيا.

1- مسار جهود الوساطة المغربية بين الفرقاء الليبيين

انخرطت المملكة المغربية مبكرا في الملف الليبي بعد انهيار نظام القذافي عبر اعتراف الرباط بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل وحيد وشرعي للشعب الليبي، ثم من خلال إرسال مجموعة من المساعدات الإنسانية للنازحين نحو الحدود الليبية التونسية، بالإضافة إلى الزيارة الرسمية التي قادها وزير الخارجية المغربي إلى مدينة بنغازي في غشت 2011، هدفها دعم المجلس الانتقالي والاعتراف به. كما شاركت المملكة في اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية حـول ليبيا في شهر شتنبر 2011. وقد انخرط المغرب أيضا في مسلسل استكمال مشاورات التسوية السياسية بين الفرقاء الليبيين برعاية المنظمة الأممية، وذلك بعد أن برزت

محدودية تأثير الوساطات الإقليمية وبعد مشاورات ممتدة بعدة دول [24].

من الجدير بالذكر، يمثل سقوط نظام القذافي فرصة لتطوير العلاقات المغربية الليبية مع النظام الجديد، ولقد تم ملاحظة الدور الكبير والمحوري للرباط في الأزمة الداخلية الليبية، حيث انطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحلحلة الوضع باعتبار أن أمن ليبيا لا يتجزأ عن أمن الدول المغاربية بسبب الترابط الجغرافي والأمني مع هذه الدولة الشمال الإفريقية. فقد نظم المغرب مجموعة من الجولات واللقاءات بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية نواحي العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة، التي انطلقت من الفترة الممتدة ما بين مارس إلى دجنبر 2015، والتي نتج عنها اتفاقا سياسيا بين أطراف الأزمة، تشكلت بموجبه حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، وحظيت حكومته بتأييد المجتمع الدولي واعتبرتها المنظمة الأممية الحكومة الشرعية الممثلة لليبيا [25].

يتضمن الاتفاق ثلاث نقاط أساسية المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة إعمار الدولة وأخرى مرتبطة بصياغة الدستور ومجلس الأمن والدفاع. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تم التنصيص في المقترح الأممي على تشكيل حكومة الوفاق الوطني تقوم على أسس تكافؤ الفرص والكفاءة، كما تكلف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية المتكونة من مجلس للوزراء يترأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوين نائبين، وعدد من الوزراء، وتكون مدينة طرابلس مقرا لها، ومدة ولايته سنة واحدة. أما النقطة الثانية تتناول السلطة التشريعية للبلاد خلال المرحلة الانتقالية تضم مجلس النواب المنتخب دون تحديد مدة الولاية. أما بشأن النقطة الثالثة فهي تتعلق بالمجلس الأعلى للدولة، له دور استشاري مستقل، يبدي الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القرارات والقوانين ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة عرضها على مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من عشرون عضوا[26].

بشكل عام، طيلة مرحلة احتضان المغرب للمفاوضات الليبية، كانت المملكة تحافظ على ترجيح كفة الحل

الهوامش

20- بعيو، لعلى."ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية"، مجلة دراسات، المجلد 13، العدد 2،)سنة 2022(، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ص: 255. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/60/13/2/207550.

21- كشان، رضا."التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02،)سنة 2020(، ص: 19.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-986820.

22- لعميم، زهير."دور المغرب في تدبير الأزمة الليبية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص،)يوليوز 2022(، ص: 248./https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1409958.

23- برباش، رتيبة. "المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية: الأبعاد، التداعيات والجهود"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02،)ديسمبر 2022(، ص: 311. https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1470425 .

24- حمدوني، منير."دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 3،)يناير 2018(، ص: https://search.mandumah.com/Record/1382480.232 .

25- الحفيان، نورة."السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية"، مقال على موقع المعهد المصري للدراسات، اطلع عليه بتاريخ)01 نونبر 2023(على الساعة 12 زوالا، رابط الموقع: https://eipss-eg.org/ .

26- موقع الجزيرة، "أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"، اطلع عليه بتاريخ)04 نونبر 2023(، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/7RGMXif.

السياسي واستكمال الدعم لمقاربة الأمم المتحدة بدعم المسار السياسي والحوار بين الفرقاء، ولهذا كانت الجهود المغربية محط تنويه برزت عند اعتماد القرار الأممي رقم 2259. ولم يتوقف المغرب عن دعم العملية السياسية، بحيث عملت الرباط سنة 2018 على تقديم مبادرة للوساطة وتقريب الرؤى بين أطراف النزاع بمدينة الرباط بين رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس النواب الليبيين مع وزير الخارجية ورئيس النواب المغربيين قصد تعديل الاتفاق السياسي في يناير 2018[27].

غير أن الأوضاع السياسية تأزمت من جديد بعدما عصف المشير خليفة حفتر في أواخر فبراير من سنة 2020 باتفاق الصخيرات وإعلانه الخروج عنه باعتباره له تفويض شعبي، حيث أقام برلمان طبرق في شرق البلاد ويخوض معارك عسكرية ضد حكومة الوفاق وهو في نفس الوقت يطبق أجندات دولية وإقليمية لها مصالح بالبلاد. ولقد اتخذت الأزمة أيضا منعطفا آخرا بنقض اتفاق الصخيرات المرجع الوحيد لقرارات مجلس الأمن والاتجاه نحو مفاوضات جديدة برعاية برلين الألمانية لخدمة أغراض معينة.

تصحيحا للمسار، لم يقف المغرب مكتوف الأيدي دون تحرك للدفع بالشرعية الدولية، حيث ذهب في استضافة من جديد الحوار الليبي عبر ثلاث جولات بين أطراف النزاع ما بين 6 و10 شتنبر 2020 في بوزنيقة، قصد

التفاهم حول المناصب السيادية بالدولة الليبية قبل أن تنتقل باقي الجولات إلى مدينة طنجة شمال المغرب ما بين 23 و28 نونبر 2020، حول توحيد أعضاء البرلماني طبرق وطرابلس في مجلس نواب ليبي واحد. رغم هذا تعمل ألمانيا على تدبير الأزمة الليبية وفق مصالح متعددة، إلا أن المغرب يرفض المقاربة التي تعتمدها برلين في هذا النزاع الداخلي بين الفرقاء، ناهيك عن إقصاء المغرب من مؤتمر برلين الأول. وبعد الأزمة الدبلوماسية بين المغرب وألمانيا حاولت هذه الأخيرة إرضاء المغرب وتجاوز الأزمة الدبلوماسية بدعوته لحضور أشغال المؤتمر الثاني لبرلين، غير أنه رفض الحضور معللا امتناعه بسبب الأزمة الدبلوماسية القائمة بين البلدين منذ أشهر.

واستمرت الوساطة المغربية باستقبال وزير الخارجية ناصر بوريطة في يونيو 2021 بشكل مفصل في إطار جهود الرباط لدفع المصالحة الليبية اثنين من المسؤولين رفعي المستوى يمثلان غرب وشرق دولة ليبيا، وذلك قصد البحث عن حلول حول التعيين في المناصب العليا في الدولة خاصة حاكم المصرف المركزي والمفوضية العليا للانتخابات والمحكمة العليا. ولقد جاءت هذه المحدثات قبل استضافة ألمانيا المؤتمر الثاني حول السلام في ليبيا الذي سيعقد في 23 يونيو من ذات السنة تحت رعاية المنظمة الأممية وبمشاركة الحكومة الانتقالية[28]. وفي مسألة تقسيم المناصب السيادية، اتفق رئيسا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبيين في أكتوبر 2022، على تنفيذ اتفاق بوزنيقة المتعلق بالمناصب السيادية قبل نهاية سنة 2022، غير أنه رفض رئيس الحكومة المقالة من البرلمان عبد الحميد الدبيبة الاتفاق، حيث علق

عليه عبر تدوينة في التويتر أن مسار تقسيم المناصب السيادية لم يعد مقبولا ويجب الوفاء بالانتخابات [29]. وقد العمل المغرب على تقديم كل أوجه الدعم للدولة الليبية حتى تصبح دولة قوية وديمقراطية ولها القدرة على المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي، فهذا ما أكد عليه المغرب خلال الاجتماع الوزاري رقم 1149 لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أبريل 2023، حول موضوع المصالحة الوطنية في ليبيا، فموقف المملكة كما عبرت عنه في الاجتماع يؤكد على الثبات والوضوح في الموقف وتقديم كل الدعم للدولة الليبية لكي تكون فاعلة في إطار الاتحاد المغاربي، على اعتبار ليبيا بالنسبة للمغرب شريك رئيسي في بناء الفضاء المغاربي وتحقيق طموحات شعوب الـدول الخمس في مجال التنمية[30] . ودعـما للديمقراطية احتضنت مدينة بوزنيقة في ماي 2023 مشاورات لجنة 6+6 قصد إعداد القوانين الانتخابية[31]، ، وتم التوافق عليها بشكل نهائي في أكتوبر 2023، عقب جلسة رسمية عقدها مجلس النواب الليبي في مقره بمدينة بنغازي، وتروم هذه القوانين المعتمدة لانتخاب رئيس الدولة وقانون انتخاب مجلس الأمة [32].

عموما، يمكن الاستنتاج من الجهود المغربية في كونه فاعل إقليمي على دراية شاملة بالوضع الميداني، كما أنه له توجه قائم على حسن النية والمساعي الحميدة، بالإضافة لا ينظر للرباط من أي طرف في النزاع على أنها قوة مقوضة، ففي الوقت الذي تبحث فيه واشنطن الانخراط مجددا في هذا الملف، ويبحث الأوروبيون عن وسيط، سيكون للمملكة المغربية دور حاسم للاضطلاع به قصد التوصل لتوافق سياسي بين مختلف الفواعل الليبية حول أرضية موحدة. ولاشك أن جلالة الملك محمد السادس، يحظى باحترام بالغ ومكانة مرموقة، فينظر للمغرب كشريك مهم بالنسبة لأمريكا. كما أن الوساطة المغربية تحظى بدعم القوى الأوروبية ولا تعرف أي اعتراض من باقي الدول كالصين وروسيا. فلقد أشاد المجتمع الدولي عبر المنظمات الدولية سواء الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أو جامعة العربية بالمحادثات الجارية على التراب المغربي بين الفرقاء للتوصل لحل سياسي سلمي يعزز السلم والاستقرار بالمنطقة[33].

عليه تبقى الوساطة المغربية بين الفرقاء الليبيين لتوصل لاتفاق شامل ضروريـة بالنظر أن المشهد السياسي متدبدب وأن اتفاق الصخيرات عرف تطورا في المنحى آخر غير ذلك المتفق عليه مما يطرح معه حدود الوساطة

الهوامش

27- صلحي، أحمد."إرث الحياد: حدود الوساطة المغربية في الأزمة الليبية، المعهد المغربي لتحليل السياسات"، اطلع عليه بتاريخ)05 نونبر 2023(، على الساعة الخامسة مساء، الرابط: https://mipa.institute/7081.

28- موقع فرانس 24، "المغرب يواصل وساطته في الملف الليبي بالتباحث مع الفرقاء السياسيين حول توزيع المناصب السيادية"، اطلع عليه بتاريخ)02 نونبر 2023(، على الساعة 11 صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/KFxp4MV.

29- موقع الشرق نيوز، "توافق ليبي في المغرب على تنفيذ اتفاق المناصب السيادية"، اطلع عليه بتاريخ)02 نونبر 2023(، على الساعة الثالثة بعد الزوال، الرابط المختصر: https://2u.pw/OyPmXL2.

30- موقع وزارة الخارجية المغربية، "السيد ناصر بوريطة: المغرب يقدم كل أوجه الدعم لليبيا حتى تصبح دولة قوية وديمقراطية بمقدورها المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي"، اطلع عليه بتاريخ)31 أكتوبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/mfKMcMC.

31- موقع الجزيرة، "ليبيا... أجواء "إيجابية" في مشاورات لجنة 6+6 بالمغرب وتوقعات بالتوافق على قوانين الانتخابات"، اطلع عليه بتاريخ)03 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/m1kF8v8.

32- موقع الأناضول، "ليبيا: مجلس النواب يقر قوانين الانتخابات المنجزة من لجنة 6+6"، اطلع عليه بتاريخ)03 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/MIJJuYU.

33 - حمدوني، منير. مرجع سابق، ص: 240.

المغربية والأمم المتحدة في هذه الأزمة الليبية التي يحركها أطـماع دولية وإقليمية ترجح مجموعة على مجموعة أخرى، عكس المقاربة المغربية الحيادية منذ البداية إلى حدود الآن.

2- مصير المشهد السياسي الـلـيـبي وحـــدود الـوسـاطـة المغربية

عقب فشل المبعوث الأممي مارتن كوبلر في تنفيذ اتفاق الصخيرات وذلك راجـع للخلافات الكبيرة بين الأطـراف الليبية، وأيضا لسوء تقدير المنظمة الأممية ومبعوثيها لحجم الخطر الناتج عن الأزمة الليبية، بحيث سعت لتشكيل مجلس رئـاسي وحكومة منبثقة عنه، غير آبهة بالصراعات المتعلقة بالقبلية والجهوية وطبيعية المجتمع الليبي الذي يتخذ من نظام القبيلة سلطة ومرجعا لكل قراراته السياسية وحتى العسكرية. ويرجع فشل المبعوث الأممي كوبلر لكونه لم يأخذ المسافة اللازمة بين الفرقاء المتنازعين، الـشيء الـذي عقد مهمته في إيجاد مسار تفاهمي ينهي الصراع السياسي والعسكري، فطيلة مدة مهمته التي ابتدأت من17 نونبر 2015 إلى 21 يونيو 2017، لم يقدم الكثير في مسار الرامي لحل الأزمة بالبلاد[34]، بل تعقدت **الأزمـة أكثر وتم التلويح من أطراف إيقاف العملية السياسية والاتجاه لطريق العنف.**

في هذا الاتجاه،عجلت الصراعات والانقسامات الداخلية ببروز شرخ في وحدة الصف الليبي، خاصة بعد أن اتضح أن حكومة الوفاق تدعم التيار الإسلامي، الـشيء الـذي جعل المشير حفتر خليفة في دجنبر 2017، للإعلان عن انتهاء العمل بمقتضيات الاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية بعدما انتهت الفترة الزمنية المحددة له، ومعه انتهت حكومة الوفاق الوطني. وعقب هذا الإعلان قاد تحركا عسكريا لملاحقة الجماعات الإسلامية الموالية لهذه الحكومة، وهو ما وسع من دائـرة الـصراع وأخذ أبعادا دولية وإقليمية لاتزال تداعياته قائمة إلى حدود الآن. ولفهم طبيعة الصراع والفواعل والتحالفات المتصارعة والأهداف الرامية تحقيقها، لابد من ذكر 3 مجموعات رئيسية، وهي كالتالي[35]:

• مجموعة غرب ليبيا المتمركزة في طرابلس وحلفائها الخارجيين:

تمثلها حكومة الوفاق التي انبثقت عن اتفاق الصخيرات برئاسة فايز السراج. وتضم جماعات وميلشيات مسلحة بعضها تابع لها بشكل مباشر وبعضها من الموالين لها. هذه الجماعات لها علاقات وتحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من بعض الدول الإقليمية لاسيما تركيا وقطر.

• مجموعة شرق ليبيا المتمركزة في طبرق وحلفائها الخارجيين:

يمثل الجيش الوطني الليبي الكيان الداخلي الأبرز في هذه الرقعة الجغرافية، ويقوده المشير حفتر خليفة، تأسس هذا الكيان سنة 2014 بدعم من البرلمان الليبي، ويسيطر ميدانيا على معظم مناطق الشرق الليبي، كما استطاع في الأشهر الأولى من سنة 2019 من مد نفوذه إلى بعض مناطق الغرب والجنوب بالتوافق أو بالمواجهات المسلحة. وتحظى هذه المجموعة بدعم عدة دول مثل مصر والإمارات وروسيا وفرنسا، على اعتبار أن هذه المجموعة رفعت شعار محاربة الإرهاب.

• أطراف شبه محايدة:

تظهر هذه الأطراف من الصراع موقف الحياد غير منحازة لأي المجموعتين. وتوجد هـذه الأطـراف شبه محايدة بشكل رئيسي في عموم مكونات وقبائل الجنوب بداخل ليبيا. ومن خارجها هناك الجزائر وتونس وألمانيا، ثم يمكن وضع الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه الأطراف لأن موقفها غامض من الصراع وأطـراف، بحيث تحتفظ هذه الدول لها علاقات متوازنة مع أطراف الصراع الليبي، سواء المتحاربة داخليا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح.

لقد كان طموح اتفاق الصخيرات يحاول إيجاد مسار سياسي لإيجاد حل للحرب الأهلية في البلاد، غير أن الاتفاق لم يعرف طريقه للتنفيذ بالشكل الكامل بالنظر لتعثر المفاوضات الرامية لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، قبل أن تتجمد بعد هجوم خليفة حفتر على طرابلس في أبريل 2019، والعودة للتصعيد العسكري بين أطـراف النزاع. وفي ظل الدعوات الخارجية لوقف إطلاق النار، والتدخلات الداعمة للأطراف المتصارعة، حافظ المغرب على حياده، معتبرا أن الخيار

العسكري سيزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية المعقدة في الأصل، وراهنت الحكومة المغربية دائما على المسار السياسي كحل للأزمة[36].

في ظل هذا الواقع، يظهر أن محدودية اتفاق الصخيرات في بلوغ أهدافه يعود في الشكل لعدم توفر الأطراف المتدخلة الداخلية على رؤية وآليات كفيلة لتحقيق التتبع البعدي لتنفيذ بنوده، كما أن الدعم الأجنبي الخارجي للفرقاء الليبيين ساهم في تعميق تعقد مسارات الأزمة الليبية. بحيث لم تتوفر بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا على الآليات اللازمة لتنفيذ مهامها؛ فحسب المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا السيد طارق ميتري إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هذا الإخفاق، لأندور البعثة ينحصر فقط في نظره عند مرافقة العملية السياسية وتقديم المساعدة والمشورة في بناء المؤسساتي للدولة الليبية، دون أن تتوفر البعثة على أدوات لازمة كفيلة بتنفيذ مهمتها. كما يشكل تعاقب عدد كبير من ممثلي الأمين العام للمنظمة الأممية أحد أبرز أوجه تعقد

الأزمة الليبية [37].

على الرغم من هذا المنحى، وخلال الاجتماع الوزاري رقم 1149 لمجلس السلم والأمن التابعة لمنظمة الاتحاد الإفريقي السابق الإشارة إليه حول المصالحة الوطنية في ليبيا، كان الموقف المغربي نحو الأزمة الليبية واضحا وثابتا يروم تقديم مختلف سبل الدعم حتى تتمكن ليبيا من أن تصبح دولة قوية وديمقراطية، بإمكانها المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي، في إطار الوحدة والاشتغال لما يعود بالمصلحة على الشعوب المغاربية الخمس، حيث الرباط تعتبر الدولة الليبية شريكا مهما في بناء الفضاء المغاربي وتحقيق طموحات الشعوب هذا الفضاء في الاندماج والتنمية. كما جدد المغرب عبر هذا الاجتماع دعمه للجهود التي يقودها المجلس الرئاسي الليبي والرئيس اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي الخاصة

الهوامش

34 - أحمد، مصطفي فتحي وهشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، (يوليو 2022)، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ص: 413-https://jocu.journals.ekb.eg/article_248955_1489501a3279d32979c83b.412 .224300ed61.pdf

35 - همام محمد، أحمد."مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 18، (أبريل 2023)، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ص: 209-https://jocu.journals.ekb.eg/article_295367_a321d2b4fa3fee6db0195cd78dafffae.pdf.208 .

36- حمدوني، منير. مرجع سابق، ص: 242.

37- صلحي، أحمد. مرجع سابق. موقع الكتروني بدون صفحات.

بليبيا، وذلك قصد عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا[38] .

الخاتمة

إن الصراع في ليبيا هو صراع داخلي وصراع نفوذ بين الدول الكبرى والقوى الإقليمية لتحقيق مكاسب بهذا البلد الذي يتوفر على موقع جغرافي استراتيجي وموارد طبيعية مهمة الشيء الذي جعل البلاد في فوضى وازهاق الأرواح وعدم الالتزام الزمن المحدد لإجراء انتخابات بليبيا سنة 2021. فهذا الوضع المتجمد يضيع على البلاد الزمن التنموي والنمو الاقتصادي وتحديث بنياتها التحتية، بحيث ظهر هـذا جليا عند الكارثة الطبيعية المعروفة بإعصار دانييل التي خلفت ضحايا كثر وأضرار مادية.

إن الحل الأساسي للأزمة بين الفرقاء السياسيين هو حل ليبي-ليبي على اعتباره مسار فعال لتحقيق السلم والاسـتـقـرار ودون تدخل الأجندات الدولية الطامعة في المـوارد الطاقية والمعدنية لهذه الدولة المغاربية، مع التركيز على المكتسبات التي تم الوصول لها عن طريق الوساطة المغربية، على اعتبار أن الرباط كان موقفها وتدخلها في الأزمة الليبية محايدا على الرغم من كون المغرب له مصالح سياسية بعد سقوط نظام معمر القذافي.

عليه من الضروري وبشكل مستعجل الوصول لتوافق يعالج نقاط الخلاف وعدم الخروج عنه، وتنظيم الانتخابات شفافة وديمـقـراطـيـة والـعـمـل على استصدار تشريعات وطنية تتوافق مع الاتفاقيات الدولية الحقوقية ومواصلة الانخراط فيها. كما يجب أن تكون ليبيا للجميع دون استثناء وإعطاء أولوية لقضايا الاقتصاد والتنمية لكون ليبيا لها من الإمكانيات أن تصبح من بين أحسن الاقتصادات على المستوى المغاربي بشكل خاص والإفريقي بشكل عام. ■

الهوامش

38- موقع وزارة الخارجية المغربية، مقال تحت عنوان: "السيد ناصر بوريطية: المغرب يقدم كل أوجه الدعم لليبيا حتى تصبح دولة قوية وديمقراطية بمقدورها المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي"، اطلع عليه بتاريخ)20 أكتوبر 2023(على الساعة العاشرة صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/mfKMcMC .

ملف العدد : تدبير الازمات والكوارث في المجتمعات المغاربية

لائحة المراجع

الأطروحات:

• الصافي،ياسر."عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي: أية تحديات قانونية وحقوقية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، السنة الجامعية 2023-2022.

المجلات:

• أحمد، مصطفي فتحي وهشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15،)يوليو 2022(، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ص: 413-412..https://jocu.journals.ekb.eg/article_248955_1489501a3279d32979c83b224300ed61.pdf

• برباش، رتيبة. "المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية: الأبعاد، التداعيات والجهود"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02،)ديسمبر 2022(، ص: https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1470425.311

• بعيو، لعلى. "ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية"، مجلة دراسات، المجلد 13، العدد 2،)سنة 2022(، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ص: 255. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/60/13/2/207550

• بقدي، فاطمة. "مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية"، مجلة العلوم الإنسانية. المركز الجامعي تندوف-الجزائر ع. 2 (أيلول 2017)، ص ص. 15https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1140331

• بلخيرات، حوسين."مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 3،)سبتمبر 2020(، جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر، ص: 733./https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/434/5/3/126175

• بومدين، وسيلة."الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 3،)أكتوبر 2018(، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مختبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، ص: 217..https://search.mandumah.com/Record/983058

• جعفر العزاوي، عمار."الثورة الليبية... الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام 2011"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 50،)2015(، ص 101-100. الرابط المختصر: https://2u.pw/t3Ud5lB

• حمدوني، منير."دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 3،)يناير 2018(، ص: https://search.mandumah.com/Record/1382480.232

• خيري، عمر."الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، سياسات عربية، العدد 13،)مارس 2015(، ص: 36./https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-554999

• سداد، مولود سبع."عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس-العدد الأول،)سنة 2017(، ص: 150. https://www.iasj.net/iasj/download/a3fed366dd6147c4

• غربي، محمد وإبراهيم قلواز، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7،)جويلية 2014(، جامعة باتنة 1، مختبر البحث الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين، ص: 28. .https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21123

• قاسم حسين، أحمد."دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات" "، سياسات عربية، العدد

36،)يناير 2019(، ص: https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-885229.62

• كشان، رضا."التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02،)سنة 2020(، ص: https://search.emarefa.net/detail/BIM-986820.19

• كنون، إحسان."التغيرات السياسية في المغرب والمشرق، سبع سنوات بعد الربيع العربي"، النسخة الالكترونية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ص: https://2u.pw/xv2Bj0F.2

• لعميم، زهير."دور المغرب في تدبير الأزمة الليبية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص،)يوليوز 2022(، ص: 248. https://search.emarefa.net/ar/viewer/BIM-1409958

• ماضي، عبد الفتاح."العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، سياسات عربية، العدد 36،)يناير 2019(، ص 11-12. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue036/Pages/Siyassat36-2019-Mady.pdf

• محمد بونيف، سامي."الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 12، العدد 1،)يناير 2020(، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص: 249..https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/12/1/106004

• مدوني، علي."الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03،)جويليه 2021(، ص: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/10/3/159080.673

• ميادة، علي حيدر وحيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2019، العدد 41-42، 31)ديسمبر 2019(، ص: 911-910. الرابط المختصر: https://2u.pw/xVdN0BI

• همام محمد، أحمد. "مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 18،)أبريل 2023(، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ص:209-208..https://jocu.journals.ekb.eg/article_295367_a321d2b4fa3fee6db0195cd78dafffae.pdf

المواقع الالكترونية:

• الحفيان، نورة."السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية"، مقال على موقع المعهد المصري للدراسات، اطلع عليه بتاريخ)01 نونبر 2023(على الساعة 12 زوالا، رابط الموقع: https://eipss-eg.org/ .

• صلحي، أحمد."إرث الحياد: حدود الوساطة المغربية في الأزمة الليبية، المعهد المغربي لتحليل السياسات"، اطلع عليه بتاريخ)05 نونبر 2023(، على الساعة الخامسة مساء، الرابط: https://mipa.institute/7081.

• المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، الدوحة قطر،)أبريل 2012(، ص1. الرابط المختصر: https://2u.pw/KC2l8Kf

• موقع الأناضول، "ليبيا: مجلس النواب يقر قوانين الانتخابات المنجزة من لجنة 6+6"، اطلع عليه بتاريخ)03 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/MIJJuYU

• موقع الجزيرة، "أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"، اطلع عليه بتاريخ)04 نونبر 2023(، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/7RGMXif

• موقع الجزيرة، "ليبيا... أجواء "إيجابية" في مشاورات لجنة 6+6 بالمغرب وتوقعات بالتوافق على قوانين الانتخابات"، اطلع عليه بتاريخ)03 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/m1kF8v8

• موقع الجزيرة، عملية الكرامة، أطلع عليه بتاريخ)06 نونبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/wiDqhV4

• موقع الشرق نيوز، "توافق ليبي في المغرب على تنفيذ اتفاق المناصب السيادية"، اطلع عليه بتاريخ)02 نونبر 2023(، على الساعة الثالثة بعد الزوال، الرابط المختصر: https://2u.pw/OyPmXL2

• موقع فرانس 24، "المغرب يواصل وساطته في الملف الليبي بالتباحث مع الفرقاء السياسيين حول توزيع المناصب السيادية"، اطلع عليه بتاريخ)02 نونبر 2023(، على الساعة 11 صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/KFxp4MV

• موقع وزارة الخارجية المغربية، "السيد ناصر بوريطة: المغرب يقدم كل أوجه الدعم لليبيا حتى تصبح دولة قوية وديمقراطية بمقدورها المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي"، اطلع عليه بتاريخ)31 أكتوبر 2023(، على الساعة الثامنة مساء، الرابط المختصر: https://2u.pw/mfKMcMC

• موقع وزارة الخارجية المغربية، مقال تحت عنوان: "السيد ناصر بوريطية: المغرب يقدم كل أوجه الدعم لليبيا حتى تصبح دولة قوية وديمقراطية بمقدورها المساهمة في الدفع بالاندماج المغاربي"، اطلع عليه بتاريخ)20 أكتوبر 2023(على الساعة العاشرة صباحا، الرابط المختصر: https://2u.pw/mfKMcMC

مواقع التواصل الاجتماعي والجائحة:
استعمال جمعيات المجتمع المدني للوسائط الرقمية في مواجهة جائحة كوفيد ـ19

عبد الحق بن درى
باحث في علم الاجتماع
جامعة محمد الخامس الرباط

ملخص

نهدف في هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مواقع التواصل الاجتماعي والجائحة من خلال دراسة استعمال جمعيات المجتمع المدني المحلي لوسائل التواصل الاجتماعي الرقمية في مواجهة جائحة «كوفيد-19».وقد استعملنا منهجا كيفيا في دراستنا للموضوع، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع بعض الجمعيات المحلية التي استخدمت من هذه الوسائط، وتتبع صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أنشأتها لمواكبة جائحة «كوفيد-19» منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية.

فقادنا البحث الميداني إلى نتائج يمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور: المحور الأول يؤكد على أهمية حضور مواقع التواصل الاجتماعي لدى منظمات المجتمع المدني في عملية التوعية والتحسيس بمخاطر الوباء؛ والمحور الثاني دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنظيم الجمعيات لأنشطة ثقافية وترفيهية لفائدة الساكنة أثناء الجائحة؛ وأما المحور الثالث يتعلقبدور العالم الرقمي في تحقيق التضامن المحلي مع الفئات الأكثر تضررا من تبعات الجائحة.

استخلصنا في الأخير أن مواقع التواصل الاجتماعي تشكل مدخلا من مداخل انخراط جمعيات المجتمع المدني في فترات الأزمات والكوارث، ويساهم في الحد من تداعيات ومخاطر الأوبئة، بعد إغلاق الفضاء المدني جراء التدابير الوقائية. وعملت الجمعيات على استثمار التطبيقات الرقمية كاستراتيجيات بديلة لمحاربة الهشاشة في الأحياء الهامشية.

الكلمات المفاتيح: المجتمع المدني، تقنيات التواصل الرقمية، الفضاء المدني، مواقع التواصل الاجتماعي، كوفيد-19.

Abstract

In this study, we aim to address the topic of social media and the pandemic by examining the use of digital social media by local civil society associations in facing the COVID-19 pandemic.

We employed a qualitative approach by conducting interviews with some local associations that utilized these platforms, and by monitoring their pages on social media, which they created to keep up with the COVID-19 pandemic since the declaration of the health emergency.

Our field research led to results that can be categorized into three axes: The first axis emphasizes the importance of the presence

مقدمة

اختلفت تقنيات التواصل التي تم استعمالها أثناء حالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة «كوفيد-19»، وتعددت الوسائل الرقمية التي صار إليها الناس على اختلاف شرائحهم في التعامل مع مقتضيات الحجر الصحي باعتباره تدبيرا وقائيا. فالاستجابة السريعة للحالة الاستثنائية التي فرضتها جائحة «كوفيد-19» أدت إلى استعمال الهواتف النقالة، واللوحات الإلكترونية لتتبع مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية. وقد كان لهذا التنوع في الوسائل انعكاس على طرق الاستجابة والتدخل تماشيا مع تطبيق التدابير الوقائية التي منعت كل أشكال التواصل المباشر. كما كان لجمعيات المجتمع المدني حضور في استثمار تقنيات الاتصال الرقمية

of civil society associations during crises and disasters, contributing to reducing the impacts and risks of pandemics after the closure of civil spaces due to preventive measures. Associations have worked on utilizing digital applications as alternative strategies to combat vulnerability in marginalized neighborhoods.

Keywords : Civil society, digital communication technologies, civil space, social media, COVID-19.

of social media platforms for civil society organizations in raising awareness and sensitizing people to the risks of the pandemic. The second axis highlights the role of social media in organizing associations for cultural and recreational activities for the benefit of the community during the pandemic. As for the third axis, it relates to the role of the digital world in achieving local solidarity with the most affected groups by the consequences of the pandemic.

In conclusion, we found that social media serves as an entry point for the engagement

في هذه الظرفية الحساسة، واتخذتها بديلا عن إغلاق الفضاءات المدنية التي كانت متاحة من قبل.

تهدف هـذه الـورقـة إلى دراسـة استعمال منظمات المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي الرقمية في مواجهة جائحة «كوفيد-19»، محاولة للإسهام في تجاوز التحديات التي فرضتها الجائحة، أو التخفيف من تداعياتها الاجتماعية. ولفهم كيفية استعمال تقنيات التواصل الرقمية في بحثنا هذا، انطلقنا من تساؤلات بحثية تفتح النقاش حول الموضوع وهي: كيف أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية في انخراط جمعيات المجتمع الـمـدني لمواجهة جائحة «كـوفـيـد-19»؟ وهـل فعلا نجحت تقنيات التواصل الرقمية لتكون بديلا عن التواصل المباشر الذي توقف بفعل التدابير الوقائية؟ وإلى أي مدى كان لها دور في تحقيق التضامن والتكافل داخل المجتمع المحلي في ظل الحجر الصحي؟

نفترض أن تقنيات الاتصال الرقمية ساهمت في انخراط الفاعل المحلي لمواجهة جائحة «كوفيد-19»، منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية خاصة في عملية التوعية والتحسيس بمخاطر الـوبـاء. كما نـفـترض أن منظمات المجتمع المدني اتخذت من مواقع التواصل الاجتماعي صرحا رقميا مهما وبديلا عن الفضاءات المتاحة قبل الوباء. وبذلك استطاع الفاعل المحلي تحقيق مكاسب مهمة بفعل ما أتاحته المنصات الرقمية من تفاعل وحضور كبير لرواد الأنترنيت.

وبالتالي فجمعيات المجتمع المدني انخرطت بشكل كبير في مكافحة وباء «كوفيد-19»، كما كانت فاعلا أساسيا في تدبير الفترة الحرجة من خلال مختلف أشكال التضامن والتدخل للتخفيف من تداعيات الجائحة وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: تعريفات ومفاهيم

تعريفات

1.قوة الروابط الضعيفة

قـدم الباحث مـارك كرانوفيتير Mark Granovetter "قـوة الروابط الضعيفة"كتعبير عن الاهتمام بالأوضاع والحالات الاجتماعية الهشة من أجل تطوير رأي أو التعبير عـن وضعية اجتماعية ضعيفة. وتعتمد هذه الفكرة على توظيف الوسائل الممكنة لتحويل الوضعية الهشة إلى رأي عام يثير انتباه الجميع، ويصبح قضية يتداولها الجميع، فتنتقل من الوضعيات الخاصة إلى واقع متداولا، بهدف التدخل لتصحيح هذا الوضع أو البحث عن الحلول الممكنة لتجاوز الأزمة. وتعتمد في تطبيقها على استعمال الشبكات المتاحة، خاصة تلك التي تؤثر في المحيط الذي يعيش فيه الانسان، بحثا عن حلول ممكنة.فالباحث كرانوفيتر يصف هذه الروابط ب:

"تحليل العمليات التي تتطور في الشبكات كطريقة فعالة للربط بين المستويين الـجـزئي والـكـلي. بطريقة أو بـأخـرى، يـتـم مـن خـلال هـذه الشبكات ترجمة التفاعلات الصغيرة إلى ظـواهـر واسـعـة النطاق، وهـي، بشكل متماثل، تعمل مرة أخرى على مجموعات صـغـيرة"(Granovetter (2000,p1

وتتجلى أهمية هذا المفهوم النظري في الاعتماد عليه من أجل فهم كيف أسهمت تقنيات التواصل الرقمية في معالجة مجموعة من الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن وباء كوفيد-19 وسط الفئات الهشة والضعيفة، وكان لها دور عندما أعطت معنى وأهمية للأوضاع الهشة كما هو الشأن لما يجري في مـواقـع التواصل الاجتماعي وفي القنوات الالكترونية التي نالت نصيبا من الاهتمام والمتابعة.

ولعل التدابير الوقائية تم إقرارها، وما صاحبها من تقييد للحركة والتنقل، أدى إلى البحث عن بدائل تحد من تداعيات الحجر الصحي ومخاطر الوباء. فقوة الـروابـط الضعيفة تشكل إذن دعامة للساكنة المحلية التي تعيش الهشاشة والإقصاء، وتحرك الفئات التي تعاني الإهمال سواء في المناطق القروية أو في المدن. وهي الأداة الأنجع بالنسبة لهذه الفئات من أجل إيصال صوتها والتعبير عن واقعها الصعب، خاصة عندما نتحدث عن دور الصفيح وحتى

السكن الاقتصاديالتي تفتقد للبنيات التحية وشروط العيش الكريم.

وتبين هذا الأمر في بعض الأسر التي حولت وضعيتها الأسرية الهشة إلى قضية رأي عـام، وجلبت تعاطف المتتبعين للقنوات الإعلامية الإلكترونية التي عرفت إقبالا منقطع النظير، فحققت بنشرها لوضعها تحولا جذريا في حياتها، بعدما تلقت الدعم المادي من مصادر داخل البلد وخارجه، لذلك كانت الضجة الإعلامية نقطة تحول مهمة لها. ذلك أنه:

"ومن المؤكد أنه من خلال الدراسات الإحصائية أو النوعية الواسعة النطاق، يمكن استيعاب العديد من جوانب الظواهر الاجتماعية الكلية مثل الحراك الاجتماعي وتنظيم المجتمعات المحلية والهيكل السياسي. بشكل متماثل، على المستوى الجزئي، لدينا بعض الأفكار حول ما يحدث داخل مجموعة صغيرة، وذلك بفضل مجموعة كبيرة ومتنامية باستمرار من البيانات والنظريات التجريبية. ومع ذلك، في معظم الحالات، لا يستطيع المرء فهم كيفية تجمع التفاعلات الموجودة داخل مجموعات صغيرة لتشكيل ظواهر كلية(Granovetter 2000,p1).

مفاهيم

2.الفاعل المدني المحلي

يـعـد مـفـهـوم"الـفـاعـل المـدني المحلي"عنصرا من العناصر التي تحرك الروابطالاجتماعية التي تعاني الهشاشة من خلال مواقع التواصل الاجتماعية والمـنـصـات الرقمية. ويشكل أداة لنقل الوضعيات الاجتماعية الصعبة إلى المنابر الإعلامية وإيصال صوتهم إلى الجهات المعنية، الرسمية وغير الرسمية،حيث يشتغل الفاعل المدني المحلي بشكل تطوعي وتلقائي، وتحركه الحالات الإنسانية التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة.

وقد اتخذ الفاعل المدني المحلي أشكالا متعددة؛ إما الظهور في شكل جمعيات المجتمع المدني، أو منظمات غير حكومية، أو مجموعات صغيرة تعمل داخل حي سكني معين، أو على شكل أفراد تبنوا أشكالا تضامنية استجابة لظروف الفئات المعوزة الأكـثر تأثرا بالحجر الصحي والإغلاق. لذلك:

"فوجود فاعل مدني محلي مرن دليل على مجتمع مرن، تظهره مرونته تلقائيا أو تتكيف عندما تحدث صدمة وقد تختفي عندما تنتهي الأزمـة. وبالتالي من المرجح أن تكون العوامل المؤدية إلى مرونة المجتمع هي العوامل المؤدية إلى ظهور مراكز الصمود من القاعدة إلى القمة أيضا"(Fransen et al 2022, p23)

إن المرونة التي يمتاز بها الفاعل المدني المحلي تجعله ينفتح على خدمات اجتماعية بدافع التطوع، رغبة منه لتجاوز تداعيات الأزمـة في الأوسـاط الأسرية الصعبة. فما خلفه الإغلاق جراء الحجر الصحي، جعل الأفراد المتطوعون يتدخلون للتخفيف على الساكنة المحلية انطلاقا من مبادرات تطوعية محلية، هذا الأمر الذي أشار إليه الباحث أيونيكتياس Ayuningtyas, Dumilah في حديثه عن مبادرة مجموعة من المتطوعين مجموعة من البرامج عبر نداءات ومقاطع فيديو تعليمية وتحسيسية(Ayuningtyas et al 2020, p8)

واختلفت أشكال التعبير عن مفهوم الفاعل المدني المحلي في الأعمال النظرية، التي تم الاشتغال عليها خاصة في فترة جائحة «كوفيد-19». وذلك باختلاف سياقات اشتغاله، فعلى سبيل المثال نجد تعريفا قدمه باحثان بارزان هما كباريني Caparini وفلوري Fluri في دراستهما حول الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يشير إلى:

"التجمعات التعاونية الطوعية في المجتمع، والتعبير العام عن المصالح والأولويات والمظالم والقيم التي تقوم عليها تلك الجمعيات. بعبارة أخرى، يشكل الناس طوعًا مجموعات لتعزيز قيمهم ومصالحهم، والانـخـراط في الحياة العامة خارج الأسرة والسوق. على الرغم من الاعتقاد الشائع بأنه يشير بشكل أساسي إلى المنظمات غير الحكومية"(Caparini and Fluri 2006, p1).

ولقد كـان للفاعل المـدني المحلي دور في تعزيز التواصل الرقمي في فترة الأزمات، من خلال إبراز مكانة الوسائل الرقمية في تقديم الدعم والمساندة، وفي تكوين الوعي لدى شرائح مهمة مـن المجتمع تـجـاه مجموعة من المخاطر. لذلك،فالحاجة إلى معلومات

واضحة وموثوقة حول المرض يستدعي الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الاتصالات. كما توفر تلك الوسائل "فرصًا للحوار ثنائي الاتـجـاه، مثل جلسات الأسئلة والأجوبة مع الخبراء. ويلزم بذل جهود خاصة للاتصال بالفئات الضعيفة، بما في ذلك المسنون ودوي الاعاقة، الذين قد يكونون أقل ارتباطا. (Wilkinson et al 2020, p6) .

3.التواصل الرقمي

حظي مفهوم التواصل الرقمي باهتمام الأبحاث العلمية التي اشتغلت على دراسة الأشكال الجديدة للتواصل في فـترات الأزمـات والأوبـئـة، وبحثت فيما تبنته الدول والحكومات ومختلف الفاعلين التي خلفها الإغـلاق الشامل ومنعالتنقل.

وقـد قادنا الاطـلاع على الأبحاث الأخـيرة التي أنجزت في هذا السياق إلى تصنيف التواصل الرقمي إلى ثلاثة مستويات:

1.3. الاستعمالات الرسمية للتقنيات للرقمية

تعد مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو الوسائل الذكية، فتوجهت في هذا السياق مثلا رؤية الاتحاد الأوروبيفي استعمال ما أسماه الباحث O'Gorman"بالمدن الرقمية" التي اعتبراها"رهانا مستقبليا يفرض نفسه أمام تطور الأزمـات والكوارث، الشيء الذي يفرض علينا مواكبة هذه الأوضاع برهانات جديدة نستطيع من خلالها الحد من تداعيات الظروف الاسـتـثـنـائـيـة""(O'Gorman 2022, p1)

كما عبر الباحث ونغ Wong عن هـذا المستوى من التواصل الرقمي بـ"الحكومة الإلكترونية"، وتوصل في دراسته إلى الاقبال المتزايد على الوسائل الجديدة في مختلف الشرائح الاجتماعية. وأشار إلى أنه:

"لم تعد رقمنة منصات الخدمة العامة محاولة جديدة أو مبتكرة في العقد الثاني من الألفية. ومع ذلك، لا يزال من الصعب حل الفجوة الرقمية للمجتمعات الضعيفة، وخاصة غير المتخصصين وكبار السن والأشخاص المعاقين جسديًا (W. Wong & Chu، 2020). وجدت دراستنا أنهم زادوا من قبولهم للخدمة الإلكترونية والمنصات، كما يتضح بشكل أساسي من الارتفاع المستمر في ملكية الهاتف وإمكانية الوصول إلى الإنترنت لكبار السن في هونغ كونغ من 2010 إلى 2020 (إدارة التعداد والإحصاء، حكومة منطقة هونغ كونغ الإداريـة الخاصة، 2021(Wong and Lawrence 2022, p7)

2.3. المستوى الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي أثناء تدبير الأزمات

يتجلى هذا المستوى في حضور وسائل التواصل الاجتماعي خلال تدبير الأزمات، وأصبح استخدام التقنيات الرقمية واقعا حتمياخاصة مع تجربة تدبير جائحة «كوفيد-19». والتفكير في إدماج الذكاء الاصطناعي في مواجهة الأزمات، كما فعل الباحث بينك Peng وآخرون في مراجعة شاملة للأدبيات حول تطبيقاته:

"مـن خـلال البحث الـشـامـل في الأدبيات، يقدم هذا المقال أهم تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة

فيروس كورونا من ثلاثة مجالات رئيسية: التنبؤ، واعـتراف الأعـراض، وتطوير الحلول. يُظهر هذا أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤدي دورًا كبيرًا في مكافحة فيروس كورونا، لكن لا يوجد نموذج أو تكنولوجيا للذكاء الاصطناعي يحتل ميزة مطلقة في مجال معـين"(O'Gorman 2022, p1)

فكان هـذا الخيار ضروريـا سواء للدول أو فعاليات المجتمع المدني، في ظل توقف كل الأشكال الأخرى الممكنة للتواصل. ذلك أن فترة إعـلان جملة من التدابير الوقائية ألزم الجميع بعدم التنقل ومنعهم من التجمع، فأصبح الكل يعيش خلف الشاشات الالكترونية بحثا عما يعوض الحياة الطبيعية المعتادة، ويحقق المطالب المستعجلة من حاجات المعيش اليومي.

3.3. المستوى الثالث: وسائل التواصل الرقمية وإطلاق الحملات التضامنية

يتضح في هذا المستوى الدور الأساسي الذي شغلته وسائل التواصل الرقمية في إطلاقالحملات التضامنية مع الفئات الهشة في الأحياء الشعبية، والتي تأثرت بتداعيات الحجر الصحي والإغـلاق. فكان الفضاء الرقمي بديلا عن فقدان الفضاء المـدني للجمعيات، وانطلقت مجموعة من المبادرات التضامنية من صفحات الفايسبوك وعرفت إقبالا مهما، هذابالإضافة إلى إبداع أشكال جديدة في التواصل والتي حققت مكاسب مادية مهمة وجلبت تعاطف قاعدة ليست بالهينة.

فنجد على سبيل المثال "استخدام التقنيات التعاونية ووسائل التواصل الاجتماعي لإشراك المواطنين" (Criado et al 2020, p1).فـضـلا عما قامت بهالمجموعات غير الرسمية أو ما قد نسميه المـبـادرات المدنية العفوية، فقد؛

" تركز الـورقـة على عنصرين من عناصر التعبئة: دور الشبكات الاجتماعية ومجموعات التواصل الاجتماعي. يكشف أن الغالبية العظمى من هذا الدعم تم توزيعها من خلال الشبكات الاجتماعية القائمة، وبالتالي، لم تكن متاحة لأولئك الذين يفتقرون إلى الروابط الاجتماعية. ومع ذلـك، نجد أيضًا أن مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في التعبئة، وأن الدعم المنظم على وسائل التواصل الاجتماعي لا يختلف بشكل كبير في الالتزام أو النوع عن الدعم المنظم في أماكن أخرى"(Carlsen et al 2021, p1).

توجهت بعض الأعمال النظرية في هذا السياق إلى الوقوف عند تكنولوجيا المعلومات للتعبير عن الحلول الممكنة للتهديدات التي يفرضها الوباء، حيث ساهمت هذه التكنولوجيات في تجاوز هذه الصعوبات والتصدي للجوائح. ومن بين هذه الأعمال نجد الدراسة لوي هي Wu He ، حيث عبرت عن هذه الحاجة من خلال:

"تطوير مجموعة متنوعة من الابـتـكـارات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لمكافحة جائحة فيروس كـورونـا. تترتب عـلى الجائحة أيضًا تداعيات على تصميم وتطوير واستخدام التكنولوجيا. هناك حاجة ملحة إلى زيادة فهم أكبر لأدوار الباحثين في مجال أنظمة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في هذه الجائحة العالمية. 19"(He et al 2021, p2).

ثانيا: المنهجية

اعتمدنا في دراستنا لتقنيات التواصل الرقمية منهجا كيفيا يتجلى في المقابلات التي أجريناها مع الجمعيات المحلية بعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي بمدينة الدار البيضاء[1] باعتبارها جمعيات راكمت تجربة مهمة في استعمال تقنيات التواصل الرقمية في فترة الحجر الصحي. وتجدر الإشارة إلى الأهمية التي تكتسيها المقابلة في الأبحاث النوعية، حيث تساعد الباحث على سبر أغوار التجارب الخاصة، ومعرفة أدق تفاصيلها بشكل يساعده على التحليل الدقيق للمعطيات الميدانية.

الهوامش

1 - ورد في النشرة الإحصائية السنوية الأخيرة التي صدرت عن المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بالدار البيضاء أن مساحة عمالة البرنوصي تبلغ 38.28 كلم مربع، وتقدر كثافتها السكانية ب 627.968 نسمة. مقسمة إلى مقاطعتين ترابيتين: مقاطعة سيدي البرنوصي بما مجموع سكانها 173.189 نسمة، ومقاطعة سيدي مومن التي تملك النسبة الأكبر بمجموع السكان الذي يقدر ب 454.799 نسمة. (المديرية الجهوية للمندوبية السامة للتخطيط للدار البيضاء 2018، 10)

إلى جانب الاهتمام بهذه التجارب التي تنقل لنا واقعا صعبا في فترات يكون الانسان مهدد في حياته بسبب خوفه من العدوى والإصابة بالمرض. لذلك نشير في هذا السياق إلى ما أشار إليه الباحث رولستن Roulston:

" أن الأشخاص الذين تتم مقابلتهم لديهم إمكانية الوصول إلى المعرفة والأسبقية المعرفية فيما يتعلق بالمعلومات البحثية المطلوبة. بصفتهم «مالكين» لمجموعة معينة من المعرفة، يُفترض أن الأشخاص الذين يوافقون على المشاركة في المقابلات البحثية لديهم حقوق ومسؤوليات فيما يتعلق بمناقشة مجموعة المعرفة (شاروك، 1974). يتحقق «التطابق المعرفي» عندما يكون هناك اتفاق بين المحاور والمقابل فيما يتعلق بالموقف المعرفي «المشفر» بالتناوب مع الحديث والحالة المعرفية التي يشغلها المتحدثون بالنسبة لمن لديه إمكانية الوصول المعرفي والأولوية والمسؤولية فيما يتعلق التأكيدات والادعاءات المقدمة بشأن موضوع البحث"(Roulston et al 2018, p3).

وقد كانت مقابلات نصف موجهة مع رؤساء ثلاث جمعيات محلية بمقاطعة سيدي البرنوصي، وهي:"جمعية شباب واعي"، وهي جمعية محلية تنشط في تراب سيدي البرنوصي، تأسست عام 2016 بدار الشباب سيدي البرنوصي، وتشتغل على برامج اجتماعية داخل الحي وخارجه. ثم مؤسسة دار الإنماء التطوعية، التي تَنْشُطُ محليا بتراب عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي ووطنيا، "وجمعية كازافلور" التي تشتغل بتراب مقاطعة سيدي مومن.

بالإضافة إلى تتبع صفحات الجمعيات على موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك لرصد جهودها المبذولة في فترة الحجر الصحي. هذا وقد سجلنا غنى هذه المقابلات وتنوع تجاربها في الشهور الأولى من الحجر في مواقع التواصل الاجتماعي. إن اختيارنا للبحث الكيفي وللمقابلة بشكل خاص هو دليل على رغبتنا في فهم التجارب التي عاشتها هذه الجمعيات في استعمال تقنيات التواصل الرقمية في فترة جائحة «كوفيد-19».

ثالثا: النتائج

أسفرت المقابلات التي أجريناها مع رؤساء الجمعيات عينة البحث، والتتبع الدقيق لصفحاتها على الفايسبوك الذي يعتبر من بين أكثر مواقع التواصل الاجتماعي حضورا واستخداما من طرف الفاعلين المحليين. حيث لوحظ الإقبال الكبير والحضور المتنوع في اللقاءات الافتراضية أكثر من الواقعية، نظرا لما تتميز بها من عدم التنقل وربح الوقت والحضور من أي موقع كان. فجاءت نتائج المقابلات مقسمة إلى مراحلثلاث وهي:

1.مرحلة التحسيس بمخاطر الوباء

كشفت لنا الجمعيات المشاركة في البحث عن الدور الكبير الذي شغلته تقنيات التواصل الرقمية، خاصة أنظمة الفايسبوك والوتساب وزوم، في مساعدة فعاليات المجتمع المدني على المشاركة في عملية التوعية والتحسيس بخطورة وباء «كوفيد-19» وتداعياته. ففي ظل التدابير الوقائية التي منعت كل أشكال التنقل والاتصال المباشر، وفرضت على الجميع قيودا تحول دون تنزيل البرامج التي تسطرها الجمعيات.

وبما أن المجتمع المدني المحلي بحث عن بديل عوض من خلاله إغلاق الفضاءات المدنية، كما حاول إقحام نفسه داخل المنظومة التي بدأت تتحدث عن مخاطر الوباء، فكان لهذه الجمعيات دور في نشر المعطيات الأولى حول جائحة «كوفيد-19»،إلى جانب ساهمتها في تنزيل التوصيات والإرشادات التي تعمل بها مصالح وزارة الصحة ووزارة الداخلية.

ومرت هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات: الأولى، تتعلق بدعوة الساكنة المحلية وأعضائها ومنخرطيها وكدا المتعاطفين معها إلى احترام التدابير الوقائية المعمول بها؛ بدءا بأخذ الاحتياطات اللازمة قبيل إعلان الحجر الصحي الشامل، حيث تزايدت نداءات الجمعيات من أجل تحقيق التباعد والبقاء في المنازل أكبر قدر ممكن تفاديا للعدوى وخلق بؤر للوباء.

واستعملت صفحات الجمعيات أشكالا متعددة في التحسيس؛ منها كبسولات مسجلة صوت وصورة تجسد

أشكال الوقاية من العدوى، وتقاسم صور وبورتريات معبرة بالتنسيق مع متخصصين في اللوحات التعبيرية، وانتهاءً بتنظيم مسابقات لفائدة الأطفال تتعلقب إبداع أشكال جديدة في مقاومة الوباء وتجنبه.

2. القيام بأنشطة ثقافية عن بعد

لم تكن فترة إعلان الحجر الصحي كتدبير وقـائي مـن طـرف السلطات العمومية المتمثلة في وزارة الداخلية أمرا سهلا على الساكنة المحلية، خاصة في الأحياء الشعبية الهامشية داخل المـدن الكبرى كما هو الشأن لمدينة الـدار البيضاء. ولم تستسغ الساكنة مسألة البقاء في المنازل وعدم الخروج إلا لضرورة قاهرة مع إذن من السلطة المحلية، فكانت المعاناة، سواء تعلق الأمر بالسكان أو السلطات المحلية في تنزيل هذه القرارات.

لذلك، فالأحياء الشعبية التي تعيش على الدخل المحدود لا تدخر لنفسها مؤونة أسابيع، بل تعيش على اليومي، وتبحث عن لقمة عيشها في المهن الحرة والمؤقتة، أضف إلى ذلك طبيعة الفئة التي تعيش داخل تراب عمالة البرنوصي وهو حي سيدي البرنوصي، والتي تضم عددا كبيرا من دور الصفيح والسكن الاقتصادي الذي يصعب معه أجرأة الحجر الصحي بجميع مستلزماته.

وفي هذا الإطـار، كانت الجمعيات تتابع عن كثب النشرات التي تقدمها مصالح الصحة حول الحالة الوبائية بالمغرب، وتحاول معرفة الأعداد التي تطرحها من الإصابات بالوباء والوفيات، كما تحاول استعمال هذه الأرقام لإبراز مخاطر عدم احترام الحجر الصحي. ولا تتوقف عند الحد، بل فكرت في تنظيم أنشطة ثقافية وترفيهية عبر منصاتها الرقمية لفائدة الأطفال، من أجل تجنب الملل بسبب الحجر الصحي.

لقد بـادرت الجمعيات إلى تنظيم مسابقات ثقافية عن بعد لفائدة الأطفال، خاصة الذين يستفيدون من أنشطة الجمعيات بدور الشباب إلى المشاركة بكثافة لإنجاح التظاهرة الثقافية، هذا بالإضافة إلى محاولة تشجيع الأطفال على عدم الاستعمال المفرط للهواتف النقالة والألعاب الالكترونية التي لها أخطار على شخصية الطفل وقدراته العقلية والنفسية.

كما عملت الجمعيات على تقديم دروس الدعم والتقوية للتلاميذ عن بعد، من أجل مساعدتهم على تجاوز صعوبات التحصيل الـدراسي، لاسيما وأن تجربة الدراسة عن بعد في المدارس العمومية لم تكن بالكيفية المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى معاناة التلاميذ في الأحياء الشعبية من صعوبة فهم الدروس ومواكبة البرنامج التربوي، لعدم قدرتهم على اقتناء هذه الوسائل وصبيب الأنترنيت. بل حاولت بعض الجمعيات توفير بعض اللوحات الإلكترونية لبعض الفئات مع صبيب خاص بالانترنيت، خاصة الفئات الهشة والمعوزة داخل دور الصفيح.

3. الـمـبـادرات التضامنية الرقمية

بالنظر إلى طول فترة الحجر الصحي وتوقف الناس عن العمل وعن موارد مالية خاصة في صفوف المياومين وقاطني دور الصفيح. ورغم الجهود التي بدلتها الدولة خاصة ما يتعلق بصندوق كورونا،

الصورة رقم 1 : صور التحسيس بالبقاء في المنازل

المصدر: مؤسسة دار الإنماء التطوعية، 2023

إلا أن الحاجة إلى التضامن والتآزر ما زالت قائمة، ومازال فئات من المجتمع تعاني في صمت وتنتظر المساعدات هنا وهناك. وبما أن الطرق المعتادة في جمع التبرعات والمساهمات لم تعد ممكنة في فترة الحجر الصحي، فقد أبدعت الجمعيات في إيجاد حلول بديلة، عن طريق إعلانات رقمية على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعتبر مؤسسة دار الإنماء التطوعية من الجمعيات التي لها تجربة كبيرة في القوافل التضامنية التي تنظمها قبل ظهور الجائحة، واكتسبت خبرة كبيرة في جمع المساهمات والإعانات للفئات المعوزة. لذلك كانت فترة الحجر الصحي مرحلة مهمة في دعم الأسر الفقيرة، خاصة أن الجمعية تتوفر على قواعد معطيات داخل حي سيدي البرنوصي، تضم الأسر الفقيرة والهشة التي تحتاج إلى مساعدات. وتؤكد الجمعية أنها تعرف وضعها الاجتماعي بشكل دقيق، لـذلـك أطلقت حملة واسـعـة على صفحاتها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي تدعو المنخرطين والمتعاطفين إلى المساهمة المالية ووضعت حسابها البنكي رهن إشارة الجميع.

وتفاجأت الجمعية بالإقبال الكبير على المساهمة والتبرع، عكس ما كانت تعتقد، فالتجارب التي مـرت منها أكسبتها مصداقية وثقة لدى متعاطفيها ولدى بعض المحسنين أيضا. واستمرت الجمعية في حملتها من أجل استهداف أكبر عدد ممكن من الفئات التي تنتظر دورها.

فاعتمدت الجمعية في توزيع مساعداتها على طرق مختلفة؛ في البداية قامت بتوزيع قفف للمواد الغذائية بعد حصرها للائحة أولية، وقامت بتوزيعها بشكل مباشر، حيث يتنقلون إلى منازل الناس وبيوتهم. وهي المهمة التي لم تكن سهلة، سواء في فترة اقتناء المواد أو في طريقة توزيعها. وكانت العملية تتم بالتنسيق التام مع السلطات المحلية للتمكن من التنقل في فـترة الحجر الصحي بشكل استثنائي ووفق بروتوكول التدابير الوقائية.

في المرحلة الثانية تم الانتقال إلى اعتماد "قسيمة شراء"، تقدم للأسر المعوزة، حيث تتمكن الأسر المستفيدة من التوجه نحو الأسواق الممتازة لاقتناء حاجياتهم الأساسية، وفيها كما يقول أعضاء الجمعية حفظ لكرامة الإنسان، كما أنها تعطي فرصة للمعنيين بالأمر لشراء ما يحتاجونه دون التدخل في ذلك، بعدما طالب بعض الأسر الجمعية من ترك الفرصة لاقتناء الحاجيات عن كريق القسيمة.

ما يمكن استنتاجه في هذ المحور هو أن فترة جائحة «كوفيد-19» ازدادت فيه المساهمات المادية بالمقارنة مع فـترات أخـرى من طرف عموم الناس وبـعـض المحسنين ورجـــال الأعـــمال، ولاحظت الجمعيات الفارق الكبير في رغبة المحسنين والمطوعين ممن لديهم القدرة المالية للتبرع ومساعدة المحتاجين بالمقارنة مع ما قبل جائحة «كوفيد-19». وكان لمواقع التواصل الاجتماعي دور محوري في نشر المعلومة والبحث عن المساهمين، حيث اتسعت مساحة الفئات التي يمكن التواصل معها، وتجاوز كل القيود الممكنة، سواء في صفحات التواصل الاجتماعي أو في التطبيقات الذكية، وحتى التواصل عبر الرسائل

الصورة رقم2: القفة التضامنية مع الفئات المعوزة

المصدر: مؤسسة دار الإنماء التطوعية، 2023.

القصيرة.

رابعا: المناقشة

شكلت العالم وسائل التواصل الاجتماعي مدخلا من مداخل انخراط جمعيات المجتمع المـدني المحلي في مواجهة جائحة «كوفيد-19». وكان المجال الرقمي ملجأ حتمي لتعويض إغلاق الفضاء المدني ومنع كل أشكال التنقل والتجمعات البشرية. فوظفت الجمعيات الفضاء الافتراضي للتمكن من أداء الأدوار المنوطة بها كفعاليات أساسية في المجتمع خاصة في ظل الظروف والأزمات الطارئة، وترى في حضورها في الفترات الاستثنائية أمرا ضروريا.

إن انخراط الفاعل المدني المحلي مواجهة جائحة «كوفيد-19»، من خلال استعمال مواقع التواصل الاجتماعي هو فرصة للمشاركة في الحد من تداعيات الناتجة عن التدابير الوقائية، حيث ترى جمعيات المجتمع المدني أن من أدوارها أثناء الأزمات والكوارث، هو التضامن مع الفئات الهشة، وتسخير خبراتها في دعمها بالوسائل الممكنة، ولن يتأتى هذا الهدف إلا بتوفر مجموعة من الخصائص، من بينها:

1.التنظيم الذاتي

تمـتـاز جمعيات المجتمع المـدني بقدرتها على تنظيم نفسها بنفسها، وتحظى باستقلالية مادية وإداريـة بالمقارنة مع المؤسسات العمومية التي تخضع لمساطير وقوانين معقدة. وبالتالي، فالجمعيات تستفيد من هذا الامتياز الذي يمكنها من الشروع في المبادرات التضامنية التي تتميز بالآنية والفورية، وتسعى إلى الاستجابة للحالات التي تنتج عن ظهور الأزمات والأوبئة بشكل مباشر، دون انتظار أية قرارات أو موافقة خارجية، وهذا من صميم المرونة التي يتصف بها الفاعل المدني المحلي.

لقد تمكنت الجمعيات التي اشتغلنا عـلى تـجـاربـهـا مـن إطـلاق حملات تحسيسية في بداية الأزمة، واستعملت كل الوسائل المتاحة لديها للتخفيف من تداعيات الحجر الصحي على الفئات الهشة والمعوزة. هذا بالإضافة إلى حضور البعد المحلي الذي يجعل مبادراتها تنبع من حاجات الساكنة المحلية، وما يؤكد هذا الطرح هو بعض الأبحاث الأكاديمية في نفس السياق، كعمل الباحث تين زاو Zhao, Ting في دراسة مركزة حول التنظيم الذاتي كسمة يحظى بها الفاعل المحلي، والتي قال فيها:

"يمكن أن يؤدي التنظيم الذاتي دورا حاسما في حالات الطوارئ بسبب مرونة هيكلها التنظيمي القائم على المتطوعين وبسبب مـوارد المتطوعين. علاوة على ذلك، أظهر التنظيم الذاتي سمته المذهلة المتمثلة في تقديم الخدمات الممكنة أثناء الوباء بمساعدة وسائل التواصل الاجتماعي. لذلك، من المهم التحقيق في أدوار هذه المنظمات غير الرسمية القائمة على المتطوعين في سياقات الطوارئ المختلفة التي لا تحظى باهتمام كبير بين العلماء والمهنيين، بخلاف المنظمات الرسمية غير الربحية"(Zhao et al 2022, p5)

لقد استطاع التنظيم الذاتي إعطاء دفعة قوية لجمعيات المجتمع المدني من أجل المبادرة والتفاعل مع مطالب ساكنة الأحياء التي تنشط فيها، فتباشر برامجها بشكل آني دون أي مساطر أو اعتبارات إدارية وما شابه. ذلك أن إطلاق حملات التضامن على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي يكون في أوقات قياسية، إلى جانب ارتفاع المساهمات والمداخيل في فترات الأزمات عند الجمعيات كما هو الشأن لمؤسسة الإنمـاء التطوعية، وهو الأمر الذي لم يكن منتظرا لديها، فاستمرت في عمليات التضامن مع الفئات الهشة التي عانت جراء التدابير الوقائية، وأصبحت الأسر تعتمد على هذه المؤسسة لضمان لقمة عيشها في الشهور الموالية للحجر الصحي.

2.التحول الرقمي

شكلت جائحة "كوفيد-19" فترة لـتـزايـد اسـتـعـمال مـواقـع التواصل الاجتماعي ومواكبة التحول الرقمي الذي يعيشه العالم في الآونة الأخيرة. وأصبح هذا التحول يفرض نفسه بسبب ما يمكن تحقيقه من مكاسب كثيرة في فترة وجيزة وبأقل مجهود، الشيء الذي شجع الفاعل المدني لتوظيف هذه المواقع في الوقت الذي تم منع التواصل المباشر وكل أشكال التجمع والتنقل.

وعليه، فإن الدولة مطالبة بتفعيل التحول الرقمي في الإدارة العمومية والعمل على تطوير المدن الذكية، لتجاوز الاستعمالات التقليدية التي تفقد معناها ودورهـا في فترات الأزمـات والكوارث. ولقد لامسنا صعوبة تدبير المرفق العمومي في فترة الحجر الصحي بحكم الارتباط الوثيق بالعمل التقليدي.

إن فـترة فـيروس كـورونـا وإقـرار مجموعة من التدابير الوقائية التي كان هدفها تحقيق التباعد وتجنب كل أشكال الاتصال المباشر تفاديا للعدوى، حتم على الجميع استعمال وسائل التواصل الاجتماعية والتطبيقات الرقمية. فازداد الاقبال على الشركات الخاصة بالأنترنيت في حلته الجديدة fibre optique الذي شجع على الاشـتراكـات الجماعية بين الجيران، وبالتالي الحضور الكبير لعموم الناس في الفضاء الأزرق والتفاعل مع مجريات حياة الحجر الصحي.

كما كان للشباب بشكل خاص الدور الفعال في تحريك الفضاءات الرقمية وخلق ديناميات محلية للقضايا التي تهم الأحياء، حيث وجد الشباب في هذه الفضاءات المكان الأنسب للتعبير عن اهتماماتهم وقضاياهم. كما استثمرت الجمعيات حضور الشباب اليومي في صفحات الفايسبوك من أجل تنزيل مجموعة من البرامج التي تهم هذه الفئة، سواء تعلق الأمر بالاهتمامات الفنية أو الثقافية أو الدينة.

وكـان لاستعمال مواقع التواصل الاجتماعي أيضا حضور في سياقات اجتماعية أخـرى، من خلال ما أبرزته بعض الأبحاث من تجارب مشابهة، التي لم تكن تقتصر على الفاعل المدني، بل استعملتها بعض الـدول من أجل تجويد الخدمات الصحية، والتفاعل مع تعليقات وملاحظات مستعمليها. لذلك، اعتبرت "منشورات الفايسبوك التي يضعها عموم المواطنين مصدرا لتوجيه السياسات العمومية وضبطها"(Ling& Latif 2021, p16)، وأكدت الحكومات على أهمية التجاوب معها بشكل جدي في امتصاص الغضب الذي قد يقع في حالة تجاهلها، كما هو الشأن للولايات المتحدة الأمريكية.

3. الاستراتيجيات الرقمية لإدارة الأزمات الوبائية

نـظـرا لـلـتـداعـيـات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة «كوفيد-19»، كان لابد من التفكير في رؤى واستراتيجيات لإدارة الأزمات بشكل عام. وكان للباحثين في مجال إدارة الأزمـات إسهامات في

اقتراح الحلول الممكنة لتجاوز الأوضاع الصعبةعن طريق التدخل أثناء الأزمات والبحث عن البدائل الممكنة وفق أولويات تحددها الظرفية.

ومن أجل الإدارة الفعالة للأزمات، عمل الباحث تيونغ Tiong على جعل "التخطيط الاستراتيجي" (Tiong 2004) العالي الدقة والتنظيم أمرا مهما. وبرز في الأنموذجالذي أقدمت عليه سنغافورة فيالتنسيق بين مختلف القطاعات والـوزارات بغية وضع خطة استباقية تم تنفيذها لمواجهة السارس. وقد بين الباحث فعالية هـذا التخطيط بمنع العدوى وحماية الموظفين والعاملين في مجال الصحة.

ويكمن هـذا التطوير في إعـداد استراتيجيات على المستوى المركزي، وفي كل بلد بهدف مراعاة الخصوصيات التي تتميز بها المجتمعات المحلية الاجتماعية والاقتصادية. وركز الباحث على تجربة المملكة العربية السعودية لاكتشاف كيفية الحسم في إدارة الأزمة الوبائية التي عاشها العالم. وتـم الاعتماد في ذلك على "مصادر وسائل الإعلام الأكثر ثقة؛ كوكالة الأنباء السعودية والعربية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ كتويتر ويوتوب"(Park 2022, p2).

فقدمت الدراسة تحليلا مكثفا جعلها تخلص إلى قواعد تعتبرها جوهرية في إدارة الأزمـات وتدبيرها؛ بداية بوضع خطط استباقية لاكتساب مناهج قائمة برامج متقدمة وتوظيف التكنولوجيا والبيانات الرقمية التي تعتبر مصدرا مهما في المراحل الحرجة، ثم وضح كيف يمكن لدولة ما استخدام هذه البيانات الضخمة لاكتشاف القضايا الاجتماعية الرئيسية، فضلا عن وضع استراتيجيات لاحقة أو أنظمة صنع القرارات لتطوير آليات الاتصال في الأحداث المستقبلية من أجل ضمان استقرار محلي وعام.

خامسا: الخاتمة

أدت مواقع التواصل الاجتماعي أدوار مهمة في مواجهة جائحة «كوفيد-19». واستفادت فعاليات المجتمع المدني في استثمار هذا الصرح الرقمي في الاستجابة لمواجهة الوباء،حيث قام مقام الفضاء المدني الذي كان متاحا قبل الجائحة. ووجدت الجمعيات والفعاليات المحلية في الوسائط الرقمية فرصة للمشاركة في التعريفبخطورة الوباء والحد من انتشاره وتفشيه، من خلال استثمار صفحات المنصات الرقمية المختلفة. كما كان فرصة لابتكار حلول بديلة للحج الصحي الشامل الذي بسببه تم إغلاق بعض جوانب الحياة الطبيعة المعتادة وأصبح الجميع بين الجدران المحدودة. وأصبح بذلك العالم الرقمي فضاء لتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعيين.

في الأخـير نؤكد على أن جمعيات المجتمع المدني لا يمكن أن تحل محل الدولة فيتدبير الأزمات والكوارث، بل يجب على الدولة أن توفر استراتيجيات رقمية محكمة، وأن تفكر في خلق المدن الذكية وقواعد معطيات رقمية تكون رهن إشارة المجتمع المدني لتعميم الفائدة وتحقيق الاستجابة المطلوبة.■

لائحة المراجع

• Ayuningtyas, Dumilah, et al. "Local Initiatives In Preventing Coronavirus Based On Health Policy Perceptive." Journal of Indonesian Health Policy and Administration 5.2 (2020).

• Budd, Jobie, et al. "Digital technologies in the public-health response to COVID-19." Nature medicine 26.8 (2020): 1183-1192..

• Caparini, Marina, and Philipp Fluri. "Civil society actors in defence and security affairs." Civil Society and the Security Sector: Concepts and practices in new democracies 10 (2006).

• Carlsen, Hjalmar Bang, Jonas Toubøl, and Benedikte Brincker. "On solidarity and volunteering during the COVID-19 crisis in Denmark: the impact of social networks and social media groups on the distribution of support." European Societies 23.sup1 (2021): S122-S140.

• Criado, J. Ignacio, Ariana Guevara-Gómez, and Julián Villodre. "Using collaborative technologies and social media to engage citizens and governments during the COVID-19 Crisis. The case of Spain." Digital Government: Research and Practice 1.4 (2020): 1-7..

• Fransen, Jan, et al. "The emergence of urban community resilience initiatives during the COVID-19 pandemic: An international exploratory study." The European journal of development research (2022): 1-23.

• Granovetter, Mark. "La force des liens faibles." Le Marché autrement: les réseaux dans l'économie (2000): 45-74..

• He, Wu, Zuopeng Justin Zhang, and Wenzhuo Li. "Information technology solutions, challenges, and suggestions for tackling the COVID-19 pandemic." International journal of information management 57 (2021): 102287.O'Gorman, Colm. "Digital Towns." (2022).

• Ling, Gan Jen, Aqilah Yaacob, and Roslina Abdul Latif. "A bibliometric analysis on the influence of social media during the COVID-19 pandemic." SEARCH Journal of Media and Communication Research 13.3 (2021): 35-55.

• Park, Young-Eun. "Developing a COVID-19 crisis management strategy using news media and social media in big data analytics." Social Science Computer Review 40.6 (2022): 1358-1375.

• Peng, Yong, et al. "Using artificial intelligence technology to fight COVID-19: a review." Artificial intelligence review (2022): 1-37.

• Roulston, Kathryn. "Qualitative interviewing and epistemics." Qualitative Research 18.3 (2018): 322-341.

• Tiong, Tan Ngoh. "Crisis theory and SARS: Singapore's management of the epidemic." Asia Pacific Journal of Social Work and Development 14.1 (2004): 7-17.

• Wilkinson, Annie, et al. "Local response in health emergencies: key considerations for addressing the COVID-19 pandemic in informal urban settlements." Environment and urbanization (2020): 095624782092284.

• Wong, Natalie WM, and Lawrence Ka-ki Ho. "E-government and the hurdle of the "digital divide"? Rethinking

the responses of the underprivileged in COVID-19 Hong Kong." Asian Politics & Policy 14.3 (2022): 423-435.

• Zhao, Ting, et al. "Self-organization's responses to the COVID-19 pandemic in China." Public Administration and Development 42.2 (2022): 154-158.

الدولة وتدبير الأزمات والكوارث في المغرب:
جائحة كورونا وزلزال الحوز نموذجا

فاطمة عبد النعيم
باحثة في القانون العام و العلوم السياسية
جامعة القاضي عياض مراكش

الملخص

تروم هذه الورقة التطرق للإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة المغربية لأجل تدبير أنجع لجائحة كورونا، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تمثلت في سن حالة الطوارئ الصحية ، و إحداث الصندوق الخاص بتدبير الجائحة، ودعم المقاولات الوطنية وتشجيع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقديم دعم مالي للفئات المتضررة من الجائحة ... وتقييم نجاعة هذه الإجراءات والتدخلات، كما تهدف هذه الورقة أيضا إلى التطرق للإجراءات المتخذة لتدبير ناجع لزلزال الحوز، ذلك أن المناطق التي شهدت الزلزال تتميز بهشاشة بنياتها التحتية بل لا تتوفر حتى على الحاجيات الضرورية للعيش، لهذا كان من الضروري اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية، من قبيل إعادة إعمار المناطق المنكوبة وإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة وتأهيل البنيات التحتية و إحداث الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزالتنفيذا للتعليمات الملكية خلال ترأسه لجلسات العمل بالقصر الملكي بالرباط يومي 14 و 20 شتنبر2023.

الكلمات المفاتيح: التدبير- النجاعة- التقييم.

Abstract

This study aims to address the measures taken by the moroccan state in order to properly manage the Corona pandemic, through a set enactment of a state of health emergency ,and the creation of the special fund for pandemic management, supporting national entreprise and encouraging the national economy,in addition to providing financial support to groups affected by the pandemic, and evaluating the effectiveness of these procedures and measures.

This study also aims to address the measures taken for effective management of the Al Haouz earthquake, the areas that witnessed the earthquake are characterized by weak infrastructure and do not even have the necassery requirements for a decent lufe. This is why of urgent measures, such as rebuilding the affected areas Rebuilding and general rehabilitation of the affected areas rehabilitating the infrastructure, and creating a special fund to manage the effects of the devastating earthquake, in implementation of the high royal instructions given by the King during the working sessions at the Royal Palace in Rabat on September 14 and 20 ,2023.

Key words : Management - Efficiency – Evaluation.

تقديم

شـهـد المـغـرب خـلال الـسـنـوات الأخيرةأزمات صحية وكـوارث طبيعية غير متوقعة، تمثلت بالأساس في جائحة كورونا سنة 2019، وزلزال الحوز يوم 8 شتنبر 2023.هذه الأزمات والكوارث الطبيعية هددت الحق في الحياة الذي يشكل أول الحقوق وأسماها،ما دفع الدولة المغربية إلى التحلي بروح الواقعية عند اتخاذ التدابير الكفيلة بتجاوزها والتخفيف من تداعياتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، بحيث تم اعتماد مقاربة شاملة للتدخل واتخاذ قـرارات استعجالية واستثنائية غير مسبوقة قصد حل مختلف الإشكالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها هذه الأزمات والكوارث.

تبعا لذلك، فقد سعى المغرب إلى تعزيز ترسانته القانونية من خلال اصـداره لمجموعة من مراسيم قوانين، كما اتخذ بشكل تدريجي إجراءات أخرى بغية التقليص من الآثار السلبية لجائحة كورونا على حياة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، والتخفيف من تداعياتها كدعم المقاولات الوطنية ورقمنة الخدمات وتبسيط المساطر الإدارية ودعم الفئات الأكثر هشاشة التي تضررت من الجائحة بل وفقدت عملها بسببها، إضافة إلى توفير دعم مالي لفائدة أجراء القطاع الخاص المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أظهر زلـزال الحوز عن هشاشة البنيات التحتية للمناطق المتضررة المنكوبة ومحدودية مـواردهـا، مما تطلب التدخل الفوري من طرف الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية لأجل إعادة إعمار تلك المناطق، واتخاذ جملة من التدابير أهمها إعادة البناء والتأهيل العام لتلك المناطق المتضررة.ولعل هذه السرعة في تعامل وتفاعل الدولة مع مثل هذه الآفات، والصرامة التي أبانت عنها في تدبيرها والإجراءات التي تبنتها تظهر خصوصية التحول إلى دولة شاملة لا تكتف فقط بالتخطيط ووضع السياسات العمومية،بلقادرة على التدبير الشامل لمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ومواجهة كل الأزمات المستقبلية.

تروم هذه الورقة التطرق للإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة المغربية بغرضالتدبير الأنجع لكل من جائحة كورونا وزلـزال الحوز، وتقييم نجاعة هـذه التدابير والتدخلات.ومن هذا المنطلق، نطرح الإشكالية التالية:إلى أي حد استطاعت الدولة المغربية تدبير جائحة كورونا وزلزال الحوز تدبيرا رشيدا ومعقلنا في ظل الاكراهات والتحديات الواقعية المطروحة؟ وتقود إشكالية الورقة إلى اختبار الفرضية التالية: يستوجب تدبير الازمـات والـكـوارث الطبيعية توفر إرادة سياسية قادرة على استثمار الآليات المتاحة، وتعبئة مختلف الفاعلين رغم التحديات والاكراهات الواقعيةوالقانونية.

اعتمدت في الورقة على المعطيات الإحصائية عن طريق رصـد الآليات التدبيرية المتخذة من طـرف الدولة لمواجهة أزمـة كورونا وزلـزال الحوز وتحليل الاحصائيات وربطها مع ما تم تنزيله من تدابير وقياس أثرها لأجل تقييم نجاعتها، إضافة إلى استناد الورقة علىتقنية تحليل مضمون القوانين ذات الصلة بموضوع تدبير الازمات و الكوارث في المجتمع المغربي.

آليات تدبير الدولة المغربية لجائحة كـورونـا وتقييم نجاعتها

اتخذ المغرب على غرار باقي دول العالم رزمـة من الـقـرارات والتدابير الاستباقية لأجل مواجهة كورونا والحد من تداعياتها السلبية على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي، بحيث يمكن تصنيف مختلف الآليات التدبيرية المتخذة إلى تدابير على المستوى القانوني، وتـدابـيـر عـلـى المـسـتـوى الاقـتـصـادي والاجتماعي.

1 - الـتـدابـيـر عـلـى المستوى القانوني

تتمثل مختلف الآليات التدبيرية والإجـراءات على المستوى القانوني في تعزيز الترسانة القانونية وسد الفراغ التشريعي (أولا)، كما يمكن اعتبار تعديل قانون المالية لسنة 2020 هو الآخر آلية تدبيرية لتداعيات جائحة فيروسكورونا

بالمغرب (ثانيا).

أولا: تعزيز الترسانة القانونية وسد الفراغ التشريعي

في هذا الإطار تم اصدار مجموعة من القوانين ومراسيم قوانين لأجل تجاوز القصور التشريعي في مجال إقرار حالة الطوارئ الصحية ومواجهة تداعياتها السلبية، بحيث تم سن حالة الطوارئ الصحية وإصدار مرسوم قانون متعلق بها (أ)، وتم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد 19 بموجب مرسوم (ب)، إضافة إلى إصدار مجموعة من المراسيم والدوريات الأخرى.

أ-سن حالة الطوارئ الصحية وإصدار مرسوم قانون متعلق بها:

تقرر إعلان حالة الطوارئ الصحية بالبلاد يوم 19 مارس 2020 بواسطة بلاغ لوزارة الداخلية أعلنت فيه عن حالة الطوارئ الصحية، مؤكدة على تقييد الحركة في البلاد كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء الوباء تحت السيطرة، مشيرة أن حالة الطوارئ الصحية لا تعني توقيف عجلة الاقتصاد الوطني بل لأجل حماية البلاد من هذه الآفة القاتلة من خلال فرض الحجر الصحي للحد من حركة السلع والمواطنين وتنقلاتهم، وذلك من خلال عدم السماح لهم بمغادرة مقرات سكنهم إلا في الحالات الضرورية القصوى من خلال الحصول على وثيقة رسمية في شكل ترخيص من رجال وأعوان السلطة، مع استثناء الحالات التي يجوز التنقل فيها؛ كالتنقل للعمل وللمستشفيات لأجل التطبيب والصيدليات بغرض اقتناء الأدوية، وصاحب ذلك قرار يقضي بإغلاق المقاهيوالمطاعم والمحلات التجارية والمساجد وكل الأماكن ذات التجمعات الكبيرة [1]، وفرض الكمامة وحظر التجول الليلي، كلها تدابير توخت التحكم في مستوى الإصابات بالفيروس.

في هذا الإطـار، تم إصـدار مرسوم قانون رقم 2-20-292 المتعلق بسن أحكام حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها [2]، بحيث يندرج هذا المرسوم في إطار التدابير الوقائية والاستعجالية التي فرضت على السلطات العمومية وفقا للفصل 21 من دستور 2011 ضمان سلامة السكان وسلامة التراب الوطني، ويهدف هذا المرسوم إلى وضع الإطار القانوني لاتخاذ التدابير الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية كلما كانت صحة الناس وسلامتهم مهددة جراء انتشار وباء أو مرض معدي، بحيث يقر هذا المرسوم بقانون بصلاحية السلطة التنفيذية في اتخاذ جميع التدابير الضرورية خلال الفترة المحددة لذلك، بموجب مراسيم أو مقررات تنظيمية أو مناشير من أجل التدخل العاجل للحيلولة دون تفاقم الوضعية الوبائية للمرض، وتعبئة جل الوسائل المتاحة لحماية حياة الأفراد[3]. ولأجل ضمان تفعيل أحكام هذا المرسوم بقانون نص في أحد مواده على أنه يعاقب كل شخص مخالف للقرارات والأوامر الصادرة عن السلطات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية بشهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300و1300 درهـم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون الاخلال بالعقوبة الجنائية الأشد[4].

ب-إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد 19

تم احـداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد 19 [5]" بقيمة عشرة مليارات درهم تنفيذا للتعليمات الملكية السامية كإجراء فعال للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحيةوالمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة وتوفير البنيات التحتية الملائمة والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تضررا من تداعيات كورونا والتخفيف من التداعيات الاجتماعية للوباء، ودعم الاقتصاد الوطني لمواجهة الوباء من خلال التدابير التي اقترحتها لجنة اليقظة الاقتصادية [6]. وتجدر الإشارة إلى أن واردات هذا الصندوق قد بلغت لما يقارب 32 مليار درهم [7].

ثانيا: قانون المالية التعديلي كآلية استثنائية فعالة لتدبير الجائحة

تنص المـادة الرابعة من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130 [8] أنه لا يمكن أن تعدل أحكام قانون المالية السنوي، إلا عبر قانون مالي معدل له، والـذي تسري عليه نفس دورة قانون المالية السنوي غير أنه يختلف معه في آجال التصويت والمصادقة ذلك أن القانون المالي التعديلي يطبعه الاستعجال، لذلك فإن أجل المصادقة عليه محددة في 15 يوما [9]. وتجدر الإشارة إلى أن المسطرة

التي يمر منها القانون المالي السنوي هي نفسها المتبعة في المصادقة على قانون المالية التعديلي.

بحكم تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وبحكم الطابع الفجائي لها، فإن الحكومة اضطرت إلى إعادة النظر في العديد من الإجراءات وإعادة ترتيب الأولويات والالتزامات ومن تم اتخاذ كافة التدابير المالية والضريبية وكذلك التدابير الاحترازية والوقائية والاستعجالية لاحتواء الوضع والتحكم فيه، وأيضا إعادة النظر في المواد التي جاء بها قانون المالية لسنة 2020 لدعم الشركات والمقاولات ومختلف الفاعلين المتضررين من الجائحة والتخفيف من حدة تداعياتها، وذلك عملا بالفصل 70[10] من الدستور والمادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13 لسنة 2015 [11]. وبالتالي استند تعديل قانون المالية لسنة 2020 على إعادة وضع فرضيات واقعية ومواكبة للوضع الذي عاشه المغرب خلال فترة كورونا عنطريق إعادة ترتيب نفقات التسيير، وخفضها بقيمة 4.3 مليار درهم، والرفع من نفقات الاستثمار بزيادة 7.5 مليار درهم [12].

2 - التدابير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

مما لا شك فيه أن جائحة كورونا اعتبرت كارثة عالمية، إذ ضربت اقتصاديات جل الدول وأبانت عن مواطن نقصها وضعفها، بحيث أن أغلب المقاولات توقفت عنالقيام بأنشطتها الاقتصادية. ونظرالكون المقاولةالمحرك الأساسي للاقتصاد وعجلة لا محيد

الهوامش

1 - محمد لوكرمي، الإعلام ودوره في تدبير الأزمات: جائحة كورونا في المغرب نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، السنة الجامعية: 2021-2020، ص 72.

2 -المرسوم بقانون رقم 2-20-292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق ل 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، جريدة رسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 الموافق ل 24 مارس 2020، ص 1782.

3 - مصطفى السلماوي، "تدخلات الدولة زمن الجائحة بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: "جائحة كورونا والمجتمع المغربي-فعالية التدخلات وسؤال المآلات"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الطبعة الأولى، يونيو 2020.

4- أنظر (ي) المادة الرابعة مرسوم بقانون المتعلق بسن حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، مرجع سابق.

5- المرسوم رقم 2-20-269 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19"، الصادر في 21 رجب 1441 (16 مارس 2020)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، بتاريخ 22 رجب 1441 (17 مارس 2020).

6-أيوب القطبي، التدبير المالي لجائحة كورونا بالمغرب بين واقع الإكراهات ونجاعة التدخلات، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي، الرباط، السنة الجامعية: 2022-2021، ص 132.

7- أيوب القطبي، مرجع سابق، ص 138.

8- ظهير شريف رقم 1-15-62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية، الجريدة الرسمية عدد 6370، فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015).

9- انظر(ي) المادة 51 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13، مرجع سابق.

10- ينص الفصل 70 من دستور المملكة لسنة 2011 على ما يلي: " ....يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية.

للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما".

11- تنص المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13 على ما يلي: "طبقا للفصل 70 من الدستور، يمكن في حالة ضرورة ملحة غير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك".

12- حسب النشرات الصادرة عن الخزينة العامة للمملكة، والمنشورة بالبوابة الرسمية لوزارة الاقتصاد والماليةhttps://www.Finances.gov.ma، يوم الاطلاع 7/11/2023، على الساعة العاشرة ليلا.

عنها في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل، فإن الدولة المغربية اتخذت بشكل مستعجل تدابير وإجـراءات تمثلت بالأساس في دعم كل من العاملين في القطاع غير المهيكل وأجراء القطاع الخاص(أولا)، ثم دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع المقاولات الوطنية (ثانيا)، إضافة إلى التدابير الهادفة إلى استمرارية المرافق العمومية الحيوية في أداء المهام المنوطة، ولـو بشكل رقمي كمرفق التعليم مثلا.

أولا: دعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل وأجراء القطاع الخاص

في هذا الصدد اتخذت الحكومة إجراء جوهري تمثل بالأساس في دعم الفئات الاجتماعية التي تشتغل بالقطاع غير المهيكل والمتوفرة على بطاقة "راميد"، والتي تضررت من جائحة كورونا جراء توقفها عن العمل من خلال تخصيص دعم شهري على شكل مساعدات مالية لهذه الفئة تتراوح بين 800 درهم و 1200 درهم،بحيث تم تحديد مبلغ المساعدات استنادا إلى عدد أفراد كل أسرة، حيث استفادت الأسر المكونة من فردين أو أقل من دعم مالي قدره 800 درهم، فيما استفادت الأسر المكونة من ثلاث أفراد أو أربعة من مبلغ 1000 درهم، في حين استفادت الأسر التي يفوق عدد أفرادها أربعة من دعم مالي قدره 1200 درهم [13]. كما تم إحداث منصة خاصةمتعلقة بالأشخاص المتوقفون عن العمل بسبب الجائحة ولكن لا يملكون بطاقة راميد لأجل التصريح بوضعيتهم.

تم منح تعويضات شهرية بقيمة 2000 درهم لفائدة أجراء القطاع الخاص والمستخدمين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين عن العمل بسبب الجائحة مع تحديد شروط الاستفادة من هذا التعويض، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية وفق نظام التأمين الاجباري الأسـاسي عن المرض، والتعويضات العائلية لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود اندماج والبحارة الصيادين المتوقفين مؤقتا عن العمل المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي واجهت صعوبات شريطة أن تكون الجائحة هي السبب في التوقف عن العمل [14].

توخت هـذه الإجـراءات المتخذة التخفيف من العبء على أجراء القطاع الخاص والعاملين في القطاع غير الهيكل، نظرا لحجم تكلفتها ووقعها إذا ما نظرنا إلى مصدر تمويلها، بحيث وصلت هذه التعويضات إلى ملياران من الدرهم موزعة على حـوالي 950 ألف أجـير[15]، إضافة إلى ذلـك استفادت حـوالي 5 ملايين و 500 ألف أسرة عاملة بالقطاع غير المهيكل؛ منها الأسر القاطنة بالعالم القروي بنسبة 45 بالمائة وبتكلفة مالية تناهز 11 مليار درهم [16].

ثـانـيـا:دعـم الاقـتـصـاد الـوطـنـيـوالـمـقـاولات الـصـغـيرة والمتوسطة

أدى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والشركات وتراجع الإنتاج الفلاحي نتيجة توالي سنوات الجفاف لصدمات متتالية على مستوى العرض والطلب، كما انخفض الطلب الخارجي نتيجة انخفاض الصادرات، حيث أدت هذه الوضعية إلى انكماشفي معدل النمو بحوالي 1.5 نقطة من الناتج الداخلي الخام، وهو الأمر الذي دفع الدولة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الرامية لدعم الاقتصاد الوطني وتخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية التي تمثلت بشكل أساسي في تخفيض سعر الفائدة من 2.25 في المائة إلى 2 في المائة، وتعزيز برنامج خاص يروم إعادة تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة [17]، ، وتبني سياسة فلاحية مبنية على تشجيع المشروعات المحلية الموجهة إلى الإنتاج الغذائي و تحديث العمليات الزراعية.

أما بالنسبة لدعم المقاولات الوطنية المتضررة من إجـراءات الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة المتضررة التي تمثلت في تقليص أداء المقاولات للمساهمات الاجتماعية لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأجيل سداد المقاولات لأقساط القروض البنكية بما

في ذلك عقود الإيجار دون فرض الرسوم والغرامات، كما تم إحداث آلية للدعم سميت ب "ضـمان أوكسجين" التي مكنت المقاولات الوطنية من سهولة الولوج إلى التمويل [18].

توجهت هذه التدابير إلى تخفيف العبء عن المقاولات الصغيرة والمتوسطة المـتـضررة من الجائحةوساعدتها في الاستمرار، بحيث نجد أن طلبات تأجيل سداد القروض عرفت إقبالا كبيرا إذ تم تسجيل 416 ألف طلب تهم 33 مليار درهم، وتم قبول 310 منها في مقابل رفض 5 بالمائة من مجموعها [19]. فكل هذه التدابير توخت ضمان استمرارية المقاولات الوطنية.

طبقا للفصل 154 من الدستور فإن المرافق العمومية ملزمة بضرورة تقديم خدماتها للمرتفق [20] في جميع الأحوال والظروف وطبقا لمرسوم القانون المتعلق بسن حالة الطوارئ الصحية الذي أكد على مبدأ استمرارية المرفق العام وتأمين الخدمات للمواطنين[21]، فإنه لأجل ضمان هذه الاستمرارية فقد اتخذت الدولة مـايـلي: أولا، الحد مـن الاجتماعات الحضورية، يقابله الاجتماعات عن بعد بواسطة الوسائل الرقمية والحواسيب. ثانيا، العمل على توفير خدمات إدارية للمرتفقين على الخط. ثالثا، تنظيم عملية التناوب في الحضور بين الموظفين في مختلف المرافق العمومية.

كما تم توقيف الدراسة الحضورية بجميع الأقـسـام والـفـصـول وجميع المؤسسات التعليمية ومعاهد التكوين المهني لكونها تستقطب عددا كبيرا من التلاميذ والطلبة، واللجوء إلى الدراسة عن بعد من خلال بث الدروس عبر القنوات التلفزية أو المراقع الالكترونية، عملا بمبدأ استمرارية مرفق التعليم. لكن بالمقابل شابت التعليم عن بعد اختلالات حسب الجامعة المغربية لحقوق المستهلك التي أكدت في بلاغها أن عملية التدريس عن بعد اقتصرت على تمارين ودروس لا تتجاوز في الغالب ساعتان في اليوم[22]. ومن بين المشاكل المطروحة في هذه التجربة نجد غياب التجهيزات والأدوات

الهوامش

13 - وزارة الاقتصاد والمالية، مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2020، منشورة بالبوابة الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية،مرجع سابق، يوم الاطلاع 10/11/2023، على الساعة التاسعة صباحا.

14 - عبد الحميد بنخطاب، "من الدولة الراعية إلى الدولة الشاملة: قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة"، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: " حالة الطوارئ الصحية: التدابير الاقتصادية والقانونية والسياسية وأبعادها"، سلسلة توثيق أعمال كتبت في زمن كورونا، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة-أكادير، 2020، ص 173.

15 - حسن بوغشي، "أزمة المالية العمومية في زمن كورونا"، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: "الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا"، سلسلة إحياء علم القانون، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط، عدد ماي(عدد خاص) 2020، الطبعة الأولى 2020، ص 109.

16 - محمد بنشعبون، عرض لتقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، جلسة عمومية مشتركة لغرفتي البرلمان، بتاريخ 9 يوليوز 2020، منشور بالبوابة الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية https://www.Finances/ma، يوم الاطلاع 9/11/2023، على الساعة العاشرة صباحا.

17 - أنظر(ي) التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2020 منشور بالبوابة الرسمية لبنك المغرب،https://www.bkam.ma، يوم الاطلاع 12/11/2023، على الساعة الواحدة زوالا، ص 14.

18 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول: " الانعكاسات الاقتصادية والصحية والاجتماعية لفيروس كورونا كوفيد 19 والسب الممكنة لتجاوزها، إحالة رقم 28/2020، ص 45.

19 -البوابة الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية، يوم الاطلاع 12/11/2023، على الساعة الثالثة زوالا، مرجع سابق،

20 - زهير الزنان، "مبدأ استمرارية المرافق العمومية في ظل حالة الطوارئ الصحية بالمغرب"، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: "الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا"، مرجع سابق، ص 77.

21 - حميد أبولاس، "استمرارية المرفق العام في زمن كورونا بين أساس استمرارية المرفق العام والحماية القضائية"، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: "الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا"، مرجع سابق، ص 9.

22- حميد أبولاس، مرجع سابق، ص 13.

الرقمية لدى العديد من المستهدفين من هذه العملية ،وضعف التكوين في المجال الرقمي لدى الأساتذة الساهرين على عملية التدريس، إضافة إلى مشكل ضعف صبيب الأنترنيت خصوصا في المناطق القروية [23]، وعدم قدرة جميع التلاميذ على اقتناء الوسائط الرقمية؛ كالحواسيب والهواتف الذكية لأجل مواكبة العملية التعليمية التعلمية عن بعد.

الدولة وتدبير زلـزال الحوز بالمغرب

مما لا شك فيه أن زلــزال الحوز شكل حدث مأساوينظرا لما خلفه من وفيات ومصابين وتدمير للبنيات التحتية والمنازل...وما خلفه في نفوس المغاربة بل والعالم أجمع، لذلك سارع المغرب في التفاعل مع هذا الحادث الأليم من خلال اتخاذه لمجموعة من المبادرات والإجراءات والتدابير لمواجهة تداعياته وآثـاره (الفقرة الأولى)، فبفعل هذه التدابيرأظهر المغرب قدرته على الصمود في وجه الأزمات والكوارث وذلك بفضل تلاحم شعبه وتضامنهم وسخائهم وبفضل مبادرات جمعيات المجتمع المدني (الفقرة الثانية) التي أبانت عن حس وطني عند الشدائد.

1 - التدابير المتخذة لمواجهة آثار زلزال الحوز

اتخذ المغرب جراء وقوع زلزال الحوز يوم الجمعة 8 شتنبر 2023 مجموعة من التدابير الاستباقية والاستعجالية للحد من آثار هذا الزلزال المدمر، لعل أبرز هذه التدابير إحداث صندوق خاص بتدبير الآثار المترتبة عنه (أولا)، هذا الصندوق الذي أحدث بتعليمات ملكية، ويشكل هذا الصندوق خطوة لتسهيل جمع التبرعات من الدولة والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين و جمعيات المجتمع المدني، كما تم عقد ثلاثة جلسات عمل بالقصر الملكي لأجل تحديد الأولويات (ثانيا).

أولا: إحداث الصندوق الخاص بتدبير آثـار الـزلـزال الـذي عرفته المملكة المغربية

صـادق مجلس الحكومة يـوم 10 شتنبر 2023 على إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية " [24] ويحمل الرقم 126،الذي يهدف إلى اتخاذ التدابير العاجلة لفائدة السكان والمناطق المتضررة من الزلزال الذي شهده المغرب يوم الجمعة 8 شتنبر 2023، بحيث مكن هـذا الحساب من تلقي المساهمات التطوعية والتضامنية للهيئات الخاصة والعمومية والمـواطـنـين[25]، وخصص بشكل أساسي لتحمل تكلفة العمليات المتمثلة في :النفقات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة، و النفقات المتعلقة بالتكفل بأشخاص في وضعية صعبة خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة، النفقات المتعلقة بالتكفل الفوري بالأشخاص دون مـأوى جراء الزلزال لاسيما فيما يتعلق بالتغذية والاحتياجات الأساسية واللباس، ولنفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف استئناف الأنشطة على مستوى المناطق المعنية، والنفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات مخزون الحاجيات الأولية على مستوى كل جهات المملكة من أجل مواكبة كل أشكال الكوارث (ألبسة- أفـرشـة- خـيـام...)، وجميع النفقات الأخرى المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال.

ثانيا: التفاعل السريع للمؤسسة الملكية على إثر زلزال الحوز

انعقدت يوم 14 شتنبر 2023 جلسة عمل بالقصر الملكي بالرباط ترأسهاالملك خصصت لأجـل تعبئة كافة الوسائل الضرورية من أجل تقديم المساعدات للأسر والمواطنين المتضررين من الزلزال، خصوصا من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بإعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة من هذه الكارثة الطبيعية ذات الآثار غير المسبوقة في أقرب الآجال.وتبعا لذلك قدمت اللجنة الوزارية التي تشكلت بتعليمات ملكية النسخة الأولى من برنامج إعادة الايواء، بحيث تهم تقريبا 50 ألف مسكن منهار كليا أو جزئيا على مستوى الأقاليم الخمسة المتضررة[26]. كما أشار جلالة الملك إلى أن عمليات الايواء تكتسي أولوية قصوى وينبغي أن تنجز في احترام تام للشروط الضرورية المتعلقة

بالإنصات الدائم لحاجيات الساكنة المتضررة، وأن عمليات البناء والإعمار يجب أن تتم على أساس دفتر للتحملات وبـإشراف هندسي وتقني منسجم مع تراث المناطق المتضررة.إضافة إلى ذلك فقد تطرق الملك إلى موضوع يتعلق بالتكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا عائلاتهم وأصبحوا بدون مأوى، بحيث أعطى أوامره بإحصائهم ومنحهم صفة مكفولي الأمة [27].

انعقدت جلسة عمل ثانية برئاسة الملك يوم 20 شتنبر 2023 خصصت لبرنامج إعـادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلـزال الحوز، وتأتي هذه الجلسة امتدادا للتوجيهات الملكية ليوم 14 شتنبر بالجلسة الأولى، بحيث خصصت لهذا البرنامج ميزانية توقعية بلغت 120 مليار درهم على مدة خمس سـنـوات(2024-2028)، لفائدة ستة أقاليم وعمالة (**مراكش-الحوز-تارودانت-شيشاوة-أزيلال-ورزازات**)، مستهدفة ساكنة تبلغ 4.2 ملسون نسمة. ويتمحور برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز حول أربعة مكونات أساسية:

1 - إعادة إيواء السكان المتضررين، إعـادة بناء المساكن وإعـادة تأهيل البنيات التحتية.

2 - فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية.

3 - تـسريـع امـتـصـاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال.

4 - تشجيع الأنشطة الاقتصادية والـشـغـل، وكـذا تثمين المـبـادرات المحلية[28].

يتضمن البرنامج المذكور إحداث منصة للمخزون والاحتياطات الأولية (أغطية، خيام، أسرة، مواد غذائية، أدويـة...)، وذلـك لأجـل التصدي بشكل فـوري للكوارث الطبيعية.كما شدد الملك خلال هذه الجلسة على ضرورة اعتماد حكامة نموذجية مقوماتها السرعة والفعالية والدقة حتى يصبح برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة نموذجا للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة. وعليه، سيتم تمويل هذا البرنامج انطلاقا من الميزانية العامة للدولة والحساب الخاص للتضامن المخصص لتدبير الآثار المترتبة على الزلزال ومن خلال الدعم والتعاون الدولي، كما سيساهم صندوق محمد الحسن الثاني بمبلغ 2 مليار درهم لتمويل هذا البرنامج.

2 - زلـزال الـحـوز ومـبـادرات المجتمع المدني

أبان زلـزال الحوز عن روح التآزر والتضامن بين المغاربة، وهو أمر تؤكده

الهوامش

23- الحسين اكو، "جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب"، مساهمة في مؤلف جماعي تحت عنوان: " جائحة كورونا والمجتمع المغربي-فعالية التدخلات وسؤال المآلات"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الطبعة الأولى، يونيو 2020، ص 71.

24-المرسوم رقم 2-23-811 الصادر في 25 من صفر 1445 (11 شتنبر 2023) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7227 مكرر، بتاريخ 25 صفر 1445 (11 شتنبر 2023).

25- ندوة صحفية للوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى بايتاس، يوم الخميس 21 شتنبر 2023، منشورة بالموقع الالكتروني التالي: www.maroc.ma، يوم الاطلاع 13/11/2023، على الساعة العاشرة صباحا.

26- بلاغ للديوان الملكي بتاريخ 14 شتنبر 2023، حول تفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز، منشور بموقع www.maroc.ma، يوم الاطلاع 13/11/2023، على الساعة الواحدة زوالا.

27- يقصد بمكفولي الأمة حسب المادة الأولى من القانون رقم 33-97 المتعلق بمكفولي الأمة، كل طفل مغربي يكون أبوه أو سنده الرئيسي قد:

-1استشهد بالمغرب أو بالخارج على إثر مشاركته في الدفاع عن حوزة المملكة أو أثناء القيام بمهام المحافظة على السلم أو عمليات إنسانية بأمر من القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية.

28- بلاغ للديوان الملكي بتاريخ 20 شتنبر 2023، حول "برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز"، منشور بموقع www.maroc.ma، يوم الاطلاع 14/11/2023، على الساعة التاسعة ليلا.

كل المبادرات التطوعية الوطنية التي أظهرت القدرة على التضامن متجاوزة بذلك المستوى الذي كان متوقعا. فقبل إفصاح السلطات العمومية المركزية والمحلية عن نواياها بخصوص كيفية التعامل مع زلـزال الـحـوز، تحركت فعاليات المجتمع المـدني عن طريق اطلاق مبادرات مدنية محلية ووطنية لأجـل دعـم المناطق المنكوبة، وكذا مبادرات دولية انخرط فيهامغاربة العالم من مختلف الدول [29].

تـبرز المـبـادرات المدنية مع كارثة الزلزال خبرة المجتمع المدني في التعامل مع الـكـوارث بالمغرب، فقبل زلـزال الحوز كان زلزال الحسيمة سنة 2004 وفيضانات 2008 و 2009 وكورونا سنة 2019. هـذه الخبرة المتراكمة يسرت التنسيق بين الجمعيات والفاعلين المدنيين من مختلف ربوع المملكة وبين الفعاليات الجمعوية المتواجدة بعين المكان بالمناطق المتضررة من الزلزال أو القريبة منها، وساعدت على توجيه قوافل الدعم وضـمان توزيع متوازن وفعال وعادل وسلس للدعم في المناطق دون تمييز [30].

في هذا الصدد نشير إلى أن تدخل الفعاليات الجمعوية المحلية بالمناطق المتضررة كان له دور محوري في تحديد الحاجيات الأسـاسـيـة، ورصـد تطور تغطية هذه الحاجيات في الأيام الأولى التي أعقبت الزلزال، ما أفاد عمليات جمع الدعم من المواطنين والفاعلين الاقتصاديين... كما أن التجربة التي راكمتها جمعيات وطنية مشهود لها بالسرعة في التدخل والفعالية في المناطق المنكوبة من مختلف مناطق المغرب، كانت مفيدة في التعاطي مع مستجدات الكارثة، من خلال حملات التبرع بالدم لفائدة المصابين أو التبرع بمواد عينية؛ كالملابس والأغطية والمـواد الغذائية والخيام لفائدة المنكوبين.

سهلت الوسائل الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي التنسيق والإخبار والتعبئة والتحرك، فوفرت بذلك بنية تحتية للتبادل، بحيث مكنت من التنسيق الفعال بين مختلف الجمعيات والمواطنين والمواطنات وقلصت بذلك تكاليف التعبئة والتنسيق على مستوى المـال والجهد والـوقـت، عـلى وجه الخصوص بين الفاعلين الجمعويين والمناطق التي استهدفها الزلزال.

صفوة القول، بالرغم من الإكراهات والتحديات الواقعية ومحدودية الآليات والموارد التدبيرية، وبالرغم من الصبغة الفجائية التي تتميز بها الأزمـات والـكـوارث الطبيعية (جائحة كورونا وزلـزال الـحـوز)، فقد تمكنت الدولة المغربية من استثمار الوسائل المتاحة بغرض تعبئة مواردها البشرية والقانونية والمؤسساتية والمالية، ما ساهم فيبروز دور الدولة والمجتمع المـدني في مثل هذه الظروف الاستثنائيةوالاستعجالية. كما أظهرت الأزمات والكوارث الطبيعية عن تجذر الحس التضامني لدى جميع المغاربة، وهو الحس الذي ولد مبادرات محلية ووطنية ودولية توجهت لتخفيف العبء عن المناطق المتضررة من الكوارث و الازمات في المغرب. ■

الهوامش

29- فوزي بوخريص، "زلزال الحوز ومبادرات المجتمع المدني"، مقال منشور بموقع www.annd.org، يوم الاطلاع 14/11/2023، على الساعة العاشرة ليلا.

30- فوزي بوخريص، مرجع سابق.

لائحة المراجع

فعالية التدخلات وسؤال المآلات"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دون ذكر مكان الطبع، الطبعة الأولى، يونيو 2020.

محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي-الرباط، السنة الجامعية: 2022-2021.

.https://www.Abhato.ma

سلسلة إحياء علم القانون، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط، عدد ماي (عدد خاص)، الطبعة الأولى 2020.

عنوان: " الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا"، سلسلة إحياء علم القانون، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط، عدد ماي (عدد خاص)، الطبعة الأولى 2020.

والقانون في زمن جائحة كورونا"، سلسلة إحياء علم القانون، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط، عدد ماي (عدد خاص)، الطبعة الأولى 2020.

عنوان: " حالة الطوارئ الصحية: التدابير الاقتصادية والقانونية والسياسية"، سلسلة أعمال كتبت في زمن كورونا، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة- أكادير، 2020.

. https://www.annd.org

عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، السنة الجامعية: 2021-2020.

عنوان: "جائحة كورونا والمجتمع المغربي-فعالية التدخلات وسؤال المآلات"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دون ذكر مكان الطبع، الطبعة الأولى، يونيو 2020.

1-15-62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية، الجريدة الرسمية عدد 6370، فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015).

2-20-292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق ل 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 الموافق ل 24 مارس 2020، ص 1782.

2-20-269 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19"، الصادر في 21 رجب 1441 (16 مارس 2020)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، بتاريخ 22 رجب 1441 (17 مارس 2020).

1-23-811 الصادر في 25 من صفر 1445 (11 شتنبر 2023) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7227 مكرر، بتاريخ 25 صفر 1445 (11 شتنبر 2023).

https://www.Finances.m

ب2020 منشور بالبوابة الرسمية لبنك المغرب، https://www.bkam.ma

1 والسبل الممكنة

لتجاوزها"، الإحالة رقم 28/2020.

2 شتنبر 2023،

منشورة بالموقع الالكتروني التالي: www.maroc.ma.

14 شتنبر 2023، حول تفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز.

20 شتنبر 2023، حول "برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز".

2022.

2020، جلسة عمومية مشتركة لغرفتي البرلمان، بتاريخ 9 يوليوز 2020، منشور بموقع https:// www.Finances.ma

الحاجة الى الأخصائي النفسي بالمغرب إبان الكوارث الطبيعية:

حالة زلزال الحوز نموذجا

فؤاد بنبوعزة
باحث في علم النفس الاجتماعي والاكلينيكي
جامعة محمد الخامس الرباط

اكرام اولادملك
باحثة وأخصائية اكلينيكية
جامعة ابن طفيل القنيطرة

الحسين افرياض
باحث في مختبر التفاعل الثقافي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الملخص

تهدف هـذه الـدراسـة إلى تسليط الضوء على أهمية الأخصائي النفسي في السياق الثقافي المغربي خصوصا بعد الأزمات والكوارث الطبيعية. بعد زلزال الحوز الأخير تبين وبالملموس الحاجة لتدخل منظم للأخصائيين النفسيين قصد معالجة الاضطرابات النفسية التي تظهر خاصة في شكل أعراض صدمة ما بعد الكرب. انطلقنا في هذا البحث من عدة فرضيات بغية معرفة درجة ادماج الاخصائي النفسي ابان الكوارث قصد تحسيس مختلف الفاعلين بضرورة هذا الادماج والخروج بتوصيات تسعفهم في إيلاء الموضوع أهميته القصوى. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الكمي مع استعمال تقنية الاستمارة والتي تم تبنيها لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات من عدد كبير من المبحوثين بالمدينة القديمة بمراكش بعد زلزال الحوز.

الكلمات المفاتيح: الأخصائي النفسي، الـكـوارث، الأزمــات، السياق الثقافي، الاضطرابات النفسية.

Abstract

This study aims to highlight the importance of the psychologist in the Moroccan cultural context, particularly after crises and natural disasters. After the recent Al Haouz earthquake, the need for an organized intervention by psychologists to treat emerging psychological disorders, particularly in the form of symptoms of post-traumatic stress disorder, became evident. In this research, we started from several hypotheses in order to know the degree of integration of psychologists during disasters, with the aim of raising awareness among the various actors of the need for this integration and to formulate recommendations that would help them give to the question its greatest importance. . This study adopted a quantitative approach with the use of questionnaire technology, which was adopted to collect as much information as possible from a large number of respondents in the old city of Marrakech after the Haouz earthquake.

Key words: psychologist, disasters, crises, cultural context, psychologicaldisorders.

تعتبر الصحة النفسية جزءا مركزيا في مجال الصحة عامة، وهي " حالة من الرفاه النفسي تمكّن الشخص من مواجهة ضغوط الحياة، وتحقيق إمكاناته، والتعلّم والعمل بشكل جيد، والمساهمة في مجتمعه المحلي"[1]، إذ يعمل روادها على البحث عن التوازن النفسي لدى الأفـراد وذلك تحقيقا للعيش الكريم وسط مجتمعات تعيش أزمات وكوارث متتالية مما حدا بعدد من المتخصصين إلى تعميق البحث حول مفهوم الأزمة النفسية، خاصة تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية وما بعدها. وتعرف الأزمة النفسية علىأنها"عبارة عن العجز في ضبط الـتـوازن النفسي لـدى المتضرر وانـعـدام القدرة على حله للمشاكل عموما والنفسية خاصة أو وصول الحالة النفسية الى حافة الانهيار"[2]. وتصنف مصادر الأزمات النفسية الى ثلاثة مصادر وهـي: الذاتية والعارضية الفجائية والبيئية.

تعتبر الكارثة موقف مفاجئ وضاغط قد يصعب السيطرة عليه،ويثير نوعا من الذعروالقلق والخوف على الحياة أو الممتلكات، ومؤثر على سلوكيات أو اتجاهات الفرد أو علاقاتهم[3]. وفي سيكولوجية الكوارث يعتقد الناس غالبا أن الكوارث لا تعنيهم وأنها ستصيب دوما الآخرين، بينما الكوارث الطبيعية هي ظاهرة تضرب فجأة أي موقع جغرافي دون سابق انذار. تبرز الكارثة الطبيعية دوما هشاشة الانسان الوجودية حيث تخلق في وقت قصير شعورا بعدم الأمان. فالحدث الكارثي هو " الخوض في تجربة تسبب كربا أو أذى جسديا، عاطفيا، أو نفسيا"أو حدث، أو سلسلة أحداث، تسبب ردود فعل جـراء ضغط نفسي بدرجة متوسطة الى شديدة" تترافق مع مشاعر من الرعب، العجز، الأذى الحاد، أوشعور بتهديد أذى أو موت أو تهديد في سلامة وأمن واستقرار الفرد [4].

يجمع العديد من المختصين على أن لمفهوم الكارثة عدة خصائص، حيث تعتبر حدثاغير عادي يأتي فجأة كحدث غير روتيني شديد الدمار أو التهديد، يصيب الرأي العام بالذهول، مما يجعل في الغالب المجتمع يصاب بالذعر الاجتماعي "**social panic**"، الشيء الذي يتولد عنه صعوبة في التدبير والمعالجة. وتعد إشكالية ادماج الاخصائي النفسي إبان الكوارث الطبيعية إشكالية ملحة في السياق الثقافي المغربي. ولعل قائلا يسأل عن العلاقة بين الكارثة والسياق الثقافي، والحقيقة أنهما مرتبطان وبشكل كبير منذ قديم العصور، حيث فسرت الكارثة في الغالب بعوالم غيبية وميتافيزيقية لربما عقدت أمر المعالجة أكثر فأكثر.

تستند هذه الملاحظة على مجموعة من الاعتبارات خاصة الثقافية منها، هذه الأخيرة هي نتاج معتقدات نمطية مرتبطة بالانتماء الى جماعة بشرية معينة، يلعب العامل الثقافي دورا بارزا في استفحال مجموعة من الأفكار المرتبطة بإقصاء الاخصائي النفسي من لعب دوره الأساسي في العلاج النفسي خاصة في فترة الكوارث الطبيعية. كعدم طلب العلاج، الاستهانة بالعلاج النفسي واللجوء الى أنماط أخرى علاجية، وغيرها من المواقف والسلوكيات والمعتقدات الخاصة بهذه المسألة.

تعتبر القوالب النمطية امتداد لمجموعة من التصنيفات الاجتماعية، حيث ترتبط بالأخصائي النفسي مجموعة من التمثلاتكالتي تَقْصِرُ اللجوء إليه فقط في حالة الجنون، العلاج اما أن يكن بأدوية أو لا يمكننا الحديث عن علاج، الخ. وإذا كان ممكنا في بعض الأحيان أن يكون للصور النمطية شيء من الحقيقة، فهي في معظمها مبالغ فيها، حتى أنها خاطئة ومبنية اجتماعيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. علاوة على ذلك، فان استخدام القوالب النمطية يحيل الى الكسل العقلي.

إذا جزمنا بأن الكوارث الطبيعية هي ظواهر طبيعية، فـان خاصيتها الثقافية تعد رهانا أساسيا لفهم أبعادها السيكواجتماعية. في السياق الثقافي

المغربي، عادة ما يرتبط تفسير الكوارث الطبيعية بتفسير ميتافيزيقي، ومن ثَمَّ تهميش المقاربة السيكولوجية، هذه الأخيرة ليست فقط متطلبا أساسيا في علاج الصدمات ما بعد الكوارث الطبيعية بل أيضا، تخلق وعيا نفسيا يساعد المريض على المرونة النفسية.

من جانب آخر، تعيش المجتمعات الإنسانية زمنا تسود فيه مجموعة من الأزمات والكوارث وهو ما بات يعرف بمجتمع المخاطرة في تاريخ البشرية الحديث، اتخذت المخاطرة بعدا آخر مرتبطا، حسب أولريش بيك، بنمط الحياة، أي بالحداثة التي تسود في المجتمع الاستهلاكي. وهكذا، بالنسبة له، "يرتبط الإنتاج الاجتماعي للثروة بشكل منهجي بالإنتاج الاجتماعي للمخاطر" (**أولريش بيك، 2001، ص 36**).ويؤكد بيك أيضا على مدى تأثير التقنيات في حياتنا، حيث "تستمر العلوم والتقنيات في إنتاج تأثيرات غير متوقعة تكون في أغلب الأحيان سلبية". حيث لم يعد الفرد بمخاطر طبيعية محضة بل تهدد حياته التكنولوجيات الحديثة، الأوبئة بأشكال جديدة والعنف بأبعاد معقدة. واجمالا يمكننا أن نصنف الكوارث لأنواع عدة أهمها:

- **طبيعية:** زلازل حرائق تسونامي فيضانات
- **بشرية:** ضربات إرهابية حروب
- **تكنولوجية:** حوادث السيارات،

لا يخفى على أحد اليوم أن الحاجة للمقاربة النفسية هي حاجة نابعة من أهمية التدخل النفسي في علاج الصدمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية. لذلك سنركز أساسا على دراسة الحاجة الى الأخصائي النفسي ابان وبعد الكوارث الطبيعية في ظل ما عاشه المغرب مؤخرا إثر زلزال منطقة الحوز. ولعل ما يسمح لنا بإثارة هذا الموضوع هو ما لاحظناه من خصاص على مستوى التدخل النفسي في مقاربة هذه الظاهرة، أو ان وجد فهو لم يرتقِ بعد لأن يكون تدخلا منظما وأكثر فاعلية.

على الرغم من المرونة النفسية التي يمتلكها البعض فان الحاجة الى الاخصائي النفسي تبقى ملحة، إن ما يظهره الناس من صبر وأنفة خلال الأزمات يخفي وراءه معاناة نفسية غير ظاهرة في معظمها. في ظل هذا الإطار، إلى أي حد يمكن اعتبار الحاجة الى الاخصائي النفسي ثانوية ابان الكوارث الطبيعية ضمن السياق الثقافي المغربي؟ بتعبير آخر، إلى أي حد يمكننا الحديث عن خصاص على مستوى الأخصائيين النفسيين الذين يعنون بظاهرة الصدمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية؟ وهل هناك عوائق ثقافية تعيقهمعن أداء مهامه؟ كيف يمكننا خلق جيل من النفسانيين يعنى بظاهرة الكوارث الطبيعية وتجلياتها السيكولوجية؟

تهدف هذه الورقة الى تحسيس الفاعلين بضرورة تبني استراتيجيات مناسبة قصد ادماج العلاج النفسي ابان الكوارث الطبيعية، وكذا التفكير في توصيات من شأنها تقديم حلول في هذا الشأن. ومن الناحية المنهجية، سنقوم بتحليل مسألة الحاجة الى الأخصائي النفسي في علاج صدمة ما بعد الكارثة الطبيعية، عبر تبني منهج كمي مستعينين في ذلك بتقنية الاستمارة.

أولا: علم نفس الكوارث والزلازل

قامت عدة نظريات في علم النفس بدراسة ظاهرة الكوارث الطبيعية

الهوامش

1- منظمة الصحة العالمية

2- زكريا الشربيني، مقتطفات من علم النفس في الكوارث والصدمات والازمات مكتبة الأنجلو المصرية

3- نفس المرجع، ص 28

4- نفس المرجع، ص 29

وتأثيرها على جماعة معينة وكذا تأثيرها في تبني سلوكيات وأفكار جديدة، خاصة بظهور أعراض مرضية من شأنها أن تقلب حياة الانسان رأسا على عقب.

1 - في علم نفس الكوارث الطبيعية

يتفق معظم علماء النفس على أن بعد الكارثة الطبيعية يعاني مجموعة من الأشخاص مما يسمى باضطراب التوتر الحاد في الأيام الثلاثة الموالية في حين أن بعد شهر من الحادث فالتشخيص عادة يطلق عليه "كرب ما بعد الصدمة أو اضطراب ما بعد أو التالي للصدمة[5]. هذه الصدمة تمر بعدة مراحل حسب قرب الكارثة الزمني وبعدها حيث أن من الطبيعي أن لكل فرد مرونة نفسية خاصة به تجعله يتكيف مع كل مصاعب الحياة.

عادة تظهر عدة أعراض بعد وقوع الكارثة منها الكوابيس، الفلاش باك، السلوكيات التجنبية، التوتر النفسي، الإحساس بالذنب، الخ. ومع ذلك، تختلف استجابة الناجين بعد الكارثة الطبيعية حسب عوامل كثيرة:

- تاريخ الفرد النفسي.
- مرونة الفرد.
- فقدان افراد من العائلة أو من المعارف.
- تاريخ الفرد في علاقة بالكوارث...

وكذا إلى مراحل الكارثة والتي يلخصها علماء النفس في ثلاث مراحل كبرى: مرحلة ما قبل الكارثة، إبان الكارثة وما بعد الكارثة. وفي علم النفس الاجتماعي الذي يهتم بدراسة التمثلات الاجتماعية للظواهر، يرتبط تمثل الكارثة بالسياق الثقافي، حيث تعتبر المجتمعات المتدينة أن الكارثة قد تكون عقابا من عند الإله بفعل فرط الذنوب. حسب موسكوفيتشي، تتمثل وظيفة التمثلات الاجتماعية في السماح بفهم الواقع وتفسيره، لجعل المحتوى الجديد مفهوما للفاعلين الذين يواجهونه. إنها أنساق الآراء والمعتقدات والمعرفة حول التفاعلات الاجتماعية التي تشكل الأساس البنيوي للممارسات الخطابية اليومية. وبالتالي، فإن التمثلات الاجتماعية تشكل شكلا من أشكال "المعرفة المعدة اجتماعيا والمشتركة" [6]. ومن زاوية أخرى، ركزت بعض الأعمال على تشكيل تصنيف للسلوكيات التي لوحظت خلال الأحداث الكارثية المختلفة، سواء كانت ذات أصل طبيعي أو تكنولوجي. وهكذا قام ل. كروك (1994) بتصنيف ردود الفعل البشرية وفقا لمناطق الكوارث.

يرتبط تدخل الاخصائيين النفسيين بجميع مناطق الكارثة، حيث يمكن لفرد مقيم في منطقة خارجية أن يتأثر تأثيرا نفسيا يستدعي تدخلا علاجيا، وأن نجد فردا في منطقة التأثير لديه مرونة في مواجهة الأزمات. ومن جانب آخر، وجد توبن وآخرون (1989)[8] أن هناك هيكلية هرمية من التأقلم مع الكارثة لها ثلاثة مستويات:

الجدول 1: السلوك البشري حسب مناطق الكارثة

مناطق الكوارث	السلوكيات البشرية
منطقة التأثير	التثبيط، الذهول، الانهيار، الذعر
منطقة الهدم	تثبيط، التهرب ، الإثارة، الذعر
المنطقة الهامشية	عدم اليقين، التردد، الشائعات، النزوح
منطقة خارجية	التعاطف، التقارب، الإصلاح

المصدر: كروك [7] 1994. Crocq

استراتيجيات تأقلم وهي: حل المشكلات، إعـــادة الهيكلة المـعـرفـيـة، الدعم الاجتماعي، التعبير عن العواطف، تجنب المشكلة، التفكير الرغبوي، الانسحاب الاجتماعي والنقد الذاتي.

مـن التأقلم المرتكز عـلى المشكلة: التفاعل مع المشكلة والانفصال عن المشكلة. ونوعين من التأقلم المرتكز على العواطف: التفاعل العاطفي والانفصال العاطفي.

أسـاسـيـتـان للتعامل مـع المـواقـف المجهدة: الانخراط والتفاعل، والابتعاد والانفصال.

في سياق آخر، قام دوبـوس بيلارد وبروفيتولو[9]بتشكيل تصنيف للسلوكيات البشرية التي يمكن أن تحدث في مناطق تأثير الكارثة. ويتم تنظيم هذا التصنيف على محورين: مناطق الدماغ المشاركة في الاستجابات السلوكية من ناحية، والمراحل الزمنية للحدث. إذ يشكل علم النفس اطـارا نظريا مهما لفهم سلوكيات الافراد إبان كارثة ما، وفي هذا الصدد، يعد فهم الحاجيات الإنسانية، بحسبهرم ماسلو،اطارا يمكن من خلاله فهم الأولويات التي يلجأ اليها الأفراد إبان أزماتهم. فالبحت عن الحاجيات الأساسية من مأكل، ملبس وشعور بالأمان يغطي الحاجيات العليا، ويطمس في بعض السياقات الثقافية ضرورتها كالحاجة مثلا للأخصائي النفساني إبان زلزال الحوز.

أ) فيما يتعلق بمناطق الدماغ المشاركة في الاستجابات السلوكية، نجد:

- السلوكيات الغريزية: تتم معالجتها عن طريق المنطقة الخلفية من الدماغ " reptilian part " التي تدير حالات الطوارئ للغريزة (لابوريت، 1994). إنها تجمع بين عدة سلوكيات كالذعر والدهشة والـصراع الغريزي وأيضا السلوكيات الآلـيـة (Vermeiren، 2007).

- السلوكيات المتعلمة والذكية: تتم إدارتها من قبل قشرة الفص الجبهي (جـورج وجاموند، 2011) من أجل التكيف، بطريقة تأملية وليست غريزية، مع ردود الفعل تجاه الاضطراب. يتعلق هذا على وجه الخصوص بعمليات الإخلاء الوقائية أو التلقائية وما يرتبط بها من ردود فعل الهروب المدروسة، والبحث عن الأحباءأو المساعدة، والسلوكيات لمكافحة الآثار المحتملة للخطر، والاحتواء (مثل سد الفتحات في المباني، وتكوين مخزون من المـاء والغذاء) والاحتماء (مثل العودة إلى المنزل).

فيما يتعلق بالمراحل الزمنية للكارثة ودور التحذير. تتوافق كل مرحلة من هذه المراحل، والتي تسمى على التوالي "ما قبل الصدمة" و"الصدمة" و"ما بعد الصدمة"، مع عدد معين من السلوكيات التي من المحتمل ملاحظتها في المناطق المتأثرة بشكل مباشر. ولابد في هذا الإطار من الإشارة الى أن الاخصائي النفسي عادة ما يكون تدخله مهما في مرحلة ما بعد

الهوامش

5- Post-traumatic Stress Disorder

6- Serge Moscovici, Social Representations: Explorations in Social Psychology (édité par Gérard Duveen), PolityPress, 2000

7- Damienne Provitolo, Edwige Dubos-Paillard, Nathalie Verdière, Valentina Lanza, Rodolphe Charrier, Cyrille Bertelle et M.A. Aziz-Alaoui, « Les comportements humains en situation de catastrophe : de l'observation à la modélisation conceptuelle et mathématique », Cybergeo: European Journal of Geography [En ligne], p 6. Systèmes, Modélisation, Géostatistiques, document 735, mis en ligne le 10 septembre 2015, consulté le 08 novembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/cybergeo/27150

8- Burrell E. Montz (Author), Graham A. Tobin (Author), Ronald R. Hagelman III (Author), Natural Hazards: Explanation and Integration, first Edition, cite in Kathy McMahon, The psychology of disaster, March 17, 2011, resilience.

9- « Les comportements humains en situation de catastrophe : de l'observation à la modélisation conceptuelle et mathématique », op cité.

الكارثة وخصوصا في الأشهر التالية بعد ظهور أعـراض كرب ما بعد الصدمة، دون أن نغفل أن الدعم النفسي في الفترة الأولى للكارثة يكون حاسما لبعض المتضررين. ويرتبط اللجوء الى العلاج النفسي بتدبير عقلاني للأزمة يخضع لعدة متغيرات ومحددات سيكولوجية وسوسيواقتصادية.

2- في أهـــم الأعـــــراض السيكولوجية لصدمة مـا بعد الكارثة

بعد تلبية الحاجات الطبية والجسدية، تـأتي الحاجات النفسية للمتضررين الذين نجوا من الكارثة. تنطوي ردود الفعل النفسية بعد الكارثة؛ بما في ذلك الخوف والقلق من تكرار الحدث، والذي يصاحب عادة الأيام الأولى للحدث، على مجموعة من الأعـراض المركبة؛ عادة ما يتخذ السكان الساحات والشوارع أمكنة للمبيت حيث يسود الهلع وعدم الشعور بالأمان. في حين يصاب الأطفال عادة بعدة اضطرابات نظرا لهشاشتهم النفسية، كتجنب الذهاب إلى المدرسة ما يؤدي إلىتطور رهاب المدرسة. وقد يشعر أيضا البالغون بالاكتئاب أو القلق، يظهرون مشاعر الغضب، تقلبات المزاج، الشك والريبة، الهيجان و/أو اللامبالاة والخمول.

تظهر حسب العديد من المختصين عدة أعـراض شائعة عضوية ونفسية تشمل الإرهــاق، الغثيان، ارتعاشات حركية، تشنجات لا إراديــة، تنميل، والتعرق المفرط وغير المتوقع، دوخة، اضطراب الجهاز الهضمي، خفقان القلب والإحساس بالاختناق أو الخنق. ويجد البعض صعوبة في استعادة الحياة اليومية كالقيام بالنشاطات، بالتفاعل الاجتماعي، وايضا استعادة وقت النوم المعتاد. وقد تزداد درجة الأمراض النفسية الجسدية وتتفاقم المشكلات الصحية الموجودة مسبقا مثل الأزمات القلبية، السكري أو القرحة وذلك استجابة لازدياد مستوى التوتر. كما يمكن أن تراود الفرد ذكريات مرئية مزعجة وقد يلجأ إلى الانسحاب الاجتماعي أيضا. على العموم قد تتغير حياة الفرد جوهريا ما بعد الكارثة حيث تتغير اعتقاداته أو أفكاره وسلوكياته. بالنسبة للبعض، تعني الكارثة خسارة مادية: كالمنزل مثلا أو/وخسارة معنوية خصوصا من جراء فقدان الأحبة.

تشمل الاستجابات العاطفية القلق، الحزن، الهيجان، الشعور بالإرهاق وتوقع الأذى للذات أو للآخرين، بينما تشمل الاستجابات السلوكية الأرق، تغير المشي، فرط اليقظة، البكاء بسهولة وروح الدعابة السوداء والسلوك الشعائري فلين ونوروود 2004[10].ولعل أهم عقدة قد تصيب الأشخاص وراء كارثة ما هي عقدة ذنب الناجي (Survivor'sGuilt)، وهي شعور بعض الناجين بالذنب لأنهم نجوا بينما فقد الآخرون حياتهم، ويعتقد البعض الآخر أنه كان بمقدوره فعل المزيد لإنقاذ حياة الغير، وهناك من يشعر بالذنب لأن شخصا آخر توفي وهو ينقذ حياته. وفي هذا الاطار، تعتبر النسخة الحالية الخامسة من الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية عقدة ذنب الناجي عرضا من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة(PTSD).

باختصار، يمكن أن نصف حالة الـذهـول والدهشة وكـذا الإحساس بـأعـراض الصدمة في وصـف جاكلين بوسان[11] تجربتها إثر زلزال هايتي الذي ضرب البلد سنة 2010: "المبنى الذي وجدت نفسي فيه في 12 يناير/كانون الثاني 2010 عند الساعة 4:50 مساءً، كان في حالة توازن محفوف بالمخاطر. أنا في الطابق الثالث، أشاهد انهيار الجزء الجنوبي من المدينة. أعمدة من الغبار ترتفع في انسجام تام. انفجار موزع غاز البروبان على مسافة يمتد إلى السماء. ناطحة سحاب شركة الهاتف تتمايل أمام عيني لكنها لا تنهار. لقد قسمت نفسي. يظل جزء مني هادئًا وواضحًا، ويحث الآخرين من حولي على عدم الصراخ والبحث عن مخرج، وأشهد ببرود ما قد يكون موتي، كما هو الحال في فيلم. الشخص الآخر بداخلي، بالكاد يكبح ذعره، يتخلص من الحذاء الذي بقي في قدمه. أسأل نفسي، وقد أصابني الرعب: "أين أنـا؟". وبعد ذلك بوقت طويل، سأقوم بتقييم خسائري، وكلها كبيرة، وبعضها مؤلم للغاية. لقد تغير مفهوم الزمن. لقد اتخذ الفضاء بعدا غريبا. لقد انقلبت فكرة المأوى رأسا على عقب، إذ يتعين علينا أن نبقى على قيد الحياة، وأن نجد الرعاية لأحبائنا المصابين، وأن نبحث عن الماء والبطانيات. العجز عن

رفع الخرسانة العالقة، عن العثور على الكلمات التي تواسي وتطمئن. الانفصال، والإجهاد الحاد، والتنشيط العصبي البيولوجي، والاضطرابات المعرفية، والمظاهر الجسدية، والإحساس بعدم الواقعية؛ لم تعد هذه كلمات في الكتب أو المقالات العلمية، بل هي موكب من الأحاسيس غير العادية وغير السارة التي تغمرني. سوف يطاردني هدير الأرض لفترة طويلة قادمة. ولأنني لم أتمكن من التفكير في أي شيء آخر، وجدت نفسي بعد بضعة أسابيع قد طلب مني تقديم المساعدة النفسية للأشخاص الذين يعانون من محنة. السؤال قوي. هل يحق لنا أن نتدخل عندما نكون أنفسناضحية؟

ثانيا: في الحاجة للأخصائي النفسي إبان الكوارث والأزمات

من بين أهم المقاربات العلمية داخل ميدان علم النفس، والتي تعنى بظاهرة الكوارث عموما، نجد علم نفس حالات الطوارئ والكوارث في هذا الإطار، يمكن تعريفه "علم نفس حالات الطوارئ والكوارث هو فرع من علم النفس يشمل دراسة السلوك وطريقة رد الفعل للأفراد أو الجماعات أو المجموعات البشرية خلال المراحل المختلفة لحالة الطوارئ أو الكوارث" (أسيفيدو ومارتينيز، 2007) . لكن عموما، يبقى التدخل النفسي في العديد من المناطق غير خاضع لمنطق التخصص ويتداخل معه العديد من التخصصات التي يختلف اللجوء اليها حسب كل سياق تقافي وكل منطقة نظرا للعوائق السيكولوجية وأيضا السوسيو-اقتصادية التي تقف حاجزا أمام أي تدخل علاجي.

1. مجالات وتقاطعات التدخل النفسي:

يرتبط الأخصائي النفسي الذي يعمل في هذا المجال بجميع أنواع المهنيين، مثل الأطباء، علماء الاجتماع، المهندسين، منظمات الإنقاذ والإغاثة مثل الصليب أو الهلال الأحمر والشرطة والجيش والدفاع المدني وغيرها. وبالمثل، يرتبط هذا التخصص بمجالات أخرى من علم النفس: كعلم النفس الاكلينيكي، علم النفس الاجتماعي، علم النفس التربوي، علم نفس الصحة وغيرها من التخصصات التي تتقاطع معه. ويمكن أن نقيم ترتيبا لمجمل التدخلات التي تقيم بها جماعة بشرية بعد الكارثة في:

في

تزويد السكان المتضررين بالأكل والشرب والغطاء.

مدني والذي يقدم الدعم الجماعي للجماعة المتضررة.

المتضررين.

النفسية (PSYCHOLOGICAL HEALTH) .

يجب أن يكون المتخصص في هذا الميدان مستعدا نفسيا وعاطفيا لمواجهة الاحتمالات الأكثر تنوعا. وهذا ما أكدت عليه بيلترانوفاليرو وغارسيا (2007)، الذين يستشهدون في كتابهم "المتخصصون في علم النفس قبل الكارثة"[12]، وهو مؤلف ذكر أن الجوانب المختلفة لتدريب ومهارات علماء النفس في حالات الطوارئ هي:

- القدرات الاجتماعية.
- تقنيات الاتصال.
- معرفة السلوك الجماعي.
- المعرفة التقنية للاستجابة لحالات الطوارئ.

يتمثل دور الأخصائي النفسي في توعية الأشخاص بحالاتهم الضعيفة وفحص التأثير النفسي والعاطفي للكارثة، مما يخلق بيئة من الحماية والمساعدة،

الهوامش

10-Kathy McMahon, The psychology of disaster, March 17, 2011, resilience.

11-أخصائية إكلينيكية.

12- GarcíaRedón, J., Gil Beltrán, J. et Valero, V. Les professionnels de la psychologieavant la catastrophe. UniversitéditorialeJaume I. 2007

وبالتالي تعزيز مناخ الثقة في الشخص أو مجموعة الأشخاص وتنظيم المشاعر السلبية. ويمكن إجـمالا تلخيص أهم التدخلات التي يقوم المعالج النفسي في تقديم الإسعافات الأولية النفسية، التدخل الجماعي العلاجي للنازحين، تقنيات التدخل المجتمعي التي تهدف أساسا إلى الدعم الاجتماعي. وإن دعم المجموعة التي تعرضت لصدمة ما بعد الكارثة يعد الحل الأمثل لهذه النوعية من الأزمـات، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات كالاضطرابات الجسدية، فرط اليقظة، الأعراض التجنبية اضطرابات النوم والأكل، صعوبة التركيز، الخ.

يعطي الأخـصـائي النفسي الحق للمشاركين في التعبير أولا عن معاناتهم وفي أي شكل يريدونه دون إصـدار الأحكام، حيث لكل الحق في الضحك أو البكاء أو الصراخ وغيرها من التعبيرات وإن كانت تظهر متناقضة لكنها ضرورية لتجاوز المراحل الأولى الصعبة ما بعد الكارثة. من الأمور الشائعة والتمثلات المعروفة للموت في السياق الثقافي المغربي هو القول بأن من بين طقوس الجنازة هو أن الناس تضحك ابان تناول ما يسمى بالعشاء تشييعا لروح الفقيد. هذه المفارقة وغيرها مهمة جدا في عملية المرونة النفسية بعد الكوارث والمصائب. إن المطالبة بهذا الحق في الضحك أمر ضروري عندما نعلم أن الفكاهة تم تحديدها بوضوح كعامل من عوامل المرونة (ريفيست، 2011).

يكمن الرهان العلاجي في مواكبة التحول الذي يطرأ من جميع النواحي على المتضررين، كما يقول سيرولنيك (1999): "كل رجل جريح مجبر على التحول". هذا التحول يلاحظ في اللحظات الأولى من الكارثة.

في صـبـاح أحـد أيـام السبت في فبراير1972، انفجر سد محجوز مملوك لشركة بيتستون للفحم في جنوب غرب ولاية فرجينيا بافالو كريك. كان واحدا من أعنف الفيضانات في تاريخ الولايات المتحدة. قتل 125 شخصاً على الفور، وأصيب أكثر من 1000، وشرد أكثر من 4000 شخص فجأة.يقول أحد الناجين: " بدا المشهد كله وكأنه لوحة رسمت بظلال رمادية. لا يلعب الأطفال ولا يضحكون، ويتصرف البالغون وكأنهم محاطون بغلاف من الهواء الثقيل لا يستطيعون الحراك فيه دون أن يكلّفهم ذلك جهدا..... شعرت كما لو أنني مع أشخاص مكلومي الـروح لا أعرفهم، بـدوا لي من ثقافة أخـرى وكـأن اللغة التي نتشاركها لا تكفي لتجاوز الفجوة العميقة التي خلفتها آثار الكارثة على كل منا، فما اختبروه كان مختلفا ولا يشبه أحدهم الآخر" [13].

وبما أن ردود الأفعال تكون فردية وجماعية إبـان الكارثة، فـإن العلاج النفسي أيضا يكون عـادة إما بشكل فردي أو جماعي، حيث تساهم المشاركة العاطفية للحدث في تخفيف الصدمة عن المتضررين.

2. الـعـوائـق السيكولوجية والاجـتـمـاعـيـة لطلب الخدمات النفسية

يلجأ العديد من الأفراد إبان وبعد الكوارث الطبيعية إلى مجموعة من الاستراتيجيات النفسية والاجتماعية قصد تفادي طلب الخدمات النفسية. وهي في الواقع مجموعة من الأوهام نجمل أهمها كالآتي:

- وهـم الـقـدرة عـلى التشافي الذاتي.
- اللجوء الى المظاهر العلاجية الدينية كالأضرحة والرقاة وغيرها.
- اللجوء الى الإدمان على الكحول او المخدرات لنسيانالحدث.
- طلب التشافي من الله تعالى دون الأخذ بالأسباب .
- اعتبار الكارثة كنوع من العقاب الالاهي ولوم الذات والانعزال.
- الاقتصار على ظواهر التضامن والتكافل بين الجيران والمعارف.

في الواقع، ما يؤرق مجتمع الكارثة هو الرهان العلاجي عند تجربة الكارثة الطبيعية في استرجاع الحياة العادية وفي إقامة علاقات إيجابية مع الذات والمحيط، أدرج زكريا الشربينى مجموعة من المبادئ النفسية لأي كارثة[14]:

- أي انسان يمر بكارثة لا بد أن يعيش شيئا من الصدمة.
- كل فرد يمكن أن يعاني من الضغط

النفسي بعد الكارثة.

- تختلف ردات أفعال الناس تجاه الضغط النفسي.

- الضغط النفسي والأسى ردات أفعال طبيعية للصدمة.

- ترتبط ردات الأفعال غالبا بالحاجة للبقاء على قيد الحياة والتعافي.

- لا يبحث الناس عادة عن الخدمات النفسية.

- أنظمة الدعم جوهرية للتعافي.

في هذا الشأن، يتمثل دور الأخصائي النفسي في توعية الأشخاص بحالاتهم الضعيفة وفحص التأثير النفسي والعاطفي للكارثة، مما يخلق بيئة من الحماية والمساعدة، وبالتالي تعزيز مناخ الثقة في الشخص أو مجموعة الأشخاص وتنظيم المشاعر السلبية. ردود الفعل النفسية التي تحدث هناك. وما يلاحظ على المتضررين من الكوارث هو عدم ميلهم لطلب الخدمات النفسية وهذا ما يجعل دور الأخصائي النفسي حاسما في التعريف بخدماته حيث عوض انتظار المبادرة الفردية أو الجماعية، يعرض الأخصائي خدماته على الدولة، المجتمع المتضرر أو على الأفراد بشكل شخصي. وهذه المقاربة ممكن أن نسميها من أعلى لأسفل "top down " عوض المقاربة الكلاسيكية من أسفل لأعلى"bottom up". ترتبط هذه المقاربة خاصة بظرفية المتضرر الذي قد يجد صعوبة نفسية، اجتماعية أو مادية في اللجوء الى العلاج النفسي وطلبه ومن ثَمَّ تساعد المقاربة النازلة من أعلى لأسفل في تقريب العلاج النفسي واتاحته للجميع بعد أي كارثة.

ثالثا: دراسة حالة زلزال الحوز

تتبنى هذه الدراسة المنهج الكمي من خلال استعمال تقنية الاستمارة. وقد اعتمدنا على نظرية تأثير منطقة الكارثة على الضحايا من الزاوية السيكولوجية في اختيار عينة البحثممن عاشوا تجربة زلزال الحوز،والتي حددناها في 168 شخصا،والتي اختيرت نظرا لرغبتها في المشاركة في هذه الدراسة،وتحديدا في المدينة القديمة لمدينة مراكش والتي تأثرت وبشكل كبير من ضربة الزلزال العنيف. وتتميز دراستنا كذلك بمعطى أساسي، ألا وهو أن الباحثين قد عاشا تجربة الزلزال وبالضبط في مدينة مراكش بالتحديد، مما يضفي على هذه الدراسة طابعا متميزا يختلط فيه ذاتية الباحثين المتأثرين أيضا بكارثة الزلزال وموضوعية التحليل.

تستند هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات العامة المرتبطة بالسياق المغربي : -1 لا يبحث الناس عادة بعد كارثة طبيعية عن الخدمات النفسية. -2 يلجأ البعض الى التعافي بطرق بديلة عند المعالجين الروحانيين. -3 يتمثل الناس المعالج النفسي كاخصائي امراض عقلية وجنون. -4 غياب التوجيه النفسي ابان الكوارث الطبيعية. وتقود الفرضيات العامة إلى صياغة الفرضيات الاجرائية التالية:

1. يلجأ الافراد بعد كارثة طبيعية للرقاة لتخفيف الصدمة.

2. يلجأ الافراد بعد الصدمة للمشعوذين في حالة التأثر الكبير بعد الصدمة.

3. يعتبر طلب العلاج النفسي كعلامة على الجنون.

4. لا يحظى الافراد بعد الكارثة بتوجيه نفسي قصد طلب العلاج.

5. يحتاج المتضررون من الكوارث الطبيعية لتوجيه خارجي قصد اللجوء للخدمات النفسية.

6. يربط الافراد المعانون من جراء الكارثة الطبيعية العلاج النفسي بتناول الأدوية .

الهوامش

13- Kathy McMahon, The psychology of disaster, March 17, 2011, resilience.

14- زكريا الشربيني، المرجع السابق، ص 34.

7. يتمثل الافراد المعانون من جراء الكارثة الطبيعية العلاج النفسي على أنه علاج مكلف ماديا.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف العينة المدروسة قاموا بالتعبير عن إصابتهم بهلع شديد إبان

168 شخصا قاموا بملئ استمارة البحث											
ذكور(75)			44.64%			إناث (93)			55.36%		
العينة حسب العمر		العينة حسب المستوى الدراسي		العينة حسب الحالة الوظيفية		العينة حسب العمر		العينة حسب المستوى الدراسي		العينة حسب الحالة الوظيفية	
18-	5.33 %	بدون	1.33 %	طالب	21.33%	18-	6.45 %	بدون	6.45%	طالبة	25.81%
18-25	21.33 %	ابتدائي	18.66 %	موظف	70.66%	18-25	23.65 %	ابتدائي	9.67%	موظفة	37.63%
26-35	30.66 %	اعدادي	33.33 %	عاطل	2.66%	26-35	20.43 %	اعدادي	33.33%	عاطلة	29.03%
36-45	38.66 %	ثانوي	36%	متقاعد	5.33%	36-45	34.41 %	ثانوي	30.11%	متقاعدة	7.53 %
+45	4%	جامعي	10.66 %			+45	15.05 %	جامعي	20.43%		

الزلزال الذي شهدته المدينة القديمة لمراكش، وكذلك منطقة الحوز بشكل كبير والنواحي بشكل أقل حدة. فيما جاءت باقي النتائج على الشكل الآتي:

• 91.39 % من إناث العينة المدروسة عبرن عن إحساس بالهلع شديد إبان زلزال الحوز، مقابل 16% من الذكور.

•71.43% من العينة المدروسة عبروا عن قلقهم من الارتدادات المستمرة و تكرار الزلزال (100% من الإناث و 36% من الذكور).

• 67.86% يحسون بالقلق من حدوث كارثة طبيعية أخرى، منهم 98.92% من الإناث و 29.33% من الذكور.

•29.16% يحسون بقلق مستمر من تكرار الزلزال، لدرجة أنهم كلما دخلوا مكانا ما يبحثون عن مخرج الاغاثة ويفكرون بطريقة للهروب السريع منه.

• 27.38 % من العينة المدروسة اضطرابات النوم، 7.14% منهم يرون كوابيس عند نومهمتذكرهم بما حصل ليلة زلزال الحوز.

• 31.58% أصبحوا يخافون من الموت بعد زلزال الحوز .

• 39.88% من العينة المدروسة أصبحوا يخافون من الدخولالى البنايات العالية بعد الزلزال (55.91% من إناث العينة و 20% من الذكور).

• 28.57% من العينة المدروسة عبروا عن خوفهم من الاماكن المزدحمة إبان زلزال الحوز.

1. لا يبحث الناس عادة بعد كارثة طبيعية عن الخدمات النفسية

الجدول 1 . نسبة الحاجة الى الدعم

النفسي ابان زلزال الحوز لدى العينة المدروسة حسب الجنس :

يظهر الجدول أعلاه الجدول (1) ان قرابة 72% من عينة البحث محتاجة الى الدعم النفسي، خاصة من جانب النساء و الذي تصل نسبته الى 83.87%. فيما

السؤال	الجنس	عدد إجابة نعم	النسبة المئوية حسب الجنس	النسبة المئوية من عينة البحث
هل كنت بعد فترة الزلزال بحاجة الى التحدث الى اخصائي نفسي ليساعدك على تجاوز هذه الكارثة الطبيعية المأساوية التي اصابتنا ؟	إناث	78	83.87 %	71.43 %
	ذكور	42	56 %	

بلغت عدد إجابات الذكور إلى 48 إجابة ب نعم أي ما يعادل 56% من مجموع عينة البحث المدروسة.

الجدول 2. أهمية تدخل الاخصائي النفسي ابان الكوارث الطبيعية :

يعتقدون أن تدخل الطبيب النفسي مهم وقت وقوع الكارثة الطبيعية، بفارق93.55% للنساء و88% للرجال. وهذا يشير إلى إجماع كبير على فائدة

السؤال	الجنس	عدد إجابة نعم	النسبة المئوية حسب الجنس	النسبة المئوية من عينة البحث
هل تعتقد أن تدخل الأخصائي النفسي مهم ابان الكوارث الطبيعية بعدما شرحت لك طبيعة عمله ؟	إناث	87	93.55 %	91.07 %
	ذكور	66	88 %	

من خلال الجدول رقم 2 تظهر النتائج أن ما يقرب من 91.07% من العينة المدروسة يعتقدون أن تدخل الطبيب النفسي مهم وقت وقوع الكارثة الطبيعية، بفارق 93.55% للنساء و88% للرجال. وهذا يشير إلى إجماع كبير على فائدة التدخل النفسي، مع تفضيل طفيف بين النساء.

2. يلجأ البعض إلى التعافي بطرق بديلة عند المعالجين الروحانيين

الجدول 3. التعافي عند الرقاة او بشرب ماء القرآن

سؤال	المستوى الدراسي	عدد إجابة نعم	النسبة المئوية حسب المستوى الدراسي	النسبة المئوية من عينة البحث
هل سبق لك أن طلبت التعافي من مرض استعصى فهمه عند الرقاة او بشرب ماء القرآن؟	بدون	5	71.43 %	59.52 %
	ابتدائي	18	78.26 %	
	اعدادي	23	41.07%	
	ثانوي	41	74.54 %	
	جامعي	13	48.15 %	

عبر حوالي 60% من عينة البحث عن توجههم إلى "الرقاة" بغرض طلب التعافي أو عن طريق شرب ماء القرآن، حيث نجد أكبر نسبة عند المبحوثين الذين لهم مستوى دراسي ابتدائي. في حين عبر قرابة نصف الجامعيين عن لجوئهم إلى هذا النوع من التعافي. بينما 24.4% من العينة المدروسة يعتبرون أن الكوارث الطبيعية نتيجة غضب رباني،ويؤمنون بفكرةأن الكوارث الطبيعية هي جنود الله في الأرض؛ من بينهم 2.44% من خريجي الجامعات، 12.19% مستواهم الدراسي لم يتعدَّ البكالوريا،و48.78% اعـــدادي،و26.38% ابتدائي و9.75% منهم دون مستوى دراسي. في حين أن 18.45% من العينة المدروسة يقومون بتحصين أنفسهم بتلاوة القرآن الكريم والصوم، ليصدوا الكوارث الطبيعية عنهم.

الجدول 4. نسبة المؤمنين بفكرة ان في القرآن شفاء لكل داء

سؤال	المستوى الدراسي	عدد إجابة نعم	النسبة المئوية حسب المستوى الدراسي	النسبة المئوية من عينة البحث
هل تعتبر أن القرآن الكريم يشفي من كل داء امراض عضوية ونفسية؟	بدون	6	85.7 %	78.57 %
	ابتدائي	19	82.60 %	
	اعدادي	39	69.64%	
	ثانوي	50	90.9 %	
	جامعي	18	66.66 %	

يكشف تحليل هذا الجدول أن ما يقرب من 78.57% من المستطلعين يعتقدون أن القرآن لديه القدرة على شفاء جميع الأمراض. كما يتم التأكيد على أن هذه النسب تبقى مماثلة بغض النظر عن المستوى التعليمي للمشاركين. وهذا يشير إلى وجود اعتقاد واسع وثابت بهذه الفكرة، بغض النظر عن المستوى التعليمي.

3. يتمثل الـنـاس المعالج النفسي كأخصائي أمـراض عقلية و جنون

الجدول 5. المعالج النفسي أخصائي أمراض عقلية و جنون :

السؤال	الجنس	عدد إجابة نعم	النسبة المئوية حسب الجنس	النسبة المئوية من عينة البحث
هل تعتقد ان المعالج النفسي يعالج فقط الاشخاص المصابين بالجنون ؟	إناث	37	39.78 %	42.86 %
	ذكور	35	46.66 %	

حسب الجدول (5)، تعتقد نسبة 42.86 % أن المعالج النفسي يعالج فقط الأشخاص المصابين بالجنون مع تقارب نسبة الذكور والانـاث . في حين يرى 43.45% أن مستشفى الامراض النفسية هو سجن للمجانين يتم تنويمهم داخل

اسواره بأقراص مهلوسة. أما 95.23% من العينة فيؤمنون أن الأدوية النفسية تسبب الإدمان.

4. غياب التوجيه النفسي إبان الكوارث الطبيعية

الجدول 6. نسبة المستفيدين من الدعم النفسي ابان زلزال الحوز :

السؤال	نوع الاجابة	العدد	النسبة المئوية بالعينة المدروسة
هل تواصلت معك أي هيئة أو مؤسسة لعرض خدمات طبية او نفسية بعد زلزال الحوز ؟	**نعم**	2	1.19 %
	لا	166	98.81 %
	نوعا ما	0	0 %

حسب الجدول أعـلاه، فإن نسبة 13.69 % من العينة المدروسة هم من استفادوا من الإعانات بعد زلزال الحوز سواء من طرف جهات حكومية او محسنين، 100% من هذه الاعانات كانت مادية (عبارة عن لباس، اكل، نقود..). فرغم أن غالبية المبحوثين عبروا عن أهمية الدعم النفسي إبان زلزال الحوز، وان تدخل الاخصائي النفسي مهم، الا انه ولا أحد منهم قصد الخدمة النفسية، مما يؤكد فرضية البحث الاولى "لا يبحث الناس عادة بعد كارثة طبيعية عن الخدمات النفسية" خاصة إذا علمنا أن المدينة القديمة تعتبر منطقة متأثرة مما أصاب الناس بالتثبيط، الذهول، الانهيار والذعر (كروك).

يلعب السياق السوسيوثقافي دورا في إبراز دور الأخصائي النفسي في المجتمع، حيث أن غالبية المبحوثين يميلون الى العلاج الروحاني عوض طلب الخدمة النفسية. مما يؤكد نظرية التمثل الاجتماعي للعلاج بصفة عامة. وتبرز الـدراسـة أيضا أن عينة البحث تميل وبشكل كبير الى اعتبار الطب النفسي فضاء لسجن المرضى وتخديرهم بالأدوية. في حين أن ثلاثة أرباع العينة لا يميزون بين الطب النفسي والأخصائي النفسي، ما يؤكد فرضية تمثل الناس للمعالج النفسي كأخصائي أمراض عقلية وجنون فقط.

إبان زلزال الحوز، لم يستفد المتضررون من أي تواصل أو توجيه أو دعم نفسي ما عدا المساعدات الغذائية، مما يظهر التركيز على تحقيق الحاجيات الأساسية والبحث عن الأمان (هرم ماسلو). ولا شك أن التمثلات الاجتماعية للمغاربة المرتبطة بالأخصائي النفساني مازالت تمثل حاجزا كبيرا أمام ادماج خدماته للعموم، ترتبط جلها في نظرتهم الميتافزيقية للعلاج المترسخة في النواة المركزية (سيرج موسكوفيتشي) والتي يصعب زحزحتها نظرا لقوة تأثير التنشئة الدينية منذ الصغر. كذلك، يشكل الوعي الجمعي بخصوص التعافي والعلاج والأمـراض النفسية تصور المغاربة حول الأخصائي النفسي يتميز بالخارجية والاكراه بلغة دوركايم بحيث يترسخ تاريخيا بحسب الانتماء الاجتماعي للفرد.

يمثل طلب العلاج النفسي إشكالية كبيرة في السياق الثقافي المغربي خاصة ابان الازمات والكوارث، مما يفرض قلب المعادلة لصالح تقديم العلاج والبحث عن المتضررين بشكل مباشر. فالفئات الهشة من أرامل وأطفال وشيوخ هم عاجزون بفعل ظروفهم الحياتية عن طلب العلاج لدى الاخصائيين النفسانيين. ويفترض طلب العلاج ارتـبـاط ثلاثة عناصر، وهي مودع الطلب والشخص المطلوب وموضوع الطلب. مع العلم أنه في العلاج، مهما كانت طبيعته، فإن أي طلب يستدعي توافر عـدة أمور خاصة تجاوز الميكانزيمات الدفاعية لكل شخص وكذلك الديناميكيات النفسية

الخاصة العائلية. فالاشتغال من الناحية الاكلينيكية على الحواجز النفسية لطلب العلاج بالمغرب خاصة ما بعد الصدمة يعتبر رهـانـا كبيرا في تشكيل وعي جديد.

خاتمة

ختاما، نـرى أن إدمـاج الأخصائي النفسي في التدخل العلاجي في المغرب يظل تحديا، خاصة في حالات الأزمات مثل الكوارث الطبيعية، حيث يمكن لمجموعات من الأشخاص المتضررين تحمل معاناتهم في صمت. وتؤكد نتائج فرضيات بحثنا بشكل ملموس أن درجة اندماج الأخصائي النفسي في الثقافة العلاجية المغربية لا تزال دون المستوى المطلوب، على الرغم من وجود تحركات تهم مجال الصحة النفسية.

يمكن أن يكون هناك العديد من الأسباب التي تجعل إدماج الأخصائيين النفسيين في التدخل العلاجي في المغرب تحديًا. نرى أن أحد الأسباب تعود إلى كون الثقافة المغربية لا تميل إلى قبول المساعدة النفسية. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى المشكلات النفسية على أنها عار أو ضعف، مما قد يمنع الأشخاص من طلب المساعدة.

فيما قد يكون النقص الكبير في الأخصائيين النفسيين المؤهلين للقيام بمواكبة ضحايا الكوارث الطبيعية في المغرب سببا آخر.

إضـافـة إلى ذلــك، قـد لا يكون الأخصائيون النفسيون في المغرب على دراية بالخصوصيات الثقافية، إذ مثلا في زلزال الحوز كان أغلب الضحايا من الناطقين باللغة الأمازيغية فيما كان جل الأخصائيين النفسيين لا يتقنون هذه اللغة. هذا يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم بين الأخصائيين النفسيين والأشخاص الذين يتلقون الـعـلاج. وعـلى الرغم من هذه التحديات، هناك عدد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين تكامل الأخصائيين النفسيين في التدخل العلاجي في المغرب. تتضمن هذه المبادرات ما يلي:

- وأهمية المساعدة النفسية.
- الصحة النفسية على الممارسات الثقافية المناسبة.
- النفس.

تميز هذا العمل الميداني بجملة من العراقيل سواء اللوجيستية و الذاتية، ما جعل مسألة الموضوعية هاجسا رافق البحث منذ بداية الدراسة إلى نهايتها. ويمكن الإشــارة في سياق الاكـراهـات الميدانية إلى صعوبة الوصول لبعض سكان المدينة القديمة لمراكش، والذين قضوا أيامًا طويلة خـارج مساكنهم مخافة الهزات الإرتدادية وعودة نشاط الزلزال. فالى أي حد يمكننا الحديث عن غياب وعي نفسي في السياق الثقافي المغربي؟ ■

لائحة المراجع

• الشربينزكريا ، مقتطفات من علم النفس في الكوارث والصدمات والأزمات، 2018، The AngloEgyptianBookshop.

• ناجيمريم، كيف نقدم المساعدة النفسية للناجين من الزلازل؟ الجزيرة، 2023- https://www.aljazeera.net/author/%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%85-%d9%86%d8%a7%d8%ac%d9%8a.

• عالميحيى، الزلازل والكوارث الطبيعية..بين العقاب الإلهي والتراحم الإنساني، الجزيرة، 2023– www.aljazeera.net/author/%d9%8a%d8%ad%d9%8a%d9%89-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85.

• مائدة مستديرة حول موضوع: علم النفس ودوره في الرعاية النفسية لضحايا الكوارث الطبيعية، 03/10/2023، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض مراكش.

• Acevedo, G. et Martínez, G. (2007). Manuel de santé publique. Rencontre éditoriale. Córdoba, Argentine.

• Bacqué, Marie-Frédérique. « Deuil post-traumatique et catastrophes naturelles », Études sur la mort, vol. no 123, no. 1, 2003.

• Bacqué, Marie-Frédérique. « Abord et psychothérapie individuelle d'adultes et d'enfants présentant un deuil post-traumatique », Études sur la mort, vol. no 123, no. 1, 2003.

• Baussan, Jacqueline. « Le psychologue au cœur du séisme », Perspectives Psy, vol. 53, no. 2, 2014.

• Burrell E. Montz (Author), Graham A. Tobin (Author), Ronald R. Hagelman III (Author), Natural Hazards: Explanation and Integration, first Edition, cite in Kathy McMahon, The psychology of disaster, March 17, 2011, resilience

• Crocq, Louis. Les paniques collectives. Odile Jacob, 2013

• DamienneProvitolo, Edwige Dubos-Paillard, Nathalie Verdière, Valentina Lanza, Rodolphe Charrier, Cyrille Bertelle et M.A. Aziz-Alaoui, « Les comportements humains en situation de catastrophe : de l'observation à la modélisation conceptuelle et mathématique », Cybergeo: European Journal of Geography [En ligne], p 6. Systèmes, Modélisation, Géostatistiques, document 735, mis en ligne le 10 septembre 2015, consulté le 08 novembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/cybergeo/27150

• Dauphiné, André, et Damienne Provitolo. Risques et catastrophes. Observer, spatialiser, comprendre, gérer. Armand Colin, 2013

• Dewulf, Anne-Cécile, Nady Van Broeck, et Pierre Philippot. « L'état de stress post-traumatique chez l'enfant : questions autour de la description diagnostique », Bulletin de psychologie, vol. 481, no. 1, 2006.

• GarcíaRedón, J., Gil Beltrán, J. et Valero, V. (2007). Les professionnels de la psychologie avant la catastrophe. Université éditoriale Jaume I.

• Gontran, Wilfried. « Le traumatisme ne s'anticipe pas, il se vérifie », Le Journal des psychologues, vol. 264, no. 1, 2009.

• Kathy McMahon, The psychology of disaster, March 17, 2011, resilience.

• Neuilly, Marie-Thérèse. Gestion et prévention de crise en situation post-catastrophe. Prise en charge des traumatismes collectifs - Nouvelles pratiques psychologiques et psychosociales. De Boeck Supérieur, 2008.

• Rivest, R.(2011).Larésilience:apprendreàrebondir après l'épreuve. Gestion, 36, 13-17.

• Salanskis, Jean-Michel. « Métaphysique et épistémologie de la catastrophe », Critique, vol. 783-784, no. 8-9, 2012.

• Moscovici, Serge Social Representations: Explorations in Social Psychology (édité par Gérard Duveen), PolityPress, 2000.

تمثلات المخاطر الهيدرو-جيومرفولوجية على الساكنة المحلية بالساحل المتوسطي الشرقي من المغرب :

دراسة حوض كرت الأسفل نموذجا

مخشان محمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
جامعة محمد الخامسجامعة محمد الأول

يونس الورتي
كلية متعددة التخصصات بالناظور

الملخص

تبيّن من خلال جرد وتقييم المخاطر الطبيعية وتأثيراتها على الساكنة المحلية بمجال حوض كرت الأسفل، كنموذج واحد ضمن العديد من النماذج في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في المغرب، أن المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية والهيدروجيومرفولوجية هي الأكثر تهديداً، وخاصة الفيضانات والجفاف والانزلاقات ومختلف أشكال وعمليات التعرية المائية على السفوح مثل التخديد والأساحل، والحفر الوعائية...إلخ. تحليل ودراسة نشاط هذه المخاطر وتوزيعها في منطقة الدراسة عبر مختلف الفترات يؤكد أنها تتمتع بدينامية مورفوتشكالية قوية وعنيفة. تتأثر هذه الدينامية بعوامل متعددة، مثل النظام المورفوبنيوي الحديث وعـدم الاستقرار الناتج عن الهزات الأرضية المتكررة، بالإضافة الى السيطرة الكبيرة للصخور الطينية الهشة وعدم انتظام الهطول المطري، إلى جانب ذلك، تلعب الكثافة السكانية العالية والتحولات الحديثة في البنية والتوزيع واستخدام الأرض دورًا أساسيًا، إذ يزيد تواجد السكان في هذه المناطق المعرضة للمخاطر مـن خطر تفاقم الأضرار المترتبة عن هذه الظواهر في المستقبل القريب. هذا يعني أننا نواجه خطرًا متزايدًا لوقوع كوارث وأزمات متعددة الأوجـه نتيجة للاضطرابات الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كلمات المفتاح: حوض كرت الأسفل -المخاطر الهيدروجيومورفولوجية – الكوارث -الأزمات-التنمية المستدامة

Abstract

The inventory and assessment of natural risks and their impacts on the local population within the Lower Kert Basin area, as one model among many in the eastern coastline of the Mediterranean Sea in Morocco, reveal that risks resulting from climatic and hydrogeological changes pose the most significant threat. Particularly, floods, droughts, landslides, and various forms of water erosion on slopes such as gullies, coasts, and sinkholes are prominent.

Analyzing and studying the activity of these risks and their

distribution across different periods in the study area confirm their strong and forceful morphological dynamics. These dynamics are influenced by multiple factors, including the modern morphobenioic system and the instability caused by frequent earthquakes. Additionally, the prevalence of fragile clay rocks and irregular rainfall patterns significantly contribute. Moreover, high population density and recent transformations in structure, distribution, and land use play a fundamental role. The increased presence of inhabitants in these risk-exposed areas exacerbates the potential damages arising from these phenomena in the near future. This signifies an increasing risk of facing multifaceted disasters and crises due to the natural and social disturbances impacting the Mediterranean region.

Key words: Lower Kert Basin - Hydrogeomorphological risks - Disasters - Crises - Sustainable development.

مقدمة

لطالما كانت الـكـوارث الطبيعية ظاهرة مرافقة للحياة الإنسانية في كل مكان وزمـان، وهو ما يجعل التفكير ينصب على الاستعداد المسبق لها بدلا من الاعتماد على رد الفعل أثناء حدوثها، وعلى هذا النحو باتت قدرة المجتمعات المختلفة على مواجهة الكوارث الطبيعية محط اهـتـمام كبير مـن المؤسسات والحكومات والمـراكـز البحثية على الصعيدين الوطني والدولي معا.

تعرف الأمم المتحدة الكارثة الطبيعية " بأنها عبارة عن اضطراب خطير في سير الحياة في جماعة أو مجتمع على أي نطاق بسبب أحداث خطيرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والضعف والقدرة على المواجهة، بما يؤدي الى واحدة أو أكثر من الخسائر سواء بشرية أو مادية أو اقتصادية وبيئية" (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث).

وبالتالي يغطي مصطلح "الكارثة" مجموعة واسعة من الأحـداث التي تتراوح من مخاطرطبيعية (عواصف أو زلازل أو فيضانات)، إلى مخاطر بيئية (التغير المناخي، المخاطر البيولوجية "الأوبـئـة")، إلىمخاطر بشرية المنشأ (لحوادث الصناعية). حيث تعتبر كل هذه الأحداث وغيرها، مؤشر مهم على قرب حـدوث الكارثة، إذا ما وصلت الى مستويات تكون قادرة على تعطيل الأنشطة اليوميةوالروتين اليومي للمجتمعات وتتسبب في تكاليف بشريةواقتصادية هائلة.

يمكن تعريف الخطر الطبيعي كونه يشمل كل الأحداث الطبيعية التي من شأنها أن تؤثر على السكان والبنى التحتية ومنشآتهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني أنه مرتبط دائما بوجود الإنسان وليس بالعناصر الطبيعية نفسها. وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن الخطر إلا عندما تحدث دينامية طبيعية معينة ضررا على حياة الإنسان وممتلكاته(OCDE, 2018).تتحدد المخاطر ذات الخطر الكبير على الإنسان في كونها ضعيفة الحدوث والـتردد ولكنها تشكل خطورة كبيرة باعتبارها تمس الرهانات الكبرى. ويمكن أيضا أن يتحدد الخطر الكبير بأنه حدث فجائي وغير متوقع باستمرار، لاعتداء من مصدر طبيعي وحيث أن نتائجه بالنسبة للسكان والبيئة تكون خطيرة بسبب عدم التوازن بين الاحتياجات ووسائل الإغاثة المتاحة.

يعتبر المغرب بمناخه المتوسطي وتضاريسه المتنوعة، فضلا عن موقعه عـلى حـدود الصفيحتين الإفريقية والأوروآسيا، من البلدان المعرضة لأخطار وكوارث طبيعية متنوعة. فحسب التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب سنة 2016: "فقد عرف المغرب في السنوات الأخيرة عدة كوارث طبيعية (زلازل، فيضانات، سيول ناتجة عن أمطار غزيرة، التصحر، الجفاف انزلاق التربة...).

تسببت هذه الكوارث في خسائر فادحة في الأرواح البشرية وخسائر مادية مهمة وعجز لا يمكن تقديره على المستوى الاقتصادي والبيئة.ولعل تقديرات البنك الـدولي، حول آثار الكوارث الطبيعية على اقتصاد المغرب لخير دليل على الآثار الوخيمة لهذه الآفة على المجتمع، حيث يشر أن الكوارث مثل الفيضانات والـزلازل ونوبات الجفاف، تتسبب في خسارة المغرب لأكثر من 575 مليون دولار سنويا.

فأمام هذه القضايا الشائكة والمعقدة للكوارث الطبيعية، نحاول من خلال هذا المقال العلمي تسليط الضوء على مجموعة من المخاطر الطبيعية وتأثيراتها على المجتمع المحليوالتي باتت تنذر بحدوث كارثة في المستقبل القريب وفي أي لحظة ممكنة على الساحل المتوسطي الشرقي من المغرب، من خلال دراسة نموذج حوض كرت الأسفل في أقصى الشمال الشرقي من المملكة المغربية.

I. الـمـجـال والإشـكـالـيـة والمنهجية

1. تقديم مجال الدراسة

تقع منطقة حوض كرت الأسفل في أقصى غرب الجهة الشرقية، على بعد 15 كلم، غرب مدينة الناظور. وفيما يخص الإحداثيات الجغرافية، يتواجد المجال بين خطي عرض °698000 و °716000 شـمالا، وخـط الـطـول °516000 و°505000 غربا. وتبلغ مساحته حوالي 140 كلم²، تتوزع على خمس جماعات ترابية، لكن معظمها يقع خارجة منطقة الدراسة وهي اعزانن، بني بويفرور، بني سيدال الجبل، بني سيدال لوطا، ثم جماعة أمجاو (**الخريطة 01**).

من الناحية الطبيعية، يتخذ المجال شكل منخفض مفرغ لحوض كرت الأسفل، يتشكل من رافدين أساسين هما وادي أوماسين ووادي إغزار وشن. تشرف على هذا المجال، العديد من

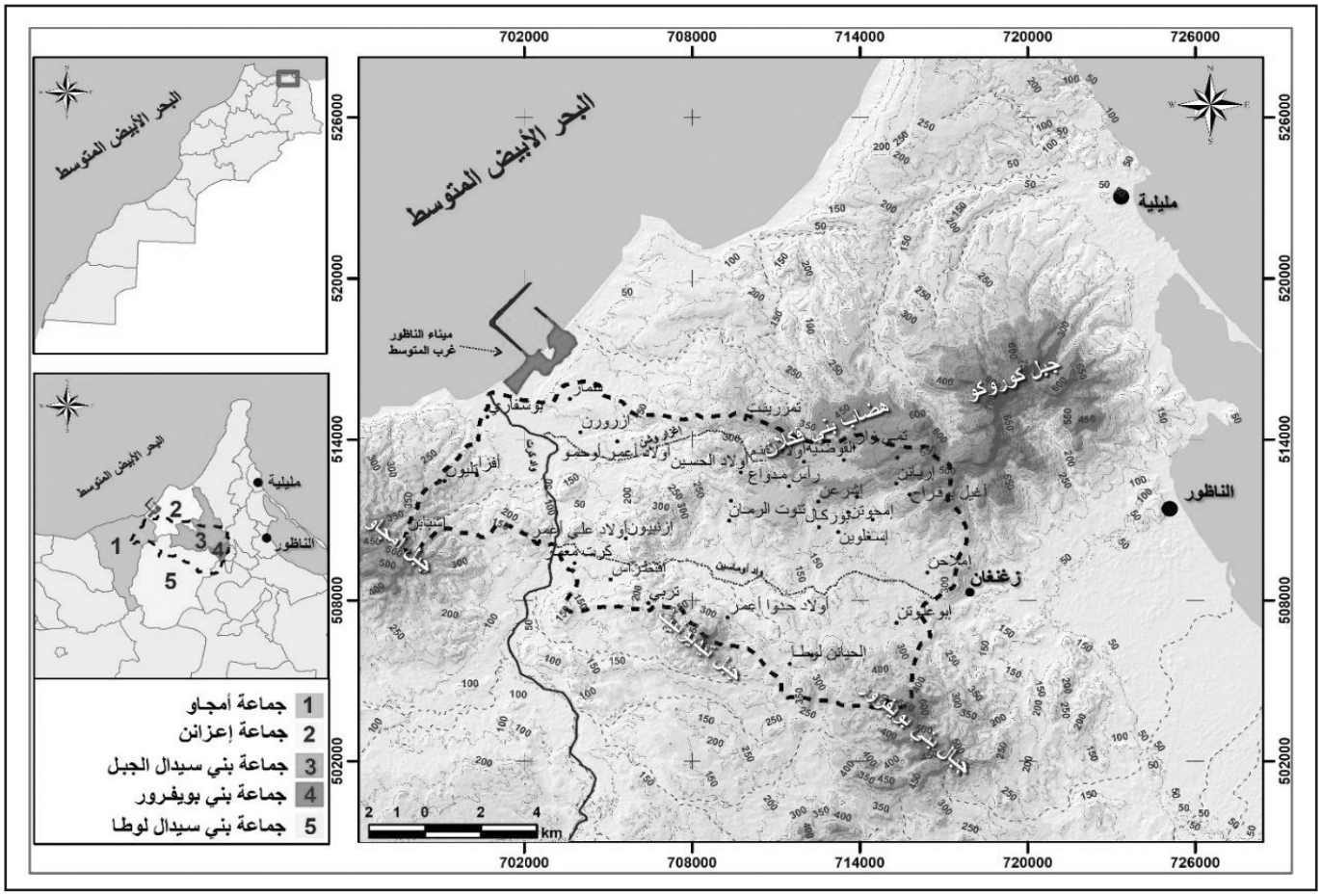

المرتفعات الجبلية، كمرتفعات آيت سعيد غربا، وهضاب بني فكلان شمالا، وجبال تديونيت جنوبا، وكتلة كوروكو شرقا، وبالتالي تشكل هذه المرتفعات حدودا طبيعية لمجال الدراسة، الذي يعتبر مجال تراكم للموارد القادمة من العالية، عبر سفوح، أقل ما يمكن أن نقول عنها، أن انحدارها غير منتظم ومتقطع، وهي تحمل آثار تشكيل قوي، بالرغم من الانبساط المميز لحوض كرت الأسفل وموقعه الاستراتيجية على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. حيث من المتوقع أن تعرف المنطقة نهضة عمرانية واقتصادية كبيرة جدا في السنوات القادمة، بفضل المركب الميناني الضخم " ميناء الناظور غرب المتوسط"، المرتقب الانتهاء من أشغاله سنة 2024م (**الخريطة 01**). وبالتالي تشكل هذه الدراسة أهمية بالغة تهدف إلى تسليط الضوء على النشاط المورفوديناميي القوي بالمنطقة، والـذي من شأنه أن يشكل تهديد حقيقي للتنمية المستدامة بالمنطقة.

2. الاشكالية

تتظافر عدة عوامل طبيعية وأخرى بـشريـة، لتجعل مـن مـجـال حوض كرت الأسفل بشكل خاص، والساحل المتوسطي الشرقي للمغرب بشكل عام، مجالا خصبا لتنامي مجموعة من المخاطر الهيدروجيومورفولوجية المرتبطة بالتغيرات المناخية وشدة التساقطات المطرية، مـما يطرح عـدة إشكالات متعلقة بأمن وسلامة السكان وأنشطتهم الاقتصادية. خصوصا وأن منطقة الدراسة على مشارف الانتهاء من إنجاز أكبر المشاريع الاقتصادية بالجهة الشرقية، والمتمثلة في المركب الميناني للناظور غرب المتوسط. تتمحور أهم التساؤلات في هذا المقال العلمي حول: ما هي طبيعة المخاطر الهيدروجيومورفولوجية التي تهدد سلامة استقرار السكان بالمنطقة؟ وكيف هو توزيعها المجالي؟ إلى أي حد يمكننا تقييم خطر هذه المخاطر على الساكنة المحلية وآفاق التنمية المستدامة بالمنطقة؟

3. المنهجية

تتناول هذه الورقة العلمية رصد وتشخيص وتقييم مختلف المخاطر الطبيعية، التي تهدد الساكنة المحلية بالساحل المتوسطي الشرقي للمغرب، انـطـلاقـا مـن دراســة نمــوذج حوض كـرت الأسفل بأقصى الريف الشمالي الشرقي.

ووعيا منا بأن بأهمية الموضوع، نبادر من وجهة نظرنا كمتخصصين في دراسة الأوساط الطبيعية، عبر هذا المقال، تقديم أحد المناهج الحديثة المستعملة في تقييم ودراسة المخاطر الطبيعية، تستعمل على نطاق واسـع منذ الثمانينات وعرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في الدول الأوربية مثل فرنسا، كونها موثوقة وسهلة الاستخدام وغير مكلفة تساعد بشكل أفضل في تصميم وتدبير مخططات الوقاية، كما أنها تعتبر من بين أهم توصيات الأمـم المتحدة باعتبارها أولى الخطوات الأساسية التي يجب أن تتبنها المجتمعات من أجل تدبير أنجح للمخاطر الطبيعية وتجنب وقـوع أي كارثة في المستقبل (الإطـار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2022-2025)). وتتمثل هذه المنهجية في جرد وتقييم وتصنيف مختلف أشـكـال المخاطر الطبيعية وتأثيراتها المحتملة على الساكنة ومنشآتها الاقتصادية والاجتماعية، وتمكن هذه المنهجية الجهات المسؤولة من اعداد خطط فعالة للتعامل مع الكوارث المحتملة، بما في ذلـك خطط توجيه التعمير نحو مناطق أكثر أمنا وتطوير بنيات تحتية أكـثر مقاومة لطبيعة المخاطر التي تميز كل منطقة.

وعملاً بهذه التوصيات الأساسية، نسعى من خلال هذا المقال العلمي إلى دراسة حوض كرت الأسفل بمنهجية تتضمن عدة خطوات:

- جرد المخاطر الطبيعية: يتم ذلك من خلال العمل الميداني وتحليل صور الأقمار الاصطناعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. يتيح ذلك تحويل المعطيات المحصلة إلى خرائط موضوعية تساعد في تحديد المناطق ذات المخاطر الطبيعية المميزة وتوزيعها المجالي.

- تصنيف المخاطر الطبيعية: يتم تصنيف المخاطر وفقًا للخطورة والتأثير المحتمل على السكان والبنية التحتية والبيئة باستخدام استمارات ميدانية. تساعد هـذه الاسـتـمارات على تقييم الأضرار المحتملة والتأثيرات على البنية التحتية والمجتمع.

- تحليل التأثير والاستجابة: بناءً على تصنيف المخاطر، يتم تحليل التأثير المحتمل للكوارث على السكان والبنية التحتية والبيئة، ويتم تقييم القدرة على الاستجابة والتعافي من الكوارث في المناطق المعنية.

II. نتائج ومناقشة:

1. التوزيع المجالي للمخاطر الطبيعية بحوض كرت الأسفل:

بعد جرد مختلف المخاطر الطبيعية بحوض كرت الأسفل، يتبين أن المخاطر ا لهد ر و جيو مر فو لو جية و ا لمر تبطة بالإمتطاحات السيلية والتساقطات المطرية العنيفة والاستثنائية هي المهيمنة بالمجال بنسبة 84%، مثل الفيضانات ومختلف أشكال التعرية المائية، والتي من شأنها أن تحدث خطرا على الإنسان وممتلكاته الاقتصادية والاجتماعية، وهي تستقر بشكل كبير على السفوح والسهول ذات الصخور الطينية الهشة المجزئة. من جانب آخر، تتعرض المناطق الجبلية إلى خطر الزلازل، الذي يصيب المنطقة من حين إلى آخر، ويأثر على سكان جماعة بني سيدال الجبل بالشمال الشرقي بسبب الانهيارات الصخرية الصلبة (**الخريطة 01**).

أ) مخاطر طبيعية يقتصر تأثيرها على الأمن الغذائي للسكان المحليين:

تعتبر منطقة حوض كرت الأسفل من المجالات القروية بالمغرب الشرقي، التي يعتمد سكانها بشكل كبير على الأنشطة الفلاحية والزراعية في تلبية حاجياتها الأساسية من الموارد. تتعرض الأراضي الزراعية بهذه المنطقة إلى جملة من المخاطر التي تهدد مواردهم الترابية وتهدد أراضيهم الزراعية بالتصحر وفقدان المحاصيل والإنتاجية الزراعية، مع تأثير سلبي على امداداتهم الغذائية

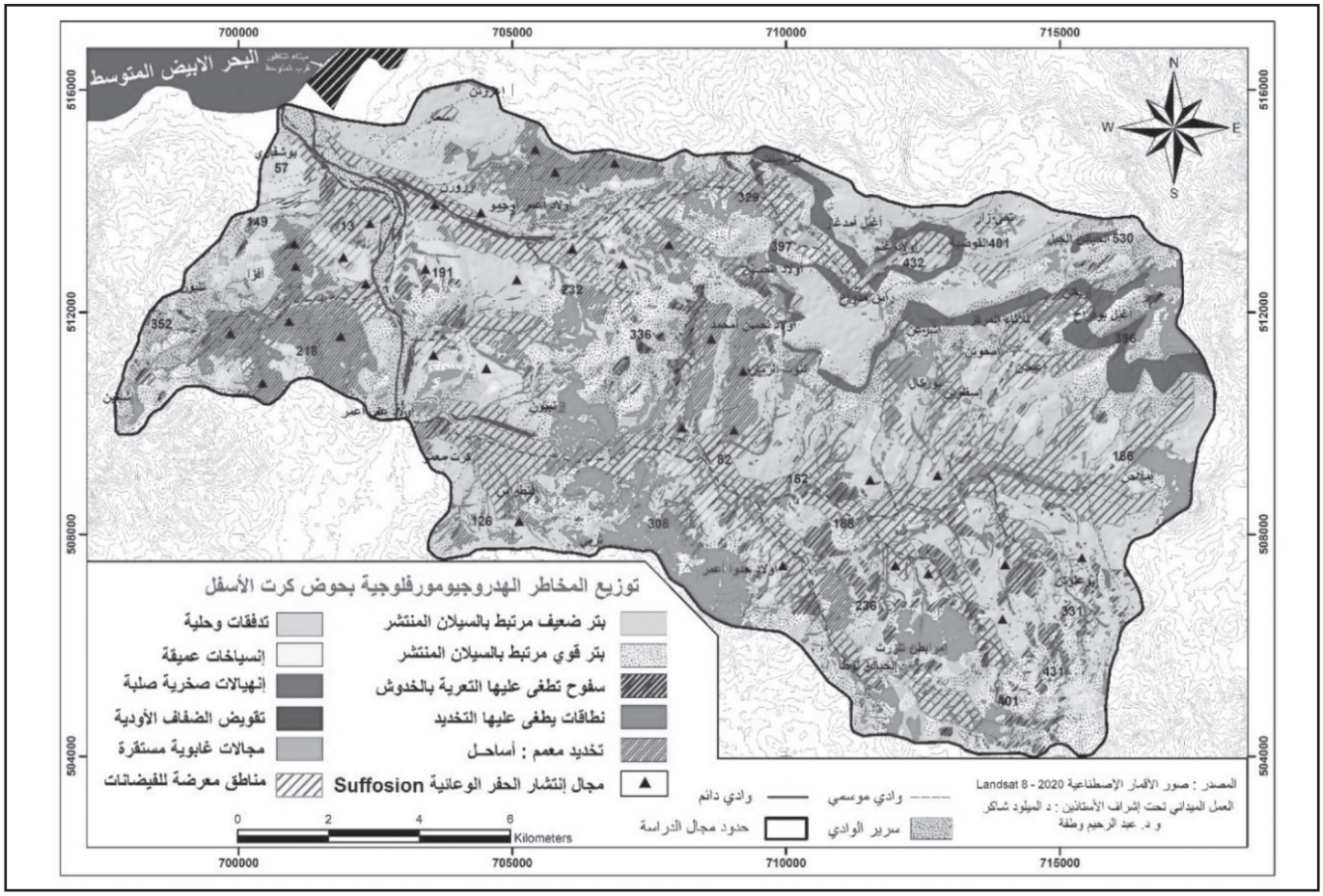

الخريطة 02: نطاق أشكال المخاطر الهيدروجيومورفولوجية بحوض كرت الأسفل (2020)

يمكن تصنيف المخاطر الطبيعية حسب تأثيراتها على المجال الطبيعي والانسان إلى مجموعتين أساسين هما (الخريطة 02):

واستدامتها. وتأتي على رأس هذه المخاطر الطبيعية مختلف أشكال التعرية من أهمها:

- **التعرية الغشائية (السيلان المنتشر):**

التعرية الغشائية هـي عبارة تستخدم في العادة في السياق البيئي والجيومرفولوجي للإشارة إلى ظاهرة فقدان الطبقة العلوية من التربة الخصبة نتيجة للجريان السطحي المنتشر. هذه الظاهرة تتسبب في تدهور جودة التربة وتقليل إمكانية استخدامها للزراعة والأنشطة الزراعية.

وتعتبر التعرية الغشائية المرحلة الأولى من عمليات تدهور التربة بفعل التعرية المائية (ROOSE 1994)، وتستحوذ على مساحة تقدر بـأكثر من % 70 من مجال الدراسة.ويمكن تصنيفها إلى نوعين: النوع الأول (الصورة 1) مرتبط بالتعرية الغشائية ذات بتر ضعيف، والتي تبقى آثارها جد باهتة ولا يمكن تمييزها بالعين المجردة سوى من خلال انفتاح لون التربة، على شكل بقع بيضاء منتشرة على السطح، وهذا النوع يستوطن المواقع التي يقل انحدارها عن 10°، والتي توافق مجالات مفضلة لممارسة النشاط الزراعي، وهي ظاهرةتسبب فقدان إنتاجية الأراضي بالتوازي مع فقدان المـواد المغذية والخصبة للتربة، والتي تنقلها المياه المنتشرة على السطح نتيجة فقدان النفاذية والتسرب الداخلي للتربة.

الصورة 01: تعرية غشائية ذات بتر ضعيف

الصورة 02: تعرية غشائية ذات بتر قوي

أمـا الـنـوع الثانيمن التعرية الغشائية(الصورة 2) فهي تتمثل في التعرية الغشائية ذات بتر قوي، وهي تعتبر مرحلة جد متطورة من التعرية الغشائية.ما يميز هذا النوع، وضوحها من حيث خشونة السطح والانتشار الواسع للعناصر الحصوية، حيث تؤدي في بعض النطاقات إلى حـدود بروز القاعدة الصخرية على السطح وأغلب الأراضي المعرضة لهذا النوع هي حاليا غير صالحة للزراعة. وتستحوذ على 20% من مجموع مساحة المجال، تنتشر بشكل كبير فوق السفوح التي تتميز بانحدارات متوسطة ما بين 20 إلى 35 درجة. 72 % منها توجد فوق قاعدة صخرية بركانية صلبة، فأمام عدم قدرة مياه الجريان على اختراق هذه الصخور الصلبة بالرغم من الانحدارات المهمة، تؤدي التساقطات المطرية، إلى تشكيل غشاء من المياه المنتشر على كامل

الصورة 03: جانب من الخدوش بحوض كرت الأسفل

السطح، حيث تعمل بفضل سرعتها التي تشتد بزيادة درجات الانحدار، على نقل العناصر الدقيقة بشكل سريع وتخلف العناصر الخشنة، مما يؤدي إلى شدة خشونة السطح وإلى حد بروز القاعدة الصخرية.

- **التعرية الخادشة (خدوش):**

تشكل الخدوش أولى مظاهر التعرية المركزة، والتي يكون قد وصل فيها السيل الغشائي إلى مرحلة التركز عبر التجريحات الخفيفة وتوسعها الجانبي لبعض السنتمترات فقط. تصل المساحة المهددة بهذا النوع من التعرية 5% من مجال الدراسة (750هكتار)، فباستثناء المناطق ذات النتوءات الصخرية البارزة على السطح، والمناطق المشجرة والمهيأة على شكل مدرجات، يبقى باقي المجال يعرف تواجد أشكال الخدوش التي لا تتعدى في الغالب 40 سنتمتر في العمق. وتعمل هذه الخدوش التي تظهر خصوصا خلال الفترات الممطرة على نقل كميات هائلة من التربة نحو قاعدة السفح ونحو المجاري المائية، مما يقلل من سمك التربة من جهة، ويفقد خصوبتها باستمرار الى أن تصل الى مستويات تبرز فيها القاعدة الصخرية على السطح في إشارة واضحة عن فقدان التربة بهذه الأراضي نتيجة الحفر والتوسع الجانبي لهذه الظاهرة (الصورة 03).

وتبرز خطورة التعرية على الأراضي الزراعية بشكل كبير في مستويات انخفاض إنتاجيتها من المحاصيل الزراعية. فانطلاقا من الاستمارة الميدانية التي عمدنا من خلالها قياس متوسط إنتاجية الأراضي الزراعية التي تعاني من هذه الظواهر (الجدول 01)، يتضح أن 65% من المستوجبين تقل إنتاجية

الجدول 01: متوسط إنتاجية الأراضي الزراعية من القمح ومستويات انخفاضها خلال 20 سنة الأخيرة

التردد في %	متوسط انتاج الأراضي بالقنطار/هكتار	مستوى انخفاض الإنتاج في آخر 20 سنة
21%	12	45%
14%	10	40%
35%	7	50%
12%	5	65%
18%	أقل من 2	70%

المصدر: (مخشان محمد 2021)

أراضيهم عن 7 قنطار من القمح في الهكتار الواحد، بمعدل انخفاض تجاوز 62% في آخر 20 سنة الأخيرة، نتيجة فقدان الأرض لخصوبتها وتربتها، الأمر الذي بات يشكل تهديد حقيقي لأمنهم الغذائي ويدفع بالعديد من الساكنة المحلية إلى البحث عن موارد بديلة إما من خلال الهجرة أو مزاولة مهن أخرى بعيدة عن الأنشطة الزراعية.

ب) مخاطر طبيعية تهدد البنى التحتية وأمن وسلامة الساكنة المحلية:

في الوقت التي تعرف فيه الأراضي الزراعية انخفاضا في إنتاجياتها، تعرف بعض النطاقات بمجال حوض كرت الأسفل تنامي مجموعة من المخاطر الطبيعية التي لم تعد تقتصر تأثيراتها على تدهور الموارد الطبيعية فقط بل تعدى ذلك الى تهديد المنشآت البشرية وسلامة وأمن الساكنة المحلية. يمكننا التمييز بين عدة أنواع من المخاطر (الخريطة 02):

- **التعرية بالتخديد:**

تعتبر التعرية بالتخديد ظاهرة متطورة عن السيل المركز، بحيث يتجاوز هذا النوع في أغلب الحالات التكونات السطحية ليصيب الأساس الصخري. وتؤدي هذه الآلية إلى تشكيل خدات إما مستقلة أو موازية، يتجاوز عمقها من 50 سنتمتر إلى أكثر من متر، حسب نوعية التربة، والركيزة الصخرية، وحدة التساقطات المطرية، والوضعية الطبوغرافية والمورفلوجية للسفوح، فضلا عن نمط استعمالات التربة.

تحتل أشكال التخديد 2% من مجموع مساحة مجال الدراسة، وهي تنتشر بشكل كبير فوق الصخور الصلصالية الهشة في قدم السفوح، حيث الامتداد الواسع لمخاريط الانصباب والتكونات الرباعية السميكة غير المتجانسة. كما تشكل هذه التكونات أرضية مناسبة لتطور التخديد بمختلف أشكاله وأبعاده البيئية. الشيء الذي يهدد الأراضي الزراعية والمواقع السكنية بالانجراف، كما يرفع من حدة الفيضانات خلال التساقطات المطرية بالمجال (صورة 04).

- **التخديد المعمم (الأساحل):**

تشكل الأساحل بحوض كرت الأسفل (الصورة 05)، المرحلة القصوى التي وصلت إليها دينامية التعرية بالأراضي الفلاحية. وهي عبارة عن أراضي وعرة شديدة التقطع بفعل الكثافة المهمة لخطوط متفرعة وعميقة من الشبكة الهيدروغرافية، متقاربة جدا مع بعضها البعض. في بعض الحالات تفصل بين هذه الخطوط قمم متفاوتة التآكل، من حادة، محدبة، إلى منبسطة نسبيا، وبعضها، لا تزال تحتفظ بسمك مهم من التربة على مستوى بعض القمم التلية المحمية بالغطاء النباتي. وغالبا ما تبدوا معظم هذه الأراضي جد مجزئة وغير صالحة للاستعمال، ويبقى السطح، شديد التقطع بشبكة كثيفة من الخدوش والخدات، تشهد على الدينامية الحالية النشيطة بهذه المناطق.

تشغل الأساحل مساحة مهمة من مجال الدراسة تقدر بحوالي (7%) وتتوزع على أربع قطع رئيسية، مساحة أدناها تصل حوالي2 هكتار وأقصاها تقدر مساحتها ب 522 هكتار، على سفوح الشمال الشرقي لكتلة بني سعيد بالجنوب الغربي. وهي تبقى أراضي جد وعرة تحاصر مجموعة كبيرة من الدواوير، وتزداد خطورتها بشكل كبير خلال المواسم الممطرة حيث تشهد

الصورة 04: جانب من التخديد الذي يهدد المنشآت السكنية بمجال الدراسة

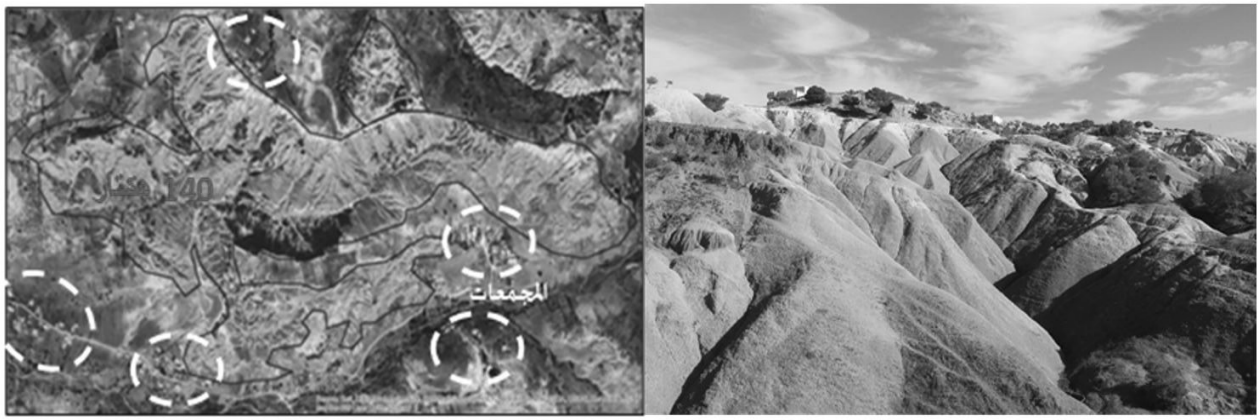

الصورة 05: جانب من التخديد المعمم بحوض كرت الأسفل

فيضانات خطيرة وتوسع جانبي على حساب الأراضي الزراعية والمنشآت السكنية والبنى التحتية، خصوصا الطرق والمسالك التي يستعملها السكان من أجل الوصول الى المرافق الصحية والتعليمية بالمراكز الإداريــة القريبة بالمنطقة.

- **الفيضانات:**

تعتبر الفيضانات ظاهرة طبيعية تحدث نتيجة هطول كميات كبيرة من الأمطار لفترة زمنية في منطقة محددة، أو ذوبان سريع لكميات كبيرة من الثلوج، أو ارتفاع منسوب الأنهار، أو تقدم البحر على حساب اليابسة. وقد تتحول هذه الظاهرة الطبيعية (الفيضان) إلكارثة ناتجة عن جيوديناميةخارجية يساهم فيها كلا العاملين الطبيعي والبشري، وتتسبب في دمـار كبير للممتلكات والبشر.

تعاني منطقة حوض كرت الأسفل كباقي المناطق بالريف الشمالي الشرقي من هذه الظاهرة بشكل كبير، نتيجة الروافد والمجاري المائية الكثيفة القادمة من المرتفعات الجبلة المحيطة مجال الدراسة، حيث تعمل هذه الظاهرة على عزل العشارات من الدواوير خصوصا خلال السنوات التي تشهد امطار غزيرة تتجاوز 700 ملم في السنة كما حدث مع سنة 2008م، وتستحوذ ظاهرة الفيضانات على 38% من مجال الدراسة (الخريطة 02)، ويبرز تأثيرها بشكل واضح على الساكنة المحلية المستقرة بجانب المجاري الأودية كما هو الشأن لدوار الكعدة الذي يوجد على علو 20 متر على ضفة واد كرت وعلى بعد 10 أمتار من حافته، والتي تشهد انزلاقات أرضية كثيفة أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الساكنة المستقرة بالمنطقة (الصورة 06).

الصورة 06: جانب من الانزلاقات العميقة التي تهدد دوار الكعدة بالانجراف على ضفة وادي كرت

تتطور أشكال الانهيارات الصخرية فـوق السفوح ذات الصخور الصلبة البركانية، والتي تعرف تعرية ميكانيكية قوية خاصة في القمم حيث الأجراف الصخرية وعـرة، مما يؤدي إلى تفكك هذه الصخور ونزولها على شكل جلاميذ صخرية على طول السفوح في اتجاه السافلة، الشيء الذي يشكل خطرا على البنيات التحية والتجمعات السكنية (الصورة 07).

يحدث هذا النوع من الانهيارات في القطاع العلوي من السفوح حيث الانحدار قوي، مما تؤدي إلى مجموعة من العوامل تعمل على حدوث انفصال لكتل صخرية مختلفة الأحجام عن القاعدة الصخرية، لتنتشر في الأسفل على طول السفح وبقدمه ضمن جلاميذ ضخمة مبعثرة، تشكل تهديدا حقيقيا للمنشآت السكنية، خاصة ساكنة جماعة بني سيدل الجبل، الذين يتوجسون خوفا من هذه الظاهرة الخطيرة (الصورة 07). من المفارقات الغريبة المسجلة أيضا، أن المجال لا يشهد تلك التناقضات الحرارية الكبيرة التي من شأنها أن تـؤدي إلى هذا الظاهرة، ومع ذلك تمت ملاحظة انزلاقات ضخمة على طول مجموعة من السفوح. حسب وجهة نظر الساكنة، فإن المنطقة تشهد من حين إلى آخر نشاطا زلزاليا قويا، الشيء الذي يساهم في كسر الصخور الصلبة في العالية، مما يؤدي إلى تسريع نشاط هذه الظاهرة.

- **ظـــاهـــرة الـسـحـب (suffosion):**

تعرف ظاهرة السحب بشكل عام، كونها عملية هيدرولوجية تحدث في التربات غير المتماسكة، تسحب خلالها الجزيئات الدقيقة من التربة بشكل رأسي، بحيث يتم فصلها ونقلها بواسطة المياه المتدفقة عبر مسام بنية التربة (Birot, P;1981)، دون حدوث تغير في حجم البنية. وهي عملية تزيد من التوصيل الهيدرولوجي للتربة، مع انخفاض في كثافتها، نتيجة إفراغها من الداخل، مما يولد فجوات وحفر وعائية في الطبقات الوسطى والطبقات السطحية، ترتبط فيما بينها بأنفاق، قد تؤدي إلى حدوث انهيارات ومن ثم تقدم حدوث سريع لمختلف آليات تدهور التربة (Barathon 1972;).

يتطلب تنشيط ظاهرة السحب، توفر ظروف صخارية، كيماوية معينة ومناخ من نوع سهوبي وتكونات سطحية نسيجها دقيقة (Neboit,1991)، مع وجود أملاح، مما يؤدي إلى نقل العناصر الدقيقة للتربة عبر المسام الداخلية للتربة (Bascon, 1983). يعبر عن هذه الدينامية بحوض كرت الأسفل، وجود حفر وعائية مختلفة الأحجام تنتشر على سطح التشكيلات السفحية الطينية، التي يصل قطرها في بعض المواقع إلى أكثر من 50 سم.

تم تحديد أكثر من 40 مواقع رئيسي لنشاط هذه الظاهرة بمنطقة الدراسة (الخريطة 2). وهي تبقى ظاهرة خطيرة تؤدي الى حدوث خسف وانزلاق فجائي لكتلة ضخمة من الأرض بعدما يتم افراغها من الداخل (الصورة 08)، لتتطور فيما بعد الى تعرية بالتخديد والأساحل من خلال التوسع الجانبي والتعمق الرأسي للمنطقة المنهارة كما هو الحال لدوار سمار بالشمال الغربي من حوض كرت الأسفل.

2. إحساس الساكنة بالمخاطر الطبيعية بحوض كرت الأسفل:

مـن أجـل إبـراز تمثلات المخاطر

الصورة 07: مشهد من الانهيار الصخري بقدم سفح الهضاب البركانية بدوار بني سيدال الجبل

الصورة 08: جانب من تأثير الحفر الوعائية على الأراضي بالقرب من التجمعات السكنية

الطبيعية على ساكنة المنطقة، قمنا بملئ 500 استمارة ميدانية شملت مختلف الشرائح الاجتماعية، تختلف من حيث مواقع استقرارها، حسب ثلاث عناصر تضاريسية رئيسية: الجبال – السفوح/ التلال – السهول.

أبـرزت النتائج على وجـود تباين واضح بين السكان فيما يخص الإحساس بالمخاطر الطبيعية التي تهددهم، فحسب العينة المدروسة بمجال حوض كرت الأسفل، يتبين أن حدة الإحساس بالمخاطر الطبيعية من طرف الساكنة، مرتفعة بشكل كبير بالدواوير التي تتموضع عـلى السفوح الصلصالية والمناطق السهلية مثل دوار زرورة وسـمار والكعدة وإمهياتن وبوحوى ...إلـخ وبنسب مرتفعة تتجاوز 50%، وتتنوع المخاطر التي تهددهم بين الفيضانات والانزلاقات والتعرية المركزة وتقويض ضفاف الأودية (الشكل 02). بالمقابل يقتصر إحساس ساكنة المناطق الجبلية فقط على نوعين من المخاطر التي حصلت على معدلات مرتفعة، وهي الجفاف والزلازل (الشكل 01).

3. تنامي خـطـورة المخاطر مـع حركية السكانية العشوائية بالمجال:

لإبراز علاقة حركية السكان بالمجال بالمخاطر الطبيعية المشار إليها في هذه الدراسة، قمنا بدراسة ومقارنة توزيع المنشآت البشرية بين سنة مرجعية 1958 وسنة 2021م، ثم إسقاطها على مستويات خطورة المخاطر المحددة حسب رأي الساكنة.

من خلال النتائج، يتبين أن البنية السكانية عرفت تحولا كبيرا مع نهاية القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرون، حيث ازدادت عدد الوحدات السكنية بنسبة 75% مقارنة بالحالة التي كانت عليها سنة 1958م. كما انتقل السكن من السكن المتجمع الذي كان يحتل المواقع الأمنة من المخاطر، إلى سكن فردي متفرق يحتل السفوح الصلصالية والنطاقات الفيضية، الأمر الذي جعل العديد من البنايات السكنية ومجموعة من الدواوير محاصرة بشكل كبير بالمخاطر الطبيعية المتوسطة إلى القوية الخطورة، خصوصا التي تقع فوق الصخور الصلصالية والسهول الفيضية، حيث تشير الإحصائيات العامة لهذه الدراسة إلى وجود أكثر من 300 منزل سكني مهدد بالانجراف في أي لحظة، وحوالي 14 دوار تضم المئات من الأسر مهددين بالانجراف في المستقبل بسبب الإمتطاحات السيلية التي تعرفها المنطقة، كما أن 79 % من العينة المدروسة في هذا المجال عبروا عن استعدادهم للهجرة إذا ما أتيحت لهم حياة أفضل (مخشان محمد 2021).

الشكل 01: درجة إحساس الساكنة بالمخاطر الطبيعية بحوض كرت الأسفل

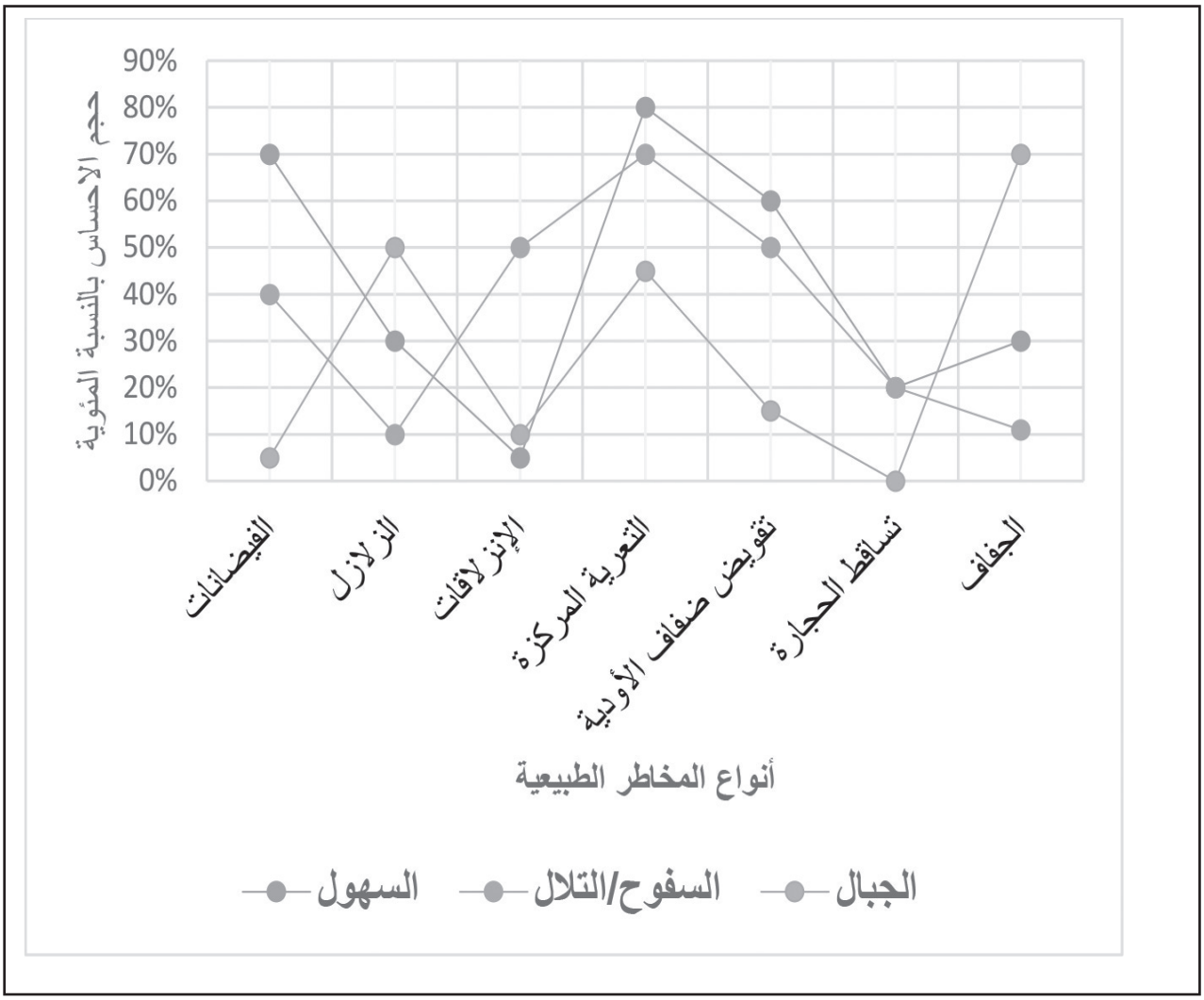

3. تنامي خطورة المخاطر مع حركية السكانية العشوائية بالمجال:

لإبراز علاقة حركية السكان بالمجال بالمخاطر الطبيعية المشار إليها في هذه الدراسة، قمنا بدراسة ومقارنة توزيع المنشآت البشرية بين سنة مرجعية 1958 وسنة 2021م، ثم إسقاطها على مستويات خطورة المخاطر المحددة حسب رأي الساكنة.

من خلال النتائج، يتبين أن البنية السكانية عرفت تحولا كبيرا مع نهاية القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرون، حيث ازدادت عدد الوحدات السكنية بنسبة 75% مقارنة بالحالة التي كانت عليها سنة 1958م. كما انتقل السكن من السكن المتجمع الذي كان يحتل المواقع الأمنة من المخاطر، إلى سكن فردي متفرق يحتل السفوح الصلصالية والنطاقات الفيضية، الأمر الذي جعل العديد من البنايات السكنية ومجموعة من الدواوير محاصرة بشكل كبير بالمخاطر الطبيعية المتوسطة إلى القوية الخطورة، خصوصا التي تقع فوق الصخور الصلصالية والسهول الفيضية، حيث تشير الإحصائيات العامة لهذه الدراسة إلى وجود أكثر من 300 منزل سكني مهدد بالانجراف في أي لحظة، وحوالي 14 دوار تضم المئات من الأسر مهددين بالانجراف في المستقبل بسبب الإمتطاحات السيلية التي تعرفها المنطقة، كما أن 79 % من العينة المدروسة في هذا المجال عبروا عن استعدادهم للهجرة إذا ما أتيحت لهم حياة أفضل (مخشان محمد 2021).

الخريطة 03: توزيع المنشآت البشرية لسنة 1958م، بحوض كرت الأسفل

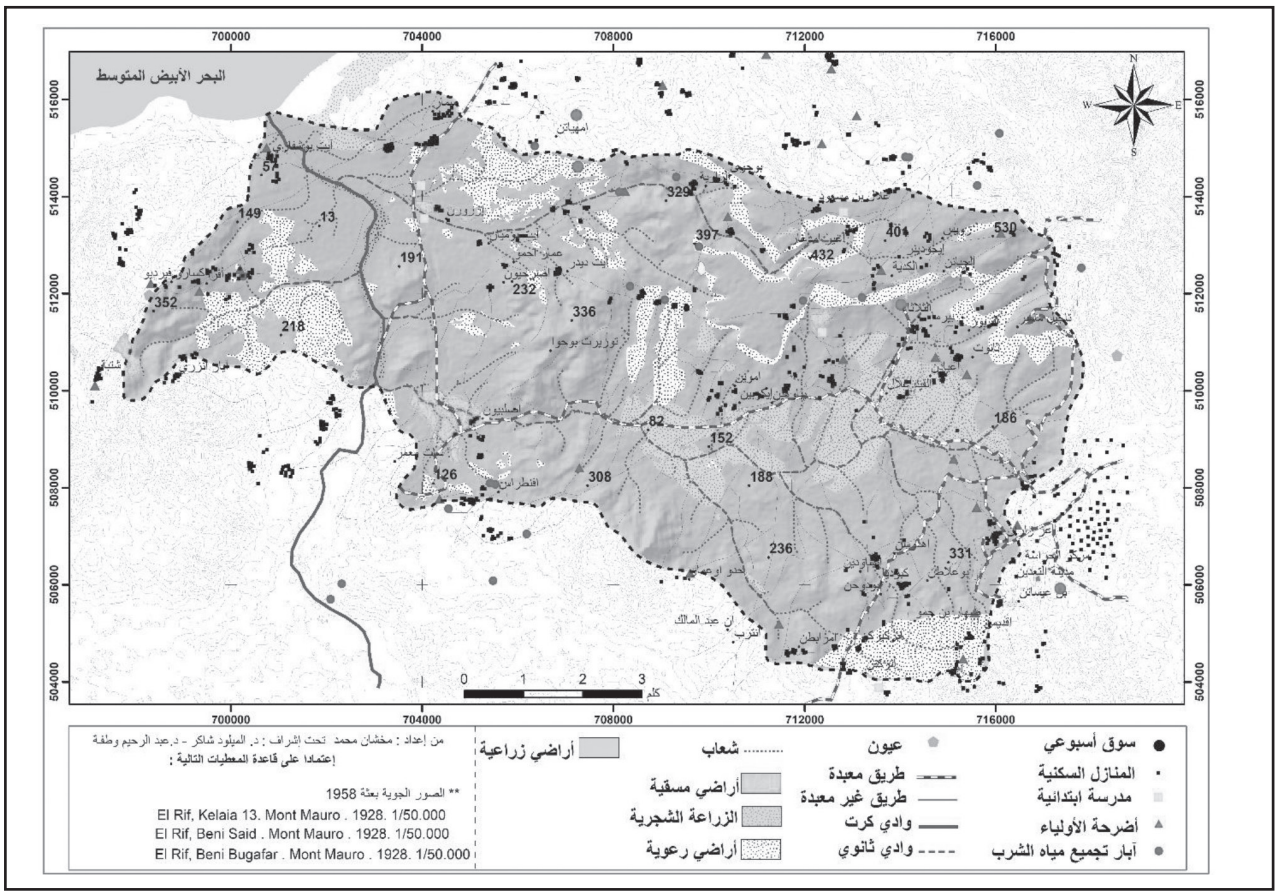

الخريطة 04: توزيع المنشآت البشرية لسنة 2021، بحوض كرت الأسفل

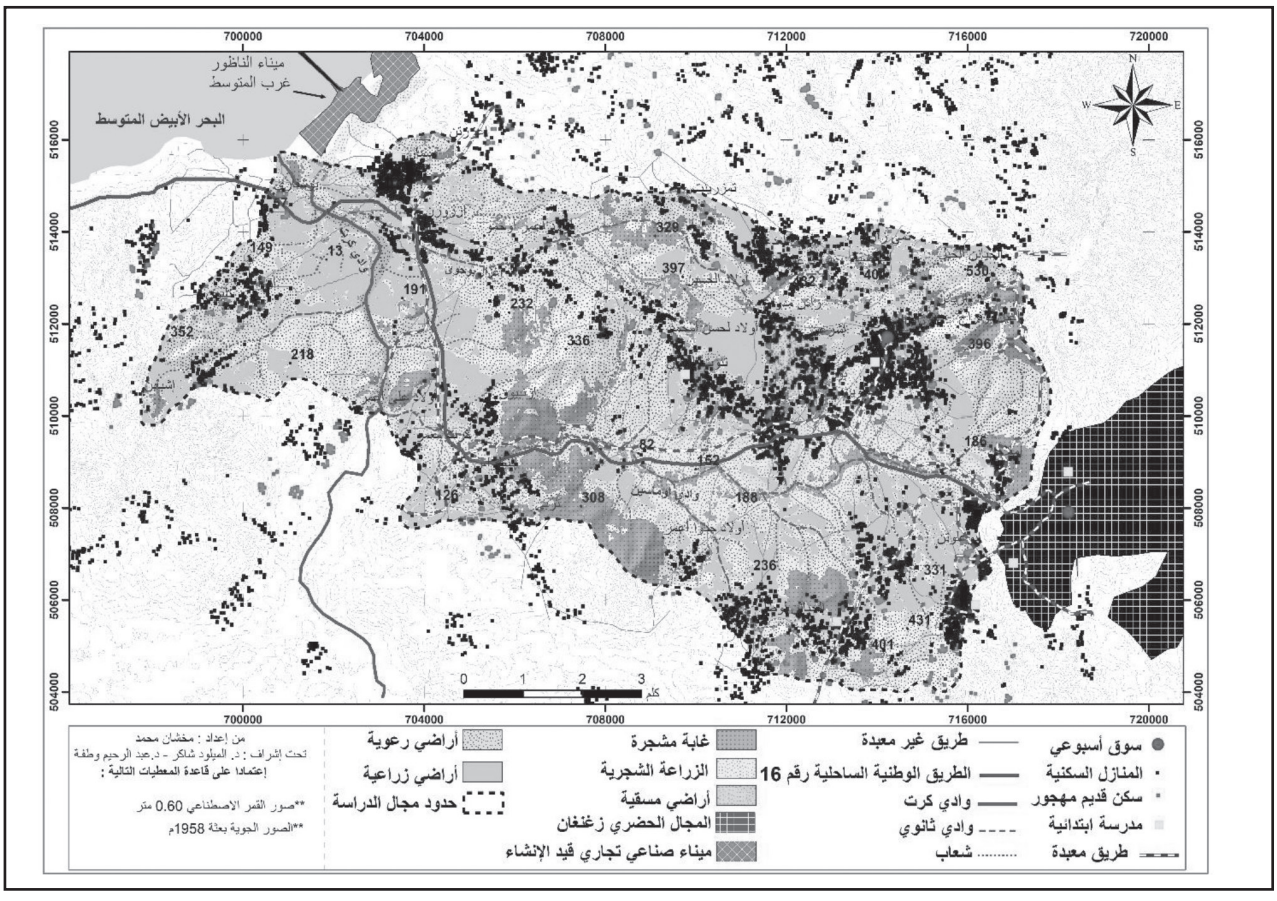

وتعتبر هذه النتائج لحركية السكان العشوائية في المجال، والمحصل عليها انطلاقا من تحليل الصور الجوية لسنة 1958م وصور الأقمار الاصطناعية لسنة 2021م متطابقة تماما مع نتائج الاستمارة الميدانية، حيث يؤكد معظم المستجوبين أن سبب المخاطر الطبيعية بمنطقتهم ترجع الى التوسع الحضري (التمدين) بنسبة 44,9%، إضافة إلى تهيئة المجاري المائية ب 39,7%، ثم الاجتثاث بحوالي 36,2%، والتخلي عن الأراضي الفلاحية 29,1%، تليها بنسب متساوية البنية التحتية الطرقية والمقالع 14,2%(الشكل 02)، في حين يبقى كل من بناء المعامل والبنية التحتية السياحية ذات تأثير متدني نظرا لتركزها بالمراكز الحضرية فقط.

وبالتالي فإن حركية السكان العشوائية وغير المدروسة التي تهدف إلى الاستقرار في مثل هذه المواقع ذات الطبيعة الطبوغرافية المتضرسة والهشة والمحاطة بالكتل الجبلية المرتفعة من جميع الجوانب وعلى مسافة قصيرة لا تتعدى 10 كلم في الطول و5 كلم في العرض، يعتبر سلوكا غير آمنا حيث تنجرف كميات ضخمة من السيول خلال الفترات الممطرة في اتجاه المنخفضات والأودية، وبعض التجمعات القروية المستقرة على السفوح وعلى ضفاف الأودية، وعن طريق مجاري ثانوية تكون غالبا غير كافية لتصريف هذه الحمولة بسبب اختناق القنوات بالنفايات الصلبة المتناثرة على جوانب الأودية، والحمولات الحية التي تقتلعها أو يجرفها الجريان المائي، وهو ما يؤدي إلى تشكل امتطاحات مهمة تقتحم المنازل والأراضي الزراعية، وتعرقل عملية السير، كما تتسبب في العزلة لبعض التجمعات القروية.

4. مساهمة السلطات المسؤولة في الحد من المخاطر الطبيعية:

ظهرت في السنوات الأخيرة عدة مفاهيم وعدة مؤسسات ومشاريع تهتم بإعداد وتهيئة المجال، بالإضافة إلى العناية الملكية من أجل النهوض بالجهة الشرقية إلى الرقي والازدهار ضمن ما يعرف بالمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية الذي كرسه خطاب جلالة الملك يوم 03 مارس 2003م. لكن باعتبار أن المخاطر الطبيعة من الإكراهات الأساسية التي تعرقل عمليات الإعداد والتهيئة المحلية، خاصة منها الفيضانات

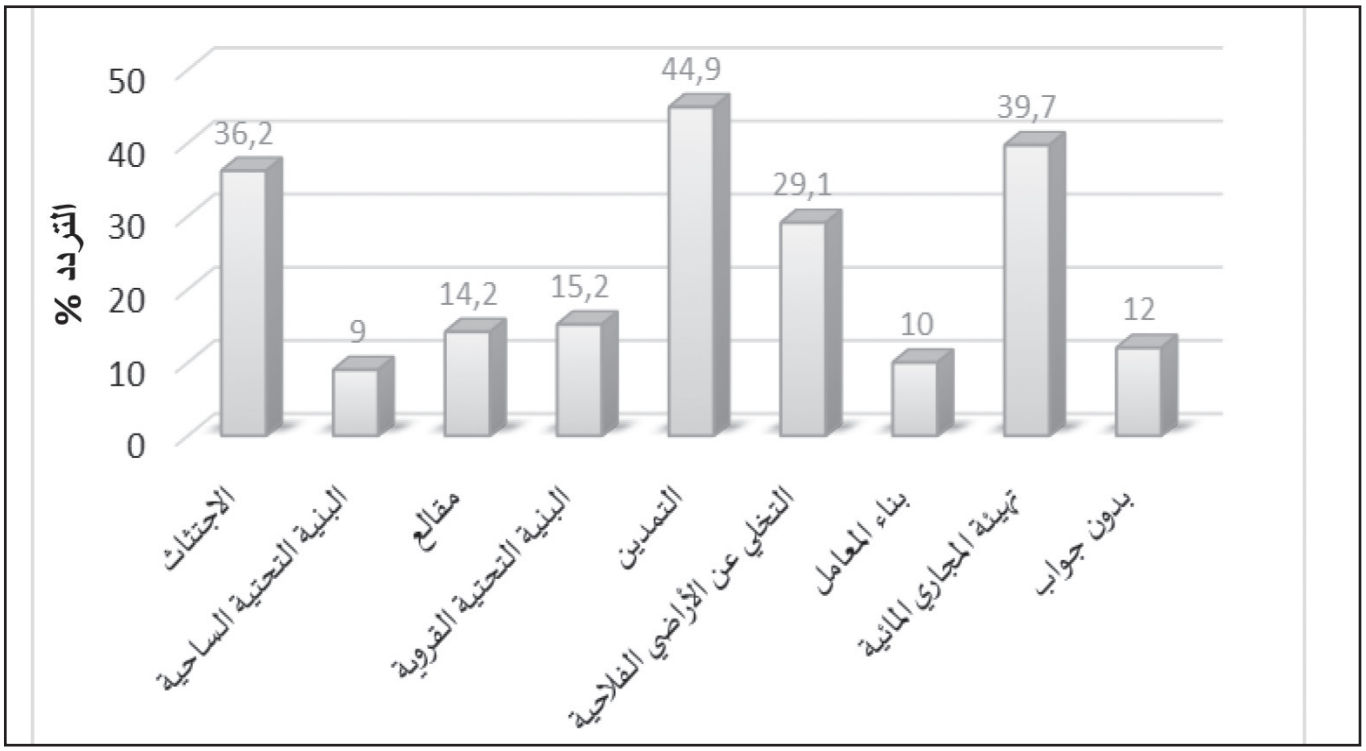

الشكل 02: العوامل المسؤولة عن الزيادة في حدة المخاطر الطبيعية (المصدر: الاستمارة الميدانية 2020)

والزلازل التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخـيرة، فإنها سرعـان ما كشفت عن وجود نوع من الهشاشة في المشاريع التي أقيمت مؤخرا. لذلك فعدم تفعيل القوانين والسياسات الوقائية يترتب عنه ضعف في التنفيذ والتنسيق وتضارب في التوجهات، وضعف في النتائج، بل أحيانا نتائج سلبية، مما يستوجب تضافر جهود مختلف القطاعات المساهمة في عمليات التدبير والتهيئة الحضرية والقروية، وذلك بوضع مخططات واستراتيجيات محلية لتدبير المخاطر الطبيعية تأخذ بعين الاعتبار خصائص المنطقة، والعناصر المؤثرة في الظاهرة، كما يجب إشراك المواطنين في عملية التخطيط، والأخذ بآرائهم وانتقاداتهم، وهذا ما يترجم عكسيا في الواقع، إذ نجد 84.8% من المستجوبين لا يعرفون بوجود نية لوضع مخطط للوقاية من المخاطر الطبيعية في جماعتهم، و 8.4% يعرفون أنه موجود فقط، وهذا يفسر عدم إشراك المواطنين في عمليات التخطيط، و(الشكل 03) يوضح ذلك.

وبشأن الحلول المقترحة من طرف الساكنة للتصدي والتخفيف من تأثير المخاطر الطبيعية في المستقبل؛ باعتبارها المتضرر الأكبر من المخاطر الطبيعية، كان لا بد من القيام باستشارة السكان من خلال الاستمارة الميدانية. حيث عبر حوالي 88.7% من المستجوبين بضرورة خلق وكـالـة جهوية تهتم خصوصا بالمخاطر الطبيعة، لأنها بمقدورها القيام بدراسات وبأبحاث علمية فيما يخص الحد من هذه المخاطر (الشكل 04)، وذلك بإشراك المواطنين في هذه العملية لأنه يلاحظ من خلال نتائج الاستمارة الميدانية أن 64.3% من المستجوبين لم يتوصلوا بمعلومات، ولم يشاركوا ولو مرة في أنشطة للوقاية من المخاطر الطبيعية، وهذا يطرح علامات استفهام كبيرة حول ما مدى مصداقية ومراقبة المشاريع التي تتم برمجتها، ويتعذر تطبيقها لعدة سنوات، غير أن هناك فئة من المستجوبين لا تتجاوز 3.2% لا يرون إشراكهم ضروريا ما دام المسؤولون هم أول من يجب أن يتدخلوا لحماية هذه المناطق.

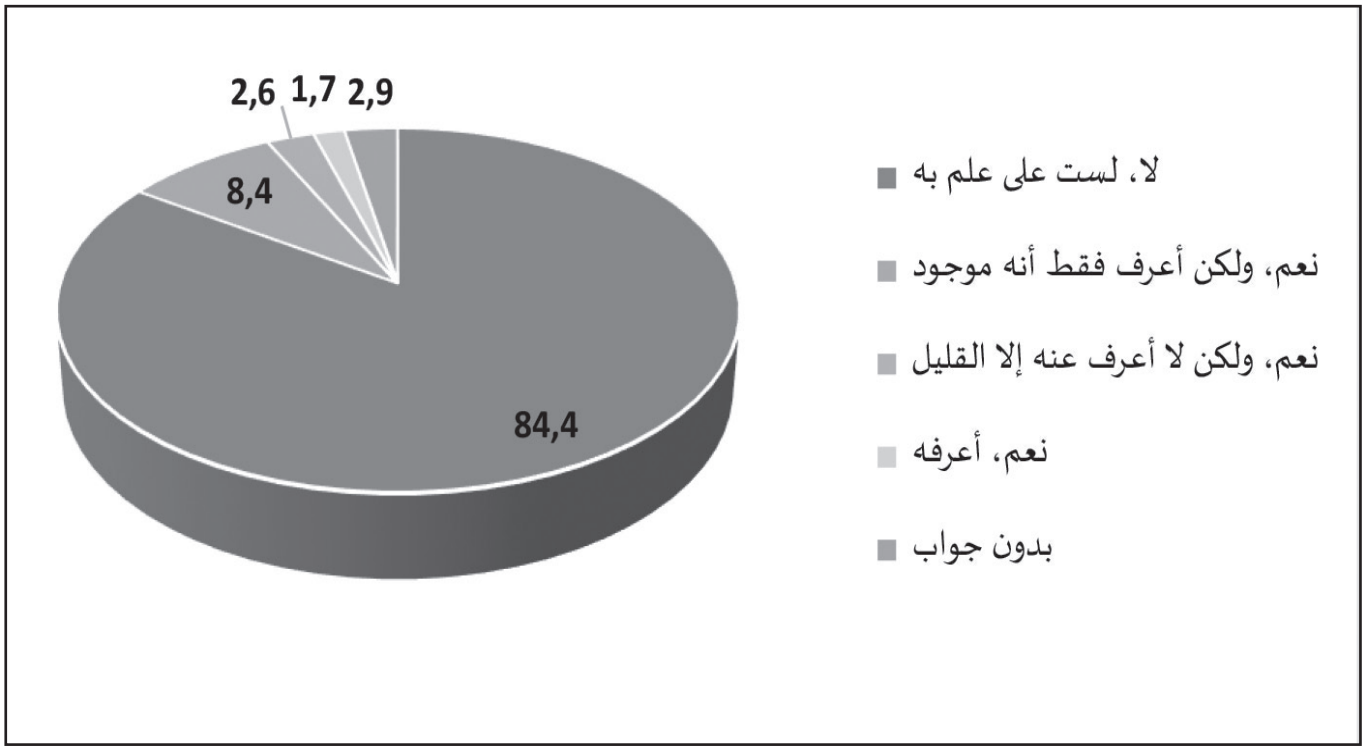

الشكل 03: مدى وعي السكان بوجود مخطط الوقاية لجماعتهم (الاستمارة الميدانية: 2020)

الشكل 04: رأي السكان فيما يخص خلق وكالة جهوية تهتم بالمخاطر الطبيعية

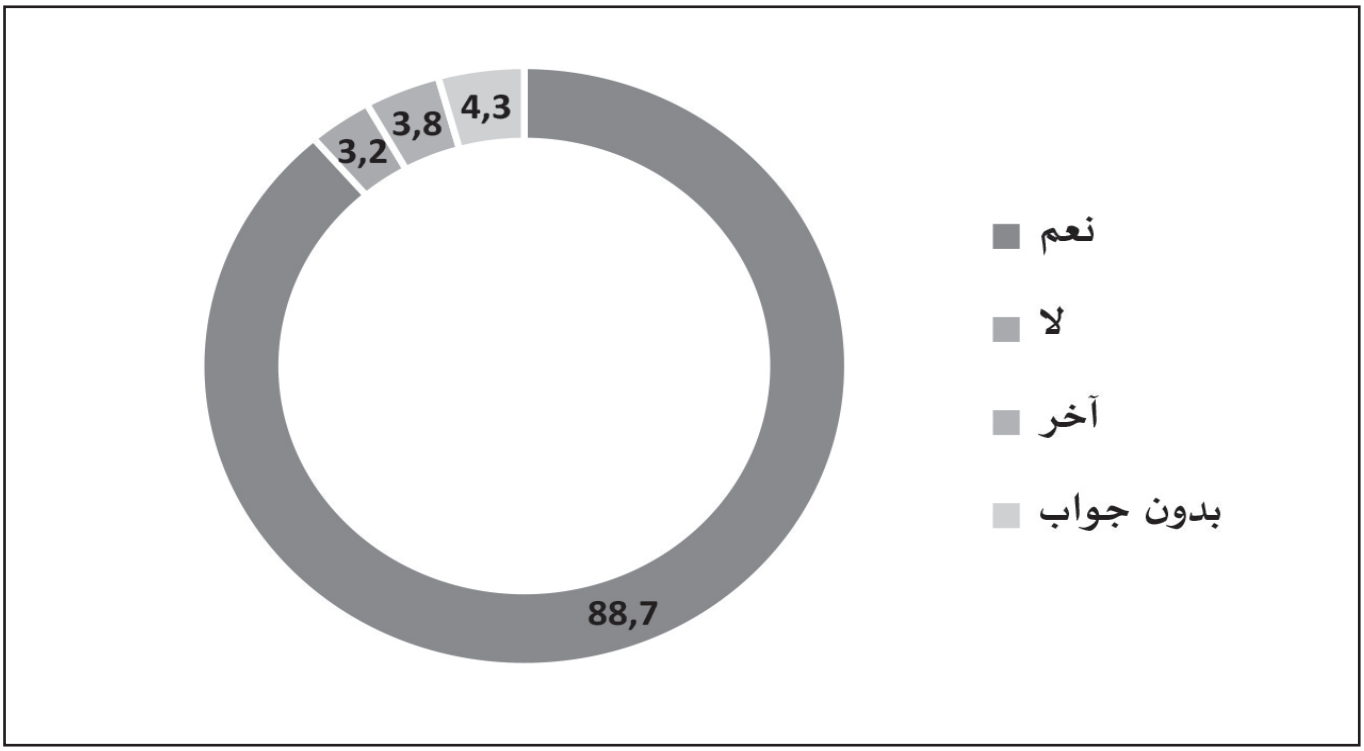

خلاصة

إن ما يمكن استخلاصه في الأخير، وعلما أن الأخطار الطبيعية تعتبر ظواهر ناتجة عن دينامية مجالية، فإن آثارها لا يمكن اعتبارها قضاء وقدرا، وإنما للإنسان الدخل الكبير في الزيادة من مخلفاتها، وهذا ما لاحظناه من خلال نتائج بحثنا، فمكان السكن يلعب دورا مهما في الإحساس بالتعرض للخطر، مثلا في حوض كرت الأسفل فقد شهدت في العقود الأخيرة تحولات كبيرة لامست حركية السكان من المناطق الجبلية الآمنة نحو المنخفضات والسفوح ذات الصخور الهشة والمعرضة لمختلف المخاطر الهيدروجيومرفولجية (الفيضانات – الانزلاقات – التعرية المائية ... الخ)، وهذه الحركية كانت في معظمها حركية عشوائية بعيدا عن أي مخططات توجيهية من شأنها أن تؤطر هذه الحركية نحو مناطق أكثر آمنا واستدامة.

وحسب السكان أنفسهم، فإن التوسع الحضري، وتهيئة المجاري المائية (الاستقرار بجانب الأودية)، والاجتثاث (إزالة الغطاء النباتي)، والإهمال الزراعي، هي عوامل تساهم وتزيد من حدة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وتزداد خطورة المخاطر الطبيعية في غياب أي معلومات تقدمها الجهات المعنية للساكنة حول مخططات الوقاية وتدبير المخاطر، وهذا ما أكدته فعلا العينة المدروسة حيث نجد أن 64.3% من المستجوبين لم يتوصلوا بمعلومات، ولم يشاركوا ولو مرة في أنشطة للوقاية من المخاطر الطبيعية.

بناءً على هذه الدراسة، يبدو أنه من الضروري الآن التفكير في إنشاء وكالة جهوية محلية مختصة في إدارة المخاطر الطبيعية. تكون هذه الوكالة قادرة على إجراء دراسات وأبحاث علمية لتقليل من هذه المخاطر على المستوى المحلي، وتولي اهتماماً خاصاً بمشاركة السكان المحليين في جميع سياساتها.■

لائحة المراجع

2020الطبعة الإنجليزي

978-92-9-031879-2 (PDF على الإنترنت).

2016م.

الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط. 2021م.

159-منشورات كلية

الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، العدد العاشر،(2002).

Risk Reduction,Publication Year 2023.

Year 2021.

قيمة التطوع لدى المؤثرين الإعلاميين في منصات التواصل الاجتماعي:
زلزال الحوز نموذجا

هشام شولادي

باحث في العلوم الدينية والإنسانية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الملخص

أصبح العالم بفضل منصات التواصل الاجتماعي قرية صغيرة يتابع سكانها أدق ما يجري فيها دون اعتبار لفارق زمان ولا لتباعد مكان، وأضحت تلك المنصات تشكل ساحة جذب وميدان عرض يزوره في كل ثانية ملايين المتابعين، ويتنافس فـوق خشبته الإلكترونية مؤثرون ومؤثرات أبدعوا في عرض إنتاجاتهم، واستطاعوا أن يصبحوا مصدر إلهام لشريحة عريضة من فئات المجتمع. وقد ألمت بالمغرب ليلة الجمعة الثامن من شهر شتنبر 2023م فاجعة زلزال الحوز الذي خلف حسب آخر بلاغات وزارة الداخلية المغربية 2946 من الوفيات و5674 من الجرحى والمعطوبين. وهي مناسبة أليمة تجند لها المغاربة بجميع شرائحهم وتعدد مسؤولياتهم، مقدمين نموذجا مثاليا لقيم التضامن والتكافل التي تسري بين المغاربة، وبالموازاة مع مسار التعبئة الشامل الذي انخرط فيه أبناء وبنات الوطن، توجهت الأنظار نحو العديد من المؤثرين الإعلاميين في محاولة للبحث عن تفكيك لإشكالية الربط بين التأثير الإعلامي وبين مسار التطوع. والـوقـوف على مـدى قـدرة المؤثرين الإعلاميين على إنجاح التعبئة الشاملة لتجاوز آثار الزلزال وتخفيف جزء من المعاناة عن ضحاياه.

الكلمات المفاتيح: المؤثرون الإعلاميون _ زلزال الحوز _ منصات التواصل الاجتماعي.

Abstract

Media communication platforms and the role of media influencers in the path of volunteering: "The Al Hoceima Earthquake as a Model"

Thanks to social media platforms, the world has become a small village where its residents closely follow every detail without considering the difference in time or the distance in space. These platforms have become a magnet and a showcase visited every second by millions of followers. Influencers compete on their electronic stage, showcasing their creations and becoming a source of inspiration for a broad spectrum of society.

Morocco experienced a tragic event on the night of Friday, the

eighth of September 2023: the Al Hoceima earthquake. According to the latest reports from the Moroccan Ministry of Interior, the earthquake resulted in 2,946 deaths and 5,674 injuries and casualties. This painful occasion mobilized Moroccans from all walks of life, showcasing an ideal model of solidarity and mutual support among the people. Simultaneously, as the nation engaged in comprehensive mobilization, the focus turned to several media influencers in an attempt to explore the connection between media influence and the path of volunteering. The goal was to understand the extent of media influencers' ability to contribute to the success of the comprehensive mobilization, overcoming the effects of the earthquake, and alleviating some of the suffering of its victims.

Keywords: Media influencersAl Hoceima earthquake, social media platforms

مقدمة

تعتبر الكوارث الطبيعية امتحانا حقيقيا لمدى قوة المجتمعات وتماسكها وفعالية منظماتها سواء الحكومية منها او المجتمعية، وهي لحظة فارقة قد تعصف بالسلم الاجتماعي والأمن القومي إذا تخطت الآثـار كل الـحـدود وعجزت المبادرات عن تلبية الاحتياجات وتدارك الاختلالات، وإسعاف المتضررين.ومن جهة أخرى أصبح الإعلام الداعم اليوم ومعه شبكات التواصل الاجتماعي أداة قوية لنقل المعلومة ونشرها، والتفاعل معها، واستطاعت تلك المنصات أن تجلب انتباه المواطنين وترفع من درجات المتابعة والمشاهدة، وتنافس المنصات التقليدية من تلفاز وراديو.

تركزت إشكالية البحث في محاولة تفكيك العلاقة التي تربط بين التأثير الإعـلامـي عـلى مـنـصـات الـتـواصـل الاجتماعي وبين مسار التطوع خلال زمن الكوارث الطبيعية التي تضرب المجتمعات، وتشكل اختبارا وامتحانا لمدى لحمة الأوطـان وقـدرة المواطنين على خلق تعبئة عامة شاملة لتجاوز الآثـار السلبية الناجمة عن الكوارث. ويعد زلزالا الحوز الذي ضرب المغرب نموذجا واقعيا لتفكيك الإشكالية من جميع جوانبها، وعبرها تناسلت العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة ستسهم بلا شك في الإلمام بجميع مفاصل الورقة البحثية وأبعادها، ومن تلك الأسئلة ما يلي : ما هو الدور الذي لعبته منصات التواصل الاجتماعي في حشد همم المغاربة للمساهمة في عملية جمع التبرعات؟ هل ساهم المؤثرون الإعلاميون ميدانيا في الأيام الأولى للزلزال أم اكتفوا بالمتابعة من وراء شاشات الهواتف المحمولة؟

يتوخى البحث الوقوف على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي عند الكوارث، وبيان قيمة العمل التطوعي في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ومخلفاتها، وتتبع مسار المؤثرين الإعلاميين وأدائهم الإعلامي والمجتمعي أثناء الكوارث، تسليط الضوء على أهم الوسائل والأساليب المعتمدة من طرف المؤثرين الإعلاميين خـلال حملاتهم التطوعية، وإدراك أهـم القيم التي واكبت الأداء الإعلامي للمؤثرين.

الشباب ومنصات التواصل الاجتماعي

1 - تعريف شبكات التواصل الاجتماعي

تعتبر شبكات التّواصل الاجتماعيّ منظومة من الشبكات الإلكترونية المبنيّة على أُسُس تقنية متشابكة وجد معقدة تمكن المشتركين فيها من التّعبير عن أنفسهم عبر إحداث مواقع خاصة بهم، وتيسر لهم التعرُّف على أشخاص آخرين يُشاركونهم الاهتمامات نفسها، كما أنها تساهم في بناء مجتمعات افتراضية لا يحدها مكان ولا تحيط بها جدران. ومنهم من يطلق عليها تعريف الإعلام الاجتماعي نظرا لكونها تتعلق بالطابع الشخصي وتتسم بالحرية في الإرسـال

والاستقبال دون قيود مسبقة[1].

يعد الفيسبوك والتويتر والإنستغرام والماسنجر من أشهر شبكات التّواصل الاجتماعيّ المعروفة حالياً. ويمكن إدراجها ضمن خانة الإعلام الجديد وهو "مصطلح حديث يتضاد مع الإعلام التقليدي القديم، ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد للإعلام الجيد، وذلك لأن صورة الإعلام الجديد لم تتبلور بعد بشكل واضح ومحدد، يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن الجزم على بقاء الإعلام في صورته الحالية، لأن التكنولوجيا الجديدة وثورة المعلومات قد تأتي بما هو أكثر جدة وحداثة عما هو عليه الإعلام الآن (....)وللإعلام الجيد مرادفات منها :الإعلام البديل، الإعلام الاجتماعي، الإعلام التفاعلي، الإعلام الرقمي، الإعلام الإلكتروني، الإعلام الآلي، الإعلام الشبكي، الإعلام الشعبي، إعلام المجتمع، صحافة المواطن، وغيرها الكثير"[2].

قد ساهمت هاته الوسائل في إحداث طفرة جد متميزة في عملية التواصل بين قاطني الكرة الأرضية. وكما أصبحت تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد الذي يشهد حركة متواصلة وسرعة جنونية في الانتشار والامتداد في الزمان والمكان. وأهم ما يميز هاته الوسائل اعتمادها على الصوت والصورة، وهما عاملان حاسمان في سرعة التفاعل والتأثير والتأثر. وتفيد آخر التقارير إلى الارتفاع المهول لعدد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، ففي مصر بلغ عدد المستخدمين حوالي 51.45 مليون مستخدم بما يعادل نصف سكان البلد، وفي لبنان يصل العدد إلى 5.06 مليون نسمة بما يعادل ثلاثة أرباع سكان البلد، ووصل العدد في المغرب إلى 23.80 مليون مستخدم بما نسبته 63.4 من إجمالي السكان. ووصل العدد في الجزائر إلى البلاد 59.1% من إجمالي السكان، أما في العراق فعدد المستخدمين يصل إلى 28.35 ملون نسمة بمعدل انتشار نسبته 68.00 من سكان الوطن. ويزداد العدد بشكل كبير جدا في قطر إذ وصل نسبة المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي إلى 99.80 من إجمالي سكان قطر. وفي السعودية هناك 29.30مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 82.30 من مجموع السكان[3].

2 - الشباب وشبكات التواصل الاجتماعي

مما لا شك أن نسبة الشباب تمثل الغالبية العظمي لفئات المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي، نظرا للعديد من التحولات التي عرفتها المجتمعات العربية على وجه الخصوص.

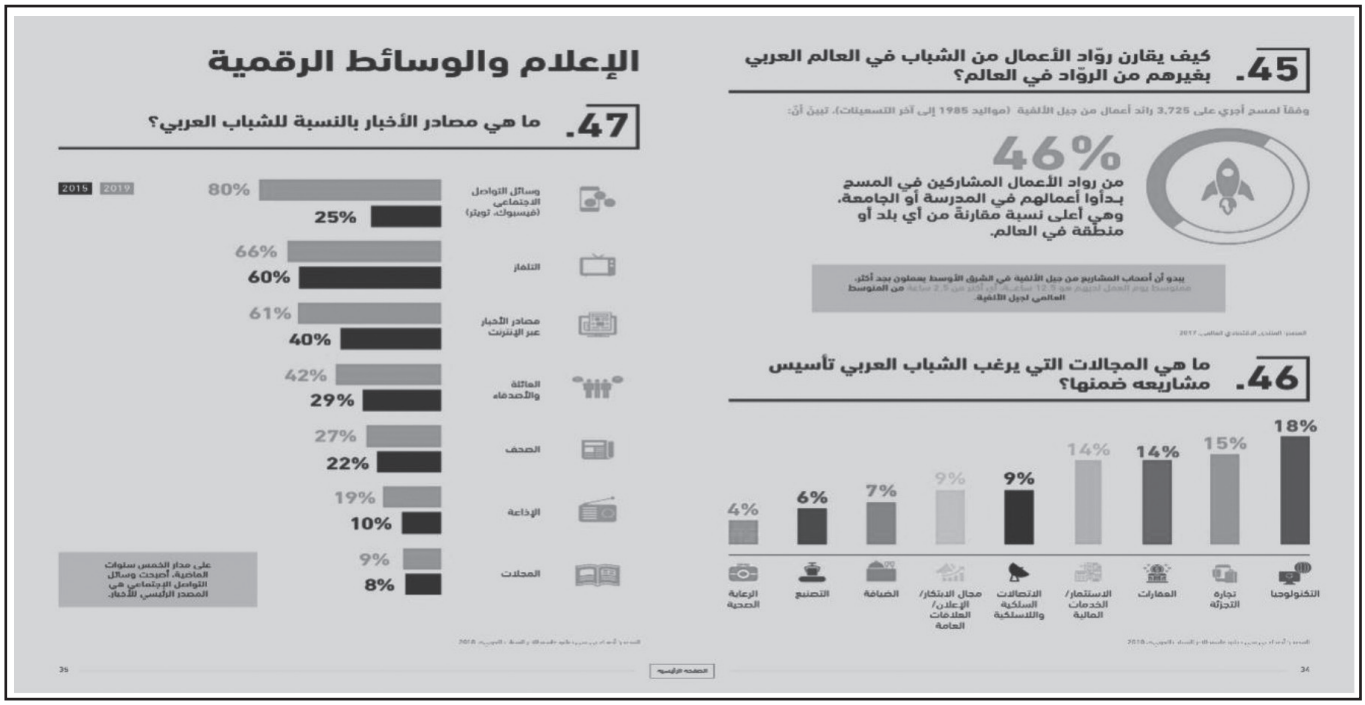

الإعلام والوسائط الرقمية

من الأرقـام المقدمة أعـلاه[4] وهي مقتطفة من بحث ميداني أنجزه مركز الشباب العربي ويتضمن إجابات عن مائة سؤال تهم بالأساس فئة الشباب في ثماني قطاعات حيوية. ومن خلال الإجابة عن سؤال مصادر الأخبار يتضح أن أغلب الشباب بما نسبتهم 100/80 يتخذون من منصات وسائل التواصل الاجتماعي مصدرا للأخبار كما أن 100/18 يرغب في تأسيس مشاريع اقتصادية ضمن عالم التكنولوجيا.

كما تعبر الوثيقة أعـلاه عن حجم استخدام الشباب لقنوات وسائل الـتـواصـل الاجـتـماعـي حيث يشكل الواتساب والفيسبوك والإنستغرام والتويتر والسناب شاب أهم المنصات التي يرتادها الشباب ويعتدون عليها

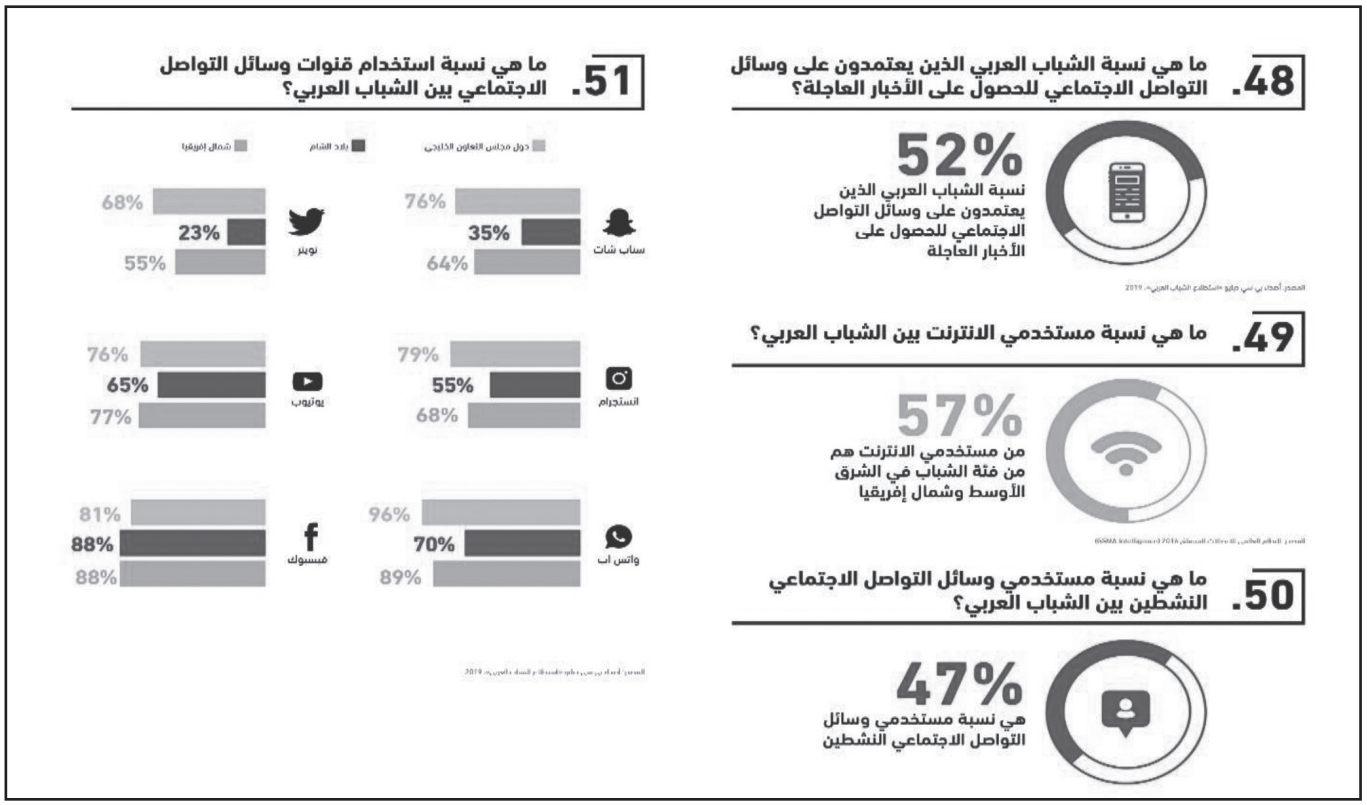

الهوامش

1- أسعد بن ناصر بن سعيد الحسين. أثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب من منظور التربية الإسلامية. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر. العدد (129 الجزء الثالث) يوليوز لسنة 2016 م ، ص 335.

2 - ماهر عودة الشمايلة، ومحمود عزت اللحام، ومصطفى يوسف كافي. الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015م ص 19.

3 - هيئة تحرير موقع العربي الجديد."مواقع التواصل في العالم العربي: مستخدمون جدد". تم نشره بتاريخ 22 فبراير وتم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فبراير 2023م على الساعة العاشرة صباحا.الرابط الإلكتروني : https://2u.pw/KuerH0

4 - تقرير مائة سؤال وجواب عن الشباب العربي الذي أنجزه مركز الشباب العربي ويوثق المركز من خلال هذا الإصدار 100 إجابة على تساؤلات رئيسية مختلفة عن الشباب مدعمة بمصادر بحثية، لتغطي بالمعلومات والبيانات ثمانية قطاعات مختلفة تتوزع بين التركيبة السكانية، والتوزيع الجغرافي، والتعليم، والتوظيف، ومصادر الدخل، والرياضة، والصحة، ومشاركة الشباب في المجتمع. وسيواصل المركز العمل مع الشركاء لتحديث هذا التقرير بإصدارات متجددة لتوفير المزيد من الإجابات حول واقع الشباب العربي. الرابط الإلكتروني للتقرير:

https://arabyouthcenter.org/ar/article/our-research/100-questions-about-arab-youth

في تواصلهم الافـتراضي. ومما لا شك فيه أن شبكات التواصل الاجتماعي قد أسهمت لحد كبير جدا في خلق دينامية جديدة عند الشباب كما وفرت هذه الطفرة التكنولوجية العديد من الفرص التي تلبي احتياجات الشباب وتواكب اهتماماتهم. فهي فضاء للتواصل ومنصة للتعبير عن الـرأي، ومساحة للاحتجاج، ونافذة للانفتاح على الآخر، وزاويـة لتقليب وجهات النظر، ومرآة تعكس هموم الشاب وتطلعاته، كما انها أضحت خصوصا مع جائحة كورونا وما بعدها سوقا متنوعة شهدت رواجا منقطع النظير، وتحقق اليوم من خلالها فئة عريضة أرباحا طائلة عوضتهم عن الوظيفة وطوابير المعامل.

مع هذه الطفرة المعلوماتية طفى على السطح مؤثرون إعلاميون توجهت لهم الأنظار، واستطاعوا أن يجذبوا لإنتاجاتهم مئات الآلاف من المتابعين، وأصبحوا مؤثري في المشهد الإعلامي الرقمي بغض النظر عـن قيمة ما ينتجون وعمق ما يقدمون، وقد تنوعت بضاعتهم ما بين تفاهة تجاوزت حدود اللباقة والادب وشكلت تهديدا حقيقيا للقيم والمثل التي بني عليها المجتمع، وبين مساهمات متميزة ترتقي بالذوق الإنساني وتواكب هموم المجتمع، وتسهم في التفاعل مع قضاياه الملحة.

رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه البشرية في مختلف المجالات، إلا أنها تبقى عاجزة مكتوفة الأيـدي أمـام العديد مـن الـكـوارث الطبيعية والمخاطر البيئية التي تهدد حياة البشر وتخلف وراءها الآلاف من الضحايا في صفوف السكان وأمثالهم من المفقودين والمشردين ناهيك عن حجم الخسائر المادية التي تعيق التنمية وتمنع إنجاز المشاريع الاقتصادية، حيث الهم الشاغل أمام الدولة هو إعادة الإعمار وإسعاف المتضررين وتلبية احتياجات النازحين والمشردين، ولعل الزلازل من أصعب الكوارث وأقواها أثرا".

وفقا للتقرير الصادر عن الاتحاد البرلماني الـدولي، الذي تبنته بالإجماع الجمعية الثانية والعشرون بعد المائة في بانكوك نيسان/أبريل ، فقد ارتفعت تكاليف الأضرار المباشرة فقط الناجمة عن الكوارث من 75.5 بليون دولار في الستينات من القرن المـاضي إلى نحو تريليون دولار في السنوات العشر الماضية (Munich Re 2002.CRED 2009)، وحتى تلك الأرقـام الآخذة في التعاظم لا يمكنها أن تحيطك بالتكلفة طويلة الأمد التي تتكبدها الشعوب والمجتمعات التي تتحمل الأثر الأكبر للكوارث وتدفع ثمنها أرواح أبنائها ومن مصادر رزقهم وتطلعاتهم التنموية والمستقبلية" [5].

الـمـؤثـرون الإعـلامـيـون وزلزال

1 - زلزال الحوز وآثاره

تعتبر الزلازل من بين أكبر الكوارث الطبيعية التي تتسبب في تأثير هائل على الإنسان وممتلكاته نتيجة لطبيعتها المفاجئة والرعب الذي تنشره في نفوس الأفراد، فضلاً عن الانطباع الذي تتركه خلفها. إضافة إلى الأضرار البشرية والمادية الهائلة التي يمكن أن تحدثها في ثوانٍ أو دقائق معدودة، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وتُشكل الزلازل نتيجة للاهتزازات السريعة في سطح الأرض، ناتجة عن تحرير الطاقة نتيجة لاحتكاك الصخور وحركة الطبقات الأرضية حول الفوالق الكبيرة والصدوع. وتعود أسبابها بالأساس إلى الضغوط الهائلة التي تتعرض لها الصخور في القشرة الأرضية نتيجة للتغيرات المستمرة في الطبقات الصخرية، وخاصة في المناطق العليا من الستار[6] .

يعد زلزال الحوز الذي ضرب المغرب ليلة الجمعة الثامن من شهر شتنبر 2023م من أشد الـزلازل قوة وأكثرها أضرار، حيث خلف حسب آخر بلاغات وزارة الداخلية المغربية 2946 من الوفيات و5674 من الجرحى والمعطوبين[7]. كما خلف الزلزال خسائر مادية كبيرة جدا على مستوى البنايات السكنية والبنيات التحتية والمنشآت العمومية من مدارس وطرق وقناطر ومستشفيات وإدارات عمومية، وقد اعتبر الدكتور عمر الكتاني [8]أن تكلفة الزلزال المتوقعة تعادل تكلفة بناء مدينة صغيرة تضم حوالي 600 ألف نسمة وحوالي 30 ألف وحدة سكنية، وتصل إلى ما بين 10 و15 مليار دولار، وسيستغرق الأمـر حـوالي 5 سنوات لاستيعاب هذا العبء المالي والاقتصادي من خزينة الدولة المغربية.

لضمان تحمل هذه التكلفة، يتعين على البلاد أن تعمل على توجيه الموارد المالية والبشرية بعناية وتنفيذ سياسات التقشف وتقليل النفقات[9]. وحسب معهد المسح الجيولوجي للولايات المتحدة الأمريكية(USGS) فإن تبعات أضرار زلزال الحوز ستكلف خزينة الدولة المغربية ما بين ما بين مليار وعشرة ملاييردولار، بما يعادل 8 بالمئة من ناتج المغرب المحلي الإجمالي الخام، المسجل في عام 2022 [10]. لقد خلف هذا الزلزال آثارا جسيمة وأضرارا مرتفعة بالمقارنة مع باقي الكوارث التي ضربت المغرب في السنوات الماضية، وترجع نسبة ارتفاع كلفة الأضرار البشرية والمادية للاعتبارات الآتية:

- ارتفاع قوة الزلزال حيث وصل إلى الدرجة السابعة على سلم ريشتر متفوقا على زلزال أكادير الذي ضرب المدينة سنة 1960 وخلف وراءه حوالي 15 ألف شخص بما يـوازي ثلث سكان المدينة، وقد بلغت درجته حينها حوالي 5.7 على سلم ريتشر. والذي أكد شدة قوة زلزال الحور أن ارتداداته وصلت إلى العديد من المدن كمراكش والبيضاء والرباط والجديدة وغيرها.

_ ضرب الـزلـزال منطقة الحوز باعتبارها بؤرة انطلاقه الأساسية على الساعة الحادية عشر ليلا، وهو توقيت حساس جدا لأن أغلب العائلات تكون قد أخلدت إلى النوم في غرفها، خصوصا الأطفال وكبار السن منهم، مما أسهم بشكل كبير جدا في الرفع من أعداد الضحايا.

- بؤرة الزلزال تركزت في منطقة جبلية وامتدت إلى عشرات القرى والبوادي، وقد وصل صداه إلى العديد من المدن المجاورة، وهي مناطق هشة تقع في المغرب العميق الذي يعرف بالهشاشة وضعف البنيات التحتية خصوصا على مستوى الطرق ووسائل المواصلات مما سيشكل عائقا كبيرا أمام وصول فرق الإنقاذ وقوافل المساعدات.

- عـدم قـدرة الـدولـة بطواقمها المختلفة على التجاوب السريع مع آثار الكارثة نظرا لشساعة المناطق التي ضربها الـزلـزال، إضافة إلى محدودية الوسائل اللوجستية الكفيلة بفتح الطرق وإيصال المساعدات.

- عدم توفر الدولة في تلك الأقاليم على مخزون من المواد الغذائية واحتياطات من وسائل الإغاثة للرجوع إليها في حالة الكوارث كالزلازل والفيضانات.

_ بساطة المواد المستعملة في البناء في تلك المناطق والتي تعتمد بشكل أساس على الطين والأخـشـاب، مما سيعجل بسقوط بعضها وتصدع البعض الآخر، وظهر ذلك جليا حين خلف الزلزال تهدم قرى بأكملها.

وقد ضرب الزلزال مناطق أقاليم الحوز وتارودانت وشيشاوة ومراكش، وتأثر به 2930 دوارا تابعا لـ 163 جماعة ترابية، تمثل 68% من مجموع الجماعات في المناطق المتضررة[11] وتـضررت عدة

الهوامش

5- نسرين عبد الله محمود عمران. دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن.رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011،ص 1 ، الرابط الالكتروني للدراسة: https://meu.edu.jo/libraryTheses/585e6cdc819cb_1.pdf

6- الكوارث الطبيعية، عبد الله حسن النصر، مجلة العلوم الدينية، العدد الثاني والثلاثون، مارس 1995م، ص 4.

7 - موقع البوابة الوطنية: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية، بلاغ وزارة الداخلية حول مخلفات زلزال الحسيمة، تم نشرة بالموقع بتاريخ 13 شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني للبلاغ : https://2u.pw/RUcqYZI.

8 - أستاذ الاقتصاد بجامعة محمد الخامس بالرباط.

9 - تداعيات زلزال الحوز على الاقتصاد المغربي.تقرير إعلامي تم نشرة بالصفحة الرسمية لوكالة الأناضول التركية بتاريخ 20شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني للتقرير : https://2u.pw/14MtsC3

10 - المصدر السابق.

11- فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، عرض قدمه في اجتماع مشترك بين لجنتي المالية بمجلس النواب والمستشارين بتاريخ الجمعة 22 شتنبر 2023م، وصرح بأن عدد ساكنة الدواوير التي تضررت من الزلزال، الذي وقع في الجمعة 8 شتنبر 2023م، يبلغ ما يقارب 2,8 مليون نسمة، بنسبة 66% من ساكنة المناطق المتضررة.

وبحسب الأرقام التي قدمها الوزير نفسه، بلغت عدد الانهيارات المسجلة 59.674، منها 32% كانت انهيارات كلية، و68% جزئية.

أقاليم نتيجة زلزال الأطلس الكبير تمثلت في إقليم الحوز، وإقليم تارودانت، وإقليم ورززات، وإقليم مراكش، وإقليم أزيلال[12].

واعتبارا لهذه المعطيات يمكن القول إن التعاطي مع آثار الزلزال ومد يد المساعدة للمناطق المنكوبة شكل تحديا حقيقيا أمام الدولة والمجتمع على وجه سواء. وهنا سيطرح السؤال: ما هو الدور الذي لعبه المؤثرون الإعلاميون إبان هذه الكارثة؟

2 - من هم المؤثرون الإعلاميون ؟

المؤثر إعلاميا "ببساطة هو الشخص الذي يتبعه عدة ملايين، وبحد أدنى 10 آلاف متابع، على وسائل التواصل الاجتماعي، يثقون في تقييمهم لسلع أو خدمات في مجال معين بحيث تستعين بهم الشركات لتسويق منتجاتها مقابل مدفوعات أو هدايا تقدمها لهم"[13]. ولا يقتصر التأثير الإعلامي على فئة معينة حيث نجد منهم الفنانين والرياضيين وأصحاب المواقف السياسية والإعلاميين وغيرهم، ويتقاسمون جميعا على صفحاتهم بعض جوانب حياتهم الشخصية واهتماماتهم اليومية، وكذا يعبرون عن آرائهم في العديد من القضايا التي تشغل بال الرأي العام. والعديد من هؤلاء المؤثرين لا يتوفرون على تكوين أكاديمي في مجال الصحافة، وليست لهم شواهد أكاديمية في فن الإعلام، بل قد تجد البعض منهم أميا بعيدا كل البعد عن مجال الفكر والثقافة، ولكنه بالمقابل يحظى بمتابعة الآلاف لما يقدم من مادة إعلامية قد تبدو للبعض تافهة لا فائدة منها، وبالمقابل تبدو للبعض الآخر تعبر عن نمط حياة جدير بالمتابعة، وتزداد حدة المتابعة إذا تعلق الأمر بمن يتقنون الفكاهة والتسلية ولا يتصنعون في تقديم أنفسهم للمتابعين لهم.

تعتبر ظاهرة التأثير على مواقع التواصل الاجتماعي حديثة فرضت وجودها في السنوات الأخيرة وجلبت لها انتباه رجال الاقتصاد والسياسة وعلماء الاجتماع، فمنهم من اعتبرها وسيلة لكسب المال والشهرة مقابل التسويق للمنتوجات والإعلان عنها، ومنهم من صنفها في دائرة الهوايات الشخصية التي تستهوي البعض دون بحث عن كسب المال وإنما مساهمة منه في التفاعل مع قضايا المجتمع واقتراح حلول للعديد من الأعطاب التي تهدد أفراده. وقد ذهب البعض إلى تصنيف المؤثرين في دائرة الصحفيين المتطفلين على المهنة دون سابق دراسة ولا تجربة، ودون معرفة بقواعد الكتابة الصحفية والإحاطة بأدبياتها وأخلاقياتها، حيث ينقلون الأخبار ويعلقون عليها ويتنافسون على السبق الإعلامي، بل البعض منهم انتقل من دائرة الحضور على منصات التواصل الاجتماعي إلى أداء الأدوار الفنية في المسلسلات والأفلام وهو ما أثار حفيظة الفنانين واعتبرها البعض منهم تطاولا على المهنة ومساسا بحقوق الفنانين وتهديدا لمصدر رزقهم.

لا يخلو هذا المجال من تلاعب وخداع وتحايل خصوصا فيما يتعلق بنسب المشاهدة وأعداد المتابعين، " وفي مسح آخر شمل سبعة آلاف مؤثر أثبتت النتائج أن أربعة من كل سبعة مواقع لمؤثرين كانت خادعة وكاذبة. وفي دراسة أخرى ثبت أن نسبة 12 في المائة من المؤثرين في بريطانيا اشتروا أصواتاً وهمية لخداع الشركات والمتابعين. ويكلف الاحتيال عن طريق المؤثرين الخادعين، بما في ذلك شراء أصوات المتابعين، يكلف الشركات نحو 1.3 مليار دولار، أي نسبة 15 في المائة من جملة الأنفاق السنوي في عام 2019 على المؤثرين"[14] . ولابد من الإشارة إلى أن الكثير من الأخبار التي تنتشر على إنستجرام وسناب شات وتيك توك تهتم بمواضيع لها علاقة بمجال الصحة والأزياء والجنس بدلاً من المواضيع "التقليدية التي تهم الاقتصاد والسياسة. غالبًا ما يمتلك المؤثرون آراء قوية حول هذه المواضيع وينتقدون الوسائط بشكل متكرر بسبب ما يرونه من معاملة غير عادلة للنساء أو أفراد المجتمع [15].

بالموازاة مع الحضور الإعلامي اللافت للانتباه لهؤلاء المؤثرين فإن زلزال الحوز كان امتحانا دقيقا لمدى قدرة هؤلاء على التفاعل الإيجابي مع الفاجعة ومدى إسهامهم في مسار الإغاثة. إذ "تعد هذه الأزمات والكوارث مادة خصبة لوسائل الإعلام الجماهيرية، حيث أنها تحظى بتغطية على نطاق واسع، سعيا لإرضاء جماهيرها، لاسيما وأن الحاجة إلى المعلومات متأصلة في النفس البشرية، ووفا لرأي " هاريسون" فإن الأزمات والكوارث والفضائح والحوادث الطارئة

تكون جوهر الأخبار المؤثرة، وتحظى بتغطية واسعة من وسائل الإعلام. وهو ما ذهب إليه "سنتر وجاكسون" حيث رأيا أن وسائل الإعلام تركز في تقاريرها على الأخبار السيئة"[16].

مما تجدر الإشارة إليه أن المؤثرين الإعلامي استطاعوا خلال أوقات الكوارث المزج بين نقل الأحداث والوقائع وبين الحضور الإنساني المفعم بالمشاعر والقيم وتقاسم الأحاسيس والتعبير عنها لإشراك المتابع ولفت انتباهه،" الإعلام هو تلك العملية الاتصالية التي يتم من خلال نقل الأحداث، والآراء والأفكار للجمهور. ولم يعد الإعلام وسيلة نقل وإبلاغ فقط، فهو شكل من أشكال النشاط الإنساني بجوانبه المادية والروحية، فهو فكرة ونشاط ومشاركة" [17].

يجب التنبيه على أن مواد المؤثرين الإعلاميين في زمن الكوارث يحظى بمتابعة واسعة لابتعاده عن الرواية الرسمية والقوالب الصحفية الجامدة التي تخضع لضوابط علمية وقوانين مهنية صارمة،" فالإعلام نشاط إنساني أساه الفكرة ومشاركة وإقناع عن طريق بث المعلومات والحقائق والأخبار والأرقام والإحصائيات، وهنا يبرز عنوان آخر مرادف لكلمة الإعلام وهو الاتصال الجماهيري مع وضوح الفرق بين الإعلام الذي يفترض فيه الموضوعية والحياد وبين الدعاية التي تتبع أسلوب الإغراء والإثارة وتحريك العواطف" [18]. وبالتالي أصبحت منطقة الحوز خلال الحوز محجا وقبلة للعديد من المؤثرين الإعلاميين الذين تنقلوا إلى المنطقة وأقاموا فيها خلال أيام الزلزال لتوثيق الخسائر والأضرار، ومرافقة القوافل وتنظيمها، ولتغطية يوميات الكارثة بين أبناء تلك المناطق، وسأحاول تسليط الضوء على اثنين منهم وهما:

1 - أمين أمنير

2 - إلياس الخريسي

تم اختيارهما باعتبارهما يقدمان نموذجين مختلفين لمؤثرين إعلاميين لهما حضور في شبكات التواصل الإعلامي ولكنهما يختلفان في المرجعية والخط الإعلامي وطبيعة الحضور ونوع المواضيع التي يسلطون الضوء عليها. ولا بد من الإشارة قبل ذلك إلى حجم المبادرات الشعبية التي أعقبت الزلزال والتي فاقت جميع التوقعات، وكانت سباقة إلى الوصول إلى المناطق المنكوبة في أسرع الأوقات، حيث شهدت جميع المدن المغربية تنظيم قوافل تضامنية جمعت فيها الأطنان من المساعدات وتنافس فيها المواطنون على مد يد العون للمناطق المنكوبة. ومن أهم الأسباب التي ساهمت في هذا الزخم من التضامن الشعبي والذي تجاوز مبادرات الدولة ما يلي:

◄ ارتباط المغاربة بقيمة التضامن النابع من الهوية الدينية التي تشجع عليه وتدعو له وتعلق عليه الأثر العميم في الدنيا والآخرة.

الهوامش

12 - قرار لرئيس الحكومة المغربي، رقم 3.58.23 صادر في 27 من ربيع الأول 1445هـ (13 أكتوبر 2023) بإعلان الزلزال الذي حدث بالمملكة المغربية بتاريخ 8 سبتمبر 2023 واقعة كارثية..

13 - هيئة تحرير جريدة الشرق الأوسط، " ظاهرة «المؤثرين» على وسائل التواصل الاجتماعي... وسيلة تسويق ناجحة أم خدعة للمستهلك؟"، تم نشره بتاريخ 24 نونبر 2019م، الرابط الإلكتروني : https://2u.pw/u8INFSw

14 - المصدر السابق.

15 _ Nic Newman and Simge Andı.Influencers lead news debates in youth-focussed social networks, leaving journalists in the shade ;Posted in jounalism.co.uk 12 July 2021 ; The web link :https://2u.pw/kusMdXw

16- نسري عبد الله محمود عمران، دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن، رسالة ماجيستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2011م، ص2.

17- علي فلاح الضلاعين، وماهر عودة الشمايلة، ومحمود عزت اللحام، ومصطفى يوسف كافي، الإعلام وإدارة الأزمات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2015م، ص 115.

18- المرجع السابق، 139.

◄ عدم ثقة المواطنين في مؤسسات الـدولـة لـكي تكون واسـطـة في جمع المساهمات وتوزيعها، مما دفعهم إلى الإشراف المباشر على القوافل وتنظيم مسارها والسهر على توزيعها وإيصالها إلى المناطق المنكوبة وتسليم المساعدات للمستحقين لها يدا بيد.

◄ وجـود تجار ويد عاملة قوية في المدن لها ارتباط قوي بتلك القرى باعتبار ارتباطهم العائلي بها، مما جعلهم يبادرون إلى التواصل مع المناطق المنكوبة، والإشراف على جمع المساهمات وإيصالها للمستحقين لها.

◄ عـدم وقـوف الـدولـة في وجه المبادرات التضامنية على اختلاف أنواعها وأشكالها وذلك راجع بالأساس لحجم الخسائر التي خلفها الزلزال مما جعلها مجبرة على فسح المجال اما العمل التطوع التضامني الذي سيقلل من أصابع اللوم نحو أداء أجهزة الدولة.

◄ مساهمة وسـائـل التوصل الاجتماعي في نقل الأحـداث وتسليط الـضـوء عـلى الأضرار ونـشر نـداءات الاستغاثة، وتعبئة الناس من أجل الإسهام في المبادرات التضامنية.

◄ الحضور القوي لفئة الشباب ذكورا وإناثا، حيث أبدعوا في التعبئة والحشد وجمع المساهمات وسهروا على الوصول إلى تلك المناطق رغم حجم المخاطر التي كانت تتهددهم بفعل الهزات الارتدادية التي خلفها زلزال الحوز.

◄ الانخراط القوى لجميع الهيآت السياسية والمجتمعية والنقابية والجمعوية في المبادرات التضامنية، مما خلق نوعا من التنافس غير المكشوف حول تنظيم أعداد القوافل.

◄ الانخراط القوي لمغاربة الخارج في التعبئة الشاملة، وإشرافهم على جمع المساهمات النوعية ونقلها إلى المغرب بوسائل ووسائط مختلفة.

◄ مشاركة الـوجـوه المجتمعية والفنية والإعلامية والرياضية في جمع المساهمات وتعبئة المواطنين من أجل المساهمة المهمة في حملات التضامن المختلفة.

نماذج لأداء المؤثرين خلال زلزال الحوز.

1 - أمـين أمنير (فايسبوكي حر): عـطـاء متواصل قبل وأثـنـاء وبعد الكارثة

أمـين أمنير شـاب مغربي في عقده الثالث، من سكان حي ليساسفة بمدينة الـدار البيضاء، انخرط في العديد من الأعـمال الخيرية، وجمع مساهمات مادية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، بدأت تجربته على الفايسبوك بتوضيب فيديو لجمع مساهمات مالية لأحد مرضى الكلي ، وبعدها انطلقت مسيرته التضامنية في خلق مشاريع بملايين السنتيمات كحفر الآبار وتجهيز بعض الدواوير بالطاقة الشمسية ومد أنابيب بلاستيكية لتوزيع المياه، وبناء قنطرة لفك العزلة على بعض الدواوير، إضافة إلى توزيع الأضاحي والمساعدات العينية والمادية على الفئات المعوزة ، وأصبحت صفحته الفيسبوكية محجا لطالبي الدعم المادي في القرى والبوادي المهمشة وقبلة لباقي المواطنين المحتاجين، ويرجع ارتفاع

فيسبوكي حر وهو يشرف على توزيع المساعدات خلال زلزال الحوز

مساهمات المواطنين وتجاوبهم مع نداءاته التضامنية حسب تصريحه[19] إلى ثقتهم في ذمته المالية، وحرصه الشديد على إيصال المساهمات للمستحقين لها. وبالتالي كان زلزال الحوز امتدادا لمسيرته التضامنية، ومحطة جديدة أبدع من خلالها هذا المؤثر، وازداد عدد المتابعين لصفحته، خصوصا وأنه اعتمد على تقنية النقل المباشر للفعاليات التي أشرف عليها منذ الليلة الأولى للزلزال.

وبالعودة إلى صفحته الفايسبوكية وتتبع ما تم نشره فيها منذ الليلة الأولى، يمكن إجمال الوسائل التي تم الاعتماد عليها فيما يلي:

- الاستثمار الجيد للخطاب الديني في خرجاته الإعلامية من خلال الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومقومات الهوية الدينية للمغاربة.

- المبادرة إلى إطلاق حملة على الفايسبوك لجمع المساهمات في اليوم الموالي للفاجعة ودعوته.

- استثماره لتواجد بعض أفراد عائلته ببؤرة منطقة الزلزال بثلاثاء نيت يعقوب لنقل حجم الكارثة وتقديم الصور التي تعبر عنها[20].

- الاستفادة من الحملات التضامنية السابقة التي سهر عليها والتي شكلت قنطرة تواصل مع أصحاب تلك المناطق، وأظهرت حجم الثقة التي ينفرد بها.

- استعماله للغة الدارجة وللغة الامازيغية باعتبارها أداة تواصل سريع جدا مع العديد من مناطق الحوز، والذين عرف أهلها بارتياحهم الشديد لمن يتقن لغتهم ويتواصل معهم بها.

- إشراك الشباب في تنظيم عملية جمع المساهمات وتصنيفها، مما جعلها أوراشا تطبيقية للعمل الجماعي المن ظم الذي يستهدف ّإشراك أكبر قدر ممكن من الساكنة ويهدف إلى الرفع من درجة الفاعلية والقدرة على استقبال الكم الهائل من المساعدات التي تقاطرت على أماكن الجمع.

- تحديد ساحة عمومية لجمع المساهمات من المواطنين مما أضفى على العملية نوعا من الشفافية والمصداقية التي يراقبها الجميع ويشاهدونها عبر هواتفهم النقالة دون تحفظ ولا تستر.

- حضوره المباشر في المناطق المنكوبة وسهره على توزيع المساعدات، وسعيه الحثيث لاستهداف المناطق الأشد تضررا من الفاجعة والتي يصعب الوصول إليها نظرا لضعف شبكة الطرقات واتضرر العديد منها مما جعل الوصول إلى العديد من تلك المناطق يبدو شبه مستحيل، ويشكل مخاطرة في ظل تواصل الهزات الارتدادية.

- السهر على إنشاء ورشة ميدانية سناها بالمجمع الصناعي تجمع المتطوعين من الحرفيين في الحدادة والنجارة والخياطة لتوفير حوالي 500 من الخيام للمناطق المنكوبة[21]. وقد شهدت الورشة إقبالا كبيرا للمتطوعين الحرفيين من كافة الفئات.

ويمكن إجمال أهم المقترحات التي تقدم بها لتجويد أدا القوافل فيما يلي:

- دعوته السلطات العمومية إلى المشاركة في تنظيم جمع القوافل التي يشرف عليها بعد تسجيل الإقبال الكبير للمواطنين على نقط الجمع التي يشرف عليها.

- لدعوة إلى تأطير القوافل التضامنية لضمان أداء جيد لها وتحقيق أهدافها.

الهوامش

19 _ للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على فيديو عل اليوتوت يحمل عنوان: شكون هو أمين إمنير صاحب قناة فيسبوكي حر الذي حقق إنجازات كبيرة قبل وبعد الزلزال؟ ، الرابط الإلكتروني للفيديو : https://www.youtube.com/watch?v=QUCrlD6U46k

20_ أول نداء على الفايسبوك أطلقه فيسبوكي حر لجمع المساهمات لضحايا الزلزال بتاريخ 9 شتنبر 2022م، الرابط الإلكتروني للفيديو:/https://fb.watch/okF3PvBdRL/?mibextid=Nif5oz

21 _ شريط فيديو على صفحة فيسبوكي حر يوثق للورشة الحرفية التي افتتحها المؤثر الإعلامي بتاريخ 18 شتنبر 2023 م، الرابط الإلكتروني للفيديو:.https://2u.pw/S7CrOml

_ الحرص الشديد على عدم ركوب بعض الأطـراف السياسية على حملة التضامن الشعبي مع ضحايا زلـزال الحوز.

_ مباشرة حملة توعية للتحذير من بعض الحالات الشاذة التي ظهرت خلال الزلزال سواء بسرقة بعض المساعدات او إعادة بيعها أو قرصنة بعض القوافل على الطرقات.

_ جمع زكاة الأموال وتوزيعها على المستحقين لها من الأسر المتضررة من آثار الزلزال.

_ تنظيم حملة تبرعية خاصة بالشباب المتطوعين الذين سهروا على تنظيم القوافل التضامنية وتم منح البعض منهم مساهمات مالية والبعض الآخر رحلات لأداء العمرة.

_ الحرص التام على شفافية توزيع أمـوال المـساهـمات وفـتـح صناديق التبرعات أمام الملأ وتوثيقها بفيديوهات على المبـاشر[22]. كما صرح أمين أمنير بحجم أرباحه الشخصية التي يحصل عليها من خـلال الفيديوهات التي ينشرها حيث بلغت خلال شهر الزلزال ما يقارب 240000 درهم وهو مبلغ مالي لا يستهان به ويعبر عن حجم الأرباح التي يحققها المؤثرون الإعلاميون من خلال منصات التواصل الاجتماعي، وأرجع البعض تصريح فيسبوكي حر بحجم أرباحه للتأكيد على مصداقية مبادراته التضامنية وليرسل رسالة طمأنة للمتبرعين بكونه ليس في حاجة إلى النصب عليهم

صورة للمجمع الصناعي الخاص بخياطة الخيام

او أخذ نصيب من تبرعاتهم[23].

_ مواصلته للحضور المباشر في المناطق المنكوبة للسهر على توزيع الخيم وتوزيع المساهمات على المناطق المتضررة بعد شهر ونصف من الزلزال،

_ اعتراضه على بعض القرارات التي اتخذتها الدولة خصوصا فيما له علاقة بمنع وصـول بعض المـساهـمات من المنازل المتنقلة للقرى المتضررة والتي تبرعت بها إحدى المواطنات من مغاربة الخارج[24].

_ تـعـرض صفحته للتضييق في نشر الفيديوهات نظرا لمواقفه من طوفان الأقصى، وتضامنه مع المقاومة

خبر التضييق على منشورات فيسبوكي حر على الفايسبوك

الفلسطينية[25].

ويمكن القول إن فيسبوكي حر قدم مثالا لابن الشعب الوفي الذي تجده في السراء والضراء مبادرا مقتحما، وفي نفس الوقت صاحب ثبات وإقدام استطاع أن يجعل من صفحته الفيسبوكية مرجعا لتتبع قوافل المساعدات، ونافذة لتقديم الدعم والعون والمساعدة.

2 - إلياس الخريسي: من السجال السياسي إلى التفاعل التضامني[26]

أحد شباب مدينة الرشيدية بالمغرب، عرف بلقب الشيخ سار نسبة إلى أحد لاعبي كرة القدم، اشتهر في بداية مشواره بأدائه لأغاني الراب، وحاول بعد التزامه الغناء عن القيم والدين والأخلاق، وأطلق على ألبومه الذي أصدره سنة 2013 م عنوان: راب هادف[27].

وحـاول أن يمزج في أعماله الفنية بين الخطاب الديني والراب، هادفا إلى التواصل عبر فنه الشبابي مع الشباب والآباء والأمهات وكذا المثقفين في محاولة منه لتغيير الصورة القدحية التي يحملها المجتمع عن فن الـراب وعن الفنانين المولعين بهذا النوع الغنائي.

إلياس الخريسي يشرف على تركيب البيوت الخاصة بإيواء المتضررين من زلزال الحوز

الهوامش

22 - للمزيد من الاطلاع المرجو متابعة شريط الفيديو الموثق للعملية على صفحة فايسبوكي جر بتاريخ : 12 أكتوبر 2023م ، الرابط الإلكتروني للشريط : https://fb.watch/okIyXIALAe/?mibextid=Nif5oz

23 - للمزيد من الاطلاع المرجو متابعة شريط الفيديو الموثق للعملية على صفحة فايسبوكي حر بتاريخ 12 أكتوبر 2023م، الرابط الإلكتروني للفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=aGAPdmfH3v4

24 - للمزيد من الاطلاع المرجو متابعة شريط الفيديو الموثق للعملية على صفحة فايسبوكي حر بتاريخ: 26 أكتوبر 2023م، الرابط الإلكتروني للشريط: https://2u.pw/mVqfM0x

25 - للمزيد من الاطلاع المرجو متابعة شريط الفيديو الموثق للعملية على صفحة فايسبوكي جر بتاريخ: 28 أكتوبر 2023م، الرابط الإلكتروني للشريط: https://2u.pw/N2hC1aZ

26 - للمزيد من المعلومات يمكن الولج إلى الصفحات الرسمية للشيخ سار على منصات التواصل الاجتماعي

• الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على الفايس بوك : https://www.facebook.com/Lakhrissi.ilyass?locale=ar_AR

• الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على اليوتوب : https://www.youtube.com/@Chekhsarilyass

•الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على الإنستغرام : https://www.instagram.com/ilyass.lakhrissi/

27 - طارق بنهدا، " لشيخ سار يبتعد عن "السياسة" ويمزج بين الخطاب الديني و"الراب"، جريدة هسبريس الإلكترونية، مقال تم نشره بتاريخ : 22 ماي 2013م، الرابط الإلكتروني للمقال : https://2u.pw/Qo5qhYi

إلياس الخريسي خاض غمار السياسة ودافع بشدة عن حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وأصبح ضيفها المدلل في الملتقيات الفنية والأنشطة التوعوية، وخـاض حروبا بلا هــوادة مع التيار العلماني حول قضايا متعددة تتعلق بالحريات الفردية خاصة نمط اللباس والـزواج بالموظفة. وقد انخرط الشيخ سار في العمل التطوعي التضامني عبر جمعية إحياء الخيرية مستثمرا صفحته الإلكترونية لجمع المساهمات والترويج لمختلف الأنشطة التضامنية التي يشارك فها والتي تخص بالأساس حفر الآباء في المناطق النائية، كما بادر منذ اليوم الموالي لزلزل الحوز إلى الانخراط في جمع المساهمات التطوعية للمواطنين وذلك من خلال:

_ اختيار الواجهة الجمعوية حاملة لمشروعه التضامني عبر جمعية إحياء الخيرية [28] وهي جمعية تعنى بالعمل الخيري التضامني وتشرف على العديد من المشاريع التضامنية.

_ الحرص على الحضور الشخصي في المناطق المنكوبة في الأيام الأولى، حيث انتقل إلى منطق امزميز محملا ب 400 قفة.

_ الدعوة إلى التنسيق مع السلطات المحلية نظرا لاختياره العمل الجمعوي المنضبط للقوانين والمساطر الإداريـة. يقول إلياس الخريسي في تدوينته الأولى بعد وصوله للمناطق المنكوية: "لي بغا الجمعيات يعاونو شي دوار بالمساعدات غذائية خاص ضروري يعطينا رقم هاتف القايد ديال المنطقة المتضررة باش ناخدو موافقته ويعطينا معلومات على الدوار والطريق لي توصل ليه وعدد القفف لي نجيبو.. باش يكون كولشي منظم.. نحن نجتهد قدر المستطاع ولكن ضروري من التعاون مع السلطات.. اللهم يسر يا رب.. رسلو لينا رقم هاتف القايد فالخاص.. جزاكم الله خيرا" [29]

ويمكن إجمال أهم مظاهر تفاعل إلياس الخريسي خلال مرحلة الزلزال فيما يلي:

_ الارتـكـاز على الخطاب الديني في تعاطيه مع الفاجعة منذ أول ليلة للزلزال، وحرصه الشديد على تثبيت القيم الدينية من إيمان بالقضاء والقدر وسعي لقعل الخيرات كما اغتنمها فرصة للدعوة إلى الله تعالى تماشيا مع خطه الإعلامي الذي رسمه لنفسه منذ سنوات خلت.

_ استثمار صفحته الإلكترونية للتبليغ على القرى التي لم تصل لها قوافل المسعدات، ودعوة المواطنين إلى تقديم التبرعات مع الحرص الشديد على نقل جميع المبادرات عبر تقنية البث المباشر لضمان متابعة كبيرة لرواد الفضاء الأزرق.

_ استثمار الـفـضـاءات المـجـاورة للمحلات التجارية الـكـبرى: أسـواق السلام، مارجان،... لجمع المساهمات والتواصل مع المواطنين.

_ العمل على تقديم مساعدات نوعية تخفف من معاناة ضحايا الزلزال حيث تم تزويد الخيم ببطاريات تشغل مصابيح ليلية وتشتغل بالطاقة الشمسية [30]، كما تم توزيع بيوت جاهزة خشبية على حوالي ستة دواوير، حيث يتم جلبها مفككة ثم تتم عملية تركيبها[31]، كما تم بناء مسجد وقسمين للتلاميذ وغرفتين سكنيتين لرجال التعليم[32].

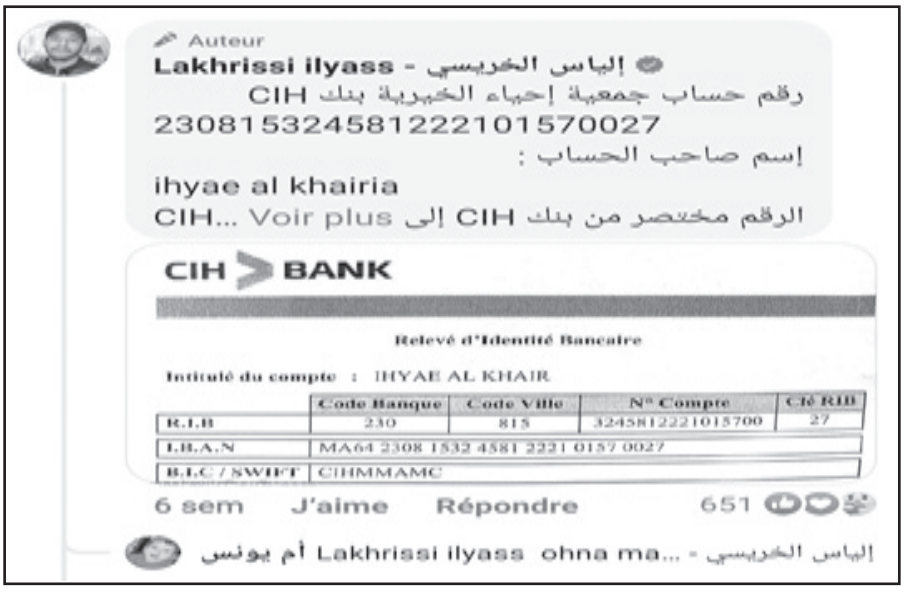

صورة للرقم الحساب البنكي الخاص بجمع المساهمات المالية[32]

_ انتقد الشيخ سار تجهيز القرى المتضررة بالخيام باعتبارها غير قادرة على مقاومة العواصف التي تضرب المنطقة ولا توفر التدفئة في ظل انخفاض درجات الحرارة خلال فصلي الخريف والشتاء.

_ تزامنت مرحلة تجهيز القرى المتضررة بالحرب الظالمة التي شنها الصهاينة على قطاع غـزة، وقد أبدى الشيخ سار تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني وشـارك في العديد من الوقفات التنديدية بالغطرسة الصهيونية، كما استضاف عبر صفحته الرسمية العديد من النشطاء المغاربة المقاومين للتطبيع كالدكتور احمد ويحمان [34] والأستاذ عزيز هناوي[35].

ويمكن القول إن إلياس الخريسي قدم نموذجا للمؤثر الإعلامي الذي مزج بين التطوع وبين الوفاء للخط التحريري الذي حكم حضور الإعلامي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

خاتمة:

مـن أهـم الـخـلاصـات التي يمكن الوقوف عليها ما يلي:

_ التأكيد على مدى قيمة الهوية الدينية والروابط الاجتماعية في تثمين المبادرات التطوعية وضـمان نجاحها واستمراريتها.

_ الوقوف على مدى أهمية الاتصال الرقمي زمن الكوارث وقدرته الخارقة عـلى حشد الهمم ونـشر المـبـادرات والتعريف بها.

_ ضرورة إخضاع المؤثرين الإعلاميين لتكوين إعلامي رصين قائم على قواعد مهنة الصحافة وضوابطها قصد تلافي الأخطاء الناتجة عن نقلهم للأخبار وطريقة تعاملهم معها.

_ بيان مدى أهمية الإعلام التخصصي الـــذي يغطي الـكـــوارث ويتفاعل معها.

_ الإجـــماع عـلى حجم التفاعل الشعبي للمواطنين المغاربة مع جميع المبادرات الإحسانية التي همت ضحايا زلزال الحوز.

_ ضرورة الاسـتـثـمار الأنـجـع الـثـورة الرقمية في مـسـار التعبئة المجتمعية.

_ ضرورة تـفـادي أهـم الأعطاب والسلبيات التي ترافق الأداء الإعلامي للمؤثرين وتشوش على نبل رسالتهم الإعلامية. ■

الهوامش

28 - للاطلاع على أنشطة الجمعية وأهم مبادراتها التضامنية يمكن الرجوع إلى صفحتها الرسمية على الفايسبوك ، الرباط الإلكتروني للصفحة : https://web.facebook.com/ihyae.alkhairia/?_rdc=1&_rdr

29 - الصفحة الرسمي للشيخ سار، تم نشره بتاريخ 10شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني:

30 - الصفحة الرسمية للشيخ سار، تم نشره بتاريخ 18شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني: https://fb.watch/olHdO1XNYh/

31 - الصفحة الرسمية للشيخ سار، تم نشره بتاريخ 24 شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني https://fb.watch/om3i9-Z_rY/

32 - المرجع السابق.

33 - المرجع السابق.

34 - لمتابعة الحلقة كاملة على اليوتوب والتي تم نشرها بتاريخ 07 نونبر 2023م، يمكن الرجوع إلى الرابط الإلكتروني : https://www.youtube.com/watch?v=Pg1f6-h5WpU

35 - لمتابعة الحلقة كاملة على اليوتوب والتي تم نشرها بتاريخ 12 نونبر 2023م، يمكن الرجوع إلى الرابط الإلكتروني : https://www.youtube.com/watch?v=tqxNxvLHPkc

لائحة المراجع

1) أسعد بن ناصر بن سعيد الحسين. أثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب من منظور التربية الإسلامية. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر. العدد (129 الجزء الثالث) يوليوز لسنة 2016 م.

2) تداعيات زلزال الحوز على الاقتصاد المغربي. تقرير إعلامي تم نشرة بالصفحة الرسمية لوكالة الأناضول التركية بتاريخ 20شتنبر 2023م. الرابط الإلكتروني للتقرير : https://2u.pw/14MtsC3

3) تقرير مائة سؤال وجواب عن الشباب العربي الذي أنجزه مركز الشباب العربي ويوثق المركز من خلال هذا الإصدار 100 إجابة على تساؤلات رئيسية مختلفة عن الشباب مدعمة بمصادر بحثية، لتغطي بالمعلومات والبيانات ثمانية قطاعات مختلفة تتوزع بين التركيبة السكانية، والتوزيع الجغرافي، والتعليم، والتوظيف، ومصادر الدخل، والرياضة، والصحة، ومشاركة الشباب في المجتمع. وسيواصل المركز العمل مع الشركاء لتحديث هذا التقرير بإصدارات متجددة لتوفير المزيد من الإجابات حول واقع الشباب العربي. الرابط الإلكتروني للتقرير:

4) طارق بنهدا، " لشيخ سار يبتعد عن "السياسة" ويمزج بين الخطاب الديني و"الراب"، جريدة هسبريس الإلكترونية، مقال تم نشره بتاريخ : 22 ماي 2013م. الرابط الإلكتروني للمقال : https://2u.pw/Qo5qhYi

5) علي فلاح الضلاعين، وماهر عودة الشمايلة، ومحمود عزت اللحام، ومصطفى يوسف كافي، الإعلام وإدارة الأزمات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2015م.

6) الكوارث الطبيعية، عبد الله حسن النصر، مجلة العلوم الدينية، العدد الثاني والثلاثون، مارس 1995م.

7) ماهر عودة الشمايلة، ومحمود عزت اللحام، ومصطفى يوسف كافي. الإعلام الرقمي الجديد.دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015م.

8) موقع البوابة الوطنية:الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية، بلاغ وزارة الداخلية حول مخلفات زلزال الحسيمة، تم نشرة بالموقع بتاريخ 13 شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني للبلاغ : https://2u.pw/RUcqYZI.

9) نسري عبد الله محمود عمران، دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن، رسالة ماجيستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2011م.

10) نسرين عبد الله محمود عمران. دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن.رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011،ص 1 ، الرابط الالكتروني للدراسة: https://meu.edu.jo/libraryTheses/585e6cdc819cb_1.pdf

11) هيئة تحرير جريدة الشرق الأوسط، " ظاهرة «المؤثرين» على وسائل التواصل الاجتماعي... وسيلة تسويق ناجحة أم خدعة للمستهلك؟"، تم نشره بتاريخ 24 نونبر 2019م. الرابط الإلكتروني : https://2u.pw/u8INFSw

12) هيئة تحرير موقع العربي الجديد."مواقع التواصل في العالم العربي: مستخدمون جدد".تم نشره بتاريخ 22 فبراير وتم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فبراير 2023م على الساعة العاشرة صباحا.الرابط الإلكتروني : https://2u.pw/KuerH0

13) Nic Newman and Simge Andı. Influencers lead news debates in youth-focussed social networks, leaving journalists in the shade ; Posted in jounalism.co.uk 12 July 2021 ; The web link : https://2u.pw/kusMdXw

▪ أشرطة الفيديو:

1) شكون هو أمين إمنير صاحب قناة فيسبوكي حر الذي حقق إنجازات كبيرة قبل وبعد الزلزال؟ ، الرابط الإلكتروني للفيديو : https://www.youtube.com/watch?v=QUCrlD6U46k

2) أول نداء على الفايسبوك أطلقه فيسبوكي حر لجمع المساهمات لضحايا الزلزال بتاريخ 9 شتنبر 2022م، الرابط الإلكتروني للفيديو:https://fb.watch/okF3PvBdRL/?mibextid=Nif5oz

3) شريط فيديو على صفحة فيسبوكي حر يوثق للورشة الحرفية التي افتتحها المؤثر الإعلامي بتاريخ 18 شتنبر 2023 م، الرابط الإلكتروني للفيديو:https://2u.pw/S7CrOml

4) شريط الفيديو الموثق للعملية على صفحة فايسبوكي جر بتاريخ : 12 أكتوبر 2023م ، الرابط الإلكتروني للشريط : https://fb.watch/okIyXIALAe/?mibextid=Nif5oz

- روابط صفحات إلكترونية

1) الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على الفايس بوك : https://www.facebook.com/Lakhrissi.ilyass?locale=ar_AR

2) الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على اليوتوب : https://www.youtube.com/@Chekhsarilyass

3) الرابط الإلكتروني للصفحة الرسمية على الإنستغرام : https://www.instagram.com/ilyass.lakhrissi/

4) للإطلاع على أنشطة الجمعية وأهم مبادراتها التضامنية يمكن الرجوع إلى صفحتها الرمسية على الفايسبوك ، الرباط الإلكتورني للصفحة : https://web.facebook.com/ihyae.alkhairia/?_rdc=1&_rdr

5) الصفحة الرسمية للشيخ سار ، تم نشره بتاريخ 18شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني: https://fb.watch/olHdO1XNYh/

6) الصفحة الرسمية للشيخ سار ، تم نشره بتاريخ 24 شتنبر 2023م، الرابط الإلكتروني https://fb.watch/om3i9-Z_rY/

7) لمتابعة الحلقة كاملة على اليوتوب والتي تم نشرها بتاريخ 07 نونبر 2023م، يمكن الرجوع إلى الرابط الإلكتروني : https://www.youtube.com/watch?v=Pg1f6-h5WpU

8) لمتابعة الحلقة كاملة على اليوتوب والتي تم نشرها بتاريخ 12 نونبر 2023م، يمكن الرجوع إلى الرابط الإلكتروني : https://www.youtube.com/watch?v=tqxNxvLHPkc

حوار مجلة رهانات

حوار مع د.محمد سعيد قروق

حول موضوع **تدبير الازمات و الكوارث في المجتمعات المغاربية**

- أستاذ علم المناخ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
- عضو سابق بالهيأة البيحكومية الأممية للتحول المناخي GIEC / IPCC

مجلة رهانات: شهدت المجتمعات المغاربية في السنوات الأخيرة توالي مجموعة من الأزمات والكوارث الطبيعية خلفت خسائر مادية وبشرية غير مسبوقة؛ كفياضات درنة في ليبيا وزلزال الحوز بالمغرب وحرائق غابات الجزائر وتونس والأوبئة وموجة جفاف عمت مختلف البلدان المغاربية. كيف تفسرون في نظركم كمتخصص في المناخ هذا التزامن في حدوث هذه الكوارث الطبيعية؟

د. سعيد كروك: يستوجب تفسير تزامن مجموعة من الكوارث الطبيعية العمل على تصنيفها إلى قسمين محوريين: قسم في الصنف الطبيعي؛ كالزلازل والرياح والعواصف الخ، وقسم آخر في الصنف البشري كحرائق الغابات، ويمكن أن يندرج في القسم الطبيعي كل ما هو جوي خارجي وما هو باطني داخلي أو جيو- دينامي، لذلك فما هو خارجي له صلة بالظواهر الجوية التي تحصل في الغلاف الجوي، وما هو باطني داخلي أو جيو دينامي يرتبط بباطن الأرض؛ أي الزلازل والبراكين وانجرافات التربة وغيرها.

سأبدأ بالقسم الطبيعي الذي له صلة بما هو جوي – خارجي الذي تنتج عنه مخاطر تكون مباشرة؛ كالأمطار العنيفة التي يمكن أن تؤدي الى الفيضانات، غير أن الأخيرة ليست وليدة الامطار القوية لوحدها، لكن الفيضانات ترجع في الآن ذاته إلى وضعية البنى التحتية المختلفة التي لا تستطيع استيعاب تلك المياه الفائضة، وبالتالي تنتج الفيضانات أولا

عن الأمطار الزائدة عن المعتاد صحيح، وثانيا بفعل وضعية البنى التحتية التي تكون غير قادرة على استيعاب المياه الفائضة. وقد تكون الفيضانات ضارة أو عادية لكونها لا تسفر عن ضرر في الأملاك والممتلكات وفي الأشخاص.. الخ.

يعتبر البعد الخارجي- الجوي هو مجال تخصصي كباحث، فهنالك سمات قديمة لم نكن نعرفها من قبل، لكن لم نستطع أن نتكيف معها بالطريقة الملائمة. فالجديد الذي تم رصده في السنوات الأخيرة هو الفيضانات، ولكن قسما منها صحيح له صلة بما هو جوي، وقسم آخر له صلة بالبنى التحتية المختلة وغير الملائمة. لاسيما أن في الثمانينات عاش المغرب فترة طويلة من الجفاف لم تقع خلالها الفيضانات، ما جعل البنى التحتية – المجمعات السكنية - تتوسع في مناطق معرضة للفيضانات.

في مدينة طنجة هناك مناطق متعددة كانت عبارة عن "مرجات" أي أن مستوياتها منخفضة مقارنة بالجريان وبسطح الأرض، لكنها ظلت جافة منذ فترة الجفاف الطويلة التي مست المغرب في الثمانينيات، وتحولت بفعل جفاف مياهها الى مركبات سكنية رسمية. وهذا الوضع يقود إلى مساءلة الجهات المسؤولة عن الترخيص لهذا النوع من البنايات والتجزيئات السكنية؟ فهناك أماكن محضورة على التعمير لكونها معرضة للفيضانات. لا افهم كيف تم الترخيص للتعمير بهذه المناطق المهددة. النتيجة أن تلك المناطق – كمدينة طنجة لكن الوضع يسري في المغرب بأكمله- المحضورة على التعمير من الناحية العلمية، استقرت بها الساكنة، وعندما تكبدت خسائر فادحة بفعل الفيضانات، ظلت لوحدها عالقة، ولم يكن هناك حل لها.

أبدأ من أصل المشكل لأنه بنيوي موجود في هذه البلدان حينما استقر المناخ الحالي، ومعه الحياة الإنسانية، بمعنى منذ آلاف السنين، وهو ما نسميه بالعصر الجيولوجي الرباعي، وبالتالي فالجفاف في المغرب موجود قبل قيام الدولة المغربية، وليس ما نسمعه من كلام طائش حول طارئية الجفاف. فهذا الاخير بنيوي في أصله؛ بمعنى أن المنطقة التي نوجد فيها تعتبر شبه مدارية، فهي المجال الأصلي للضغوط المرتفعة شبه مدارية التي تصنف في دائرة الجفاف، وبالتالي فالجفاف هو قاعدة في هذه البلدان كان ولازال وسيبقى مستمرا.

نفس الملاحظة في حي سيدي موسى بمدينة سلا المتواجد بمحاذاة البحر الذي تم بناؤه بالقرب من ساحل صخري ليس به رمال تمتص قوة عباب وأمواج البحر، والنتيجة أن تلك الأمواج بدأت تدخل بيوت الساكنة، وهذا خلل فضيع في التعمير يعاني المغاربة من ويلاته. فهنالك ظواهر جوية في وتيرة جديدة؛ كالفيضانات التي أصبحت تتكرر ما بين 2006 و2017 على وجه الخصوص، وقد تعود كل سنة. وسجلت سنوات سيئة جدا بفعل فيضانات قوية جدا امتلأت خلالها السدود إلى حدودها القصوى، لدرجة أنها أصبحت تفيض وتهدد سلامة المغاربة بدل ما كانت تحميهم وتوفر لهم الحاجيات المائية. فما هو مستجد في هذا السياق هو عودة الأمطار بطريقة غير معتادة ما بين 2006 و2017.

في البلدان المغربية، وقعت كارثة "درنة" التي لها أصولها الطبيعية و البشرية؛ فمجموعة من الصدف جعلت ما حصل في "درنة" يكون كارثيا بسبب عاصفة جاءت من الشمال أي من أوروبا، وقد ضعفت و أنهكت فوق بلاد الاغريق، ووصلت تقريبا الى نهايتها، لكن حينما قطعت البحر الأبيض المتوسط خلال شهر شتنبر، كان البحر الأبيض

المتوسط دافئا وله مخزون عالي من الحرارة والطاقة الشيء الذي أدى الى تشكيل تلك العاصفة، وحولها الى إعصار متوسطي كما نسميه باللغة العلمية "ميديكان" Medcane الـذي تغذى من الطاقة الحرارية لمياه البحر الأبيض المتوسط، ووصل الى ليبيا محملا بالطاقة والمياه، حيث عمل على إفـراغ طاقته فوق ليبيا، والنتيجة أمطار قوية هبت على ليبيا من الشمال.

تعتبر ليبيا بلدا صحراويا له مناخ جاف وبنى تحتية محدودة في تصريف وتدبير المياه بحكم أنها بنى تتطور حسب الحاجة. وبمـا أن المـيـاه غير موجودة ولا تشكل خطرا في هذا البلد، فإن شبكة تدبير المياه والصرف الصحي ليست بنفس الكثافة التي توجد في المغرب وبلدان أوروبية مثلا. هذه الشبكات الضعيفة تشابه شبكات دول الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص لأن الموارد المائية ضئيلة في هذه البلدان، وهو ما يجعل الفيضانات تحول شوارع هذه البلدان الصحراوية الى مجاري مائية ضخمة تحمل معها كل شيء.

أدت كثافة الأمطار التي تساقطت فوق ليبيا خلفت متاعب متعددة في مدينة "درنة"، زاد الأمر تعقيدا وجود سدين في المنطقة امتلآ في حدودهما القصوى لدرجة فيضانهما. فإذا كانت هذه السدود في بدايتها عملت على حماية المواطنين بحجز تلك المياه غير المعتادة، فإن مدبري هذه السدود لم تكن لديهم حس توقعي مسبق بأن السدود بإمكانها أن تمتلئ على راسها وبإمكانها أن تفيض، فإذا فاضت يكون وقعها كارثي، وهو ما حصل في "درنة" التي ابتدأت بظاهرة جوية استثنائية غير معتادة، وانتهت بكارثة تسببت في خسائر مادية وبشرية واقتصادية غير مسبوقة في تاريخ ليبيا المعاصر.

يعتبر الجديد في كوارث الفيضانات هو عـودة الأمطار بعنف وبقوة غير معتادة. صحيح أن هذا شيء جديد، ومعه ينبغي إضافة أن المناخ الأرضي عرف تحولات أدت الى ارتفاع حرارة الأرض، وبالتالي دورة مائية مختلفة ومغايرة لما كانت عليه، لذلك أصبحت الظواهر الجوية عنيفة، بحيث لم تعد مثل المـاضي، وأقصد فترة ما قبل الستينيات التي كانت تحصل في ظروف استثنائية. أما اليوم فقد أصبحت هذه الظواهر هي القاعدة لكونها تتكرر وتتزايد في عدة بلدان من العالم.

مجلة رهانات: إذا كانت ظاهرة الجفاف في المجتمعات المغاربية من الكوارث الطبيعية التي خلفت ارتفاعا غير مسبوق في أسعار المواد الأسـاسـيـة، وتوليدا لاحتجاجات مغاربية ضد غلاء المعيشة هددت الاستقرار السياسي للدول. فكيف يمكن في نظركم فهم شروط إنتاج ظاهرة الجفاف في سياق التحولات المناخية التي تمر منها المجتمعات المغاربية؟

د. سعيد كروك: يندرج الجفاف في إطار المخاطر الجوية الخارجية؛ فهناك مخاطر جوية غير مباشرة، أي أنها لا تحصل وتنتج كوارث الآن كما هو الشأن بالنسبة للفيضانات، بل تحصل الآن وتظل مشحونة بمفعول بطيء يتحرك على مهل ليتم قياس تأثيرها على المدى القريب والبعيد، وهـذا هو المقصود بظاهرة الجفاف البنيوي الذي تعاني منه بلدان المغرب والجزائر وتونس وشمال إفريقيا وبلدان جنوب أوروبا، أي المتواجدين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ابدأ من أصل المشكل لأنه بنيوي موجود في هذه البلدان حينما استقر المناخ الحالي، ومعه الحياة الإنسانية، بمعنى منذ آلاف السنين، وهو ما نسميه بالعصر الجيولوجي الرباعي، وبالتالي فالجفاف في المغرب موجود قبل قيام الدولة المغربية، وليس ما نسمعه من كلام طائش حول طارئية الجفاف. فهذا الاخير بنيوي في أصله؛ بمعنى أن المنطقة التي نوجد فيها تعتبر شبه مدارية، فهي المجال الأصلي للضغوط المرتفعة شبه مدارية التي تصنف في دائرة الجفاف، وبالتالي فالجفاف هو قاعدة في هذه البلدان كان ولازال وسيبقى مستمرا. أما المتغير فهو الفترة التي يستقر فيها سواء

كانت قصيرة أو طويلة، وكذا تداعياته، وذلك مرتبط بسرعة استقرار الجفاف. هل الجفاف استقر مع ارتفاع الحرارة؟ الشيء الذي يؤدي الى تبخر المياه المتوفرة بطريقة عالية جدا، وتوقف الأمطار - هذا هو مفهوم الجفاف - لكن المياه التي لدينا على قلتها، فإنها تضيع عبر التبخر الشيء الذي يجعل للجفاف محركين يسرعان به؛ الأول يتجلى في توقف المطر، والثاني يتمثل في ضياع المياه المتوفرة بفعل ارتفاع الحرارة.

استقر الجفاف في المغرب سنة 2018 لكن لم يتم الإعلان الرسمي عليه إلا في دجنبر 2021، نظرا لنفاذ مخزون المياه في مناطق متعددة من المغرب، لاسيما في سد المسيرة ذلك السد الضخم الذي يوجد بالشاوية؛ وهذا معناه أن الجفاف قد حصل سنة 2018، ولكن نفاذ المياه والأثر النهائي للجفاف ظهر بعد ثلاث سنوات (2019-2020-2021)، وبالتالي فالموضوع هنا غير طبيعي بقدر ما هو موضوع له صلة بتدبير مؤسسات الدولة و الحكومات لهذه الظاهرة البنيوية.

أؤكد وأكرر أن الموضوع تدبيري بدرجة أولى لأن الجفاف استقر بالمغرب منذ 2018، غير أن الدولة ومؤسساتها استمرت في تدبير المياه كما لو أن الجفاف غير موجود، وتابعوا انجاز جل الأنشطة الاقتصادية المستهلكة للماء كما كانت في السنوات الماطرة. فإذا كان الراحل ال الحسن الثاني قد قرر في بداية الستينات تبني سياسة السدود عن طريق رصد ميزانية ضخمة وصلت إلى 25 في المائة من ميزانية الدولة، أي ربع ميزانية الدولة لأن الملك الراحل انتبه إلى أن الماء غير مضمون في المغرب، وأن الأمن البيئي المغربي مهدد محوري للدولة واستمراريتها.

إذا لم يكن بإمكاننا معرفة مكان الزلزال، وتجنب المخاطر الزلزالية والجوية، فإنه يمكن التقليل من وقعها والتأقلم معها. فمن المفترض ألا يستوطن الإنسان بالمناطق التي توجد فيها الزلازل. وإذا تواجد الإنسان لأسباب متعددة في مجالات جغرافية معرضة للزلازل، وغالبا ما تكون لأسباب تاريخية، فإنه من اللازم التعامل مع هذه المخاطر الطبيعية بطريقة عقلانية، لاسيما على مستوى التعمير، وبالتالي علينا أن نكون على وعي اتجاه ما نقوم به، وأهم ما يمكن أن نقوم به هو شيء بسيط يقوم به اليابانيون؛ وهي البنايات المقاومة للزلازل.

في غياب السدود تحصل فيضانات في فترات استثنائية. ولكون حدوث الفيضانات تحول إلى حتمية، فإن المغرب شيد ترسانة من السدود التي تتجاوز 150 سدا، جعلت المغرب قادرا على تعبئة أكثر من 20 مليار لتر مكعب من الماء. لكن مع الأسف هذا المخزون المائي لا تظهر فائدته في حماية المواطنين من الجفاف، لكن عندما يستقر الجفاف وتتصاعد النداءات من ندوة المياه، فإن ظاهرة الجفاف تظهر كأنها ولدت اليوم، وتم اكتشافها للتو. فهذا سوء تدبير فادح لأن الجفاف في المغرب هو بنيوي له ديمومة. ولهذا تم تشييد السدود. فضعف مخزون الموارد المائية، رغم وجود السدود، يدل على أن هناك خلل تدبيري، ما يقود للقول بأن السدود لا تقوم بدورها.

فعلا السدود لا تقوم بدورها الملائم. فعندما ندخل في فترة الجفاف من المفروض أن تكون للدولة أولا خطة واضحة بخصوص المياه plan d'action.، وثانيا استراتيجية لتدبير المخزون المائي، ومواكبتها بقوانين صارمة. فعندما تكون المياه متوفرة في الحالات العادية نستخدم الخطة صفر (le plan 0). وفي تصريح رسمي لوزارة المالية المغربية بتاريخ 9 يناير2024، أوردت أن نسبة 89 بالمائة من المياه تستهلكها الفلاحة، وهذا رقم كبير ومهم جدا، أي أن ما تبقى من 100 بالمائة من المخزون هو فقط 11 بالمائة التي

نستعملها لباقي المآرب الأخرى؛ منها الماء الصالح للشرب. وحينما لا يظل المخزون المائي كافيا لتلبية حاجيات الأفراد، فإننا نقول أن السبب هو ظاهرة الجفاف، وهذا من سوء التدبير لأن علينا مخاطبة المغاربة بوضوح تام، ونخبرهم أن جل المخزون المائي تستهلكه الفلاحة.

عندما استقرت حالة الجفاف كان من اللازم المرور من الخطة (صفر) إلى الخطة (ألف)، وما يستوجب ذلك من توجه رسمي للحد من الأنشطة الفلاحية المستهلكة للمياه. فلماذا علينا الحد منها؟ وذلك للتقليص من استهلاك الماء وعـدم التسريع من نفاذه، لهذا كان يجب أن نمر في السنة الثانية إلى خطة (باء) التي كان ينبغي لها أن تتضمن مجموعة من الاجراءات الأخرى. وفور ولوجنا إلى السنة الثالثة، كان من اللازم تفعيل الخطة (ج) التي تتجسد في إعادة منع الزراعات التي تستهلك كميات أوفر من المخزون المائي.

كما ينبغي للاستثمارات الخارجية أن تكون على دراية بالأزمات التي تديرها الدولة وخططها في هذا الإطـار، وعلى وجه الخصوص ما يخص ظاهرة الجفاف البنيوي. فالمستثمرين والمواطنين والدولة شركاء في تدبير المخزون المائي والمحافظة عليه في سنوات الجفاف. والنتيجة التي نصل إليها أن كل مشكل طبيعي ، لا يجب أن يمثل لدينا أزمة. فإذا كان هذا المشكل يعتبر أزمة، فهذا يدل على أن المشكل تدبيري، لأننا لم نستطع أن تدبير فـترة الجفاف بطريقة انسب، وبالتالي لا يجب للدولة أن نشتكي منه، وتسوقه لتبرير سوء تدبيرها للموارد الوطنية.

بخصوص المخاطر الطبيعية التي نسميها بالجيوديناميةة؛ كالزلازل والبراكين وانجرافات التربة...الخ؛ فهي مخاطر ثابتة ودائمة ومعروفة، لكننا نجهل متى ستكون؟ فهي تشبه الجفاف، إلا أن الأخير له وقع تدريجي يمكن التأهب له. أما مخاطر الزلازل فهي تظل أكثر غموضا من الظواهر الجوية. فرغم تطور التكنولوجيا المتمثلة في الأقمار اصطناعية والـرادارات والإحصائيات التي مكنت الانسان من وضع توقعات وتنبؤات ومخططات قبلية. فلا يمكننا أن نتنبأ بزمن وقوع الزلزال، لكن يمكن معرفة موقعه، ومن الممكن رصد احتمالات وقوعه، وبالتالي يمكن تجنب كل ما يمكن أن يحصل من حركات زلزالية في أماكن مختلفة.

تجذر الإشارة إلى أن المغرب وشمال إفريقيا والبلدان المغاربية تعرف حركات زلزالية تكتونية قوية جدا، وعلى وجه الخصوص في سلسلة جبال الأطلس؛ من أكادير إلى حدود منطقة شمال المغرب، وتمتد إلى حدود الجزائر وتنتهي بتونس. فذلك المجال الجغرافي بأكمله تنشط فيه الزلازل لكونه يعرف انكسارات أرضية، ما يتسبب أحيانا في حركات زلزالية. فإذا لم يكن بإمكاننا معرفة مكان الزلزال، وتجنب المخاطر الزلزالية والجوية، فإنه يمكن التقليل من وقعها والتأقلم معها. فمن المفترض ألا يستوطن الإنسان بالمناطق التي توجد فيها الزلازل. وإذا تواجد الإنـسـان لأسباب متعددة في مجالات جغرافية معرضة للزلازل، وغالبا ما تكون لأسباب تاريخية، فإنه من اللازم التعامل مع هذه المخاطر الطبيعية بطريقة عقلانية، لاسيما على مستوى التعمير، وبالتالي علينا أن نكون على وعي اتجاه ما نقوم به، وأهم ما يمكن أن نقوم به هو شيء بسيط يقوم به اليابانيون؛ وهي البنايات المقاومة للزلازل.

أقـول وأكـرر بـأن المناطق الزلزالية في المغرب معروفة، ولا يمكن أن نقول بأن علماء المغرب يجهلونها، لكن ينبغي طرح السؤال حول ما إذا كان يتم استشارتهم، وهذا موضوع آخر. فقد لاحظنا بعد وقوع زلزال الحوز أن الكثير من تفسيرات العلمية جاءت من خارج المغرب، لكن العلماء المغاربة ظلوا مغيبين، مع العلم أن التفسيرات الأجنبية اعتمدت على أبحاث ودراسـات علماء مغاربة في المناطق الزلزالية، وبالتالي فهنالك كفاءات علمية، لكن مغيبة وغير موظفة بما يخدم مصلحة الوطن التي تستوجب توظيف خبرتهم العلمية للتقليل من خسائر الكوارث الطبيعية. والنتيجة حصول زلزال الحوز الذي دمر المنطقة بأكملها، وجعل المغرب في أزمة خانقة.

كان يمكن تقليص التداعيات الكارثية لزلزال الحوز لو تم إرساء استراتيجية تعمير معقلنة. ونفس الوضعية الكارثية تنطبق على ما حـدث سنة 2004 في الحسيمة، إضافة إلى زلزال أكادير سنة 1960، وبالتالي فالمناطق الزلزالية في المغرب والجزائر وتونس مناطق معروفة من الناحية العلمية ومجهولة من الناحية السياسية، لذلك يجب على الدول تحمل مسؤوليتها السياسية بهذا الشأن، وذلك عن طريق تبني استراتيجيات عقلانية قـادرة على التقليل من الآثـار المدمرة للزلزال.

مجلة رهانات: تعتبر الحرائق في البلدان المغاربية من ضمن الأزمات والكوارث الـتي توالت في السنوات الأخـيرة، وخلفت تداعيات وخيمة وتضاربات في تفسير حدوثها. فماهي في نظركم العوامل الفاعلة في تصاعد وثـيرة حرائق الغابات في البلدان المغاربية؟

د. سعيد كــروك: ەنــاك مخاطر الحرائق التي برزت في السنوات الأخيرة كمخاطر مركبة ذات أصـول طبيعية وبشرية في نفس الوقت؛ طبيعية لأن حدوث الحرائق لها صلة بارتفاع الحرارة والرطوبة داخل الغابات، فعندما تكون الحرارة مرتفعة مرفقة بمناخ الجفاف، فهذا يعني انخفاض الرطوبة داخل الغابات. وإذا حصلت الشرارة كعامل محوري، فان الـشروط القبلية تكون متوفرة وتندلع النار وتنتشر على أوسع نطاق. فما مصدر تلك الـشرارة؟ يمكن أن تكون لدينا شرارة طبيعية بشروط معقدة؛ تتمثل في عملية اصطدام واحتكاك المعادن والصخور التي لأن مكوناتها تتكون مـن قسم موجب وقسم سالب تؤدي الى تولد الشرارة. وهـذا حدث من صعب حصوله. كما يمكن لمصدر الشرارة أن يتولد عن قدرة بعض الكائنات والحيوانات على دحرجة الصخور المعدنية الباطنية ذات الطبيعة البركانية القديمة التي يؤدي اصطدامها الى خلق الشرارة، وهي حالات طبيعية نـادرة وصعبة الحصول. لذلك يرجع حدوث الشرارة في غالبية أسبابها إن لم تكن كلها إلى العامل البشري، ولا نتكلم هنا عن الشرارة التي تكون مقصودة، أي من تعمد إشعال النار والتسبب في افتعال الحريق، في هذه الحالة نكون أمام جريمة، لذلك سنترك هذا الامر جانبا ونتكلم عن الأخطاء المادية البسيطة والفادحة الناتجة عن التربية ودرجة الوعي واللاقصدية، غير أن هذه الأخطاء البشرية إذا أصبحت متكررة، فإننا نكون أمام خطر مهدد يتربص بالإنسان والطبيعة معا.

هناك أخطاء بشرية من شأنها اشعال نـيران ضخمة واسعة النطاق، يمكن أن ينتج عنها خراب مادي وبشري وطبيعي كبير، ما يـؤدي إلى اندثار مجموعة من الحيوانات، وأحيانا تكون هناك خسائر بشرية. أما التراث الطبيعي للغابات. فحدث ولا حرج، وعلى وجه الخصوص عندما يكون حريق الغابات في سياق شروط خارجية جوية تتسم بارتفاع درجات الحرارة، وهوما سجل في السنوات الأخيرة بالمجتمعات المغاربية بفعل الاجـترار الأرضي وارتفاع درجة الحرارة.

مجلة رهانات: يلاحظ أن ظاهرة الجفاف حاضرة في خطاب الحكومات السياسية الـتي توالت على تدبير الشأن العام المغربي. فكيف تنظر كمتخصص في علم المناخ لكيفية حضور ظاهرة الجفاف في الخطاب السياسي الرسمي بالمغرب؟

د. سعيد كــروك: قـررت الدولة في بداية سنة 2024 اتخاذ إجـراءات رسمية مـن أجـل تقليص استهلاك الماء في مجالات محددة، مع العلم أن استخدام الماء في الاستعمالات المنزلية العادية والحمامات وغسيل السيارات، وغيرها من الأمور، لا يمثل سوى نسبة محدودة من الاستهلاك الشامل للماء. كما سبق وذكرت فإن الاستهلاك المائي للفلاحة لا يترك سوى نسبة 10 في المائة. فأنا هنا لا أقول بأن الدولة لا يجب أن تخفض استهلاك الحمامات ومحلات غسل السيارات للماء، ولكن ينبغي لها أن تتخذ إجـراءات شمولية تلامس جميع مجالات الاستهلاك المائي، وليس الاقتصار على مجالات استهلاكية جزئية وتغيب المجالات الاستهلاكية الكلية

المستنزفة للمخزون المائي، لذلك فهنالك حاجة لإرساء ترتيبات شمولية قبل نفاذ المخزون المائي.

ما الحل إذا انتهى مخزون الماء؟ كان من اللازم وضع حل قبل استنزاف المخزون المائي، وبالتالي تكون الإجراءات المتأخرة عقيمة وغير مقبولة من الناحية أخلاقية. كيف يتم السماح للمستثمرين باستعمال 90 في المائة من المخزون المائي بأثمنة بخسة دون أي متابعة قانونية؟ لأن قانون الماء 36.15 في المغرب يسري في جميع المجالات باستثناء الفلاحة التي تستهلك نسبة 90 من المخزون المـائي، بمعنى أن قانون الماء يطبق على مستعملي 10 في المائة من مخزون الماء، وهذا أمر مخجل وغير مسؤول. فاليوم نحاسب المواطن المغربي الذي يستعمل فقط 10 في المائة من مخزون الماء، ونلزمه بالتقليل من استعمال الماء ونثقل كاهله بالزيادات في فاتورة الماء، ونترك الفلاحة التي تستنزف 90 في المائة من المخزون المـائي دون متابعة قانونية. وهـذا الامر غير مقبول أخلاقيا، بحيث كان من الضروري أن نهيئ المواطنين المغاربة لترشيد استهلاك الماء قبل نفاده.

صرحت الدولة في دجنبر 2021 أن المغرب يعيش مرحلة جفاف. والحقيقة كما قلت في السابق أن الجفاف ابتدأ منذ سنة 2018، ما نتج عنه تقلص المخزون المائي الى حدوده القصوى في عدة سدود في وسط وجنوب المغرب، ويمكن استثناء شمال المغرب، لأنه مـازال يتوفر على مخزون مـائي مهم لحد الساعة. وفي نفس الوقت، صرحت الدولة بأن السنة الفلاحية جيدة، وهذا تناقض في الخطاب وفي التصور. فكيف يمكن أن نكون في مرحلة جفاف وتكون لدينا سنة فلاحية جيدة؟ فإذا كان هناك جفاف، لا يمكن أن تكون السنة الفلاحية في أحسن حالها.

في مدينة طنجة هناك مناطق متعددة كانت عبارة عن "مرجات" أي أن مستوياتها منخفضة مقارنة بالجريان وبسطح الأرض، لكنها ظلت جافة منذ فترة الجفاف الطويلة التي مست المغرب في الثمانينيات، وتحولت بفعل جفاف مياهها الى مركبات سكنية رسمية. وهذا الوضع يقود إلى مساءلة الجهات المسؤولة عن الترخيص لهذا النوع من البنايات والتجزيئات السكنية؟ فهناك أماكن محضورة على التعمير لكونها معرضة للفيضانات. لا افهم كيف تم الترخيص للتعمير بهذه المناطق المهددة.

إذا كانت هناك سنة فلاحية جيدة، فهذا يعني أن المخزون المـائي متوفر وكـاف للفلاحة. فهنالك جفاف لكن الماء موجود؟ هل الماء متوفر للفلاحة لوحدها وغير متوفر لأشياء أخرى؟ فهذا الخطاب مرفوض أخلاقيا وتدبيريا. فكيف يمكن أن يكون الماء موجودا للفلاحة؟ لكن الخطاب الرسمي يخبر المغاربة بأن هنالك جفاف ونحاسبهم عليه، حيث تم خصصت في نهاية سنة 2021 تعويضات تقدر بعشرة ملايير درهم مغربية، صرفت 60 في المائة منها لأشخاص لهم قروض في الفلاحة. وبالمناسبة فمن لديهم القروض في الفلاحة هم المستثمرين الكبار، بينما 12 في المـائـة مـن مجموع التعويضات ذهبت لأشخاص يتوفرون على تأمين، وبالمناسبة فمن يتوفرون على تأمين هم المستثمرين.

يظهر أن المستثمرين يستغلون المياه بأثمنة بخسة جدا خارج القانون. وفي حالة حدوث مشكل متمثل في استهلاكم الشامل للمخزون المـائي، فإن الدولة تقوم بتعويضهم لأنها تضمن لهم تأمينهم الفلاحي. ومؤخرا رفضت شركات التامين التعويض عن الأزمات الجوية والفيضانات والجفاف، ما جعل الدولة توفر ضمانات لشركات التأمين لكي يتوفر المستثمرين في قطاع الفلاحة على تأمين

آمن لاستثماراتهم. وهكذا، نلاحظ أن المشكل الأساسي لا يكمن في الجفاف لذاته، بل في الترشيد العادل لاستخدام المياه.

نلاحظ أن الفلاحة الإسبانية تنتج الطماطم والفواكه الحمراء، وغيرها من المنتجات لكن الإسبان يفضلون زراعة بعض المنتجات بالمغرب لأن تكلفتها بالمغرب أقل مقارنة بإسبانيا. وهذا من ضمن الأسباب التي نجد من خلاله شركات أجنبية ذات الواجهة المغربية، فهي شركات إسبانية في الأصل تستغل المخزون المائي في المغرب، وتصدر المنتجات كلها إلى إسبانيا. كما توجد الشركات الإسرائيلية التي استقرت بالمغرب، واختصت في زراعة الأفوكادو. وهنا نواجه نفس المعضلة المتمثلة في أن النسبة الكبيرة من الأسهم اجنبية مقارنة بمساهمات الشركة الأم المغربية التي تستثمر في هذا المنتوج الفلاحي لكي يصدر باسمها. وأكثر من هذا، فإن الشركة تقوم بتصريف أزمات إسرائيل مثلا لهذا المنتوج الذي يسوق بغلاف واسم مغربي. على أساس أنه منتوج مغربي، وهو في الحقيقة منتوج إسرائيلي وليس منتوجا مغربيا. وهكذا، نعطي لإسرائيل هديتين مجانيتين، نعطيها الاستثمار اللامشروط في المغرب، بينما الشركة ذاتها إذا كانت ترغب في الاستثمار بإسرائيل بنفس المشروع الفلاحي، فإنه من اللازم عليها تأدية ثمنه المكلف ومصاريف إنتاجه الداخلية، ما يجعله مشروعا غير مربحا بخلاف المغرب..

مجلة رهانات: ما يميز العلم هو قدرته على تقديم تنبؤات تمكن الانسان من خفض تكلفة تداعيات الأزمات والكوارث في المجتمعات الإنسانية. فكيف يمكن في نظركم تطوير قدرة المؤسسات العلمية في المجتمعات المغاربية على رصد وترقب وتنبؤ الأزمات والكوارث؟

د. سعيد كروك: تطورت عملية رصد وترقب وتنبؤ المخاطر الطبيعية، ونحن في المغرب نواكب الباحثين المتمرسين في هذا المجال على الصعيد العالمي. غير أن هنالك استخداما موسميا في المغرب للمعرفة العلمية في تدبير الأزمات الطارئة، بينما المطلوب هو استخدام المعرفة العلمية لكي نتجنب السقوط في الأزمات والكوارث. كما سبق وذكرت فإن القرار السياسي يكمن في ضرورة أن نعرف ماذا نريد؟ ونحدد ونقرر فيه، ونوفر الوسائل العلمية لذلك، ويجب أن يكون لدينا قرار واضح اتجاه مكونات المخاطر المختلفة، وينبغي الفصل بين ما هو أخطار ومخاطر، وبينما ما هو استغلال وتجارة.

يتبين في المغرب أن هنالك استخدام ريعي للمخزون المائي لأن الدولة تمنح امتيازات غير متساوية. على كل حال، هذا الامر معقد وغير واضح، والقانون لا يطبق على علته. وبالتالي فتدبير هذا الملف يحتاج إلى الجرأة السياسية، وأن تكون لدينا سياسة واضحة في هذا الشأن. للأسف في المغرب لا تستخدم الخبرة العلمية في صناعة القرار السياسي. فمن يمتلك القرار السياسي لا يستعين بخبرة المتخصصين لأن قد تكون معرقلة لمصالحه الريعية. وهكذا تمنح الأولوية للربح الريعي في المجال الفلاحي على حساب التراث الطبيعي الوطني. لهذا يمكن فهم دواعي تهميش الخبرة العلمية من طرف صاحب القرار السياسي.■

صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية كآلية لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية بالمغرب:

تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل

عصام منصور
باحث في القانون الخاص
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الملخص

يلعب صـنـدوق الـتـضـامـن ضد الكوارث دورا مهما في تعويض الضحايا، خاصة بعد الزلزال الذي ضرب المملكة المغربية، حيث سيواجه المغرب تحديات مالية جسيمة بعد رفع كامل الأنقاض والركام وحصر قيمة الأضرار الناجمة عن الزلزال، فعقب كل واقعة كارثية يشهدها المغرب، تطفو إلى السطح أسئلة حول نظام التغطية المعتمد في هذه الحالات لتعويض الضحايا، سواء كانت خسائرهم بدنية أو تتعلق بالسكن، بما يُسهم في تخفيف الضرر وتجاوز المخلفات وعودة الحياة سريعا إلى حالتها الطبيعية بعد لملمة الجراح، مع حالة " زلزال الحوز" الذي خلف تقريبا 2862 وفاة وآلاف الجرحى، تجدد النقاش حـول نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية المحدث بموجب القانون رقم 110.14 سنة 2016 ودخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2020، والذي يضم شقين: الأول تدبره شركات التأمين بالنسبة للمواطنين المستفيدين من التأمين، والشق الآخـر عبارة عن إعانات يدبر من طرف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية لفائدة الأشخاص غير المتوفرين على أية تغطية تأمينية، ويتيح هذا النظام تعويضا عن الأضرار البدنية والمـاديـة لجميع الأشخاص الموجودين فوق الـتراب الوطني، ضد الوقائع الكارثية سواء كانت طبيعية، من بينها الزلازل والفيضان وارتفاع منسوب المياه وارتفاع المد البحري، أو من فعل الإنسان مثل الأفعال الإرهابية والفتن أو الاضطرابات الشعبية.

الكلمات المفتاحية: التعويض – الأضرار – التأمين – نظام التغطية.

Abstract

Th D

Fund plays an important role in compensating the victims, especially after the earthquake that struck the Kingdom of Morocco, as Morocco will face serious financial challenges after removing all the rubble and rubble and determining the value of the damage resulting from the earthquake. After every catastrophic event that Morocco witnesses, questions arise about the system. The coverage approved in these cases to compensate the victims, whether their losses are physical or related to housing, in a way that contributes to mitigating the damage, eliminating the waste, and quickly returning life to its normal state after healing the wounds. With the case of the "Al Haouz earthquake," which left approximately 2,862 deaths and thousands injured, the debate about The system for covering

the consequences of catastrophic events, updated under Law No. 110.14 of 2016 and entered into force at the beginning of 2020, which includes two parts : the first Is managed by insurance companies for citizens who benefit from insurance, and the other part Is subsidies managed by the Fund for Compensation for Catastrophic Events for the benefit of people who do not have It. This system provides compensation for physical and material damages to all persons on the national territory, against catastrophic events, whether natural, including earthquakes, floods, high water levels, and sea tides, or caused by Human action, such as terrorist acts, strife, or popular unrest.

Keywords :Compensation of victims – Damages – Insurance – Coverage system.

تقديم

تعتبر الكوارث الطبيعية من الظواهـر القديمة التي تشهدها الكرة الأرضية، سيما وأن ذلك مرتبط بحياة الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض، حيث ظلت الكوارث الطبيعية على مر التاريخ تمثل تهديدا حقيقيا للحياة البشريـة، نظرا لما ينتج عنها من أضرار جسيمة في الأرواح والأمـوال، فضلا عما يتخلف عنها من عظيم المشاكل الاجتماعية وبالغ الآلام النفسية، إضافة إلى آثارها السلبية على مـوارد الطبيعية وثرواتها، لهذا فقد كرست الدول في عصرنا الحاضـر قدراتها ووجهت إمكاناتها، سواء على الصعيد الدولي أو الوطنـي في سبيل توفير ما يمكن توفيره من الحماية لمواطنيها من آثار تلك الكوارث وتداعياتها، فالدولة مسؤولة عن اتخاذ كافة الاحتياطات الوقائية والكافية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وأرواحهم، الأمر الذي يجعل مسؤولية الجماعة ممثلة في الإدارة التي تعمل لصالحها، مسؤولية قانونية، وليس التزاما أخلاقيا وأدبيا، والدولة تتدخل في هذه الحالات لا كموزع للإحسان لكن كمدين طبيعي للمتضرر، فكل ضرر يجب أن يوجد المـسؤول عنه، وإلا فالعبء النهائي للتعويض يجب أن يستقر على عاتق الجماعة، بأن تؤمن الدولة رعاياها ضد المخاطر التي لم تستطع أن تدفع عنهم أذاها [1].

غالبية الدول كانت تضطر إلى تعويض ضحايا هذه الكوارث كنوع من الحفاظ على استقرار البلاد وحفظ توازنها، إلا أن ذلك كان يثقل كاهلها بشكل كبير [2]، وعليه فإن موضوع التعويض عن الكوارث سواء الطبيعية أو بفعل الإنسان، له أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية، تستدعي التصدي لها بجملة من القوانين والأنظمة التي تخفف وطأتها على الأفراد، وكذلك الدولة التي تثقل كاهلها بالنفقات المرتفعة وغـير المتوقعة، وبالرجوع إلى الفصل 40 من الدستور المغربـي الذي ينص على أن: " **على الجميع أن يتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها**

الهوامش

1 - بنجيدي، عبد الإلاه، " المسؤولية الإدارية للدولة على أساس التضامن الوطني "ـ الرباط دار النشـر للمعرفة، الطبعة الأولى 2019، ص 126.

2 - فأمام هذا الحجم الكبير من الخسائر التي يتعرض لها المجتمع المغربي في ظل الكوارث التي أصابتهم، جعلتهم يحملون المسؤولية إلى الدولة باعتبارها المسؤول الأول عن تعويض هذه المخاطر، حيث اتجه القضاء الاداري المغربي إلى تحميل الدولة المسؤولية وإلزامها بالتعويض إثر بروز حالات جديدة واستثنائية كالحوادث الاجرامية والاعتداءات الارهابية والكوارث الطبيعية والكوارث العالمية إلى غير ذلك من النشاطات المشروعة أو غير المشروعة أو الفجائية التي تسبب أضرارا وخيمة على البشر والمجتمع المغربي، حيث بنى القضاء الاداري مسؤولية الدولة على أساس المسؤولية بدون خطأ والتي تدخل فيما يسمى بالتضامن الوطني أو الاجتماعي، حيث نجد من بين القرارات القضائية التي أقرت بهذا المبدأ قرار للغرفة الادارية بمحكمة النقض عدد 4 صادر بتاريخ 8 يناير 2015 الذي أقر بمسؤولية الدولة بسبب أعمال الشغب والاحراق والنهب جاء في حيثياته أنه: " من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الأضرار الناتجة عن أعمال الشغب التي تقوم بها جماعات تحركها قناعات وخلفيات مشتركة ... من أجل تحقيق أهداف وغايات تروم ضرب استقرار الدولة وزرع القلاقل فيها والمساس بأمنها، تسأل عنها الدولة في إطار التضامن الوطني بصرف النظر عن قيام الخطأ في جانب مرفق الأمن من عدمه" – قرار الغرفة الادارية لمحكمة النقض عدد 4 بتاريخ 8 يناير 2015 مذكور في مقال الناصيري، نور الدين، مسؤولية الدولة عن تعويض ضحايا الكوارث، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية عدد 165 يونيو 2019 ص 52

تنمية البلاد، وكـذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد "[3]، حيث نجده يقــر مبدأ التضامن في تحمل التكاليف والأعباء، وهو شيء محمود لكن يجب أن يعزز بترسانة قانونية قوية، كغيره من التشريعات الأخـرى، حيث نجد التشريع الكندي لمجابهة مثل هذه الكوارث ومتمثلة في خلق أنظمة إدارة الطوارئ، والذي يقوم على أربعة أدوار أساسية متمثلة في التخفيف والتأهب وهـي أساليب وقائية تخفف من وطأة الكوارث والاستجابــة والإنعاش، من خلال كيفية التعامل مع هذه الكوارث والأضرار التي خلفتها، وهو نهج متوازن وشامل قائم على المخاطر، مع الاستعانة بخدمات التأمين بهذا الشأن للتخفيف من حدتها[4].

فلا شك في أن الإنسان بوجه عام قد تعترضه أحيانا ظروف وكوارث يستحيل مواجهتها بالإمكانات البسيطة التي يتوفر عليها، فالكارثة لها خصائص ترتبط بعنصر الفجائية والتهديد وضيق الوقت مما يستتبع أحيانا كثيرة تخبط الإنسان وعدم قدرته على تحمل آثارها ذهنيا واجتماعيا واقتصاديا [5]، حتى أن بعض الكوارث والآفـات يصعب على الدول نفسها، إن لم نقل يستعصي عليها، كبح جماحها وتطويق أضرارها، لهذا لجأت تشريعات مختلف البلدان إلى الاستعانة بمبدأ التضامن القانوني[6]، وخصوصا عبر إحـداث أنظمة خاصة للتأمين بغرض التقليص من آثار بعض الوقائع الكارثية، سواء كان مصدرها الطبيعة، أو فعل الإنسان عينه.

بالموازاة مع نظام المسؤولية ظهرت نظم خاصة بالتعويض نص المشرع من خلالها قواعد خاصة بتعويض الضحايا الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعويض من خلال قواعد المسؤولية الفردية، ذلك أن هذه الأخيرة لم تعد تستقل وحدها بتقرير الالتزام بتعويض الأضرار، بل عرفت إلى جانبها مسؤولية جماعية تتمثل في قيام أنظمة جماعية تلتزم بالتعويض إلى جانب المسؤول أو بدلا منه، وذلك عن طريق الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة، أو التأمين الاختياري أو الإجباري أو التأمينات الاجتماعية [7].

وبالرجوع إلى التشريــع المغربـي نجد إنه قد نهج في الآونـة الأخـيرة، نفــس النهج من خلال القانون رقم 110.14 الذي يهدف إلى إحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، يتضمن مجموعة من اللجان والأجهزة الإدارية، التي تسهر على تسيير العمليات التي يقوم بها صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، سواء على أساس جداول تقييد المتضررين للاستفادة مـن صندوق التضامن، أو على أسـاس الاستفادة من عقود التأمين على هذا النوع من الـكـوارث، لقد اختار المـشرع المغربي نظاما مختلطا بين تدخل الدولة وعقد التأمين من خلال مزاوجته بين مسؤولية الدولة عن التعويض عن طريق صناديق التعويض، وبين نظام التأمين، وذلك بصدور القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والذي جاء ليكمل القواعد العامة للمسؤولية الفردية التي أرساها قانون الالتزامات والعقود ومن بعده القضاء المغربي [8].

لذلك سـن المـشرع المـغـربي، على غرار التشريعات الأخرى، نظاما للتأمين لتغطية الوقائع الكارثية بموجب القانون رقم 110.14، أحدث بمقتضاه صندوق للتضامن ضد هـذه الوقائع بهدف التخفيف من آثارها على المتضررين ووضــع منظومة متكاملة لتعويض الضحايا وذويـهـم، وينطوي القانون 110.14 المذكور على نظام مزدوج، يروم في شقه الأول تمكين الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على أي تغطية تأمينية من الحصول على حد أدنى من التعويض عن الـضرر الـذي قد يلحقهم في حال حدوث واقعة كارثية، فيما يهدف الشق الثاني من هذا النظام إلى توفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن الوقائع الكارثية التي يمكن أن يتعرض لها الأشـخـاص المتوفرون على عقود تأمين،بالإضافة إلى كونه نظاما شاملا من حيث تمكين الضحايا أو ذويهم من حد معين من التعويض عن الأضرار المباشرة الواقعة فوق التراب المغربي والتي تصيب أبدانهم أو ينجم عنها فقدان مساكنهم الرئيسية أو تلحق بأموالهم المؤمن عليها من جرّاء حدوث الوقائع الكارثية.

يتيح هذا القانون لجميع الأفـراد الموجودين فوق الـتراب الوطني من

حد أدنى من التعويض عن الضرر الذين قد يتعرضون له في حالة حدوث واقعة كارثية، أدت إلى إصابات بدنية أو فقدان استعمال المسكن الرئيسي، أو فقدان للأهالي في العمليات الإرهابية، وكذا توفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها الأشخاص المتوفرون على عقد تأمين، وقد منح هذا الإطار التشريعي السلطة للولاة في تقييم الوقائع الكارثية، ذلك أن إحداث نظام تغطية عن الأضرار والقواعد المرتبطة به رهين بالإعلان الرسمي بقرار إداري يعرف طبيعة الحادث أو قوة ومدى الواقعة ما تترتب عنه مباشرة عملية التعويض من طرف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية[9].

وإذا كان القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام عواقب الوقائع الكارثية صدر منذ يوم 25 غشت 2016 بهدف تعويض ضحايا هذه الوقائع، ولا سيما بالنسبة للذين لا يتوفرون على تغطية في مجال التأمين، فإن تطبيقه على أرض الواقع تطلب اشتغالا على مستوى المراسيم التطبيقية، التي باشرتها الحكومة من خلال إصدار مرسوم تطبيقي يوم 29 أبريل 2019، ثم مرسوم رقم 2.18.1009 الخاص بتطبيق القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات ومرسوم رقم 2.19.244 بإحداث رسم شبه ضريبي يسمى "رسم التضامن ضد الوقائع الكارثية" لفائدة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وحسب ما ورد في المرسوم الخاص بتطبيق القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، فإنه يحدد كيفيات إعمال الضمان ضد عواقب الوقائع الكارثية وكذا الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بالضمان ضد عواقب هذه الوقائع، إلى جانب الأسقف الإجمالية للتعويض الضمان برسم كل واقعة وكل سنة، وشروط تخفيض التعويض أو منح تسبيق عند الاقتضاء.

مما لا شك فيه أن البحث في أي موضوع من المواضيع القانونية تكون وراءه دوافع وأسباب تتجلى بالأساس فيما يكتسيه من أهمية، وما يكتنفه من غموض، وما يلعبه من دور في المجال القانوني، وما يطرحه من تساؤلات وإشكاليات تستوجب البحث والتحليل والمناقشة بغية الحسم فيها، وبالتالي الوصول إلى حلول قانونية واضحة، هكذا يمكن تحديد الأهمية التي يكتسيها الموضوع من خلال كثرة تعرض الناس في حياتهم للوقائع الكارثية، فهم يتساءلون

الهوامش

3 - الفصل 40 من الدستور المغربي الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011

4 - ضالع، ليلى، " قراءة في قوانين التعويض عن الكوارث في التشريع المغربي "، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، شتنبر 2023، ص 265.

5 - علي محمد مصطفى، دعاء عبد الرحمان، " الكوارث الطبيعية وأثرها على ذهنيات العامة في إقليم ما وراء النهر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 22، ص 32.

6- لم تكن للكوارث الطبيعية أثار سلبية فقط، وإنما كان لهذه الكوارث جانب مضيء يتمثل في التفكير الإيجابي لحل الأزمات، كان من أهمها التضامن والترابط الاجتماعي والاقتصادي وشيوع التكافل الاجتماعي من خلال ما يقدم عليه الموسرون من محبي الخير تجاه غيرهم من إحسان وتقديم الإعانات والمساعدات إليهم.

– LAMBERT- FAIVRE (Y.), LEVENEUR (l.), droit des assurances, 13ème édition, 2011, DALLOZ, p. 23.

7 - جبري، عادل – حبيب، محمد، " المفهوم القانوني لرابطة السببية وانعكاساتها في توزيع عبئ المسؤولية المدنية "، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2003، ص 154 – 155.

8 - إذا كان القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام عواقب الوقائع الكارثية صدر منذ 25 غشت 2016 بهدف تعويض ضحايا هذه الوقائع، ولا سيما بالنسبة للذين لا يتوفرون على تغطية في مجال التأمين، فإن تطبيقه على أرض الواقع تطلب اشتغالا على مستوى المراسيم التطبيقية، التي باشرتها الحكومة من خلال إصدار مرسوم تطبيقي يوم 29 أبريل 2019، ثم مرسوم رقم 2.18.1009 الخاص بتطبيق القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، ومرسوم رقم 2.19.244 بإحداث رسم شبه ضريبي يسمى " رسم التضامن ضد الوقائع الكارثية "، لفائدة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.

9 - المادة 6 من القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، عدد 6502، (20 ذو الحجة 1437) (22 سبتمبر 2016)، ص 6830.

عن حكم القانون فيه، فكان لا بد من إعطائه حقه من البحث، بغية إيضاح الطريق أمامهم وتحديد الأساس القانوني للاستفادة من التعويضات التي قد تمنحها الدولة، اختيار هذا الموضوع كان لأهميته في الحياة العملية للمواطنين بالدرجة الأولى، حيث يعتبر كل منا مهددا بخطر الوقائع الكارثية في ظل ازديـاد وارتفاع حجمها، كما أنه يعد من المواضيع المستجدة على الساحة القانونية الدولية والوطنية، وخاصة وأن المشرع المغربي لم يؤطر هذا النوع من المخاطر إلا مؤخرا بمقتضى القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 99.17 المتعلق بمدونة التأمينات.

كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع، هو التعرف على المساطر والإجـراءات التي يجب اتباعها من طرف المواطنين الذين قد يكونون مهددين بخطر الوقائع الكارثية في ظل ازدياد وارتفاع حجمها، كما أن هذا الموضوع يبقى من المواضيع المستجدة على الساحة القانونية خاصة وأن هذا القانون لم يتم تطبيقه بشكل واقعي ولا زال جامدا وذلك لعدم حدوث واقعة كارثية، كما تبرز دوافع اختيار الموضوع في البحث عن الدور الذي يلعبه صندوق التضامن ضد الكوارث في تعويض الضحايا، خاصة بعد الزلزال الذي ضرب المملكة المغربية، حيث سيواجه المغرب تحديات مالية جسيمة بعد رفع كامل الأنقاض والركام وحصر قيمة الأضرار الناجمة عن الزلزال، فعقب كـل واقـعـة كارثية يشهدها المغرب، تطفو إلى السطح أسئلة حول نظام التغطية المعتمد في هذه الحالات لتعويض الضحايا، سواء كانت خسائرهم بدنية أو تتعلق بالسكن، بما يُسهم في تخفيف الضرر وتجاوز المخلفات وعودة الحياة سريعا إلى حالتها الطبيعية بعد لملمة الجراح.مع حالة " زلزال الحوز" الـذي خلف إلى حد الآن 2862 وفاة وآلاف الجرحى، تجدد النقاش حول نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية المحدث بموجب القانون رقم 110.14 سنة 2016 ودخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2020، والذي يضم شقين: الأول تدبره شركات التأمين بالنسبة للمواطنين المستفيدين من التأمين، والشق الآخـر عبارة عن إعانات يدبر من طرف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية لفائدة الأشخاص غير المتوفرين على أية تغطية تأمينية، ويتيح هذا النظام تعويضا عن الأضرار البدنية والمـاديـة لجميع الأشخاص الموجودين فوق الـتراب الوطني، ضد الوقائع الكارثية سواء كانت طبيعية، من بينها الزلازل والفيضان وارتفاع منسوب المياه وارتفاع المد البحري، أو من فعل الإنسان مثل الأفعال الإرهابية والفتن أو الاضطرابات الشعبية.

تـبرز أهمية الموضوع من حداثة القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام

لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2020 ولا زالت الكتابات حوله قليلة، كما تبرز الأهمية أيضا من خلال تزايد حالات وقوع الكوارث الطبيعية بأنواعها المختلفة وارتفاع عدد ضحاياها في المغرب في السنوات الأخيرة، وبصورها المختلفة التي تمثلت بحالات من الفيضانات بسبب سقوط الأمطار الغزيرة، وحالات من الهزات الأرضية (كان أخرها ما حدث بإقليم الحوز)، فضلا عن حالات انتشار أنواع عديدة من الأمراض الوبائية والآفات الزراعية، وصور من التلوث البيئي، الأمر الذي يقتضي تزويد القاضي المغربي بكل ما له صلة بالكوارث المذكورة من الآراء الفقهية والتوجهات القانونية والأحكام القضائية الحديثة، ليستمد منها ما يعينه على البت في النزاعات المعروضة أمامه والمتعلقة بالمجال المذكور.

كما لا تنحصر أهمية الموضوع في هذا فحسب، بل إن الأضرار التي تسببها الكوارث لم يتطرق إليه المشرع المغربي إلا حديثا، وبالتالي فإن هذا النوع من الأضرار، وإن كان كثير الوقوع في المغرب، فإن التعويض عنه كان يتم في ظل القواعد العامة المتمثلة في ظهير الالتزامات[10]والعقود وفي بعض المبادرات الملكية[11] ، كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في الدور الذي يلعبه صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية في الحفاظ على ممتلكات الأفراد وحمايتها من مخاطر الكوارث الطبيعية، وكذلك الاهتمام الكبير الذي توليه المغرب في الآونة الأخيرة بوضع خطط للوقاية من آثار الكوارث الطبيعة.

لذلك يتضح مما سبق أن هذا الموضوع من الأهمية بما كان، ذلك أن هذا القانون حديث الصدور سيسمح بتعويض الأشخاص المتضررين من جراء الكوارث الخطيرة التي قد تقع بالمملكة المغربية، وأن دراسته بطريقة تحليلية ستساعد القارئين والمهتمين من فهم مضامين هذا القانون ومعرفة كيفية اتباع المسطرة أمام المؤسسة المعنية من أجل الحصول على التعويض المستحق.

تسعى الورقة البحثية إلى بلوغ الأهداف التالية:التعرف على مفهوم وأنواع الكوارث الطبيعية، ومحاولة الاطلاع على التطورات التي شهدها التأمين على الكوارث الطبيعية في المغرب، والتعرف على كيفية إدارة الكوارث الطبيعية. وتصب الأهداف السابقة في اطار الإشكالية التالية : إلى أي حد استطاع المشرع المغربي خلق نظام ناجع لتغطية عواقب الوقائع الكارثية أمام جسامة الخسائر التي قد تخلفها هذه الكوارث على المجتمع المغربي؟كيف يساهم صندوق التأمين ضد الوقائع الكارثية في التخفيف من حدة أخطار الكوارث الطبيعية، وما هي أهم ملامح استراتيجية إدارة الكوارث الطبيعية في المغرب؟هل استطاعت التشريعات الدولية والإقليمية عامة والتشريع المغربي خاصة تخفيف الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتحقيق العدالة والإنصاف للضحايا؟ وأين تتجلى مسؤولية الدولة في تعويض ضحايا هذه الكوارث؟من خلال هذا المنطلق هل استطاع المشرع المغربي

الهوامش

10- نظمه المشرع المغربي في الفصول من 77 إلى 100 فيما يخص التعويض المتعلق بالمسؤولية التقصيرية، والفصول 263 و264 فيما يخص التعويض المترتب عن الإخلال بالتزام عقدي، وهذا التعويض قد يدفع المسؤول رضاء أو قضاء، كما يتأثر بالاتفاقية التي قد تهدف إلى الإعفاء من المسؤولية أو التخفيف منها أو التشديد من أثارها.

11- المرسوم الملكي لسنة 1968 المتعلق بتقديم مجموعة من المساعدات والإعانات لضحايا زلزال أكادير، الذي وقع بتاريخ 29 فبراير 1962

- **مرسوم رقم 68.250 لسنة 1968 المتعلق بتقديم المساعدات والإعانات لضحايا زلزال أكادير، منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 غشت 1968.**
- **الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسبب فيها عربات برية ذات محرك، الجريدة الرسمية عدد 4648 بتاريخ 28 شعبان (17 ديسمبر 1998)**
- **ظهير شريف رقم 1.03.178 صادر في 11 شتنبر 2003 بتخصيص منحة مالية لفائدة المستحقين عن ضحايا الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003 منشور بالجريدة الرسمية عدد 5143 بتاريخ 2003/09/15.**

من خلال القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، وبتغيير القانون رقم 17.99 المتعلق بالتأمينات تحقيق نظام تشريعي لتغطية آثار الوقائع الكارثية بالمغرب؟هل سيتم تفعيل صندوق التعويض المتعلق بالكوارث الطبيعية في زلـزال الحوز، خاصة وأن الـزلازل تعدّ من بين المخاطر التي تتم تغطيتها بواسطة نظام التغطية لعواقب الأحداث الكارثي؟، حتى تُعتبر هذه الزلزال كارثة ويتم تنشيط التعويضات المقررة في القانون 110.14، يجب أن يصدر قرار من رئيس الحكومة، وينشر في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع الحدث.

التأصيل المفاهيمي للكارثـة الطبيعية والمفاهيم ذات العلاقة

من الصعب أو ربما من غير الممكن الوقوف على مسألة ما من دون بيان مفهومها، وعـلى النحو الـذي يحدد خصوصيتها، مما يستدعي البحث في مفهوم الكارثة الطبيعية ذاتها قبل الخوص في نقاشتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية،وأي دور لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، ذلك أن تحديد مفهوم هذه الكارثة بشكل عام يظل مفهوما ملتبسا ومتداخلا مع العديد من المفاهيم المشابهة له والقريبة منه من حيث المعنى بل والتي قد تكون بعض الكوارث مجرد صور من صورها، لذلك لا بد من التطرق إلى مفهوم الكارثة الطبيعية ، ثم الانتقال للحديث عن كيفية إدارة هذه الأخيرة والمفاهيم ذات العلاقة.

مـفـهـوم الـكـارثـــة الطبيعية

أولا - تـعـريـف الـكـارثـة الطبيعية

تعرف الكارثـة [12]الطبيعية بشكل عام بأنها تأثير سريع وفجائي للبيئة الطبيعية على النظم الاقتصادية والاجتماعية [13]، وقد عرفها المشـرع المغربي أول مرة من خـلال القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، وعرف الكارثة أو الواقعة الكارثية من خلال المادة الثالثة[14]

من نفس القانون والتي جاء فيها: " مع مراعاة أحكام المادة 6 أدناه، يعتبر واقعة كارثية كل حدث تنجم عنه أضرار مباشرة في المغرب، يرجع السبب الحاسم فيه إلى فعل القوة غير العادية لعامل طبيعي أو إلى الفعل العنيف للإنسان... " [15]، فهي كل حادث نجمت عنه أضرار مباشرة، جراء واقعة ناجمة عن عامل طبيعي ذات حدة غير طبيعية، يتوفر فيها عنصر الفجائية أو عدم إمكانية التوقع، وفي حالة إمكانية توقع الحادث، يشترط ألا تمكن التدابير الاعتيادية المتخذة من تفادي هذا الحادث أو تعذر اتخاذها أصلا، كما يفترض في تلك الواقعة أن تشكل آثارها المدمرة خطورة شديدة على العموم، ويدخل ضمن الوقائع الكارثية، كذلك، كل حادث ترتبت عنه أضرار مباشرة، جراء عمل عنيف للإنسان، يكون نتيجة فعل إرهابي أو نتيجة مباشرة لوقوع فتن أو أعمال شغب أو اضطرابات شعبية، عندما تشكل آثارها خطورة شديدة بالنسبة إلى العموم.

ويدخل أيضا في حكم واقعة كارثية، طبقا لنفس المـادة، الفعل العنيف للإنساندي الطبيعة الإرهابيةأو الناتج عن حدوث فتن أو اضطرابات شعبية تكتسي خطورة شديدة بالنسبة للعموم، كما اشترط المشرع في الأضرار الناجمة عن الواقعة الكارثية أن تكون مباشرة، بمعنى يجب إثبات العلاقة السببية بين هذه الأضرار والواقعة الكارثية، أي أن يكون الضرر متولدا بصورة مباشرة عن الواقعة المعنية، وبعبارة أخرى يجب أن تكون الواقعة هي السبب في حصول الضرر. ويترتب عن ذلك أن الضرر إذا لم تكن له علاقة مباشرة بالواقعة لا يستوجب التعويض[16]، ويعتبر كذلك بمثابة الأضرار المباشرة الناجمة عن واقعة كارثية، الأضرار المترتبة عن أعمال وتدابير الإغاثة والإنقاذ واستتباب الأمن شريطة أن تكون هذه الأعمال مرتبطة بهذه الواقعة [17]، وبناء على ما سبق يمكن تعريف الواقعة الكارثية بأنها واقعة ينتج عنها ضرر مباشر يلحق الشخص في بدنه أو ماله، بسبب فعل قوة غير عادية، طبيعية كانت أو راجعة لفعل عنيف صادر عن الإنسان. وبعبارة أدق، الواقعة الكارثية هي واقعة ينتج عنها إما

ضرر مباشر يصيب الشخص في بدنه أو في ماله المؤمن عليه، أو تؤدي إلى فقدان مسكنه الرئيسي أو الانتفاع به، وإما ضرر يلحق بذويه في حال وفاته أو فقدانه، بسبب فعل قوة غير عادية، طبيعية كانت أو راجعة لفعل عنيف صادر عن الإنسان.

وفي مجال علوم الطبيعة فهناك رأي يذهب إلى أن الكارثة هـي حدث فجائي يتأثـر به عدد كبير من الناس مستبأ خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والمصادر الطبيعية، هذا بالإضافة إلى تأثيراته المباشـرة على الاقتصاد القومي"[18]، وآخر يعرف الكارثـة بأنها حدث مفاجئ أو غير مفاجئ ولأسباب لا دخل للإنسان فيها، وأخـرى بسبب تصرف الإنسان الخاطئ أو لتداخل الأسباب الطبيعية والبشرية وتترتب عليها خسائر مادية وبشرية يختلف حجمها حسب نوع الكارثة وشدتها[19]، وفي مجال علم الإدارة هناك من يعرف الكارثـة بأنها حدث

الهوامش

12- الكارثة لغــة أصلها من الفعل (كرث)، فيقال كرثـه الأمـر ويكرثهوأكرثه، ساءه واشتد عليه، وقيل ما أكرثنـي هذا الأمر أي ما بلغ مني مشقة، وكل ما أثقلك فقد كرثك. (بن محمد الحسيني، محمدمرتضــى، " تاج العروس من جواهــر القاموس "، الجزء الخامـس، بيروت، دار الكتب،الطبعة الأولــى 2007، ص 178- ورضا،أحمد، "معجم متن اللغة "، المجلد الخامس،بيروت، دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولـى 1960، ص 43).

وفي اصطلاح يمكن تعريفه: " هي الحادثـة غير المتوقعة الناجمة عن قوى الطبيعة مثل (الزلزال – الفيضانات – العواصف) أو بسبب فعل الإنسان سواء كان إراديا أو لا إراديا، ويترتب عليها خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات، تؤثـر على الاقتصاد الوطنـي ونظام الحياة الاجتماعية، وقدرة مواجهتها تفوق قدرة مواجهتها تفوق قدرة السلطات المختصة وتتطلب تعاونا مؤقتا، أو تفوق قدرة الدولة وتتطلب معونة دولية ".

• صديق، محمد حلمي، " إدارة الكوارث"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1988، ص 66.

وتعرف الكارثة الطبيعية في المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بحقوق الإنسان والكوارث الطبيعية، التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كما يلي: " يقصد بمصطلح الكوارث الطبيعية عواقب الأحداث التي تسببت فيها مخاطر طبيعية تتجاوز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهتها، من قبيل الزلازل وثورات البراكين، وانهيارات التربة وأمواج تسونامي والفيضانات والجفاف، وتحدث هذه الكوارث اختلالا خطيرا في سير شؤون جماعة أو مجتمع، مما يتسبب في خسائر بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق تتجاوز قدرة الجماعة المتضررة أو المجتمع المتضرر على التحمل باستخدام مواردها الخاصة فقط ".

• Brookings – Bern Project on InternaDéplacement, Human Right and Natural DésastresOpérationnel Guidelines and Field Manaul on Human Right Protection in Situations of Natural Désastre 2008

13- صبري محسوب، محمد - وأرباب، محمد إبراهيم، " الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة "، القاهرة، دار الفكـر الغربـي، الطبعة الأولى 1998، ص 37.

14- لكن المشرع المغربي استثنى من تعريف الواقعة الكارثية، استعمال المواد أو الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو الجرثومية أو الاشعاعية أو النووية، وكذلك الحرب الأهلية أو الحرب الخارجية أو أعمال العدوان المشابهة، فرغم أن هذه الأفعال تدخل في قائمة الأعمال العنيفة التي يقوم بها الانسان إلا أن المشرع المغربي قد استبعدها من قائمة الوقائع الكارثية، حيث ذلك راجع – حسب تقديري الشخصي – إلى اعتبارها أخطار تهدد أمن الدولة واستقرارها بالدرجة الأولى وأن عواقبها لا يمكن أن يتم تعويضها، كما استثنى المشرع المغربي من الوقائع الكارثية الجريمة الالكترونية، ذلك لوجود تشريع خاص ينظمه سواء في القانون الجنائي أو باقي القوانين الأخرى، ولاعتبارها لا تدخل في تعريف الواقعة الكارثية (رغم أنها من فعل الانسان) بل هي جرائم ترتكب تجاه أفراد في سبيل الحصول على مصلحة غير مشروعة.

15- ظهير شريف رقم 1.16.152 صادر في 21 من ذي القعدة (25 غشت 2016) بتنفيذ القانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

16- العرعاري، عبد القادر، مصادر الالتزام، الكتاب الثاني، المسؤولية المدنية، الطبعة الثالثة 2011، ص 98 وما يليها.

17- يعتبر المشرع الفرنسي من قبيل الأضرار المشمولة بضمان الكوارث الطبيعية، بالرغم من كل شرط مخالف، استرجاع كلفة الدراسات الجيو-تقنية الضرورية لإعادة البنايات المتضررة بفعل هذه الكوارث إلى الحالة التي كانت عليها.

• ينص الفصل 4-125 من مدونة التأمينات الفرنسية :

« Nonobstant toute disposition contraire, la garantie visée par l'article L. 125-1 du présent code inclut le remboursement du coût des études géotechniques rendues préalablement nécessaires pour la remise en état des constructions affectées par les effets d'une catastrophe naturelle. »

18 - واكد، خليل إبراهيم، " مقدمة في هندسـة الزلازل "، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 م، ص 13.

19 - علي الدليمي، خلف حسين، " الكوارث الطبيعية والحد من آثارها "، الأردن، دار صفاء للنشـر والتوزيع، عمان –الطبعة الأولى 1430 هـ / 2009 م، ص 29.

مفاجئ ينتج عنه أثـر مدمر يخلف ضررا ماديا أو غير مادي أو كلاهما معا، ويعرض المجتمع كله أو جزءا منه إلى أخطار شديدة، ويحتاج إلى جهود كافة أجهزة الدولة وأحيانا إلى مساعدات المجتمع الدولـي[20].

فالكوارث الطبيعية هي الكوارث الناشئة عن أسباب طبيعية لا دخل للإنسان في وقوعها وإنما تنتج بسبب تغير حاد في الطبيعة مخلفة أضرار جسيمة في الأرواح أو الممتلكات أو كليهما، ومن أمثلة هذه الكوارث الزلازل والبراكـين والتصدعات والانـهـيـارات الأرضية والثلجية والأوبئة والأمراض التي تصيب الإنسان أو الحيوان وانتشار الحشرات الضارة كالجراد والديدان وغيرها [21]، والكوارث الطبيعية بصورها المختلفة تنطوي ضمن مفهوم القوة القاهرة [22]، على أساس من أن هذه الأخيرة تشمل كل حدث لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه سواء أكان مصدره عوامل الطبيعة كالأمطار والفيضانات والزلازل والبراكين أم كان مصدره أفعال البشر كالحرب وجرائم الإرهاب والأزمات الاقتصادية [23]، عرفت المـادة 3 من القانون رقم 110.14 الكوارث الوقائع الكارثية على أنه: " مع مراعاة أحكام المادة 6 أدناه، يعتبر واقعة كارثية كل حادث تنجم عنه أضرار مباشرة في المغرب، يرجع السبب الحاسـم فيه فعل القوة غير العادية لعامل طبيعي أو إلى الفعل العنيف للإنسان "، واعتبرت المـادة المذكورة على أن عامل القوة غير العادية لعامل طبيعي واقعة كارثية إذا تبين توفره على المواصفات التالية:

- له شرط الفجائية أو عدم إمكانية التوقع، وفي حالة إمكانية توقع الحادث، يشترط ألا تتمكن التدابير الاعتيادية المتخذة من تفادي هذا الحادث أو تعذر اتخاذ هذه التدابير؛
- شديدة بالنسبة للعموم.

الأفعال التي ترتكب بالفعل العنيف للإنسان واقعة كارثية إذا كان يشكل فعلا إرهابيا، أو نتيجة مباشرة لوقوع فتن أو اضطرابات شعبية عندما تشكل آثارها خطورة شديدة بالنسبة للعموم، وكذا الأضرار الناجمة عن الواقعة الكارثية الأضرار المترتبة مـبـاشرة عـلى أعـمال وتدابير الإغاثة والإنقاذ واستتباب الأمن إذا كانت هذه الأعمال والتدابير مرتبطة بهذه الواقعة.

ثـانـيـا - سـمـات الـكـارثـة الطبيعية

لما كانت الكارثة الطبيعية تعد من ظواهر الطبيعة ووقائعها، ولما كانت هذه الظواهر والوقائع هي من التنوع والـتـعـدد إلى حـد يستحيل حصرها أو يكاد، فإن بيان السمات المختصة بالكارثة الطبيعية قد أمرا مفروضا علينا، ليتسنى لنا من خلال ذلك بيان تحديد مفهومها، ومن ثم تفادي الاختلاف في توصيف واقعة ما بوصف الكارثة من عدمه، وسوف تحدث في هذا المقام عن السمات ذات العلاقة بالجانب القانوني والتي لها أثـر على وجـه الخصوص بالمسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية.

1.استثنائية الحدث

من الثابت علمية أن مكونات الكون في حركة دائمة وفق نظام إلهي دقيق[24]، ونحن نعاصر على الدوام من جراء هذه الحركة الكونية وقائع تعد من قبيل الظواهر الطبيعية، والتي هي في الأغلب تكون مألوفة ومعتادة، إلا أن بعضها تكون طارئة واستثنائية، ففي مقابل الظواهر الطبيعية المألوفة والمعتادة نلاحظ وجود ظواهر طبيعية أيضا إلا أنها ليست مألوفة للإنسان ولم يعد وقوعها بتكرار وانتظام، وإنما هي قادرة الحدوث واستثنائية الحصول [25].

والظواهر الطبيعية منها ما هو معتاد ومألوف الحصول[26]، ومنها ما هو استثنائي ونادر الوقوع[27] ، ولا خلاف أن الكارثة الطبيعية تنطوي ضمن هذا النوع الأخير من الظواهر نظرا لما يتجسد فيها بمشيئة الله سبحانه وتعالى من اختلال في نظام التوازن الكوني الدقيق، فالرياح مثلا عي تيارات هوائية تتحرك مندفعة من جهة إلى أخرى فوق سطح الأرض نظرا لاختلاف الضغط الجوي بين المناطق الجغرافية، إذ إن الهواء في مناطق الضغط المرتفع ثقيل فيتحرك منها إلى مناطق الضغط المنخفض ذات الـهـواء الخفيف، فحركات التيارات

الهوائية هـذه حـين تكون منتظمة معتادة قدمن الصنف الأول من الظواهر الطبيعية، ولكنها إذا اشتدت سرعتها إلى حد غير اعتيادي فارتقت بذلك إلى مستوى العاصفة الهوائية العنيفة، فـإنها قد حينها كارثة طبيعية، وتصنف ضمن الظواهر الطبيعية الاستثنائية[28] .

وكذا الأمر في ظاهرة الأمطار فهي أيضاً لا خلاف على أهميتها ودورها في إغاثة الأرض بالمياه اللازمة لاستمرارية الحياة على سطحها، ومن ثم فهي ظاهرة مطلوبة مرغوبة، فضلا عن كونها معتادة ومألوفة، ولكنها في حالات استثنائية قد تتحول إلى مشكلة مستعصية، وقد تبلغ درجة الكارثة الطبيعية إذا زاد منسوب الساقط منها عن القدرة الاستيعابية لمجاري المياه الطبيعية كالأنهار والجداول والقنوات وغيرها فتشكل سيول جارفة وفيضانات غامرة للأراضي والمقاطعات العامرة حينئذ [29]، وقد أدرك المشرع أن الاستثنائية سمة مميزة للكارثة الطبيعية، ولذلك أدرجها في تعريفه لها، فاعتبرها المشرع المغربي كالتالي: ".... تعبر واقعة كارثية كل حدث تنجم عنه أضرار مباشرة في المغرب، يرجه السبب الحاسم فيه إلى فعل القوة غير العادية لعامل طبيعي أو إلى الفعل العنيف للإنسان.." [30].

2. جسامة الأضرار

تتمثل الكارثة الطبيعية بظاهرة تخلف أضرارا جسيمة، سواء في الأرواح أم في الممتلكات الخاصة منها أو العامة، وقد لمسنا عند بياننا لتعريفها ذلك الإجماع المنعقد على هذه السمة من قبل ذوي الاختصاصات المختلفة، وبناء على ذلك يصح القول إن الظاهرة الطبيعية لا نقد كارثة حتى لو اتسمت بالشدة والقسوة ما لم يترتب عليها خسائر وأضرار فادحة، فقد تحدث ظاهرة في مكان ناء وبعيد عن المناطق السكنية والعمرانية، سواء أكانت على اليابسة أم في البحر [31]، ومهما عظم حجمها فإنها لا تعد كارثة طبيعية، ولكن إذا وقعت ظاهرة أخرى بمستواها أو ربما أقل منها شدة في منطقة معمورة زاخرة بالحياة فإنها ستترك حتما آثارا مدمرة على السكان وممتلكاتهم، ومن ثم تعد كارثة في هذه الحالة، ولذا قيل

الهوامش

20 - أبو شامة عبد المحمود، عباس، " مواجهة الكوارث غـير التقليدية "، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1430 هـ / 2009 م، ص 19.

21- صبري محسوب، محمد- أرباب، محمد، " الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة معالجة جغرافيةمرجع سابق، ص 33.

22- السنهوري، عبد الرزاق أحمد، " الوسيط في شرح القانون المدنـي الجديد "، الجزء الأول، المجلد الثاني: " نظرية الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة 2015، ص 994.

23- مرسى، محمد كامل، " شرح القانون المدنـي الجديد "، الجزء الثاني، القاهرة، المطبعة العالمية، الطبعة الأولى 1374 هـ/ 1955 م، ص 128.

24- جرداق، منصور حنا، " عجائب السماء والفلك والظواهر الجوية "، بيروت، مطبعة الأميـر كانيه، الطبعة الأولى 1949، ص 207.

25- رجب، جبار عبد الرزاق، " الظواهر الطبيعية في القرآن "، كربلاء، مطبعة الزوراء، الطبعة الأولى 2010، ص 33.

26- فمن الظاهر المألوفة والمعتادة ظاهرتا شروق الشمس وغروبها، وما يترتب عليها من تعاقب الليل والنهار، وظاهرتا المد والجزر، وظاهرة حركة الرياح والسحاب، وظاهرة سقوط الأمطار، وظاهرة تبدل الفصول الأربعة في السنة وتنوع المواسم المناخية.

• أبو سمور رود، حسن- غانم، علي، " المدخل إلى علم الجغرافية الطبيعية"، عمان - الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1419هـ/1998، ص 8.

27- بن يعقوب الكليني، محمد، " فروع الكافي "، الجزء الثالث، بيروت، منشورات الفجر، الطبعة الأولى 1428 هـ/2007، ص 264.

28- شلبي، حسن عبد المنعم - كسري، صالح العلي، " المنتقى في الأحكام عن خير الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام "، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1430 هـ /2009، ص 165.

29- أبو راضي، فتحي عبد العزيز، " أسس الجغرافية الطبيعية "، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، ص 335.

30- كما أكدت عليها اتفاقية تامبيري لعام 1998 المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة في تعريفها للكارثة في مادتها 1-6 بالقول: " يقصد بمصطلح (كارثة) حدوث خلل خطير في سير شؤون مجتمع ما، على نحو يشكل تهديدا هاما وواسع النطاق لحياة البشر أو صحتهم أو ممتلكاتهم أو للبيئة، سواء كان ذلك الخلل ناجما عن حادث أو عن الطبيعة أو عن نشاط بشري، وسواء حدث بصورة مفاجئة أو وقع نتيجة لعمليات معقدة طويلة الأجل "(المادة 1-6 من اتفاقية تامبيري لعام 1998 المتعلق بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة)

31- بن سليمان الأحيدب، إبراهيم،" الإنسان والبيئة - مشكلات وحلول "، الرياض، الطبعة الأولى 1324 هـ ص 30.

إن وصف الظاهرة الطبيعية بالكارثة من عدمه مسألة نسبية تتوقف على الخسائر المادية والأضرار البشرية التي تخلفها تلك الظاهرة وليس على أساس من قوة الظاهرة أو كبر المساحة التي تغطيها هذا المجال [32].

إن جسامة الأضرار إنما هي سمة ملازمة المصطلح الكارثة الطبيعية، وبدونها ينتفي عن الظاهرة الطبيعية وصف الكارثة، ومن هنا فنحن نتفق مع الرأي القانوني الذي يذهب إلى أن هذه السمة تفرض على الدولة اتخاذ سبل وقائية فعالة للتصدي لأخطار الكوارث الطبيعية وانتهاج سبل العمل الجماعي على جميع المستويات، بغية معالجة ما ينجم عن تلك الكوارث من أضرار، مع ضمان مساءلة كل من يتسبب بهذه الأضرار، لهذا فقد تحدث ظاهرة في مكان ناء وبعيد عن المناطق السكانية والعمرانية، ومهما عظم حجمها وقوتها فإنها لا تعد كارثة طبيعية، ولكن إذا وقعت نفس الظاهرة وربما بمستوى أقل شدة في منطقة مأهولة وزاخرة بالحياة، فإنها ستترك لا محالة أضرارا في الأرواح والممتلكات، ومن ثم تعد كارثة في هذه الحالة، ولهذا قيل إن وصف الظاهرة الطبيعية بالكارثة من عدمه مسألة نسبية تتوقف على الخسائر المادية والأضرار البشرية التي تخلفها الظاهرة وليس على أساس قوة الظاهرة أو كبر المساحة التي تغطيها [33].

3. شمولية التأثر

تتجلى سمة شمولية التأثير للكارثة الطبيعية لما تمثله هذه الأخيرة من خروج عنصر من عناصر الطبيعة - بإرادة ربانية - عن دوره الثابت والمقرر له تاركا في ذلك أثره في العناصر الأخرى ، ومرتبة تداعيات قد تشكل كلا منها كارثة بحد ذاتها ، فإذا كانت مثلا الزلازل الغاطسة في قيعان البحار ناتجة عن تغير غير عادي في الغلاف الصخري، فإن هذا التغير بدوره سيؤثر بشكل استثنائي على الغلاف المائي فيتولد عنها أمواج التسونامي المدينة العملاقة التي تمثل كارثة أخرى تلحق الأضرار بالشواطئ التي تتعرض لها وإذا كان الفيضان يفد ظاهرة ناشئة عن خلل في الغلاف المائي للطبيعة ، فإنه في الوقت نفسه قد يؤثر في الغلاف الصخري من خلال تشبع الأرض بالماء مما قد يتسبب في انزلاقات وانهيارات صخرية ترتب بحد ذاتها أضراراكارثية، ومن جهة أخرى قد يؤثر الفيضان أيضاً في الغلاف الحيوي فيتسبب في تلوث هذا الأخير وينتج عن ذلك انتشار الأوبئة والأمراض. وإذا كان الخلل في الغلاف الجوي ينتج عنه عواصف وأعاصير فإن هذه قد تصحب معها أمطارا غزيرة تتسبب بفيضانات تلحق أضرارا بالغة في الأرواح والممتلكات [34].

أنـــــواع الـــكـــوارث الطبيعية

أولا – أنواع الكوارث الطبيعية من حيث المنشأ وإمكانية التوقع

1. أنواع الكوارث الطبيعية من حيث المنشأ

يمكن تقسيم الكوارث الطبيعية وفقا لمعيار المنشأ على فئتين؛ الأولى – الكوارث الجيوفيزيائية، والثانية – الكوارث البيولوجية، وتنطوي ضمن الفئة الأولى الأنواع الآتية: **الفئة الأولـى: الكوارث**

الجيوفيزيائية [35] .

• **الـكـوارث الأرضـيـة؛** وتشمل الزلازل والبراكين والهزات والتصدعات والتشققات الأرضـيـة والانـهـيـارات السطحية الطينية والحصوية وزحف الـرمـال وتعرية التربية وغيرها من الأحـداث التي تقع على سطح الأرض وتتسم بسمة الكارثة.

•**الكوارث الجوية؛** وتتمثل بالأعاصير والعواصف الهوائية والترابية والموجات الهوائية الباردة والحارة والأمطار الغزيرة والصواعق والصقيع والجفاف ونحوها من الأحداث الكارثية التي تقع بسبب عوامل جوية[36].

• **الكوارث المائية؛** وهـذه تشمل الكوارث التي تقع في البحار والمحيطات والسواحل البحرية وعـلى اليابسة، كالأمواج البحرية تسونامي والدوامات المائية والانهيارات الثلجية.

الـفـئـة الـثـانـيـة: الـكـوارث البيولوجية

• **الكوارث التي تصيب الإنسان:** وهـي الأمـراض والأوبـئـة الجرثومية والميكروبية التي يتعرض لها الإنسان فتقتله أو تصيبه بالعلل والعاهات والتشوهات، كمرض الطاعون والجدري والسل والكوليرا وغيرها من الأمراض والأوبئة.

• **الـكـوارث التي تصيب الـثروة الحيوانية:** وتشمل الأمراض التي تصيب الحيوانات بأصنافها المتنوعة، سواء أكانت برية أم بحرية، وسواء أكانت ماشية أم طائرة، وقد يلحق ضررها بالإنسان نتيجة ملامستها أو أكل شيء من منتجاتها، كجنون البقر، والحمى المالطية وإنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض الحيوانية التي تؤدي إلى نفوق الحيوانات وإصابة من حولها من البشر، ومنه قوله تعالى في محكم كتابه:

" **وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**" [37].

• **الـكـوارث التي تصيب الـثروة النباتية:** وهذه تتمثل بالأمراض والأوبئة الفطرية والبكتيرية والفيروسية التي تصيب النباتات والمحاصيل بأنواعها فتؤدي إلى تلفها أو ضعف نموها أو تدني انتاجيتها، كمرض الذبول الوعائي وسـوسـة النخيل الـحـمـراء وانتشار العناكب النباتية والجراد أو انتشار بعض الطفيليات والحشائش وغير ذلك من الأمراض والآفات التي تصيب النباتات على اختلاف أنواعها، قوله تعالى في محكم كتابه: " ف**أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ**"[38]، وإذا كانت الآيات القرآنية الكريمة قد تضمنت إشارات لأنواع عديدة من الكوارث الطبيعية في مواضع عدة كنماذج من سنة الابتلاء السالفة الذكر وردت بحق أمم وأقوام مختلفة، فإن قوم فرعون يبدو أن غنتهم وعنادهم اقتضى توجيه أكثر من صورة من صور هذه الكوارث حتى اشتملت الفئتين الجيوفيزيائية والبيولوجية علهم يتنبهوا ويستفيقوا من غفلتهم[39]، إذ جاء في قوله تعالى: " **فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْـجَـرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالـدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ**"[40].

الهوامش

32- سوسة، أحمد، "فيضانات بغداد في التاريخ "، الجزء الأول، بغداد، مطبعة الأديب، الطبعة الأولى 1963، ص 149.

33- بن سليمان الأحديب، إبراهيم، " الكوارث وتداعياتها "، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 2018، ص 22.

34- بن سليمان الأحيدب، إبراهيم، " الإنسان والبيئة – مشكلات وحلول "، الرياض، الطبعة الأولى 1324 هـــ ص 12.

35- جمال الدين مظلوم، محمد، " إدارة الأزمات الأمنية – مواجهة الكوارث الطبيعية "، الرياض، الطبعة الأولى 2012، ص 21.

36- شعبان، أسامة حسين،" الأخطار والكوارث البيئية "، دار الفجر للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013، ص 141.

37 - سور البقرة، الآية 155.

38- سورة الأعراف، الآية 133.

39- خميس الزركة، محمد، " البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان "، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى 2000، ص 488.

40- سورة الأعراف، الآية 133.

2.أنـواع الكوارث الطبيعية من حيث إمكانية التوقع

إن الواقعة تعد كارثة طبيعية، سواء نشأت عن حدث متوقع أم مفاجئ، وأن الكارثة الطبيعية ما هي إلا حدث طبيعي استثنائي ينتج عنه أضرار جسيمة، بعبارة أخرى؛ لا يتم تعليق إضفاء صفة الكارثة على توفر سمة المفاجأة في حدوث الواقعة الطبيعية، وإنما يعد كل واقعة من قبيل كارثة طبيعية ما دامت تسببت بخسائر في الأرواح ومعاناة بشرية وألحقت أضرارا مادية بالغة[41]، فالتقدم العلمي الذي بتنا نشهد تقنياته الحديثة بشكل واضح في مجال التنبؤ بالكوارث الطبيعية وتوقع حـدوث العديد من صورها.

الأمر الذي لا يسوغ القول بإضفاء صفة الكارثة على واقعة طبيعية في موقع معين وعدم إضفاء تلك الصفة على الواقعة ذاتها في موقع آخر، لا لسبب سوى أنه تم توقع حدوثها في الموقع الأخير ولم تتهيأ الظروف لتوقعها في الموقع الأول، إذ لا خلاف في أن هاتين الواقعتين تمثلان صورا للكارثة الطبيعية بما تنطوي عليه من معنى النازلة العظيمة، ما دامت قد توفرت في كل منهما سمات هذه الأخيرة من استثنائية في الحدث وجسامة في الأضرار وشمولية في التأثير، أما إذا أسهم التوقع في تدارك تلك الأضرار من حيث جسامتها أو شمولية تأثيرها فهنا ستنتفي صفة الكارثة الطبيعية عن الواقعة لعدم استيفاء سماتها وليس لعدم مفاجأتها في الوقوع.

ثـانـيـا - أنـــواع الـكـوارث الطبيعية من حيث ظرفي الزمان والمكان

1. أنواع الكوارث الطبيعية من حيث ظرف الزمان

فالكوارث الطبيعية تتنوع في صورها من حيث الزمن على وفق ما تستلزمه من وقـت وتقتضيه من مـدة لإيقاع الأضرار وإحـداث الدمار، وهـي بذلك على فئتين؛ الأولى قصيرة الأمد، والثانية كـوارث طويلة الأمد [42]، ويـراد بالفئة الأولى: تلك الكوارث التي لا يستغرق زمن حدوثها وتحقق آثارها مدة طويلة، وتظهر الـزلازل كأبرز صورة من صور هذه الفئة، فأعظم زلزال لا يستغرق من الوقت سوى ثوان معدودة أو بالكثير بضع دقائق [43]، أما الفئة الثانية من الكوارث الطبيعية وفق هذا التصنيف فهي تتمثل بتلك الصور من الكوارث التي تستغرق مدة زمنية طويلة حتى تظهر آثارها وتتبين أضرارها، وهي تتجسد على وجه الخصوص في كوارث التلوث البيئي [44] والجفاف[45] والتصحر [46].

2.أنـواع الكوارث الطبيعية من حيث ظرف المكان

يقصد بظرف المكان المتعلق بالكارثة الطبيعية نطاقها الجغرافي الذي تحدث فيه وتترتب أضرارهـا ضمنه وتنحصر آثارها في حـدوده، ووفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف الكوارث الطبيعية على فئتين، الأولى كـوارث طبيعية وطنية والثانية كوارث طبيعية عابرة للحدود، فالفئة الأولى تشمل الكوارث الطبيعية التي تحدث ضمن حدود دولة معينة ، وتنحصر آثـارهـا ضمن المساحة الجغرافية لتلك الدولة ، ولا تتعداها إلى دول أخرى ، فيدخل ضمن هذه الفئة جميع الكوارث الطبيعية التي تقع في النطاق المكاني المحدد كإقليم وطني للدولة، سواء شملت الكارثة بأضرارها نطاق ذلك الإقليم بأكمله أم جزء منه، فقد يكون حـدوث الكارثة الطبيعية وتأثيرها شاملا على جميع أجزاء الرقعة الجغرافية للدولة. وقد تحدث الكارثة الطبيعية ضمن نطاق إقليم الدولة ولكنها لا تشمل كل مساحة ذلك الإقليم وإنما تقتصر على أجزاء منه، وقد يتحدد الظرف المكاني للكارثة في نطاق محلي لا يتجاوز الجزء من المدينة.

إذا كانت الكوارث من صنف الفئة الأولى تتحدد في مكان معين لا تتجاوز فيه نطاق الدولة الـواحـدة، فتنسب لتلك الدولة ويطلق عليها اسم الكوارث الوطنية، فإن كوارث الفئة الثانية تكون شاملة لأكثر من دولة ومن ثم يصح أن نطلق عليها تسمية الكوارث العابرة للحدود، وشمولية الكارثة لأكثر من دولة يمكن أن تتجسد في صور مختلفة، فأما أن يكون حدوثها شاملا، كأن تقع الكارثة في أكثر من دولة، ومن ثم تلحق أضرارها في جميع الدول التي وقعت فيها)، أو أن يحدث مصدر نشوء الكارثة في دولة،

الهوامش

41- موسى الكحيلي، عبد الله، " علاقة وسائل الإعلام بعملية اتخاذ القرارات أثناء الكوارث "، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة الجامعية 1428 هـ/ 2007 م، ص 98.

42- صبري محسوب، محمد وأرباب، محمد، " الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة معالجة جغرافية"،مرجع سابق، ص 35.

43- عزة أحمد، عبد الله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية "، بحث منشور في مجلة مركز بحوث الشرطة، تصرها أكاديمية مبارك للأمن، العدد الحادي والعشرون 2002 م، ص 535.

44- يقصد به الإفساد الذي يتعرض له واحد أو أكثر من مكونات البيئة الطبيعية المتمثلة بعناصر الطبيعة أو ما يطلق عليها بالأغلفة الأربعة للطبيعة، وهي الغلاف الجوي والغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الحيوي، فدخول الملوثات إلى نظام بيئي معين سيؤدي إلى اختلال التوازن في واحد من عناصر ذلك النظام أو أكثر، ومن ثم يلحق الضرر بالإنسان أو الحيوان أو النبات.

• وري الشافعي، نوري رشيد، " البيئة وتلوث الأنهار الدولية "، طرابلس لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى 2011، ص 38.

45- كارثة الجفاف تعد إحدى أهم المخاطر الطبيعية التي تهدد الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لوجدناها هي الأخرى لا تتحقق إلا عبر استغراق مدة زمنية طويلة، ويمكن تعريف كارثة الجفاف بأنها عبارة عن تراجع الإمدادات المائية وتساقط الأمطار مما يتسبب في نقص حاد في الموارد المائية بحيث تنخفض إلى مستويات لا تكفي لتلبية الاحتياجات البيئية والإنسانية والصناعية والصحية من الماء، وبشكل عام تحدث كارثة الجفاف عندما تعاني منطقة ما بشكل مستمر من انخفاض هطول الأمطار عن المعدل الطبيعي لها ولسنوات متوالية، وهذه المدة الطويلة للجفاف كفيلة بإيقاع الخسائر المادية المتمثلة بتلف المحاصيل الزراعية ونفوق الثروة الحيوانية، ومن ثم إلحاق الأضرار الجسدية المتمثلة بأمراض سوء التغذية وزهق الأرواح بسبب نقص المواد الغذائية.

• حسين شعبان، أسامة،" الأخطار والكوارث البيئية "،مرجع سابق، ص 167.

46- هو تكثيف أو تعميق للظروف الجافة من خلال حدوث تدهور في الطاقة البيولوجية للبيئة بما يقلل من قدراتها على إعالة استخدامات الأرض في الزراعة والرعي والغابات بشكل طبيعي.

وهذه الظاهرة تزداد وتتفاقم مع توالي مراحلها وتتابع آثارها مستغرقة في ذلك مدة زمنية طويلة تستمر بإحداث دمارها الكارثي المتواصل ما لم يباشر في مكافحة مظاهرها منذ مراحلها الأولى.

• خميس الزوكة، محمد، " البنية ومحاوز تدهورها وآثارها على صحة الإنسان "، مرجع سابق، ص 521.

47 - السيد سليمان، محمد طالب- ونواف عامر، طلال، " المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية - دراسة مقارنة "، دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي للعين، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2013، ص 206.

ومن ثم تمتد آثار تلك الكارثة وأضرارها إلى دول أخرى [47].

إن نتائج التي قام بها البنك الدولي عن السيول والفيضانات في الدول العربية في العام 2011، أكدت أنها كانت الكارثة الطبيعية الأكثر حصولا من العام 1981 حتى العام 2011، مع نحو 300 حدث من هذا النوع (53% من مجموع الكوارث الطبيعية)، فيما تشكل الزلازل 24% من المجموع، والعواصف والجفاف 10% إلا أن النسبة القليلة المتعلقة بالجفاف تعود إلى النقص في المعلومات المتوفرة، أما نسبة إجمالي الناتج المحلي المعرض للفيضانات والسيول، فارتفعت إلى ثلاثة أضعاف بين العامين 2000 – 2009 مما كانت عليه بين العامين 1970 و 1979، كما تضاعفت نسبة السيول والفيضانات والمتضررين منها من العام 2000 حتى العام 2011.

الكوارث الطبيعية الأكثر حصولا في الدول العربية (الفيضانات والسيول)

السنة	البلد	الخسائر
2001	الجزائر	أكثر من 700 قتيل ومئات المفقودين (250 مليار سنتيم)
2004	جيبوتي	230 قتيل (1,11 مليون دولار)
2006	مصر	600 قتيل وآلاف المتضررين
2008	اليمن	خسائر 6,1 بليون دولار، ارتفاع معدل الفقر من 28% إلى 51%بين عامي 2008 و2010
2009	السعودية	100 قتيل وإصابة المئات – 1,4 بليون دولار
2010	المغرب	89 قتيل ومفقودين، تدمير 400 منزل ومئات الهكتارات من الأراضي الزراعية
2013	فلسطين	خسائر قدرت 50 مليون دولار، أضرار في القطاع الزراعي
2016	السودان	76 قتيل وتدمير 3206 منزلا

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية الدول العربية تعرضت إلى نفس الكارثة الطبيعية والمتمثلة في السيول والفيضانات والتي كانت لها خسائر كبيرة في الأرواح، إضافة إلى الخسائر المادية التي مست المنازل وأضرار بالقطاع الزراعي.

أدت التغيرات المناخية التي شهدها العالم خلال الأعوام السابقة إلى زيادة حجم المخاطر الطبيعية التي يتعرض لها العالم سواء سيولا أو فيضانات أو زلازل أو عواصف ثلجية وأسفرت تلك الكوارث الطبيعية عن خسائر بشرية وأيضا مادية ضخمة وأوضح تقرير المخاطر العالمية لعام 2018 الصادر عن شركة ميونخ ري أن خسائر الكوارث الطبيعية خلال 2017 قد بلغت حوالي 330 مليار دولار مقارنة بـ 350 مليون دولار خلال 2011 وهو أعلى معدل خسائر خلال السنوات الماضية في الفترة من 1980 إلى 2017 بسبب زلزال توهوكو والفيضانات في تايلاند.

ولقد بلغت خسائر الكوارث الطبيعية المؤمن عليها عام 2017 حوالي 135 مليار دولار. ولفت التقرير إلى الخسائر الكلية والخسائر المؤمن عليها للكوارث الطبيعية عام 2017 أعلى بكثير من المتوسطات المقابلة لها في خلال العشر سنوات الأخيرة والتي بلغت بعد التعديل وفقا لعوامل التضخم 170 مليار دولار أمريكي و49 مليار دولار أمريكي على التوالي. وسجل مركز ميونخ ري لخدمات الكوارث الطبيعية عدد 710 خسارة أو حدث ذي صلة وهو رقم أعلي من المتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة. حيث بلغ متوسط الخسارات المسجلة للعام الواحد خلال العشرة الأعوام الأخيرة 605 خسارة مقارنة بمتوسط 490 خسارات في العام خلال

الثلاثين عاما الماضية [48]، أما بخصوص تطور تأمين الكوارث الطبيعية على المستوى العالمي، شهدت الفترة الممتدة من بين 2008 – 2019 حدة وتكرار العديد من الكوارث:

- الكوارث الطبيعية Catastrophes Naturelles
- الكوارث التقنية (أو التي سببها البشر أو تقنية ك – ت) Catastrophes Techniques

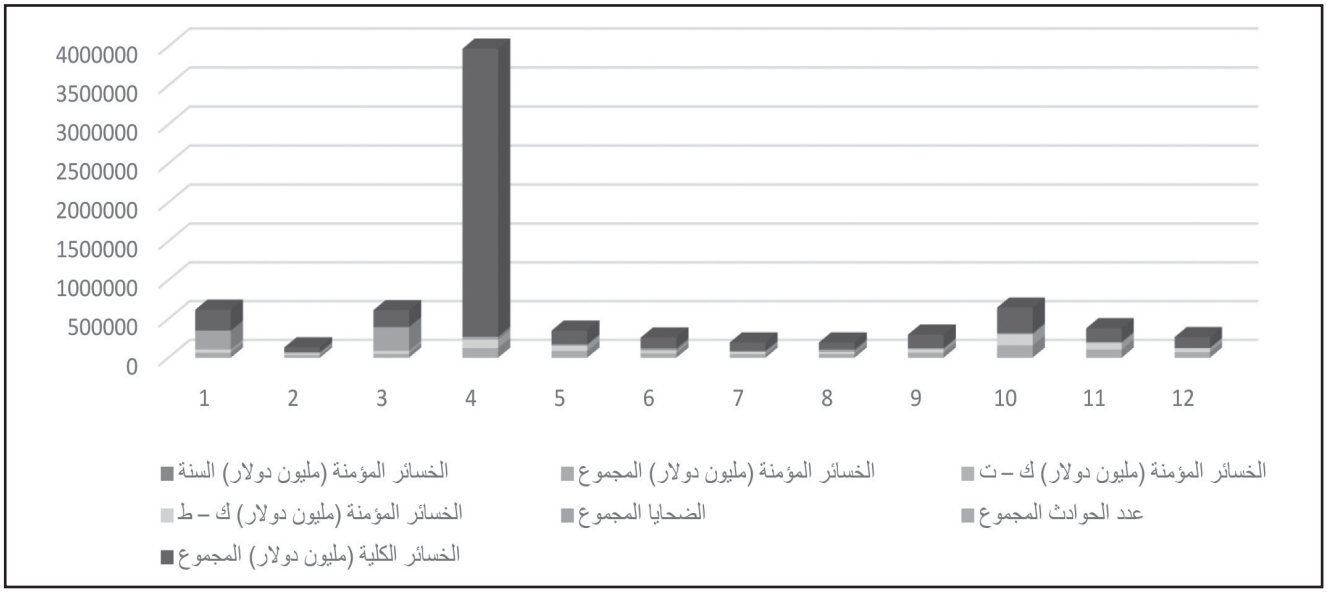

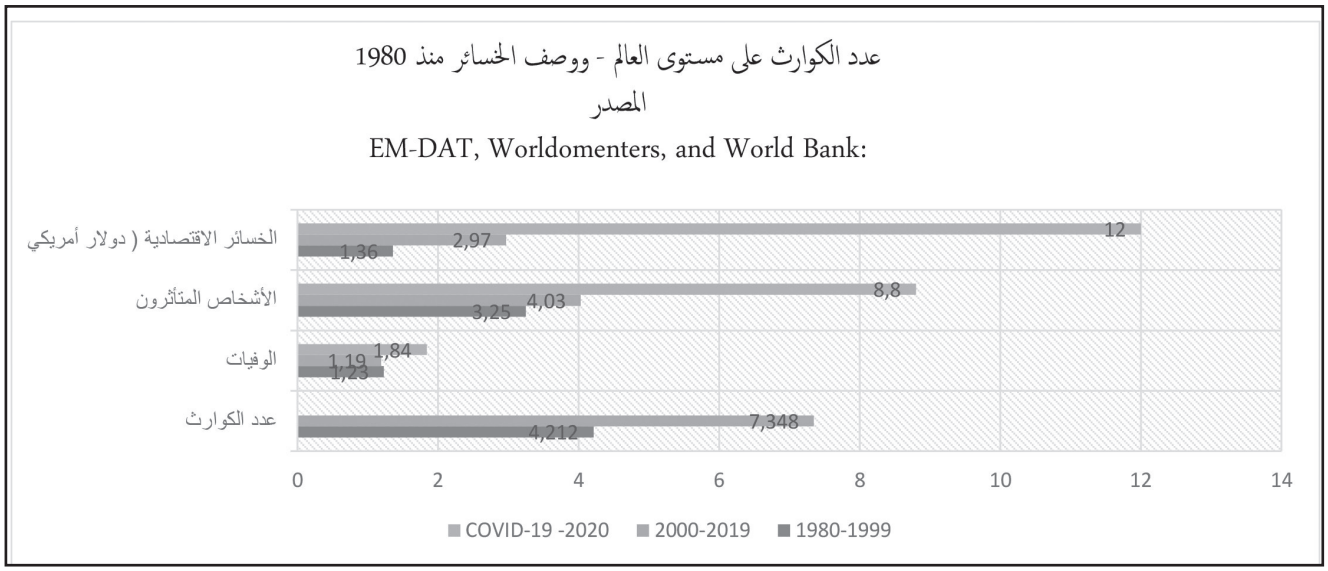

الهوامش

47 - السيد سليمان، محمد طالب- ونواف عامر، طلال، " المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية – دراسة مقارنة "، دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي للعين، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2013، ص 206.

48 - الاتحاد المصري للتأمين، " الخسائر العالمية من الكوارث الطبيعية خلال 2017 "، تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر 2018 من الاتحاد المصري للتأمين: www.ifegypt.org

نلاحظ من خلال الجدول إن مجموع الخسائر الكلية للكوارث منذ 2008 إلى 2019 كلف العالم ما قيمته 2260970 مليون دولار بمتوسط يقدر بقيمة 188414.16 مليون دولار لنفس الفترة، علما أن سنة 2011 كانت الأكثر كلفة على التأمين بكلفة 370 مليار دولار المؤمن منها 115 مليار دولار أي بنسبة 23,31، أي حوالي 51% من PIB على المستوى العالمي، كما أشارت المجموعة السويسرية الرائدة في مجال إعادة التأمين إن قيمة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في سنة 2017 بلغت 330 مليار دولار، وهو رقم أعلى بكثير من 175 مليار دولار الذي سجل سنة 2016.

وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي، إلى الأعاصير الثلاثة، هارفي32 Harvey مليار دولار، وإيرما30) Irma مليار دولار)، وماريا 30) Atlas مليار دولار)، التي ضربت الولايات المتحدة والكاريبي، وكذا الحرائق التي عرفتها ولاية كاليفورنيا، إن عام 2019 تميز بانخفاض الخسائر الاقتصادية الناتجة عن كوارث طبيعية إلى 140 مليار دولار أمريكي، وهي قيمة أقل مما كانت عليه في العامين السابقين، بسبب غياب الأعاصير الشديدة في الولايات المتحدة، وغطى التأمين ما قيمته 60 مليار دولار أمريكي من الخسائر، وهو أقل من المتوسط السنوي للخسائر خلال العشر سنوات السابقة والذي بلغ 75 دولارا أمريكيا (**swissre sigma 2020**)

إن الكوارث الطبيعية لا تفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن البلدان الناشئة هي التي منيت بأشد الأضرار، حيث فقدت نسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية في الفترة ما بين عامي 1977 و2001 وحدها، ونسبة 3% فقط من الخسائر الاقتصادية المحتملة في الدول النامية تغطى بالتأمين، في حين تصل هذه النسبة إلى 45% في الدول المتقدمة خلال نفس الفترة[49].

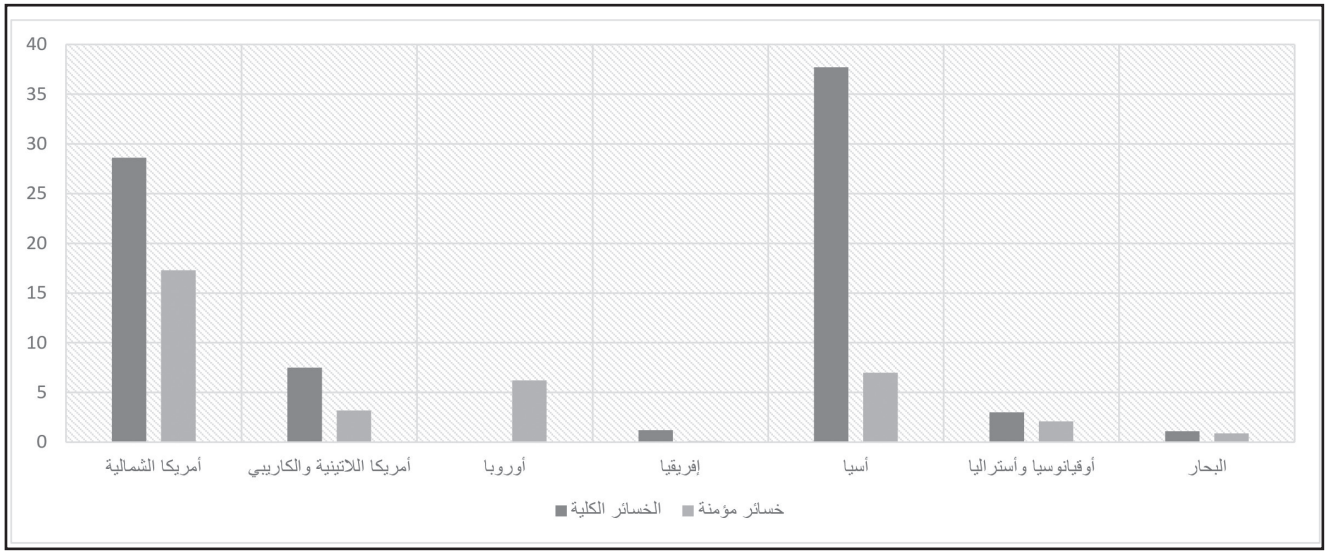

الكوارث الطبيعية من 2001 إلى 2016: عدد وتكلفة الأحداث

Année	Nombre d'événements	Dommages économiques	Dommages assurés	Part des dommages assurés	Nombre de victimes
2001	111	>14,5	10	68,96%	22 803
2002	130	42	11,4	27,14%	10 729
2003	142	65	16	24,60%	37 821
2004	116	120	46	38,30%	292 800
2005	149	220	78	35,45%	88 083
2006	136	43	11,8	27,40%	22 400
2007	142	63,7	23,3	36,60%	14 630

2008	137	258	44,7	17,30%	234 900
2009	133	50	22	44%	9 000
2010	167	194	39,8	20,51%	297 127
2011	175	362	110	30,40%	29 000
2012	168	178	71	39,90%	8 984
2013	150	131	37	28,24%	20 201
2014	191	101	27,7	27,72%	7 066
2015	198	82	28	34,15%	19 365
2016	160	150	42	28%	6 884

إدارة الكارثة الطبيعية والمفاهيم ذات العلاقة

أعدت المملكة المغربية تقرير دورية في سنوات الممتدة من 2009 – 2013، تناولت الإنجازات والتقدم الحاصل في ميدان الوقاية وتدبير الكوارث، وكذا التحديات التي يتوجب رفعها من طرف بلادنا من أجل التقليص من المخاطر على المستوى الوطني، وعلى الرغم من أن بلادنا كانت تسجل في كل مرة تقدما على مستوى الأجهزة والآليات الكفيلة بالوقاية من الكوارث الطبيعية، إلا أنه يلاحظ أن المغرب لا يتوفر على أرضية وطنية عملية تسمح له بالشروع في تنفيذ التوجهات السياسية الضرورية في هذا المجال وكذا تنسيق أنشطة مختلف المتدخلين في تدبير المخاطر[50].

1 -مفهوم الخطر والأزمة

أولا – مفهوم الخطر

كثير ما يستخدم مفهوم الخطر مترادفا مع مفهوم الكارثة، وذلك على الرغم من الاختلاف الجوهري بين المفهومين، والذي يجعل الكارثة نتيجة محتملة لتحقق الخطر إذ إن وقوع هذا الأخير لا يؤدي بالضرورة إلى تحقق الأولى، إذ يشير الوضع الكارثي إلى أثر الخطر على المجموعات البشرية، ويتمثل ذلك في عدد القتلى من البشر والحيوانات، وحجم الخسائر المادية من جراء تهدمها أو انهيارها أو اختراقها، وإن أدى الحدث إلى أضرار بالغة تتصل بتعطيل حركة النقل البري والبحري والجوي، وتوقف الاتصالات السلكية، وتعطل أداء الخدمات الصحية والتعليمية والدوائر الحكومية (الأمنية والدفاع الوطني... عندئذ يمكن وصفه بالكارثة)[51].

الخطر[52]هو الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين[53]، وللخطر ميزتان هما: **التواتر**؛ هو مدى تكرار خطر في فترة محددة، والفداحة (الجسامة)[54]؛

الهوامش

49- مجلة الرئد العربـي، " التأمين ضد الكوارث الطبيعية : منصة جديدة لإصدار سندات التأمين ضد الكوارث "، 2010، ص 40.

50- هذا ما اعتبره إطار عمل (هيوكو) الذي تم إقراره من طرف 168 بلدا، حول ثلاثة أهداف وخمس أولويات يتوخى من خلالها جعل التقليص من المخاطر أولوية وطنية ومحلية، مع خلق إطار مؤسساتي متين لهذا الغرض، وفي هذا السياق ووفقا للتوصيات الواردة في هذا الإطار يتوجب على الدول أن تعد تقارير وطنية.

51- بن حمد التويجي، صالح، " الكوارث والأزمات – التخطيط – الاستعداد – الإدارة "، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى 2018، ص 37.

52- للخطر علاقة بالكارثة والتي هي حادثة محددة زمانا ومكانا ينتج عنها تعرض مجتمع بأكمله، أو جزء منه إلى خسائر مادية وجسمانية جسيمة، وقد تكون طبيعية مردها فعل الطبيعة وقد تكون صناعية أو تكنولوجية من فعل الإنسان.

• مهنا، محمد نصر، " إدارة الأزمات والكوارث "، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى 2001، ص 230.

53- الهانسي، مختار محمود، عبد النبي حمودة، إبراهيم، " مبادئ الخطر والتأمين "، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى 2002، ص 11.

54- تختلف المخاطر الطبيعية أيضا حسب مسببات وقوعها، إلى مخاطر جيوفيزيائية ومخاطر جوية، والمخاطر الجيوفيزيائية تنقسم إلى مخاطر حيوية ومخاطر مائية ومخاطر حيوية.

• الجمال، طارق،" الاستراتيجية العامة لمواجهة الكوارث"، القاهرة، الطبعة الأولى 2007، ص 7.

والتي تشير إلى حجم الخسارة التي تنجم عن تحقق الخطر، أما في التأمين فإن الخطر يعرف على أساس أنه حادث غير مؤكد الوقوع، ولا يتوقف بصورة محضة على إرادة أي من الطرفين في عقد التأمين وخصوصا إرادة المؤمن له[55]، كما تعرف أيضا المخاطر بأنها احتمال ظهور حدث يحمل أضرارا كامنة أو محتملة في منطقة ما ضمن زمن محدد[56].

فالخطر هو أي ظاهرة، مادة أو حالة لديها القدرة على إلحاق الضرر بالبنية التحتية والخدمات والناس والممتلكات والبيئة[57]، والمخاطر هي عبارة عن مزيج بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه[58]، كما تعرف المخاطر بأنها: " إمكانية وقوع حادث يكون له تأثير على الأهداف"[59]، وعرفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الخطر على أنه: " التهديد أو حالة عدم اليقين المصاحبة لحدث ما، والذي قد تكون له آثار سلبية على تحقيق النتائج المحددة في المخططات الاستراتيجية للمنظمة[60]"، كما تعرف الأخطار بالأحداث التي قد تغيّر، أو تُضعف أو تدمر منظمة ما، وهي ظواهر مثل الزلازل أو الأعاصير أو الحرائق والتي تملك القدرة على التسبب في تعطيل المنظمات أو إلحاق أضرار بها[61]، أما الجمعية العامة للأمم المتحدة في فيفري 2017 فقد خصت الخطر بالتعريف الآتي: " الخطر هو أي عملية، أو ظاهرة أو نشاط إنساني قد يسبب الموت، أو الإصابة أو أي آثار صحية أخرى، أو تدمير الملكية، أو الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي، أو التدهور البيئي "[62].

فهي الظواهر والأحداث التي يمكن أن تقع في البيئة أو المنطقة وتهدد مكوناتها الطبيعية والبشرية، وتنتج عنها خسائر مادية وبشرية جسيمة، ويتم التعرف عليها من خلال سجلات الوقائع والأحداث التي تعرضت لها المنطقة قديما، من الدراسات العلمية والشواهد والمؤثرات الملاحظة حاليا، وتختلف المخاطر وتوزيعها الجغرافي وأسبابها والآثار التي تنتج عنها والسبل والإجراءات التي يمكن أن تتخذ لمنعها والتخفيف من آثارها[63].

ثانيا – مفهوم الأزمة

تعني الأزمة[64]في معاجم اللغة الإنجليزية نقطة تحول في المرض أو في الحياة أو في التاريخ، وهي نقطة تحول تتصف بالصعوبة والقلق من المستقبل وتتطلب اتخاذ القرار المناسب خلال مدة زمنية محددة. وللأزمة في معاجم اللغة الفرنسية معان أهمها: النزاع، التوتر، الفقر، الفاقة ويمكن إرجاع الأصل التاريخي لمصطلح الأزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، حيث استخدم هذا المصطلح للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة، وإما موته[65].

الأزمات يمكن إرجاع الأصل التاريخي لمصطلح الأزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، حيث استخدم هذا المصطلح للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة، وإما موته[66]، لقد تعددت تعريفات الأزمات، فاختلفت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، فيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

تعرف الأزمة بأنها: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة، أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير"[67]، تعرف أيضاً بأنها: "حالة توتر ونقطة تحول، تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"[68].

كما يشير أحدهم إلىثلاث تعريفات للأزمة:

الأول: إن الأزمة هي تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، وهي تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف عدم التأكد حتى لا تنفجر الأزمة إلى مواجهة[69]،**ثانيا:**إن الأزمة انقطاع أو خروج عن النمط المعتاد للتفاعل بتأثير سلسلة المتغيرات التي تحيط بموقف معين، بحيث ينطوي هذا التطور المفاجئ على قرارات سريعة وفي ظروف عدم التأكد[70]،**الثالث:**إن الأزمة عبارة عن حالة من التوتر الدولي الذي يمكن أن يتطور أو يتعقد إلى حالة النزاع المسلح [71].

وتعرف الأزمة كذلك بأنها " ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة

أو المنظمة أو المجتمع، وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير"، فهي حالة توتر ونقطة تحول، تتطلب قرارا عنه مواقف جديدة، سلبية كانت أو إيجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"[72]، وتعتبر الكوارث من أكثر المفاهيم التصاقا

الهوامش

55- لا بد من توفر شروط في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين، وهي:

الشرط الأول: الخطر غير محقق الوقوع (الاحتمالية): ذلك أن التأمين يستند أساسا على فكرة الاحتمال، لذلك فالخطر المؤمن منه يجب ألا يكون مستحيلا وفي نفس الوقت يجب ألا يكون مؤكد الوقوع، بل يكون بينهما فبين الاستحالة والتأكيد يوجد الاحتمال.

الشرط الثاني: عدم تعلق الخطر بمحض إرادة أحد طرفي العقد: لوضوح أنه إذا تعلق الخطر بمحض إرادة أحد كرفي العقد، زال عنصر الاحتمال المؤكد عليه في المحل، وأصبح تحقق الخطر وفق مشيئة أحد طرفيه، فإذا كان هذا الطرف هو المؤمن كان في استطاعته أن يمنع تحقق الحادث المؤمن عليه، فهو إذا لا يتحمل الخطر، أما إذا كان الطرف هو المؤمن له، لم يعد هناك معنى للتأمين إذ هو يؤمن نفسه من خطر يستطيع تحقيقه بمحض إرادته، وما عليه إلا أن يحققه ويستولي على مبلغ التأمين فلا بد إذا من أن يتدخل في تحقيق الخطر عامل آخر، كالعامل المصادفة والطبيعة.

الشرط الثالث: مشروعية الخطر؛ فيشترط في الخطر أن يكون مشروعا، أي غير مخالف للنظام العام والآداب العامة، لذلك فقد حظرت عملية التأمين على عمليات التهريب، الاتجار في المخدرات.

• السيد محمد تقي الحكيم، عبد الهادي، " عقد التأمين ومشروعيته "، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2003، ص 108.

56- بن حمد التويجي، صالح، " الكوارث والأزمات – التخطيط – الاستعداد – الإدارة "، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى 2018، ص 37.

57- منظمة اليونسكو، " إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي "، اليونسكو 2016، ص 65.

58- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، " دليل لتعميم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي "، جنيف 2013، ص 72.

59- منظمة اليونسكو، " إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي "، اليونسكو 2016، ص 65.

60 - World Météorologique Organizations, WMO Risk Management Framework, N° 1111, April 2013, P 3.

61- المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي، اليونسكو 2016، ص 8.

62- وقد قسمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم الأخطار إلى:

• الأخطار المناخية الأعاصير، وموجات الحرارة، والبرق، والحرائق.

• الأخطار الجيولوجية البراكين والزلازل وتحرك الكتل الأرضية الضخمة (الشلالات، والانزلاقات، والانهيارات).

• الأخطار الهيدرولوجية: الفيضانات والطوفان المفاجئ وأمواج التسونامي..

• الأخطار الفيزيائية الفلكية: النيازك

• الأخطار البيولوجية: الأوبئة والآفات

• الأخطار البشرية: النزاع المسلح، الحرائق، التلوث، انهيار البنية التحتية، والاضطرابات المدنية والإرهاب.

• أخطار التغير المناخي، ازدياد تواتر العواصف وشدتها، فيضان البحيرات الجليدية.

UNDRR And ISR, Hazard Définition - Classification Review :Technical Report, Geneva : United Nnited Nations, 2020, p 8.

63- بن سليمان الأحديب، إبراهيم، " الكوارث وتداعياتها "، مرجع سابق، ص 18.

64- الأزمة في اللغة العربية مشتقة من الفعل " أزم " ويعني؛ " شدة العصف بالفم وقيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازم، والأزمة هي الشدة والقحط ويطلق على طريق بين جبلين مأزم "، أما في اللغة الصينية فقد يرعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة إذ نجد أن Jiwet وهي عبارة عن كلمتين، فالكلمة الأولى Ji تدل على الخطر أو التهديد، أما الثانية Wet فتدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تطور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السليمة أو السديدة.

• ربحي عبد القادر الجديلي، " إدارة الأزمات (إطار نظري)"، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ص 3

65- العماري، عباس رشيدي، " إدارة الأزمات في عالم متغير "، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993، ص 17.

66- العماري، عباس رشيدي، " إدارة الأزمات في عالم متغير "،مرجع سابق، ص 17.

67- Oxford Dictionary, «oxford – the Clarendon Pressa» , 1992, p 194

68- الشعلان، فهد أحمد، " إدارة الأزمات: الأسس والمراحل والآليات "،الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1999، ص 24.

69- عامر،أحمد، " مقدمة في إدارة الأزمات "، القاهرة، جامعة قناة السويس، الطبعة الأولى 1989، ص 3.

70- عامر، أحمد، " مقدمة في إدارة الأزمات "، مرجع سابق، ص 4.

71- عام،أحمد، " مقدمة في إدارة الأزمات "، مرجع سابق، ص 8.

بالأزمات، إلا أنها لا تعبر عنها بالضرورة، فالكارثة وكما مر بنا هي حالة مدمرة حدثت فعلا، ونجم عنها ضررا محددا، سواء في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معا، والحقيقة قد تكون الكوارث أسباب الأزمـات، أو نتائج لها، ولكنها بالطبع لا تكون هي الأزمــة في حد ذاتها[73].

ويمكن أن نلخص أهم الـفـروقـات بـين مفهومي الأزمـة والكارثة على النحو التالي:

١٠

فكلمة الأزمــة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الـحـوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات؛

في ا

لحل تلك الأزمـات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالبا ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها.

و

وخارجيا، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالبا لا يكون لها مؤيدون.

الكارثة هي حادثة كبيرة مدمرة وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح (في الجوانب المادية وفي الجوانب المعنوية)، وهي قد تكون طبيعية ناجمة عن فعل الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والعواصف والسيول)، وقد تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة عمدية أو بصورة غير عمدية (الإهمال)، وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية، وقد تكون الكارثة - في حالات كثيرة سببا رئيسا للأزمة، لكن الكارثة ليست هي الأزمة، وهناك أمثلة كثيرة تكون فيها نتائج الكوارث سببا واضحا في وقوع الأزمة، ومثال ذلك أن كارثة الزلازل قد تؤدي إلى أزمات كثيرة من قبيل؛ أزمة توفير الطعام والشراب للمنكوبين، أزمة توفير المسكن والمأوى للمنكوبين أزمة تفاقم عمليات النهب والسرقة، أزمة الطاقة الكهربائية والنفط، وغيرها من الأزمـات المرتبطة بطبيعة هذه الكارثة.

2 - استراتيجيات تدبير الكوارث الطبيعية ومراحل إدارتها

يتطلب الأمر هنا وجود منظمة تعنى بإدارة الكوارث والأزمات، تقوم بتحليل المخاطر والأزمـات المحتملة وتضمينها بالخطط الاستراتيجية وإعـداد برامج تدريبية بناء على الأخطار المتوقعة والسيناريوهات المحتملة وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف وبما يكفل السير الطبيعي للحياة واستمرارية الأعمال أثناء هـذه الـكـوارث، مما يستدعي الوقوف على استراتيجيات تدبير الكوارث الطبيعية (أولا)، ورصـد أهم مراحل تطورها (ثانيا).

أولا – استراتيجيات تدبير الكوارث الطبيعية

تتمحور الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية حول ثلاثة أهداف:

ي

المخاطر؛

ق ا

لتعزيز القدرة على الصمود والاستجابة لها؛

ث

الطبيعية من أجل التعافي السريع وإعادة الإعمار الفعال.

تنقسم استراتيجيات إدارة الكوارث إلى ثلاث مجموعات كبرى[74] :

:

وتمثل الحد الأدنى من التعامل مع مخلفات الكارثة، وهي ترمي إلى توزيع الخسائر بأكبر درجة ممكنة خارج نطاق أو محل الكارثة عبر إجـراءات تتلخص في: التأمين - المساعدات الاجتماعية - المساعدات الحكومية - المساعدات الدولية والإقليمية.

هـذه الإستراتيجية إلى تقليل حدة الأحداث هندسة السيطرة على البيئة وترقية أجهزة الإنـذار المبكر وتقوية الطبيعية، عبر المنشآت وإقامة مبان مقاومة.

•

الاجتماعية وتعد أرقى الاستراتيجيات الثلاث، وهي تهدف إلى تطوير أساليب الإخـلاء ونـظـم الـطـوارئ وتخطيط استخدامات الأرض بأساليب فعالة وترقية القدرة التنبئية، وتحديد الأقاليم المعرضة للكوارث والتخطيط وفقا لذلك، بالإضافة إلى تنمية الوعي الاجتماعي بالكارثة عير البرامج التربوية.

ثانيا – مراحل إدارة الكوارث الطبيعية[75].

تمثل الكوارث اضطرابا في أداء المجتمع أو التجمعات، مما يترتب عليه خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية تفوق قدرة المجتمعات المتأثر على مواجهتها باستخدام مواردها الذاتية، إن الكوارث هي نتاج الجمع بين الأخطار ومستويات الضعف والهشاشة الناتجة عن تفاعل معقد بين عوامل عديدة ومتشابكة، يقع الكثير منها ضمن نطاق السيطرة البشرية، لذا يمكن درؤها ومنع وقوعها، أو على الأقل يمكن الحد من تأثيرها بدرجة كبيرة من خلال تعزيز مرونة الممتلكات التي نريد حمايتها[76].

إن إدارة مخاطر الكوارث هي عبارة مجموعة من الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي، وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن، فهي عملية طويلة على العديد من إجراءات التخطيط، والنشاطات، والاتصالات واتخاذ القرارات، والتجربة والممارسة، وهي تغطي المسافة الكبيرة بين الإجراءات الوقائية وصولا إلى الإجراءات العلاجية المتأخرة، لذلك فإن إعداد خطة ناجحة ومدروسة على المستوى الوطني لإدارة الكوارث والمخاطر يجب أن يستند بناء هذه الخطة إلى عدد من الخطوات المتتالية، وأن يكون تتابع تنفيذ هذه الخطوات حلقيا وليس خطيا، فعندما تبدأ العلمية يجب أن تستمر لتنتهي بعبر مستفادة من كل حادث [77].

تعرف إدارة المخاطر على أنها التطبيق المنتظم للمبادئ، والمقاربات والمسارات لتحديد وتقييم الأخطار وتجسيد الرد عليها وتهتم إدارة مخاطر الكوارث عموما بحماية الممتلكات من الأخطار الكبرى، وبالتخفيف من تأثير عناصر الضعف الكامنة مثل انعدام الصيانة والإدارة غير الملائمة، والتدهور التدريجي، أو تغير النظام البيئي الإيكولوجي الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى أخطار قد تتحول إلى كوارث. وتهدف إدارة مخاطر الكوارث إلى التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية عند حلول الأخطار، وعدم السماح بتحولها إلى كوارث لأنه قد تندلع الأخطار التي ينبغي أن تتصدى لها إدارة مخاطر الكوارث من داخل الممتلك أو بيئته المحيطة [78].

يقوم منهج تسيير الكارثة على التنبؤ المستقبلي الذي يتم من خلال وضع خطط احتواء الكارثة إذا وقعت والتخفيف من حدة آثارها، لذلك فهناك ثلاث مراحل رئيسية في إدارة مخاطر الكوارث؛ قبل الكارثة وأثناءها وبعدها،

مرحلة ما قبل وقوع الكارثة (الاستعداد لمواجهة الكارثة): التخطيط: وتشمل إجراءات الاستعداد الواجب اتخاذها قبل وقوع الكارثة؛ تقييم

الهوامش

72- الشعلان، فهد أحمد، " إدارة الأزمات – الأسس والمراحل والآليات "، مرجع سابق، ص 24.

73- كاظم الزبيدي، نصير مطر، " الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه مقدمة إلى جامعة ST – CLMENTS، السنة 2010، ص 154.

74- صبري محسوب، محمد،وإبراهيم أرباب، محمد، " الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة معالجة جغرافية"، مرجع سابق، ص 28.

75- هي محاولة منتظمة لتجنب أزمة في منظمة أو لإدارة أحداث سببتها أزمة ما، كما يعرف بأنه: " العلم الذي يعنى بالأساس في كيفية التغلب على الأزمات والكوارث بالأدوات والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، وعرف أيضا بأنه: علم إدارة توازنات القوى ورصد حركتها.

عليوة السيد، " إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي "، دار الأمين للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة 2004.

76- منظمة اليونسكو، " إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي "، 2016، ص 65.

77- طاهر أحمد، أحمد، " استراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات والكوارث البيئية كأحد دعائم التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير في علوم البيئة، قسن العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الجامعية 2014/2015، ص 154.

78- المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، " إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي "، اليونسكو 2016، ص 8.

المخاطر، تدابير التخفيف من أخطار محددة، والوقاية منها الصيانة والمتابعة، وإعداد سياسات وبرامج إدارة الكوارث المختلفة وتنفيذها، أم الاستعدادات لحالات الطوارئ التي ينبغي اتخاذها قبل وقـوع كارثة فتشمل إجـراءات مثل إنشاء فريق للطوارئ، وضع خطة وتحديد إجراءات الإجلاء، تركيب أنظمة إنذار مبكر، وضع خطط دورية للتدريب (كالتدريب على الإخفاء مثلا) وتوفير تخزين مؤقت[79]، إن الاستعداد لمواجهة الـكـوارث يكون بوضع المخططات والخرائط:

الـمـخـطـطـات: تتلخص هـذه المخططات في تفسير وترجمة المعلومات العلمية والتقنية التي تشملها خرائط الأخطار الطبيعية بعد تقنينها سياسيا، وهي موجهة للمنفعة العامة ودمجها مع مشاريع التعمير، وأهم هذه المخططات هي مخطط التعرض للخطر ومخطط الوقاية من الأخطار الطبيعية.

الخرائط: لكل نوع من المخاطر معلومات تقنية أو علمية متعلقة بالمتغيرات الفيزيائية الأساسية، التي تسمح بوصف وأخذ القياسات اللازمة لظواهر طبيعية معينة (الانزلاق، حجم الانهيارات..)، وقد تدخل أحيانا المتغيرات البشرية.

ومـن عـنـاصر هـذه المـرحـلـة ما يلي:

الكوارث المحتمل وقوعها وأماكن وقوعها والآثار المترتبة عنها.

من شأنها الحد ما أمكن من مسببات الكوارث أو التقليل من مخاطرها، مثل وضـع القوانين واللوائح واشتراطات السلامة في المباني والمصانع، واتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تتضمن تنفيذ تلك القوانين.

من إجـراءات وقائية للتقليل من أثـر الكارثة، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة

الكوارث على أن تتضمن هذه الخطط الإمكانات الآلية والبشرية ومهما جميع الجهات المعنية بتنفيذ الخطة.

والمجموعات على جميع المستويات للقيام بأدوارهم عند حدوث الكوارث وذلـك وفـقـا للخطط المـعـدة بهذا الخصوص.

مرحلة وقوع الكارثـــة (مرحلة المجابهة): الإدارة:

وهي فترة الساعات الإثنين والسبعين الأولى التي تلي وقوع الحادث، ينبغي اتخاذ مختلف تدابير الاستجابة الطارئة الكفيلة بإنقاذ الناس والممتلكات، كما ينبغي أن يكون هناك مؤهلون قد تدربوا على تنفيذ هذه الإجراءات خلال مرحلة الاستعداد للحالات الطارئة، ومن أهم عناصر هذه المرحلة:

الطوارئ المعدة مسبقا والتي تشتمل على عمليات الإنقاذ – الإسعاف – الإخلاء – الإيواء – رفع الأنقاض – الإطفاء – رصد الهزات والمتغيرات المناخية – تغيير مسار الأودية - شفط المياه – إزالة العوائق من مسارات الأودية ومجاري تصريف السيول - فك الاختناقات وتغيير الحركة المرورية .....) والتي تنفذ من قبل كافة الجهات المعنية.

مباشرة، وذلك من أجل تحديد حجمها والآثار التي ترتبت عنها، وكذلك حجم الإمكانات الآلية والبشرية المطلوبة مواجهتها.

والبشري إذا تطلب الأمر ذلك.

الضرورية العاجلة المتمثلة في (الغذاء – الكساء – المأوى – الأدوية – فتح الطرق والممرات – توفير الحماية الأمنية .....) إلخ.

التقارير والبلاغات الفورية، والعمل على رفع كفاءة الاستجابة للكارثة إلى أفضل مستوى ممكنا.

مرحلة ما بعد الكارثة (التأهيل وإعادة الأوضاع): التخفيف

تشمل النشاطات التي يتم اتخاذها بعد حصول الكارثة تقييم الأضرار والخسائر ومعالجة العناصر التي تضررت من خلال إجراء تدخلات تتضمن عمليات التصليح والترميم وإعـادة التهيئة، وجدير بالملاحظة أن إدارة مخاطر

الكوارث تقتضي التأهب والاستعداد للقيام بالإجراءات اللازمة لكل مرحلة من مراحل الكارثة؛ قبل وأثناء وبعد حصولها، وتفسخ خبرة الاستجابة لكارثة ما والتعافي المجال لمراجعة خطة إدارة الكوارث التي أعدت استنادا إلى عوامل نجاحاتها وإخفاقاتها، وفي الواقع يعد التواصل الدوري والمتابعة مسألة أساسية طوال دورة إدارة مخاطر الكوارث[80]، وترتبط هذه المرحلة بالمرحلتين السابقتين، وتتأثر سلبا وإيجابا بكفاءة المراحل السابقة لها، ومن عناصر هذه المرحلة:

•

الأوضاع (الإسكان والتأهيل) في المنطقة المنكوبة، بحيث توضح في هذه الخطة المتعلقة بإعادة الأوضاع المطلوب تحقيقها في هذه المرحلة وأولويات التنفيذ.

•

على عمليات إعادة الأوضاع، وتقييم الإنجازات بصورة مرحلية.

•

خطة إعادة الأوضاع.

•

الكارثة.

تعويض ضحايا الكوارث الطبيعية: أي دور لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ؟

يعتبر التعويض بأنه جزاء عن إخلال بقواعد المسؤولية المدنية بشكل عام، وهو ذو زيفة إصلاحية تهدف جبر الضرر وتصحيح ما اختل من توازن، وتختلف مصادر التعويض باختلاف الجهة التي تقوم بتقديره، لذلك سوف نعالج الأنظمة الجماعية للتعويض عن عواقب الكوارث الطبية،وكذا التعويض في إطار القانون 110.14 والإجراءات المتبعة للحصول عليه.

الأنظمة الجماعية للتعويض عن عواقب الكوارث الطبيعية

نظام التأمين عن الكوارث الطبيعية

يعتبر التأمين من بين السياسات التي أخذت بها جل الدول، للتخفيف من آثار الكوارث والتقليل من حدتها، كتقنية مهمة وأداة فعالة من أدوات إدارة الخطر بصفة عامة، والكوارث الطبيعية بصفة خاصة من خلال التأمين عليها، فيتم تحويل هذا الخطر لشركات التأمين بعد أن كانت الدول هي المسؤولية عن تعويض الخسائر من أموال خزينتها العمومية.

أولا – ماهية التأمين عن الكوارث الطبيعية

يعتبر التأمين أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقيع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب (القسط) منسوب إلى ذلك الخطر[81]، وقد اختلف رجال القانون ورجال الاقتصاد وعلماء الفقه في تعريف نظام التأمين اختلافا ملحوظا، وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها كلا منهم عند تحديده، فقد عرفه الدكتور عبد العزيز فهمي هيكل بأنه: " وسيلة يصبح بمقتضاها عبء الخسارة الناتجة عن تحقق خطر معين عبئا خفيفا بالنسبة لعدد كبير من الأفراد بدلا من أن يكون عبئا كبيرا بالنسبة لعدد قليل منهم... ويتضح بذلك أن التأمين ليس وسيلة لتفادي الأخطار أو منع وقوعها، وإنما هو مجرد وسيلة لتخفيف عبء الخسائر المادية التي تنتج عن تحقق الأخطار"[82].

الهوامش

79- بن عيسى، قواسم، "اتصال المخاطر ورهاناته الإستراتيجية في إدارة الكوارث "، مجلة الدراسات الإستراتيجية وإدارة الفرص – المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد السابع، نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ص 21.

80- بن عيسى، قواسم "اتصال المخاطر ورهاناته الإستراتيجية في إدارة الكوارث "، مرجع سابق، ص 21.

81- فلاح، عز الدين، " التأمين مبادئه وأنواعه "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 14 – 15.

82- فهمي، عبد العزيز،" مقدمة في التأمين "، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1980، ص 7.

ولعل أفضل التعريفات في هذا الجانب هو ما جاء به كل من .M FRIEDMAN و L J في مقالتها " تحليل المنفعة في حالة المفاضلة بين الاختيارات البديلة ذات المخاطر كالتالي: الفرد الذي يشتري تأمينات ضد الحريق على منزل يمتلكه يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليط من احتمال صغير لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، بمعنى أنه يفضل حالة التأكد عن حالة التأكد"[83]، أما من الجانب القانونين بالقول إنه: " عقد يتم بواسطته إصدار تعهد بدفع مبالغ من المال لشخص آخر إذا تكبد هذا الأخير خسارة معينة"[84].

أما الدكتور عبد الرزاق السنهوري فيعرف التأمين على أنه " ليس إلا تعاونا منظما ودقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتفادون بها أضرارا جسيمة تحيق بمن نزل الخطر بهم وشركة التأمين ليست في الواقع إلا الوسيط الذي ينظم هذا التعاون على أسس فنية صحيحة، فالتأمين هو إذن تعاون محمود يتقى به شر المخاطر التي تهدد المتعاونين " [85]، ويعرفه الشيخ علي بقوله: التأمين" نظام تعاقدي ابتدعه رجال الأموال لتوزيع الضرر الناتج عن الأخطار التي تصيب الأموال بإتلاف أو فساد أو ضياع أو تصيب الأجسام والأنفس بالنقص والأمراض، وتجزئته بقسمته بين أفراد عديدين يتحمل كل منهم قسطا منه، ذلك وعن طريقة تقويمه والتوصل بقيمته إلى ترميمه أو تخفيفه، وذلك بحمل قيمته ووضعها على أكبر عدد ممكن[86]".

ثانيا – خصائص التأمين عن الكوارث الطبيعية

ينشئ التزامات متبادلة على طرفيه، فيلزم كل واحد منهم بأداءات معينة، تحدد بمقتضى العقد.

المعارضة:حيث يندرج عقد التأمين ضمن طائفة عقود المعاوضة، لأن كل طرف فيه يأخذ مقابلا لما يعطي، فالمؤمن له يدفع الأقساط المستحقة عليه، في مقابل حصوله على مبلغ التأمين من المؤمن إذا ما تحقق أخطر المحدد في العقد، فالأقساط تقابل مبلغ التأمين والعكس بالعكس [87].

الزمنية(المستمرة): يكون العقد مستمرا عندما يمتد تنفيذ التزاماته على فترات متعددة أو دورية، حيث نلاحظ أن التزامات عقد التأمين لا تتم دفعة واحدة، فالتزامات المؤمن له بدفع غاية إنهاء مدة سريان هذا العقد.

:

العقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يعرف فيه كل من المتعاقدين أو أحدهما عند إبرامه مقدار ما يأخذه أو يعطيه من العقد، فعقد التأمين عقد احتمالي ذلك أن مقدار التزام أو كسب كل المتعاقدين معلق على أمر غير محقق الوقوع، وهو الخطر المؤمن عليه.

ة

الإذعان هو العقد الذي يسلم فيه القابل بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل المناقشة فيها، وذلك فيما يتعلق بسلعة أو مرفق ضروري تكون محل احتكار قانوني أو فعلي أو تكون المنافسة محدودة النطاق في شأنها[88]، ويذهب غالبية فقهاء القانون إلى أن عقد التأمين التجاري من عقود الإذعان لأن المؤمن هو الجانب القوي، ولا يملك المؤمن له إلا أن ينزل عند شروط المؤمن، وهي شروط أكثرها مطبوعة ومعروضة على الناس كافة، وهذه هي أهم خصائص عقد الإذعان، فضلا عنأن العديد من عقود التأمين إجبارية بحكم القانون[89].

نظام الصناديق الخاصة للتعويض عن الكوارث الطبيعية

إن فكرة إنشاء صناديق التعويضات كان الهدف منها هو تعويض المضرور في الحالة التي لا يعوض فيها بوسيلة أخرى، ولا يمكن لهذه الصناديق أن تتدخل إلا بصفة تكميلية أو احتياطية لكل من نظامي المسؤولية المدنية والتأمين، حيث انبثقت فكرة إنشاء صناديق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، انطلاقا من إعمال قواعد العدل والإنصاف التي تفرض ضرورة تعويض المضرور في الحالة التي لا يعوض فيها بوسيلة أخرى، وذلك بناء على أساس

مبدأ التضامن الوطني الذي يقتضي ألا يترك المضرور يتكبد الخسائر الناجمة عن الكارثة الطبيعية بمفرده.

لقد أوجد المشرع المغربي عدة صناديق لتدبير الكوارث الطبيعية والتخفيف من أضرارها نوردها كما يلي:

صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLECN:يشكل هذا الصندوق حسابا خصوصيا بالخزينة العامة ويعتبر وزير الداخلية أمرا بالصرف به. وقد نص قانون المالية لسنة 2009 على أن هذا الصندوق يمكن أن يمول النفقات التالية :106

[illegible]

الكوارث؛

[illegible]

الإنقاذ المستعجلة ومساعدة السكان المتضررين؛

[illegible]

بناء المنشآت المتضررة وبناء منشآت الوقاية؛

[illegible]

وسائل تدخل الأجهزة المختصة.

صندوق الآفات الطبيعية: أحدث "صندوق الآفات الطبيعية بعد موافقة مجلس الحكومة بتاريخ 29 شتنبر 1993 على توصية صادرة بهذا الخصوص، عن المجلس الإداري للصندوق الوطني للقرض الفلاحي"، وتشمل الآفات المعنية بهذا الصندوق الجفاف والفيضانات وأضرار السيول واجتياح الجراد ويتم الإعلان عن وجود حالة الآفة الطبيعية بقرار مشترك لوزراء الفلاحة والمالية والداخلية بناء على تقرير تعده المصالح التقنية لوزارة الفلاحة، وتتكون موارد هذا الصندوق من مساهمة سنوية لصندوق التنمية الفلاحية قدرها 150 مليون درهم دون أن يتعدى رصيد الصندوق عتبة المليار درهم، إلا أنه لوحظ بأن التحويلات تكون حسب الحاجيات الفعلية الناتجة عن الإنجازات في إطار برامج التأمين وآفات طبيعية أخرى.

الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية: تتكون مداخيل هذا الصندوق، الذي أحدث سنة 1997، من الإيرادات الناتجة عن الخدمات التي تقدمها الوقاية المدنية ومن مساهمة الجماعات المحلية في نفقات تسيير وتجهيز مصالح الإسعاف ومكافحة الحرائق وفقا لمقتضيات الفصل 3 من القانون رقم 81 المتعلق بنقل خدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق من المجموعات الحضرية والجماعات إلى الدولة، وقد خصصت الموارد المالية لهذا الصندوق لبناء وتجهيز المستودعات ومراكز الإسعاف وتطوير الكفاءات البشرية والوسائل الخاصة الموضوعة رهن إشارتها، وذلك لتأمين مستوى أفضل فيما يخص الوقاية وتدبير حالات الكوارث.

صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية: نصت المادة 15 من القانون 110.14 على إحداث شخص اعتباري خاضع للقانون العام تحت تسمية "صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية"، يخضع لوصاية الدولة ويتمتع بالاستقلال المالي، ويخضع صندوق التضامن هذا للمراقبة المالية للدولة المطبقة على

الهوامش

83- شبيرة، محي الدين، " تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويض "، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2005، ص 9

84- الكيلاني، محمد، " الموسوعة التجارية والمصرفية – عقد التأمين من الناحية القانونية "، عمان، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2009، ص 45.

85- السنهوري، عبد الرزاق أحمد، " الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام، بوجه عام، مصادر الالتزام"، بيروت – لبنان،دار إحياء التراث العربي، ج السابع، ص 21.

86- السيد محمد تقي الحكيم، عبد الهادي، " عقد التأمين حقيقته ومشروعيته – دراسة مقارنة "، بيروت – لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2010، ص 46.

87- حامد المصاورة، هيثم،" المنتقى في شرح عقد التأمين "، عمان، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص 83.

88- فرج الصدة، عبد المنعم، "النظرية العامة للالتزام – نظرية العقد"، الإسكندرية، مصر، مطبعة نشر الثقافة، الطبعة الأولى 1969، ص 109.

89- السنهوري، عبد الرزاق أحمد، " الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام، بوجه عام، مصادر الالتزام"، مرجع سابق، ص 1141.

المـقـاولات العمومية، ويـهـدف على الخصوص إلى تعويض ضحايا الوقائع الكارثية، الذين لا يتوفرون على تغطية أخرى ضد عواقب هذه الوقائع، وسيتم تمويل هـذا الصندوق عبر رسـم شبه ضريبي يسمى رســم" التضامن ضد الوقائع الكارثية"، وقد حدد معدل الرسم بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة في نسبة 1 في المائة من الأقساط أو الأقساط الإضافية أو الاشتراكات المؤداة بموجب عقود التأمين الخاضعة للضريبة على عقود التأمين باستثناء التأمين عن حوادث الشغل وعقود التأمين باستثناء التأمين عن حوادث الشغل وعقود التأمين على الحياة أو المعاشات العمرية المكتتبة من طرف أشخاص ليس لهم موطن ولا إقامة دائمـة بالمغرب، وجميع عقود التأمين الأخرى عندما يكون الخطر واقعا بالخارج أو مرتبطا بمؤسسة صناعية أو تجارية أو فلاحية تقع بالخارج.

التعويض في إطار القانون 110.14 والإجراءات المتبعة للحصول عليه

عندما يتم الإعــلان عن الواقعة الكارثية بموجب قرار إداري بعد استطلاع رأي لجنة التتبع وينشـر في الجريدة الرسمية، والذي يحدد بدوره المناطق المنكوبة وتاريخ ومدة الواقعة الكارثية، فإن ذلك يترتب عنه حسب المادة 7 من قانون تغطية عواقب الوقائع الكارثية القيام بعملية تقييد الضحايا في سجل التعداد وذلك داخل أجل لا يتجاوزون فيه 90 يوما – ما عدا إذا كانت قوة قاهرة – يحتسب ابتداء من تاريخ نشر القرار الإداري، إضافة إلى تفعيل عملية الضمان ضد عواقب الكوارث بالنسبة للأشخاص المستفيدين من التأمين على عواقب الوقائع الكارثية وكذا عملية التعويضات الممنوحة من طرف صندوق التضامن.

الأشـخـاص المـؤهـلـون للاستفادة من التعويضات التي يمنحها صندوق التضامن

أولا –الفئة المستفيدة من التعويض الممنوح مـن طـرف صـنـدوق تأمين الكوارث الطبيعية – الفئة الغير متوفر على تغطية

نظم المـشرع المغربي هـذه الفئة باعتبارها لا تتوفر على تغطية سابقة حول الوقائع الكارثية في القانون 110.14 وذلك في المادتين 28 و29 وذلك في الجزء الفرعي الأول من الفرع الرابع من الباب الثالث من هذا القانون والذي عنونه بالأشخاص المؤهلين للاستفادة من التعويضات التي يمنحها صندوق التضامن، إضافة إلى المواد 36 و37 من نفس القانون في الجزء الفرعي الثالث من نفس الباب، وقد عرفت المادة 28 هذه الفئة بأنها كل شخص لا يتوفر على أي تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية أو يستفيد من تغطية تمنحه تعويضا أقل من التعويض الذي كان صندوق التضامن سيمنحه له، لو لم يكن يتوفر على أي تغطية، وفي هذه الحالة الأخيرة – أي حالة وجود تغطية أقل – يخصم التعويض الممنوح في إطار هذه التغطية من المبلغ الذي يمكن للشخص أن يحصل عليه من الصندوق الذي يمنح التعويض، حيث تنقسم إلى التعويضات التي تشمل الأضرار البدنية اللاحقة بالضحية مع التعويضات الخاصة بذوي حقوقهم في حالة الموت أو الوفاة (1)، ثم التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي أو عن فقدان الانتفاع به (2).

التعويض عن الأضرار البدنية للضحية أو تعويض ذوي حقوقها

يعتبر النوع الأول من التعويضات الممنوحة في ظل هذا القانون، حيث نظمه المشرع من المادة 30 إلى المادة 35 من القانون 110.14 ويشمل هذا التعويض عن:

العجز البدني الدائم للضحية:وهو ذلك العجز الذي يحول كليا وبصورة دائمة دون مزاولة الضحية لأي مهنة يتقاضى منها دخـلا، وهو يـؤدي دائما إلى استحقاق المعاش، حيث إن المشرع المغربي هنا قد أقصى العجز البدني المؤقت الذي هو ذلك العجز الذي يمنع الضحية من أداء مهنته أو صناعته الأصلية ولو ان قادرا على أداء مهنة أخرى، إضافة إلى التعويض عن العجز البدني الدائم، فإن هذا القانون يعوض عن فقدان مورد العيش الذي يلحق بذوي حقوق الضحية بسبب وفاته أو فقدانه ، حيث اعتبر المشرع هنا في حكم ذوي حقوق الضحية الهالك أو المفقود هم الأشخاص الملزم بالنفقة عليهم بموجب قواعد نظام الأحوال الشخصية، و بربطه مع المواد

الأخرى فهؤلاء الشخاص هم الزوجة و الأبناء و غيرها من أعضاء العائلة الذين يكونون تحت كفالته وكذا كل شخص كان يعوله دون أن يكون ملزما بالنفقة عليه .

ويتم حساب التعويضين السالف الذكر على أساس رأس المال المعتمد المحدد في الجدول الملحق بظهير 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، حيث يتم حساب التعويض عن العجز البدني اللاحق بالضحية حسب المواد 5 إلى 9 من ظهير 1984 [90]، ويتم حساب التعويض المتعلق بذوي حقوق الضحايا في حالة موتهم أو فقدانهم حسب المواد 11 إلى 13 ودون احتساب قسط مسؤولية الضحية المنصوص عليه في المواد 5 و9 و11 من نفس الظهير، غير أن مبلغ التعويض المحتسب حسب القواعد السالف ذكرها لا يمكن أن يتعدى مبلغ التعويض المستحق للضحية أو ذوي حقوقها نسبة 70% من المبالغ المحتسبة حسب قواعد قانون التغطية على عواقب الكوارث[91].

التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي أو عن فقدان الانتفاع به

هذا التعويض يعتبر ثاني نوع من أنواع التعويضات المنصوص عليها في القانون 110.14 حيث نظمه المشرع المغربي من المادة 36 إلى المادة 42 من نفس القانون، حيث يؤدى هذا التعويض للأشخاص المستحقين بعد التثبت من عدم صلاحية هذا المسكن للسكن من طرف لجنة الخبرة التابعة للجنة التتبع، دون الاخلال بمقتضيات المادة 39 من القانون 110.14 التي تمنع الجمع بين التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي والتعويض عن الانتفاع به إذا كان نفس المسكن هو الذي تعرض للأضرار.

بالنسبة للتعويض عن فقدان المسكن الرئيسي فيشمل مبلغ التعويض عن فقدان المسكن الانتفاع بالمسكن بحساب مبلغ التعويض عن فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي المحدد في 6 أضعاف القيمة الايجارية الشهرية ، يضاف عليها مبلغ التعويض عن إصلاح المسكن الرئيسي يتم حسابه وفق ما حددته المادة 40 في فقرتها الثانية ، و يمكن أن يخفض مبلغ التعويض المحتسب حسب أعلاه بتطبيق معامل للتخفيض يتم تحديده من طرف الادارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي مع الاخذ بعين الاعتبار القدرة المالية لصندوق التضامن و موجوداته المالية[92].

الهوامش

90 - الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسبب فيها عربات برية ذات محرك، الجريدة الرسمية عدد 4648 بتاريخ 28 شعبان 1419 (17 ديسمبر 1998)، ص 3377.

91 - تنص المادة 35 في فقرتها الأخيرة من القانون رقم 110.14 على أنه: " تحدد الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، كيفيات تحديد ومنح التعويض النهائي الواجب صرفه للضحية أو لذوي حقوقها، لا يمكن أن يتعدى مبلغ التعويض المستحق للضحية أو لذوي حقوقها نسبة 70% من المبالغ المحتسبة طبقا لأحكام المواد 31 و32 و34 أو31 و33 و34 أعلاه، حسب كل حالة "

ثانيا- الفئة المستفيدة من التعويض الممنوح من طرف صندوق تأمين الكوارث الطبيعية – التعويض المستحق للأشخاص المتوفرون على التأمين

نص المشرع المغربي على التعويضات المشمولة بالتأمين في القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات و ذلك عند تنظيمه لأنواع عقود التأمين التي تعرف تغطية اجبارية على عواقب الوقائع الكارثية، فهو يشمل الأضرار اللاحقة بأموال المؤمن التي يغطيها عقد التأمين على الأضرار اللاحقة بالأموال، و يشمل كذلك الأضرار البدنية المادية اللاحقة بالمؤمن و كذا الأضرار اللاحقة بذوي حقوقه في عقود التأمين التي يغطيها التأمين على المسؤولية المدنية التي يمكن أن تثار بسبب الأضرار البدنية أو المادية اللاحقة بالأغيار و كذلك التي تثار بسبب الأضرار البدنية اللاحقة بالأغيار غير مأموري المؤمن له.

وقد ربط احتساب التعويضات المتعلقة بعقدي التأمين على المسؤولية المدنية المنصوص عليهما في المادة 64-1 من القانون 17.99 بمقتضيات ظهير 2 أكتوبر 1984، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار قسط مسؤولية الضحية في تحديد التعويض، وإذا كان الضرر مغطى بمقتضى عدة عقود تأمين فإن كل عقد منهم ينتج آثاره وفق الشروط المحددة فيه لهذا الضمان ودون أن يتجاوز التعويض الإجمالي الممنوح للضحية أو ذوي حقوقها مبلغ التعويض المحدد حسب ما بيناه سابقا [93]، كما يمكن للضحية أو ذوي حقوقها في هذه العقود أن يحصلوا على التعويض عن الضرر البدني من أي مؤمن يقع عليه اختيارهم عندما تكون العقود المذكورة مبرمة مع عدة مؤمنين أو جميعهم وتساوي حصة كل مؤمن منهم مجموع الحصص التي يتحملها برسم جميع العقود المبرمة معه[94].

و يتم تحديد الأسقف الاجمالية للتعويض و ذلك برسم كل واقعة و كل سنة من طرف إدارة صندوق التضامن، حيث بالرجوع غلى المادة 7-64 من القانون 17.99 نجدها حددت الأسقف الاجمالية لكل واقعة و ذلك في 2 مليار درهم إذا رجع السبب في الواقعة الكارثية لعامل طبيعي دون أن يتجاوز مبلغ 4 مليار درهم كل سنة و في 300 مليون درهم إذا رجع سبب الواقعة الكارثية إلى الفعل العنيف للإنسان دون أن يتجاوز 600 مليون درهم في السنة، إضافة إلى أنه يمكن تخفيض هذه التعويضات المستحقة من طرف الادارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي و ذلك عن طريق شروط و كيفيات محددة مراعية بذلك طبيعة الأضرار و الأموال المؤمن عليها.

ثالثا – كيف يتم تحديد التعويضات؟

تعويض الأشخاص عن الأضرار البدنية أو في حالة الوفاة

يتم تقدير الضرر اللاحق بالضحية أو بذوي حقوقهم برسم الأضرار البدنية على أساس الشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف في القانون رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسبب فيها عربات برية ذات محرك، دون الأخذ بعين الاعتبار قسط مسؤولية الضحية في تحديد التعويض المذكور، ولأجل احتساب مبلغ التعويض المستحق، يتم تطبيق نسبة تخفيض محددة من طرف الوزير المكلف بالمالية إثر كل واقعة كارثية أخذا بعين الاعتبار الوضعية المالية للصندوق، ولا يمكن أن تتجاوز هذه النسبة 70% من المبالغ المحتسبة وفق أحكام الظهير.

• تعويض ذوي الحقوق لفقدان مورد عيشهم:

في حالة وفاة الضحية، تقسم التعويضات بين ذوي الحقوق بحسب النسبة المئوية، المحددة في الظهير الشريف في القانون رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)، من رأس المال المعتمد للضحية.

1. التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي أو عن فقدان الانتفاع به

التعويض عن فقدان السكن الرئيسي يتعلق فقط بالمساكن التي أصبحت غير صالحة للسكن مباشرة جراء واقعة كارثية، تتولى لجنة الخبرة المشكلة وفقا للقانون رقم 110.14 مسؤولية اتخاذ القرار بشأن إمكانية السكن في المسكن.

مبلغ التعويض من أجل إصلاح محل

المسكن الرئيسي؛ والذي يتم حسابه وفق الصيغة التالية:

- مبلغ التعويض من أحل إصلاح محل المسكن الرئيسي؛
- قيمة الأضرار اللاحقة بالمسكن الرئيسي كما تم تقييمها من طرف لجنة الخبرة؛
- كلفة إعادة البناء من جديد جزئيا أو كليا للمسكن الرئيسي الذي أصبح غير صالح للسكن، كما تم تقييمها من طرف لجنة الخبرة.
- مبلغ تحديد الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ولا يمكن أن يقل هذا المبلغ عن مائتين وخمسين ألف درهم 250000؛

الاجراءات المتبعة للحصول على التعويض المستحق في إطار القانون 110.14

عندما يتم الاعلان عن الواقعة الكارثية بموجب قرار إداري بعد استطلاع رأي لجنة التتبع و ينشر في الجريدة الرسمية و الذي يحدد بدوره المناطق المنكوبة و تاريخ و مدة الواقعة الكارثية[95] ، فإن ذلك يترتب عنه حسب المادة 7 من قانون تغطية عواقب الوقائع الكارثية القيام بعملية تقييد الضحايا في سجل التعداد و ذلك داخل أجل لا يتجاوزون فيه 90 يوما – ما عدا إذا كانت قوة قاهرة – يحتسب ابتداء من تاريخ نشر القرار الاداري، إضافة إلى تفعيل عملية الضمان ضد عواقب الكوارث بالنسبة للأشخاص المستفيدين من التأمين على عواقب الوقائع الكارثية و كذا عملية التعويضات الممنوحة من طرف صندوق التضامن و هو ما يهمنا في هذا الصدد، لذلك سنتطرق إلى المسطرة الادارية المتبعة أمام صندوق التضامن (أولا)، ثم لنعرج إلى الطعن في قرارات صندوق التضامن أمام لجنة تسوية النزاعات قبل اللجوء إلى القضاء (ثانيا).

أولا – المسطرة الادارية المتبعة أمام صندوق التضامن

المسطرة الادارية المتبعة أمام صندوق التضامن تم التنصيص عليها في المواد 43 إلى 53 من القانون 110.14 حيث تبتدأ أولا بتقديم الأشخاص المقيدين في سجل التعدادأو ذوي حقوقهم في حالة موتهم أو فقدانهم لطلب إلى الصندوق مرفقا بالوثائق المتطلبة، وذلك قصد دراسته من طرف هذه الأخيرة وهو يسمى طبقا لمقتضيات هذا القانون بملف التعويض، إضافة إلى الوثائق المرفقة بالطلب يجب تقديم وثائق إضافية وهي تتمثل في حالة العجز البدني: شهادة تثبت استقرار جراح الضحية بصفة نهائية مسلمة من طرف طبيب ممارس في القطاع العام، وتتضمن نسبة العجز الدائم، إضافة إلى الوثائق المثبتة لأجرة الضحية أو الكسب المهني و في حالة فقدان المسكن الرئيسي أو الانتفاع به وجب الادلاء بتقرير لجنة الخبرة، وفي غياب هذه الوثائق يتم تطبيق أحكام المواد 6 و 7 و 8 من ظهير 2 أكتوبر 1984، في حالة وفاة الضحية أو فقدانه يتم تقديم: نسخة من رسم وفاة الضحية أو وثيقة تثبت فقدانه أو نسخة من الحكم القضائي المصرح بموته ، إضافة للوثائق المثبتة لأجرة الضحية أو المفقود أو لكسبه المهني (و هي نفس الوثائق التي يتم الادلاء بها في حالة العجز البدني الدائم) مع وثيقة تثبت صفة ذوي حقوق الضحية و في حالة

الهوامش

91- تنص المادة 35 في فقرتها الأخيرة من القانون رقم 110.14 على أنه: " تحدد الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، كيفيات تحديد ومنح التعويض النهائي الواجب صرفه للضحية أو لذوي حقوقها، لا يمكن أن يتعدى مبلغ التعويض المستحق للضحية أو لذوي حقوقها نسبة 70% من المبالغ المحتسبة طبقا لأحكام المواد 31 و32 و34 أو31 و33 و34 أعلاه، حسب كل حالة "

92- المادتان 40 و41 من القانون 110.14

93- المادة 61-8 من القانون 110.14

94- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 61-8 من القانون 110.14 على أنه: " في علاقة المؤمنين بعضهم ببعض، تساوي حصة كل مؤمن منهم مجموع الحصص التي يتحملها برسم جميع العقود المبرمة معه ".

95- المادة 6 من القانون 110.14

فقدان المسكن الرئيسي أو الانتفاع به وجب الادلاء بتقرير لجنة الخبرة.

هكذا بعد تلقي الطلب والوثائق المطلوبة فإن الصندوق يشرع في البت في هذه الطلبات ويمكن عند الاقتضاء أن يطلب من الأشخاص المعنيين استكمال ملف التعويض بالوثائق التي لم يتم الادلاء بها، حتى يتمكن من تبليغ قبوله أو رفضه للطلب.

في حالة رفـض الطلب من طرف الصندوق وذلك لعدم استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في هذا القانون فإنه يجب أن يكون قراره بذلك معللا و يتم بعد ذلك تبليغ قرار الرفض للمعني بالأمر مصحوبا بكل الوثائق المرفقة بواسطة رسالة مضمونة مع الاشعار بالتوصل أو عن طريق إجراء غير قضائي و ذلك داخل أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ التوصل بالطلب و الوثائق المطلوبة، لأنه في حالة عدم التبليغ بالرفض فإن طلب التعويض يعد بمثابة مقبول [96]، حيث يمكن للصندوق حسب المادة 52 من القانون 110.14 ارجاع أي مبلغ تم الحصول عليه بدون وجه حق و ذلك إما بطريقة حبية أو بترتيب بقوة القانون فوائد قانونية عن كل يوم تأخير لإرجاع الأموال تحتسب من تاريخ لأداء المبلغ إلى تاريخ استرجاعه، أو القيام بممارسة إجراءات الحجز التحفظي على أمـوال الأشخاص الذين حصلوا على التعويضات المذكورة.

أما في حالة القبول، فيجب عليه بعد دراسته و قبول الطلب بالوثائق المرفوقة، أن يبلغ مقترح التعويض إلى الطالب رفقة توصيل، بواسطة رسالة مضمونة مع الاشعار بالتوصل أو عن طريق اجراء غير قضائي داخل أجل 30 يوما من تاريخ التوصل بملف التعويض، ليقوم بعد ذلك المستفيد من التعويض بإرجاع التوصيل المسلم له موقعا إلى الصندوق، فيقوم الصندوق بعد توصله بالتوصيل – الـذي يعتبر موافقة من المستفيد على مقترح صندوق الضمان – بصرف مبلغ التعويض داخل أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ تسليم التوصيل الموقع عليه، لكن في حالة رفض المستفيد لمقترح صندوق التضامن ، فيجب عليه ابلاغ رفضه بذلك إلى المؤسسة المعنية بواسطة أي وثيقة ثابتة التاريخ ، و ذلك قبل لجوؤه إلى المسطرة الموالية التي تتم أمام لجنة تسوية النزاعات.

ثانيا – المسطرة القضائية (الطعن في قرارات صندوق التضامن)

إن لجنة تسوية النزاعات هـي هيئة خلقت بهدف حل النزاعات بطريقة ودية بين صندوق التضامن والمستفيد أو ذوي حقوقه، تم تنظيمها من المادة 57 إلى المادة 63 من قانون التغطية على عواقب الكوارث وهـي مسطرة واجبة قبل لجوء المعني بالأمر إلى القضاء في حالة إذا أراد المستفيد الطعن في قرارات الصندوق، ذلك أنه حسب المـادة 62 من نفس القانون لا يمكن للمستفيد أو ذوي حقوقه الطعن في قرارات صندوق التضامن أمام القضاء إلا بعد استنفاذ مسطرة الطعن أمام لجنة التسوية الذي تعتبر مسطرته طعنا إداريا ابتدائيا، حيث يتم تقديم هذا الطعن بطريقة مكتوبة من طرف الضحية أو ذوي حقوقها أو الأشخاص المفوضين من قبلهم لهذا الغرض، مرفقا بجميع الوثائق التي يعتزم الطالب استعمالها وذلك بواسطة رسالة مضمونة نع الإشعار بالتوصل أو إيداعها بمقر لجنة التسوية، وذلك في أجل سنة ابتداء من تاريخ تبليغ القرار المتنازع فيه والمتخذ من طرف الصندوق (أي قبول الصندوق ورفض المستفيد أو رفض الصندوق)، تحت طائلة عدم القبول، غير أنه يمكن رفع هذا الجزاء على الطاعن إذ ثبت بأنه كان غير قادر على المطالبة بحقوقه داخل الأجل المحدد ولوجود عذر مشروع[97] .

فتقوم لجنة التسوية بالاجتماع بدعوة من رئيسها من الطرف الأكثر استعجالا، و يقوم الرئيس باستدعاء أطراف النزاع بإجراء غير قضائي 15 يوما قبل التاريخ المحدد من أجل الاستماع للأطراف و لدفاعهم، لتجتمع اللجنة بعد ذلك في مقرها أو في أي مكان آخر تراه مناسبا مع مراعاة ظروف الواقعة الكارثية و مسكن الضحايا [98]، و بعد ذلك تقوم اللجنة باتخاذ قرارها داخل أجل 6 أشهر و يمكن تمديد هذا الأجل لنفس المدة من طرف رئيس المحكمة الإدارية المختصة باعتبار مكان الواقعة الكارثية و ذلك بناء على طلب رئيس لجنة التسوية[99]، و يكون قـرار لجنة التسوية ملزما لأطـراف النزاع و يتم تبليغه إلى الأطـراف عن طريق إجراء غير قضائي من طرف الرئيس داخل أجل

15 يوما ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار و يكون هذا القرار غير قابل للطعن أمام القضاء ما عدا في حالة خرق القانون، أما القرار الصادر عن هذه اللجنة فوجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط المنصوص عليها في المادة 60 من القانون 110.14، وهي شروط متشابهة إلى حد ما مع الحكم القضائي الصادر عن محاكم المملكة، حيث يجب أن يكون:

- مكتوب ومؤرخ؛
- يشير إلى الهوية الكاملة للأطراف والمستندات المقدمة؛
- موجز للوقائع وادعاءات ودفوعات الأطراف؛
- بيان المسائل محل النزاع التي تم الفصل فيها؛
- منطوق القرار الـذي يجب أن يكون مفصلا ومعللا وموقعا من طرف أعضاء اللجنة، وعند رفض أقلية الأعضاء التوقيع، يجب على الرئيس أن يشير إلى ذلك ولأسباب عدم التوقيع حتى يكون للقرار نفس الأثر.

خاتمة:

الـغـرض مـن نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية هو توفير تعويض عن الأضرار البدنية و / أو الأضرار المادية المباشرة التي حدثت في المغرب والناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الفعل العنيف للإنسان، ويتكون نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية من نظام تأمين لفائدة الضحايا الذين يتوفرون على عقود تأمين، ونظام إعانة لفائدة الأشـخـاص الذاتيين الذين لا يتوفرون على أية تغطية وبالتالي يتعلق الأمر ب:

- توفير لجميع الأشخاص الموجودين على الأراضي الوطنية حد أدنى من التعويض عن الأضرار البدنية أو فقدان السكن الرئيسي أو الانتفاع به، الذي يعانون منه في حالة واقعة كارثية؛
- توفير عرض تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية التي يمكن أن تؤثر على الأشخاص الذيم يتوفرون على عقد تأمين، وعليه وبموجب القانون رقم 110.14 تم إنشاء " **صندوق ضد الوقائع الكارثية** "، المسؤول، ضمن أمور أخرى، عن تنظمي التعويضات المخصصة للأشخاص الذين لا يتوفرون على أيـة تغطية بمقتضى القانون. ■

صـنـدوق التضـامـن ضـد الوقـائع الكـارثـيـة
FONDS DE SOLIDARITÉ CONTRE LES ÉVÈNEMENTS CATASTROPHIQUES

الهوامش

96- حسب المادة 44 و51 من القانون 110.14

97- الفقرة الثانية من المادة 57 من القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

98- الفقرة الأولى والثانية من المادة 58 من القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

99- الفقرة الأولى من المادة 61 من القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

لائحة المراجع

- أبو راضي، فتحي عبد العزيز، " أسس الجغرافية الطبيعية "، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001.
- أبو سمور رود، حسن- غانم، علي، " المدخل إلى علم الجغرافية الطبيعية "، عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1419هـ/1998.
- أبو شامة عبد المحمود، عباس، " مواجهة الكوارث غـير التقليدية "، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1430 هـ / 2009 .
- بن حمد التويجي، صالح، " الكوارث والأزمات – التخطيط – الاستعداد – الإدارة "، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى 2018.
- بن حمد التويجي، صالح، " الكوارث والأزمات – التخطيط – الاستعداد – الإدارة "، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى 2018.
- بن سليمان الأحديب، إبراهيم، " الكوارث وتداعياتها "، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 2018.
- بن سليمان الأحيدب، إبراهيم، " الإنسان والبيئة – مشكلات وحلول "، الرياض، الطبعة الأولى، 1324 هـــ
- بن سليمان الأحيدب، إبراهيم،" الإنسان والبيئة – مشكلات وحلول "، الرياض، الطبعة الأولى، 1324 هـــ
- بن عيسى، قواسم، "اتصال المخاطر ورهاناته الإستراتيجية في إدارة الكوارث "، مجلة الدراسات الإستراتيجية وإدارة الفرص – المركز الديمقراطي العربـي، برلين، المجلد الثاني، العدد السابع، نوفمبر/تشرين الثاني، 2020.
- بن محمد الحسيني، محمد مرتضـى، " تاج العروس من جواهـر القاموس "، الجزء الخامـس، بيروت، دار الكتب، الطبعة الأولـى 2007.
- بن يعقوب الكليني، محمد، " فروع الكافي "، الجزء الثالث، بيروت، منشورات الفجر، الطبعة الأولى 1428 هـــ/2007.
- بنجيدي، عبد الإلاه، " المسؤولية الإدارية للدولة على أساس التضامن الوطنـي "ـ الرباط دار النشـــر للمعرفة، الطبعة الأولى، 2019.
- جبري، عادل – حبيب، محمد، " المفهوم القانوني لرابطة السببية وانعكاساتها في توزيع عبئ المسؤولية المدنية "، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولـــى، 2003.
- جرداق، منصور حنا، " عجائب السماء والفلك والظواهر الجوية "، بيروت، مطبعة الأمير كانيه، الطبعة الأولى، 1949.
- جمال الدين مظلوم، محمد، " إدارة الأزمات الأمنية – مواجهة الكوارث الطبيعية "، الرياض، الطبعة الأولى، 2012.
- الجمال، طارق، " الاستراتيجية العامة لمواجهة الكوارث"، القاهرة، الطبعة الأولى 2007
- حامد المصاورة، هيثم، " المنتقى في شرح عقد التأمين "، عمان، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- حسين شعبان، أسامة،" الأخطار والكوارث البيئية "، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2013
- خميس الزركة، محمد، " البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان "، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.
- خميس الزوكة، محمد، " البنية ومحاوز تدهورها وآثارها على صحة الإنسان "، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.

- ربحي عبد القادر الجديلي، " إدارة الأزمات (إطار نظري)"، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- رجب، جبار عبد الرزاق، " الظواهر الطبيعية في القرآن "، كربلاء، مطبعة الزوراء، الطبعة الأولى 2010.
- رضا، أحمد، "معجم متن اللغة "، المجلد الخامس، بيروت، دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولـى 1960
- السنهوري، عبد الرزاق أحمد، " الوسيط في شرح القانون المدنـي الجديد "، الجزء الأول، المجلد الثاني: " نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة 2015 .

- سوسة، أحمد، " فيضانات بغداد في التاريخ "، الجزء الأول، بغداد، مطبعة الأديب، الطبعة الأولى 1963.
- السيد سليمان، محمد طالب- ونواف عامر، طلال، " المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية - دراسة مقارنة "، دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي للعين، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2013.
- السيد محمد تقي الحكيم، عبد الهادي، " عقد التأمين حقيقته ومشروعيته - دراسة مقارنة "، بيروت - لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2010.
- السيد محمد تقي الحكيم، عبد الهادي، " عقد التأمين ومشروعيته "، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى .2003
- شبيرة، محي الدين، " تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويض "، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2005.
- شعبان، أسامة حسين، " الأخطار والكوارث البيئية "، دار الفجر للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013.
- شلبي، حسن عبد المنعم - كسري، صالح العلي، " المنتقى في الأحكام عن خير الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام "، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1430 هـ /2009.
- صبري محسوب، محمد - وأرباب، محمد إبراهيم، " الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة "، القاهرة، دار الفكـر الغربـي، الطبعة الأولى 1998.
- صديق، محمد حلمي، " إدارة الكوارث"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1988.
- ضالع، ليلى، " قراءة في قوانين التعويض عن الكوارث في التشـريع المغربـي "، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإداريـة، شتنبر 2023.
- طاهر أحمد، أحمد، " استراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات والكوارث البيئية كأحد دعائم التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير في علوم البيئة، قسن العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الجامعية 2014/2015.
- عامر، أحمد، " مقدمة في إدارة الأزمات "، القاهرة، جامعة قناة السويس، الطبعة الأولى .1989
- العرعاري، عبد القادر، مصادر الالتزام، الكتاب الثاني، المسؤولية المدنية، الطبعة الثالثة 2011.
- عزة أحمد، عبد الله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية "، بحث منشور في مجلة مركز بحوث الشرطة، تصرها أكاديمية مبارك للأمن، العدد الحادي والعشرون 2002 م.
- علي الدليمي، خلف حسين، " الكوارث الطبيعية والحد من آثارها "، الأردن، دار صفاء للنشـر والتوزيع، عمان -الطبعة الأولى 1430 هـ / 2009 .
- علي محمد مصطفى، دعاء عبد الرحمان، " الكوارث الطبيعية وأثرها على ذهنيات العامة في إقليم ما وراء النهر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 22.
- عليوة السيد، " إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي "، دار الأمين للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة 2004.
- العماري، عباس رشيدي، " إدارة الأزمات في عالم متغير "، مركز الأهرام للترجمة والنشـر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.
- العماري، عباس رشيدي، " إدارة الأزمات في عالم متغير "، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
- فرج الصدة، عبد المنعم، " النظرية العامة للالتزام - نظرية العقد "، الإسكندرية، مصر، مطبعة نشر الثقافة، الطبعة الأولى 1969.

- فلاح، عز الدين، " التأمين مبادئه وأنواعه "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
- فهمي، عبد العزيز،" مقدمة في التأمين "، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشـر، الطبعة الأولى 1980.
- ST –

CLMENTS، السنة 2010.

- الكيلاني، محمد، " الموسوعة التجارية والمصرفية – عقد التأمين من الناحية القانونية "، عمان، دار الثقافة، الطبعة الأولى 2009.
- محمد صبري محسوب – محمد إبراهيم أرباب، " الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة معالجة جغرافية "، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1419هـ / 1998 م.
- مرسى، محمد كامل، " شرح القانون المدنـي الجديد "، الجزء الثاني، القاهرة، المطبعة العالمية، الطبعة الأولى 1374 هـ/ 1955 م.
- مهنا، محمد نصـر، " إدارة الأزمات والكوارث "، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى 2001.
- موسى الكحيلي، عبد الله، " علاقة وسائل الإعلام بعملية اتخاذ القرارات أثناء الكوارث "، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة الجامعية 1428 هـ/ 2007 م.
- الناصيري، نور الدين، مسؤولية الدولة عن تعويض ضحايا الكوارث، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية عدد 165 يونيو 2019.
- نوري الشافعي، نوري رشيد، " البيئة وتلوث الأنهار الدولية "، طرابلس لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى 2011
- الهانسـي، مختار محمود، عبد النبي حمودة، إبراهيم، " مبادئ الخطر والتأمين "، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى 2002،
- واكد، خليل إبراهيم، " مقدمة في هندسـة الزلازل "، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 م

[illegible]

قراءة في كتاب

الاحتجاج بالمغرب: عطب الفهم وفهم الأعطاب

زكرياء أكضيض
باحث في علم الاجتماع
جامعة القاضي عياض مراكش

يسعى الكتاب إلى فهم التعبيرات الاحتجاجية في المغرب عبر توظيف موارد معرفية متشعبة بغرض الإحاطة بالظاهرة الاحتجاجية في مختلف أبعادها. ويتجلى هذا التشعب المعرفي في نوعية تكوين صاحب الكتاب حفيظ الفارسي الذي يستحضر في استهلال عمله مقولات عبد الرحمان ابن خلدون المعروف في تخصص علم العمران، والامـام الشافعي الذي أسهم في وضع اللبنات الأولى لعلم أصول الفقه، والشاعر محمود درويش الذي يعتبر أبرز أدباء المقاومة الذي ألهمت أشعاره الاحتجاجات وأشكال المقاومة على المستوى الإقليمي، وبالتالي فهذا الاستهلال هو عتبة أولى تجعل القارئ يدرك المرجعيات العلمية التي تخترق ممارسة الباحث في معالجته للظاهرة الاحتجاجية.

تكشف مضامين الكتاب عن محنة ابستمولوجية في فهم الظاهرة الاحتجاجية تجلت ملامحها في تجاذبات المصطلحات الموظفة وتداعياتها على النموذج التحليلي المستخدم في فهم الظاهرة، حيث يوظف صاحب الكتاب مصطلحات متناقضة تقود إلى إدراك الخط العلمي الـذي ترسمه الدراسة والـحـدود الذاتية التي تحكم وعي الباحث؛ فهنالك تقابلات بين الحق في الاحتجاج وحماية النظام العام، السيبة والمخزن، الحرية والسلطة، الاستثناء المغربي والطفرة الحقوقية، الليبرالية والقداسة، الأمـة والدولة، السلم والعنف، فهي مصطلحات متقابلة وضعت الكاتب في محنة ذاتية تتجلى في المزاوجة بين مفاهيم الحقل العلمي والحقل الرسمي والحقل الحقوقي.

يتضمن الكتاب مدخلا منهجيا يستند على توظيف الباحث لما أطلق عليه بالمنهج التحليلي الذي قاده الى اعتبار سنة 2011 محورية في مسار ظاهرة الاحتجاج بالمغرب. فرغم أن المنهج المستخدم يروم الفهم الراهني للظاهرة الاحتجاجية في أبعادها القانونية والاجتماعية والحقوقية، غير أن مضامين الكتاب تختزل حضورا مكثفا للمنظور التاريخي في دراسة الظاهرة عن طريق استدعاء التطور التاريخي للحركات الاجتماعية في العالم والمغرب على وجـه الخصوص، وذلـك في إطار إرساء الدراسة لأرضية تاريخية تستند

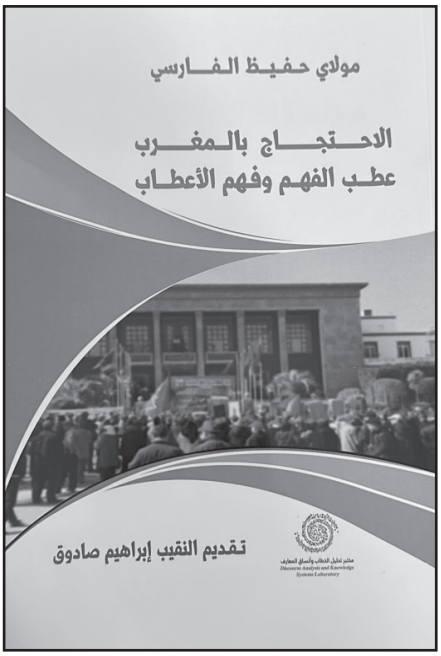

عليها من أجل فهم الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب.

يـقـدم الـبـاحـث حفيظ الـفـارسي أطروحته حول الاحتجاجات بالمغرب باعتبارها ظاهرة لا تعبر عن نفسها وفق نسق ثابت، فهي تتطور وتتسع في الزمان والمكان، وتتجلى ميدانيا كالحشود الجماعية المندفعة التي تقع خارج نطاق السيطرة والتحكم الاجتماعي والسياسي، ما يجعلها مهددة للنظام العام، وعصية على الضبط القانوني. لذلك، ظلت أطروحة الكاتب أسيرة النظرية السلوكية التي تعتبر الظاهرة الاحتجاجية مجرد جمهور نفسي يتحرك كالحشود اللاعقلانية المنتصرة لأهواء "اللاوعي الجمعي" التي تجعلها تميل إلى استخدام العنف الجماعي في التعبير عن مطالبها الاحتجاجية. وبالتالي فأطروحة الكتاب لا تخرج عن نطاق ما أوردته نظرية السلوك الجمعي التي فسرت الظاهرة الاجتماعية كاستجابة لاعقلانية، تميل إلى الانفلات العنفي المهدد لاستقرار المجتمع.

يقود تحليل الجهاز المفاهيمي الموظف في مضامين الكتاب إلى استنتاج البراديغم الذي يتحرك في كنفه الكاتب، حيث تضع مفاهيم الحشد واللاعقلانية و الانفلاتات و الجمهور الدراسة في اطار البراديغم الوضعي المنتصر للبنيات والأنساق و الوظائف الشمولية على حساب فعالية الـذوات الواعية في الحركات الاحتجاجية، و بالتالي تظهر الظاهرة الاحتجاجية وفـق منظور صاحب الكتاب كبنية جماعية تسير وفق منطق لاعقلاني يجعلها قابلة للانفلات والفوضى وتهديد النظام العام، وهو التصور الشمولي الذي قاد الباحث إلى نقد الدلالة الليبرالية للحرية، معتبرا أنها تعلي من شأن الحرية المطلقة التي من شأنها توليد حالة الفوضى العارمة في المجتمعات الإنسانية.

تتجلى حـدود البراديغم الوضعي المستخدم في عقمه الابستمولوجي على مستوى توليد إشكاليات ذات صلة بالحركات الاجتماعية المعاصرة باعتبارها نتاجا لاختيارات فردية واعية وعقلانية وبرغماتية، وليست بناء على ما ترغب فيه الحشود اللاعقلانية والحرمان الجمعي كما قدمته النظريات الكلاسيكية في تفسير الحركات الاجتماعية، وبالتالي فهنالك حاجة ماسة لكي نفهم عقلانية الحركات المعاصرة التي تتحرك وفق مبدأ الربح والخسارة، وكيفية استثمارها للموارد المتاحة والفرص السياسية، وصناعتها لمطالبها التي تعدت ما هو اقتصادي نحو ما هو ثقافي، وهو التصور الـذي قدمته نظريتي تعبئة المـوارد مع مانكور ألسون ونظرية الحركات الجديدة مع آلان تورين.■

تقاطعات الفلسفة وعلوم الإنسان في تحديد المشكلات الوجودية للزمن المعاصر

الصديق الدهبي
باحث في الفلسفة والفكر الإسلامي
جامعة ابن طفيل القنيطرة

يطرح السؤال عن أهمية العلاجات الفلسفية للمواضيع في المجتمعات المعاصرة، بصيغة اخرى أي مهام بقيت للفلسفة في زمننا المعاصر بعد هيمنة مقاربات التكميم والحساب، واكتساحها لما كان إلى زمن قريب محسوبا على موضوعات "أم العلوم" بالحصر؟ أو بمعنى أصح ما الـذي تبقى للفلسفة بعد سطوة المقاربات العلمية المهتمة بموضوعات "الإنسان" التي مثلت دوما موضوع الفلسفة الأول ومهامها المقدسة؟ والحق أن هذه الأسئلة يمكن عكسها كليا، من خلال الاستفسار عن الأمر بصيغة "مقلوبة" من خلال التساؤلعن ما المهام التي لم تعد للفلسفة قدرة على اقتحامها في زمننا الراهن الموسوم بقلق الوضع البشري، ومظاهر فقدان المعنى، ومؤشرات خسوف القيم وتشتت معاييرها، ودلالات النسبوية الأخلاقية القائمة على نزعات التفرد، مختصرة في صيغة "كل شيء مباح"؟

الحق أن الجمع بين الصيغتين؛ من خلال تعيين ما تبقى للفلسفة من جهة أولى، وما أصبحت ملزمة بالسكوت عنه باعتباره يتجاوزها من جهة ثانية. يفترض الأخذ بمنطق التوليف المنهجي بين الصيغتين، للقول بأن الفلسفة تحيا بعمق كحاجة ملحة، حتى في اللحظات التي قد تبدو فيها وكأنها عاجزة عن مجاراة نسق الأسئلة المرتبطة بالوجود الإنساني، وأن بروز المقاربات الإنسانية ممثلة في صرامـة "العلوم الإنسانية" أكانت صرامة فعلية أو مزعومة، لا يعني ولن يعني أبدا "فقدان الفلسفة" ولا "موت التفكير الفلسفي"، تماما كما لا يعني بقاءهاأفول هذه العلوم الموسومة بكونها "إنسانية". ولا نملك في هذه الحالة إلا الإعلان رسميا عن ضرورة فهم عمق التقاطعات ومستويات التشارك القائمة بين الفلسفة والعلوم الإنسانية، تجاوبا مع الوضع الإنساني المعاصر، باعتباره وضعا قلقا، مترددا، حائرا، وفي النهاية وضعا ملتبسا.

ذلك أن القلق الإنساني كان يطرح في كل الأزمنة أسئلة شائكة ومحيرة، تكون في حاجة إلى أدوات لتفكيكها، وكانت الفلسفة وقبلها الدين والأسطورة، ولربما غيرهما، هي الإمكانات المتاحة لدراسة كل التناقضات التي يعبر عنها الوجود البشري في مستوياته المعرفية والنفسية والروحية...، وبالتدريج حدث تضخم في طبيعة هذه المشكلات، ومعه كان لزاما إحداث أشكال جديدة من المقاومة، رغبة في تجاوز كل أشكال القلق التي تطفو على السطح باستمرار. والعلوم الإنسانية هي بلا شك جزء من آليات الممانعة التي تم ابتكارها في الزمن الحديث للمساهمة في تفكيك المشكلات البشرية، تحقيقا للموازنة المعرفية، بين الإنسان والطبيعة، حيث تطور معرفة الإنسان بالكون والظواهر، ينبغي أن يصاحبه أيضا معرفة أكثر وضوحا بالإنسان كذات حرة وواعية، لها بنية مركبة "اجتماعية، دينية، نفسية، تاريخية...".

صاحَب هذا الإقـرار، تأسيس

العلوم الإنسانية؛ كعلم النفس وعلم الاجتماعوعلوم التربية وعلم التاريخوالأنتروبولوجيا وغيرها، وعلوماعتمدت في بداياتها على دعامات فلسفية في المنهج والرؤية التوجيهية، دون أن يعني هذا تبعية هذه العلوم المطلقة لها، بقدر ما تغدو المسألة شكل من أشكال المراوحة التي بموجبها تكون الفلسفة مدعوة هي أيضا، للإنصات إلى ما تقوله العلوم المهتمة بدراسة الظواهر الانسانية. إذ يتقاسمان معا همًّا مشتركا، يتجسد في رهان الفلسفة على تحصيل معرفة أوسع بالذات، من خلال الانفتاح على إسهامات العلوم المجاورة، بالنظر إلى كون الفرد أيضا " هو جملة علاقاته الاجتماعية" [1]. فكيف يمكن خلق هذه الرؤية المتصالحة، التي تتجاور فيها العلوم الإنسانية والفلسفة من أجل ترميم تصدعات القلق البشري؟

1. العلوم الانسانية كدعامة وسند للفلسفة.

تعتبر العلوم الإنسانية منطلقا تبتدئ منه الفلسفة في بناء تأملاتها حول الفرد أحيانا، إذ لا يمكن عزل الوجود الفردي عن بنيته ومحدداته الجماعية، من حيث أن الجزء لا محل له إلا في إطار الكل أو المنظومة التي تحتضنه، وإن لم يحقق قدرة على الاندماج صار ملغيا وبدون معنى، كحال المفاهيم والأطر النظرية، التي لا تأخذ معناها الدقيق ك"جزئية" إلا في إطار "الكل"، والفلسفة تسعى من وجهات نظر متعددة إلى فهم إمكانات التأثير التي يمارسها الأفراد على العلاقات الجماعية، في الحالة التي يقبل فيها التماهي والإنخراط والقبول بحتميات التبعية للجماعة عن وعي أو دون وعي، أو في الحالة التي يرفض فيها القبول بإملاءات البنية الجماعية عن وعي أو دون وعي ، وكلما تطورت أوجه العلاقتين بين الفرد والجماعة، إلا وفُسح المجال أمام فهم تغيرات البنية التاريخية للوجود الإنساني في صورها الكلية " فالشجار القائم بين شعور الجماعة وعقلية الأفراد كوَّن التاريخ الانساني برمته" [2]، هذا النوع من الترابط لا تدركه الفلسفة إلا في حضور النظم والأطر المعرفية للعلوم الإنسانية.

إن البنى الجوهرية المشكلة لمسار الوعي التاريخي للبشر، مرتبط بشكل من الأشكال بمدى قدرة العلوم المهتمة بفهم وتفسير وجوده المشترك، كالعلوم الاجتماعية، التي تتجاوز في أغلب دراساتها ـــ خاصة حين بلوغ مرحلة النتائج ـــ كل الهواجس السطحية، وتبيح لنفسها الخوض في تجارب تأملية لإستقراء محصلاتها العلمية بشكل تأملي، فالدارس للظواهر السوسيولوجية، يسافر بما توصل إليه نحو آفاق التبرير أو الدعوة أو الإسقاط، وأحيانا للرفض والتنديد والدعوة إلى إعادة النظر في كيفية التعاطي السابق مع موضوع دراسته، لكي يمنحه معنى جديد، أو أن يساهم في منح الناس معنى جديد لوجودهم، إذ " أن علوم الاجتماع تشارك في بناء المعنى [3]"، والذي يعطيها هذه الصفة، قدرتها على تجاوز عينات الظاهرة، نحو أفق الرؤى التجريدية، التي تأخذ منحى القراءات التأملية للوقائع والظواهر والأحداث " فداخل المجتمع هناك بنى مجردة يمكن للتحليل السوسيولوجي أن يساعد على فهمها" [4]. يلزم عن هذه الرؤية ضرورة معرفية، تقتضي التعامل مع علم الإجتماع، وعلوم الإنسان عموما، تعاملا جديا، مع إعتبارها مدخلا أساسيا لفهم قلق المجتمعات الإنسانية المعاصرة، والتي كانت "قبل لحظة خضوع الانسان لأول مرة لإمكانية معرفة وضعية" [5]، أي قبل نشأة العلوم الانسانية، حكرا على مجال التداول الفلسفي، إذ الفلسفة وحدها من كانت معنية بالبحث في حيثيات وأسباب القلق، وبفهم واستدراك ما لا يتبدى لسواها من العلوم الأخرى، بما في ذلك العلوم التجريبية والرياضية " فالأسئلة التي يمكن الإجابة عنها تنتقل من العلوم ، أما المسائل التي لا يمكن في ظل الحالة الراهنة للمعارف تقديم حل لها بكيفية قطعية، فهي وحدها التي تبقى وتكون فضلة، تسمى الفلسفة" [6]،ووصف راسل أيضا لها ب" العوالم الاستكشافية"، من دلالاته أنها من تستطيع سبر أغوار الوجود الإنساني في أبعاده المستترة كخبايا في الجذور الميتافيزيقية للمفاهيم والقضايا المرتبطة به، والذهاب بها إلى أبعد مستوياتها، أي نحو الهواجس الخفية التي تتعالى حتى على الوعي نفسه وتتجاوزه، وهي مهمة تتقاسمها أحيانا مع العلوم الانسانية، إذ في اعتبار ليفي شتراوس أيضا "الوعي هو العدو الأول لعلوم الإنسان"[7] ، لأنها

تشترط حسا إبداعيا بدورها، إذا ما أرادت تحقيق هدفها، متمثلا في الإنصات والإصغاء الجيد لهموم وقلق الوجود البشري، "فالانسان يعيش توترا وجوديا، لا يستطيع الإفلات منه، فمن جهة عليه أن يتماهى مع آخرين يشبهونه من أجل خلق تكوينات جماعية...، ومن جهة أخرى هو مأخوذ، في قلب حدوثه وعرضيته بالوقائع المنجزة التي توجد بشكل مستقل عنه" [8]. وهو قلق يتطور باستمرار ويحمل معه إشارات حقيقية تدفعنا إلى النظر إليه كأزمة وجودية بالمعنيين، الروحي والمادي، تتجاوز التغير والتحول، إلى مستوى التهديد الحقيقي بإمكانية الفناء، دون أن يكون الأمر مجرد تعبير عن فكرة " نهاية التاريخ" بالمعنى الإجرائي والزمني للعبارة، " وإذا قرر الجنس البشري على أي حال السماح لنفسه بالعيش، فعليه القيام بتغييرات جـذريـة في طـرق تفكيره وشـعـوره وسلوكه"[9].

القلق الـوجـودي للأفراد وطبيعة الأسئلة التي يطرحها من هذا النوع، للتعبير عـن نمـط رؤيـتـه للمقولات المربكة كالحرية والوعي والسعادة والحياة والموت...، لا يمكن فصلها قطعيا في تفكيكية الاجتماع الانساني، أو في بنيويته، لأنه مؤثر من مؤثراته، وعنصر من عناصره الأساسية، التي تعبر عن قلق الذات تجاه ذاتها والناس والعالم، ومن هنا تكمن جدة بعض البحوث الفلسفية كالتي صاغها هوسرل " تاركا دفاعا شغوفا ومؤثرا عن الذاتية يدعونا إلى إعادة وضع الانسان وذاتيته في مركز التأمل السوسيولوجي" [10]، لأنها الوضعية السليمة التي تسمح بقراءة أعمق للذات البشرية، وهي واحدة من أهم صلات الوصل التي تربط الفلسفة بالعلوم الانسانية في مجمل الفروع العلمية المنبثقة منها والمشكلة لها " فالفلسفة تتصل بالعلوم الانسانية في سعيها لاستيعاب الـروح التجريبية للجوهر الانساني... فسيكولوجيا وجد الانسان موقعه، حيث ينفتح الكائن الحي، بامتداد وظائفه، وخطاطاته العصبية والحركية وضوابطه الفيزيولوجية... وسوسيولوجيا وجد موقعه حيث يبني الفرد العامل المنتج المستهلك تمثيلا عن المجتمع الذي يمارس فيه هذا النشاط... وفي تحليل الآداب والأساطير فيجد موقعه في تحليل الآثار الكلامية التي يمكن أن يخلفها الفرد أو المجتمع" [11].

هـذا الارتـبـاط القائم بين العلوم التجريبية والإنسانية، غالبا ما يتم مقاربته من زاوية نظر أحادية، فيها يتم اعتبار الثانية متأصلة من الأولى وقائمة ومؤسسة على مبادئ منهجها التجريبي، والأصل أن طبيعة المجتمعات المعاصرة، أضحت تمنح شكلا جـديـدا للوجود الانساني، حيث بات لزاما إعادة ترتيب

الهوامش

1 ـ روجيه غارودي، البنيوية، فلسفة موت الإنسان، ترجمة وتحقيق جورج طرابيشي ،دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979، ص 31.

2 ـ أندرو ديكسون وايت، بين الدين والعلم: تاريخ الصراع بينهما في القرون الوسطى، ترجمة اسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012، ص 13.

3 ـ يان سبورك، أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن المعنى وفهم العالم الاجتماعي، ترجمة د. حسن منصور الحاج، مؤسسة مصر الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص 128.

4 ـ نفس المرجع، ص 128.

5 ـ ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، تعريب فريق الترجمة بمركز الإنماء القومي، إشراف ومراجعة مطاع صفدي، بيروت 1990، ص 288.

6 ـ Bertrand RusseL.Probleme de la philosophie.Traduction par François Rivenc .Payot. Paris 1989. P 185.

7- Claude Levi-Strauss, anthropologie ,edition. Plon, Paris, 1973. P 343.

8 ـ يان سبورك، أي مستقبل لعلم الاجتماع؟، مرجع سبق ذكره، ص 120.

9 ـ برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، ترجمة صباح صديق الملوجي، مراجعة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الأول (نوفمبر) 2008، 110.

10 ـ نفس المرجع، ص 125.

11- ـ ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، مرجع سابق، ص 291ـ292 بتصرف.

الثنائيات التقليدية، بما يتناسب وطبيعة الأزمنة الراهنة، ففي الوقت " الذي أيقنت فيه الفلسفة بأنها لا يمكن أن ترقى فوق الفكر العامي إلا باستنادها إلى المعارف الدقيقة والثابتة التي تمدها بها مختلف فروع المعرفة العلمية"[12]، فإن العلوم بدورها مطالبة بالإنصات إلى كل تفكير أو دراسة جدية في القضايا المرتبطة بالإنسان، وهذا التفاوت ينبغي بالضرورة إعادة النظر فيه، وهذه المرة بشكل أكثر جدية، مع إحساس بمسؤولية الجماعات العلمية، بمدى الصعوبات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لذلك " يعزو بعض المؤلفين مسؤولية هذا الوضع إلى كون التقدم في العلوم الإجتماعية يسير في زمننا هذا بخطى أبطأ كثيرا، من خطى تقدم العلوم الفيزيائية" [13].

هذا الاهتمام الضعيف وجب النظر إليه بقلق أيضا، إذ بتمادي الأنظمة المعاصرة في معرفة الطبيعة ونسيانها، أو بالأحرى تناسيها الاهتمام بالإنسان نفسه، على الأقل في الحدود المعقولة لتفادي (عالم المعرفة والجهل)، أي معرفة الانسان بالعالم وتفصيلاته الدقيقة، وجهل الإنسان للإنسان، دون أن يكون في الأمر مطالبة بنزعة انسانية معاصرة، "فما يهدد المدنية الحاضرة من خطر كبير: الهوة العميقة التي تفصل بين تقدمنا العلمي السريع، وبين فشلنا في تفهم المشاكل الإنسانية، وبعبارة أخرى الهوة بين العلم والانسانيات" [14]. فلا أحد يمكنه حتى لو تمادى في نزوعاته النقدية، وإن بشكل مرضي حتى، أن يطالب بعالم بلا علم، أو بالأحرى الدعوة إلى عالم يتم فيه التبخيص والتقليل من أهميته، وضرورة تقليص وثيرة تطوره، لأنه خاصية العصر وجوهره، وإن لتهديداته يبقى مفخرة للإنسانية، وتأكيدا صادقا على حجم القدرات البشرية على التأهيل والابتكار. ولكن التصديق المطلق والساذج بما يقدمه وينتجه، وجعل الخطاب العلمي وحده الباعث على الاهتمام والتقدير، ومنحه الأولوية، وإقصاء العلوم المجاورة، كالتي تتخذ من الانسان موضوعا لها، هو تحدي حقيقي سيتفاقم بالتدريج نحو مآلات، على كل معني بها تحمل مسؤولياته، وهنا يأتي التأكيد على " أننا في حاجة إلى أن نكمل العلوم ذات الطبيعة المادية بعلوم إنسانية" [15].

هذه العبارة تختزل بشكل من الأشكال مناحي لابد منها في طبيعة ارتباط العلوم والإنسانيات، إذ يؤكد الأهمية التي من المفروض أن تمنح للعلوم الإنسانية، باعتبارها مقدمة ومدخلا جوهريا، لفهم ومعرفة مشكلات ومآزق وتعقيدات وأزمات الإنسانية المعاصرة، ومدها الفلسفة والعلوم الطبيعية معا، بمقولات لتشخيص وضعيات الإنسان المعاصر، وخلق علاقات انسجام مع مستوياته الكلية " فالغاية المنشودة من معرفة الانسان لذاته، ليست هي فصل الإنسان عن الطبيعة بقدر ماهي التعرية عن الطبيعة الحقيقية في الانسان، وتنقيتها مما علق بها من جراء التاريخ والثقافة والمجتمع" [16]. وهي غاية يُنتظر منه تأديتها بحس علمي ومعرفي، ومن منظور إنساني مشترك تساهم فيه الفلسفة، من خلال رؤاها التحليلية والنقدية والتأويلية...، وتساهم فيها أيضا العلوم التجريبية بمدها التخصصات الأخرى بقراءاتها الدقيقة والممنهجة، ويكون فيها للعلوم الانسانية أيضا مكانتها وأهميتها في تحقيق فهم أعمق بالفكر والواقع معا " فالفلسفة وبرأينا علم الاجتماع أيضا، يجب أن تبرز قيمة العالم المعاش واقعيا، وكذلك التجارب ،من خلال البحث فيها عن العقل والمعنى لا غير" [17]. ومنه تكون العلوم الإنسانية نمط من التفكير الجدي والمهم في فهم تعقيدات الوجود الإنساني، خاصة في مستوياته الواقعية. ومنه تصير الحاجة بين الفلسفة والعلوم الانسانية، مرتبطة ومتبادلة، فعلوم الانسان تمنح الفلسفة إمكانات أفضل للتفكير في بنية الوجود الإنساني، وهي تمنح علوم الإنسان رؤيتها المنهجية والتحليلية والنظرية والتأملية " لأن الفلسفة تدخل على العلم شيئا لا يثير اهتمام العالم" [18] فهل معناه حملهما لآفاق مشتركة، تجعل الفصل بينهما خطأً منهجياً يتنافى ومبدأ خدمة مصالح وأهداف عمليات الفهم الأعمق لهواجس ومفارقات الوجود البشري؟.

2. العلوم الانسانية والفلسفة وأشكال التعاون والتكامل.

ساهمت حاجة العلوم الانسانية والفلسفة المتبادلة، في خلق جدل، من النوع الذي يمكن استثماره في إقامة

مشاريع مشتركة، فيها تبادُلٌ للخبرات والأطر النظرية والمرجعيات المعرفية، فالقواسم المشتركة بين المبحثين قائمة دوما وبشكل مستمر، بل إن الغايات أحيانا هي نفسها، والإختلاف في الأطر المرجعية لا غير، فهما معا يهدفان إلى تطوير واقع وفكر المجتمعات الانسانية، وإدراك أبعادها الوجودية، وتحليل مستوياتها وربطها بقضايا تهم إنسانية الإنسان. فهل النقد الذي يأخذ البنى الاجتماعية موضوعا له، يدخل ضمن خانة ما يشار إليه بالمشترك بين الفلسفة وعلوم الإنسان؟.

1. النقد كرهان مشترك بين الفلسفة والعلوم الإنسانية.

يعتبر النقد من أهم صلات الوصل بين الفلسفة وعلوم الانسـان، وجزء من عملياتهما المنهجية، وأحيانا هو الهدف المنشود والغاية المرجوة، حيث أن موضوع الفكر في النمطين مطالب بالإستجابة النقدية لكل المكونات المشكلة للقضايا المرتبطة بالوجود الانساني "فالفكر مطالب بأن يجابه الموضوع الانساني بمرونة في المفاهيم والتصورات، وقابلية التطور التي تتحلى بها نظرياته، وتعديل دائم يطرأ على مناهجه، إنه مطالب بأن يكون فكرا جدليا، وفي حوار دائم مع الواقع" [19]، " ، حيث يتم تغذية البعد النظري بواقعية الظواهر البشرية، ولا يدرسها إلا كجدل ينفتح عليهما معا. شريطة أن يستحضر هذا الجدل الأفق النقدي، حيث الفلسفة تغير رؤيتها تبعا للتحولات التي تطرأ على العلم، فيكون هو ذاته هاجسها النقدي، وهي أيضا تمده بالمقولات نفسها، توجيها وتصحيحا، أو قبولا واعتراضا " فالفلسفة تستمد اليوم مصداقيتها من العلوم، كما يستمد العلم بدوره مشروعيته من الفكر الفلسفي النقدي" [20].

هـذه الخاصية النقدية، تتجاوز أحيانا سياق تشكل العلوم الانسانية، إلى مستويات أخـرى، بها تمس أيضا منطلقات العلوم التجريبية، التي تجد نفسها في حاجة ماسة لهذه الرؤية التشكيكية الممنوحة من طرف النقد، فالأوتوماتيكية اللاواعية، التي يجد العلم نفسه غارقا فيها اليوم، إنما ترجع لإفتقاده طوال تاريخه لمدرسة نقدية، تعمل من خلال الحركة العلمية نفسها، وتقوم بالدور أو على الأقل بأحد الأدوار التي قام بها النقد بالنسبة للأدب منذ العصور القديمة.

شكل تاليكانيكية العلمية سمة المعارف الحديثة والمعاصرة، ونجحت بالتدريج إلى أن أضحت أوتوماتيكية اجتماعية، فتحولت من مجرد نظرة إنسانية للظواهر والأشـيـاءإلى نظرة الإنسان للإنسان، ولأن العلم أثبت مكانته كخطاب بديل لكل الخطابات المتعالية، فقد نجح في "تفكيك سحر العالم"، بالمعنى الذي يقصده ماكس فيبر، وتجاوز هذا المعطى جوانب الفكر، وصار نمطا سلوكيا، خاصة لما أضحت المدارس التربوية الحديثة تعتمده وتنحاز له، لكنه نمط صارت له عيوبه، متمثلة أساسا في تغييب البعد الروحي للأفراد، وفي تغييب المعنى، واستبعاد السرديات المتعالية، " وإذا لم يشبع مدرس العلوم

الهوامش

12 ـ محرز الحمدي، الفكر والحياة في فلسفة العلوم الانسانية، دار التنوير للنشر والتوزيع، لبنان.ص12.

13 ـ فيليب فرانك، فلسفة العلم، الصلة بين العلم والفلسفة، ترجمة د. علي علي ناصف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1983. ص 5.

14 ـ المرجع نفسه، ص 8.

15 ـ المرجع نفسه، ص 11.

16ـ محرز الحمدي، الفكر والحياة في فلسفة العلوم الانسانية، مرجع سابق، ص 21.

17 ـ يان سبورك، أي مستقبل لعلم الاجتماع؟، مرجع سبق ذكره، ص 125.

18ـ فيليب فرانك، فلسفة العلم: الصلة بين العلم والفلسفة، مرجع سابق، ص 72.

19 ـ محرز الحمدي، الفكر والحياة في فلسفة العلوم الانسانية، مرجع سابق ص 14.

20 ـ المرجع السابق، ص 12.

الفضول الذهني للطالب فإن هذا سوف يروي ضمأه بتناول المشروب الروحي أينما يقدم له" [21].

جـزء من هـذا النقد الـذي يحمل طابعا فلسفيا، ممزوجا بالروح الإنسانية والنزعة الإجتماعية تشكل في مشروع مستقل، أنشأته مدرسة فرانكفورت، وطورته في سياق سجالات أجيالها، إذ في ظل هذا الإبعاد المقصود للذوات البشرية، صار الانصياع لمقولات الحداثة يحيل إلى أزمة مركبة، ولم تعد النظرية الإجتماعية التقليدية، قادرة على تقديم رؤية حقيقية ورصينة ومتصالحة، وكان لزاما تعويضها برؤية جديدة اكثر جرأة " فالنظرية النقدية لا تصلح في موقف الطاعة الذي يجتاح الفكر أيضا... لأن التفكير نفسه شكل من أشكال المقاومة، فهو جهد يبذله الفرد لكي لا يبقى مخدوعا" [22].

كل قيم القبول والإيـجـاب التي كرستها الوضعية التقليدية، سواء كانت مدفوعة بهم إيديولوجي، كـان يود تحصين أوروبـا من كل أشكال النقد وتمجيد الموجود برؤية إيجابية، أو كانت خلاصات علمية موضوعية، فإنها رفضت الوجه الآخـر للجدل النقدي المؤسس على فلسفة السلب والنفي لأنها السلطة "والمبدأ الذي يتحكم في تطور المفاهيم، والتناقض هو الصفة المميزة للعقل"[23]، هذا التناقض بالذات هو الذي يمد العلوم الانسانية بمقولات نقدية، تقاوم قـدر إمكانها أشكال التمجيد للحضارات الإنسانية والغربية خصوصا، وبها أيضا يتم إحياء آليات تطوير الوجود الإنساني، الذي يخدمه النقد، أكثر مما تخدمه حالة الجمود والإرتكاس، فالمجتمع يحرك النقد، تماما كما يحرك النقد المجتمع " فعندما تكون عوامل التغيير الإجتماعي الأساسية غائبة عن الأنظار ومنعدمة، ينحصر النقد على ذاته في قوقعة التجريد" [24]. لأنها تحتفظ بالنقد الأحـادي المؤسس على إبـراز وتقديم الأوجه الإيجابية للبنى المشكلة للوجود، إما حرصا على تطوير السلطة، أو خضوعا لها، وهذا القبول والرضوخ يكون " قسريا لا بحكم الإرهاب وإنما بفعل سلطة المجتمع التكنولوجي وفعالياته الساحقة المغلقة" [25]. ويمثل هذا النزوح التدريجي الذي تحل فيه السلطة بالتدريج محل العقل من بين أكثر السمات التي حكمت على المشروع الغربي بالإنزياح عن مساراته، وحولته إلى عقل أداتي، يشتغل بمنطق تصفية كل الأصـول الفكرية والتأملية، التي كانت تشكل بتعبير ماركيوز (العناصر المعارضة والمتعالية في الثقافة الرفيعة)، والمجسدة دوما لأطر المقاومة، ليس رفضا للسلطة وإنما محاولة لمحاصرتها موضوعيا، حتى لا تتجاوز الحدود، التي تهددها قبل أن تهدد أي شيء آخر" فالسلطة أصبحت تحل محل العقل، والخضوع محل الحرية، والواجب محل الحق" [26].

الحق أن إقصاء النزعة الفلسفية النقدية، أعطى المشروعية المطلقة لبروز أشكال مقاومة جديدة للسلطة، أخذت شكل ثورات عنيفة، في حين كان النقد والتأمل والتبرم من السلطة بمحاكمتها كفيل برد التوازن المفقود للمجتمعات الحديثة، فكانت محاولة مدرسة فرانكفورت من خلال تشييد " علم اجتماع نقدي" مؤسس على منطلقات فلسفية جديدة، وعلى التراث الإنساني للحداثة، بمثابة شكل جديد من أشكال المقاومة، وإن بدا نقد مشروع الأنوار الغربية غايته، فإنه استند على مقولات كانط، ماركس، نيتشه، هايدغر...، حيث أخذت هذه المشاريع في نظر مدرسة فرانكفورت شكل مقاومة نقدية، ولم ترتكن للحداثة كموروث مكتمل، بل اعتبر بعض ممثليها كماركيوز " أن الهجوم على التفكير النقدي المستقل، إنما هو جزء لا يتجزأ من السيطرة الشمولية"[27]، أي أنها مثلت مقاربة فلسفية جديدة استوعبت منطلقات العلوم الاجتماعية والانسانية، في إطار معرفي موحد، وبذلك يكون النقد أحد الرهانات المشتركة التي وحـدت الفلسفة والعلوم الانسانية، على الأقل في بعض التوجهات الفكرية المعاصرة.

2. الـنزعـة الإنـسـانـيـة كأفق مشترك.

يعتبر النقد جزءً من التماس فـقـط، ولـيـس وحـــده مـا يمثل صلة الوصل بين الفلسفة وعلوم الانسان، بل يجمعهما أيضا أفقا مشتركا يتمثل

في النزعة الإنسانية، التي تسعى العلوم الإنسانية لإقامتها في شروط جديدة ومغايرة، كهم تحمله الفلسفة بدورها أيضا، والعلوم جميعها على وجه العموم " لأننا في حاجة لدعوة إنسانية، تساهم في فهمه لذاته، لا التي تطمس حقيقة الإنسـان لشدة ما تعظم من شأنه واضعة إياه فوق كل الكائنات، والحال أنه على العلوم الانسانية اليوم أن تضم جهودها للعلوم الطبيعية" [28]، مع ضرورة استحضار الخطاب الفلسفي، الذي بديناميته يستطيع تطوير آليات تفكيك التعالي المرتبط بالظاهرة الإنسانية " فحقيقة معرفة الانسان تظل في الواقع مستعصية على كل معرفة.... ولا يكتمل إلا بالنظرة التزاوجية، بين العلم من حيث كونه موضوعا، والفلسفة من حيث كونها ذاتا فاعلة وحرة، أي ذات لها مستويات من الـوجـود، تستحق التأمل والتفكير"[29] .

ضرورة هـذا التكامل بين الأنمـاط الفكرية، فلسفةً كانت أو علوماً، أصبحت حاجة الإنسانية لها تتزايد باستمرار، خاصة في ظل الأزمات التي تتخبط فيها البشرية في الزمن المعاصر، مع حالة التيهان وغياب الأطر الموجهة، رغم الامكانات التي بات يتوفر عليها، وهي أزمات حقيقية تتبدى في نسب الإحساس بالقلق " ويعزو بعض المؤلفين مسؤولية هذا الوضع إلى أن التقدم في العلوم الاجتماعية يسير في زمننا هذا بخطى أبطأ كثيرا من خطى تقدم العلوم الفيزيائية، كما أن بعض المؤلفين يميلون إلى إبراز ضآلة الدعم الذي تحظى به المعارف الأخلاقية والفلسفية، إذا قورن بالدعم الموجه إلى معارف العالم المادي.... والصدع القائم بين العلم والفلسفة هو المسؤول عن عجز العلم عن أي يجعل من تقدمه بركة وخيرا للإنسان"[30] .ما يعني أن ضرورة إعـادة تعديل الكفة شرط من الـشروط الضرورية لتقليص صورة إبتعاد الذات عن ذاتها، وإلا ما الهدف الجوهري لكل الأنماط المعرفية، سوى خدمة الإنسان، وحل مشكلاته وتطوير نمط حياته وعيشه وتفكيره نحو الأفضل والأحسن، بما يضمن أيضا تطوير الأشياء الدائرة حوله.

هـذه الغاية تعتبر المحرك والدافع لكل معرفة بشرية، وإن لم تكن حاضرة فإنه من اللازم إعادة النظر في إنسانية هـذه العلوم قبل علميتها، وهو الدور الذي لعبته الفلسفة منذ النشأة، ومازالت تضطلع به إلى اليوم، رغم أنها تحتاج لتحقيقه مساهمة كل المعارف المجاورة، ومن أبرزها العلوم الانسانية، إما التي تشتغل بشكل مباشر في تشخيص طبيعة الوجود الإنساني كعلم الاجتماع، وعلم النفس،...، أو التي تساهم في فهم واقعه من خلال إطـلالات تاريخية، كالأنتروبولوجيا، فهي وإن كـانـت مـن حيث المبدأ دراسة للمجتمعات التقليدية وسماتها وخصائصها، إلا أنها كانت وما زالت رسالة إنسانية " حيث يجب أن تساهم القاعدة الثقافية التي يبنيها حقائق علم الشعوب في الاقتراب من الهدف النهائي،

الهوامش

21 ـ فيليب فرانك، فلسفة العلم، مرجع سابق ص 14.

22 ـ ماكس هوركهايمر، نقلا عن يان سبورك، أي مستقبل لعلم الإجتماع؟، مرجع سابق، ص 230.

23 ـ Marcuse, Ver la libération, Edition, de minuit, Paris, 1969, p35.

24 ـ هربرتماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب ، بيروت، الطبعة الثالثة 1988، ص 29.

25 ـ المرجع السابق، ص 238.

26 ـ هربرتماركيوز ، العقل والثورة، ترجمة، فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للتأليف، القاهرة،1970، ص 375.

27 ـ نفس المرجع، ص389.

28 ـ محرز الحمدي، الفكر والحياة في فلسفة العلوم الانسانية، مرجع سابق، ص21.

29 ـ المرجع نفسه، ص 56.

30 ـ فيليب فرانك، فلسفة العلم: الصلة بين العلم والفلسفة، مرجع سابق، ص 5 بتصرف.

الذي هو خلق عالم متفاهم وموحد، فلا يمكن أن نفرق بين المخترعين والمكتشفين الأوائل الذين أبدعوا أقدم الممتلكات الثقافية للإنسانية، حسب لون بشرتهم أو انتمائهم القومي أو الديني، الذين طواهم النسيان، ومع ذلك فقد ساهموا في سعادة البشرية أكثر من رجالات عصرنا الراهن" [31].

خاتمة

بين الفلسفة والعلوم الإنسانية إذن قواسم مشتركة، تقوي ممكنات الإرتباط والتداخل والتكامل، الذي منه تتشكل في المحصلة مدخلات الجدل الثنائي بين المقولتين، ولأن المجتمعات الإنسانية المعاصرة في حاجة عملية لإستثمار كل الممكنات الفكرية والثقافية والعلمية والأدبية لفهم وتفسير بؤر التوتر، التي تغدي غربة الذات فرديا وجماعيا، فإن الإنفتاح على جميعها ضرورة ما بعدها ضرورة، وها هي العلوم الإنسانية تعترف بعجزها عن تقرير المصير، وتوفير البيئة العلمية والمنهجية والعدة النظرية في دراسة هذا الكم من المشكلات الإنسانية، وتطلب القرابة من الأنساق المعرفية المجاورة، والفلسفة بلا شك أحد أهمها، لأنه من غير المقبول التعويل على العلوم الإنسانية في تحقيق هذا التوازن الذي تفتقده الذوات المعاصرة باستمرار، في الوقت الذي تعاني هي نفسها من أزمات حقيقية، خاصة وأن الإعـتراف بسوء تدبير الوضعيات البشرية، يشكل نبرة كل الفلسفات المعاصرة، التي ما فتئت تعبر عن قلقها من حاضر الإنسانية ومستقبلها، في الوقت الذي نعاين فيه تَمَلُّك العقل البشري لأغلب تحديدات العالم، وأحيانا في تفاصيله الدقيقة، بفضل قدرته على معرفة العوالم التي كانت إلى زمن مجهولة.

إن الأزمــة إذن واضحـة بينة، فالإنسان أصبح قادرا على إدراك أغلب الأشياء، إلا أنه في المقابل يعجز عن فهم ذاته فهما دقيقا، صارما وواضحا، والحاجة ملحة للعلوم الإنسانية في إعادة ترميم صفوف المعرفة، وخلق التوازن...، و في سياق تحقيقها لهذه المهمة تحتاج أيضا لتجاوز أزماتها، والمتعلقة بالمنهج أساسا، فتستثمر المقولات المنهجية للفلسفة، من أجل إعانتها على توفير الشروط النظرية لخلق إطارها المعرفي. وحين يتوفر هذا الإنفتاح يحدث التعاون الذي فيه تمنح العلوم الإنسانية أيضا الأطر المعرفية التي طورتها لفهم وتفسير الظاهرة الإنسانية، وبهذا الجدل تتطور القواسم المشتركة، متمثلة في مشروعي: النقد وخدمة الوجود البشري، وما نملك إلا تثمين كل جـدل يتضمن في جوفه خطاب الإنسانية، حيث التوق إليها يفوق كل الأزمنة السابقة، إذ لا أزمة للإنسانية المعاصرة سوى الإنسانية ذاتها. ■

الهوامش

31 ـ يوليوس ليبس، أصل الأشياء، بدايات الثقافة الانسانية، ترجمة كامل اسماعيل ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2006، ص 8.15 - عبد الرحيم العطري، المرجع السابق.

المراجع و المصادر

1- Bertrand RusseL.Probleme de la philosophie.Traduction par François Rivenc .Payot. Paris 1989

2- Claude Levi-Strauss, anthropologie ,edition. Plon, Paris, 1973.

3- Marcuse, Ver la libération, Edition de minuit, Paris, 1969.

4 - روجيه غارودي، البنيوية، فلسفة موت الإنسان، ترجمة وتحقيق جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979.

5 - أندرو ديكسون وايت، بين الدين والعلم: تاريخ الصراع بينهما في القرون الوسطى، ترجمة اسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012.

6 - يان سبورك، أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن المعنى وفهم العالم الاجتماعي، ترجمة د. حسن منصور الحاج، مؤسسة مصر الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2009.

7 - ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، تعريب فريق الترجمة بمركز الإنماء القومي، إشراف ومراجعة مطاع صفدي، بيروت 1990.

8 - برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، ترجمة صباح صديق الملوجي، مراجعة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الأول (نوفمبر) 2008.

9 - فيليب فرانك، فلسفة العلم، الصلة بين العلم والفلسفة، ترجمة د. علي علي ناصف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1983.

10 - محرز الحمدي، الفكر والحياة في فلسفة العلوم الانسانية، دار التنوير للنشر والتوزيع، لبنان.

11 - يوليوس ليبس، أصل الأشياء، بدايات الثقافة الانسانية، ترجمة كامل اسماعيل ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2006.

علم الاجتماع وموضوع الأزمات: أي أزمة وأي علم اجتماع؟ الجزء الأول

ترجمة: نزهة الرغاي
باحثة في الاعلام والعلوم السياسية

تعد هذه المساهمة ترجمة للجزء الأول من مقالة الباحث ميشيل فيفيوركا Michel Wieviorka حـول علم الاجتماع و الأزمة، وهي منشورة ضمن مجلة الدفاتر الدولية لعلم الاجتماع، العدد 127، سنة 2009. الصفحات من 181 إلى 198.

نلاحظ تضاعف عدد الكتب المخصصة للأزمات المنجزة من طرف اقتصاديين وصحافيين، فرغم كونها إنتاجات تحمل أحيانا صبغة اجتماعية، إلا أنه لا يمكن إدراجـهـا في إطـار الكتب المنشغلة بالأزمات في تخصص علم الاجتماع. ومن المؤكد أن زمن علماء الاجتماع ليس نفسه زمن الباحثين في مجال الاقتصاد لأن الباحثين في علم الاجتماع في حاجة ماسة إلى إجـراء دراسـات ميدانية، والعمل على بيانات تجريبية لا تعكس بالضرورة الأحداث الجارية. وربما يعتقد علماء الاجتماع أيضاً أن الأزمـة، مهما بلغت أهميتها، لا تستدعي تعبئة آنية، فمع مرور الوقت من الممكن القول ما إذا كانت الأزمة الحالية أدت إلى تعبئة الباحثين في الاجتماع أم لا، وأسهمت في ظهور برامج بحثية، وغيرت التوازنات بين التيارات أو التوجهات العلمية، وولدت براديغمات بحثية لم تكن معهودة في الحقل العلمي.

تشير أزمة 1929 إلى أن علم الاجتماع يواجه صعوبات أو تـرددًا في مواجهة ظواهر الأزمـات، وهـو الوضع الذي وضحه عالم الاجتماع تشارلز كاميك Charles Camic، مبرزا أن أزمة عام 1929 في الولايات المتحدة ــ الكساد الأعظم ــ عجلت بتغييرات مؤسساتية في تخصص علم الاجتماع، وتخفيضات في الميزانيات والمناصب المخصصة لهذا العلم. على صعيد آخر، أثر تدفق المهاجرين القادمين من أوروبا، خاصة من ألمانيا بسبب صعود النازية عقب الأزمـة على توجهات علم الاجتماع الأمريكي. لذلك تبين أن علماء الاجتماع الأمريكيين في تلك الفترة قد تخلوا تقريبًا عن موضوع الأزمة وقضاياه بشكل شبه كامل، لكن ربما نستثني علم الاجتماع الريفي الـذي حكمته تقاليد بحثية موجودة قبل أزمة "الكساد الكبير"، في حين تطرق الاقتصاديون وعلماء السياسة والمحامون على نطاق واسع لموضوع الأزمات.

إذا كان علم الاجتماع بصفته الجديدة قد لعب دورًا محوريا في تطوير سياسات روزفلت Roosevelt، فإن هذا الدور ظل ثانويا مقارنة بدور العلوم السياسية والقانون. فهل نستطيع أن نفسر عدم خوض علم الاجتماع في موضوع الازمات استنادا على تصور ضيق مفاده أن الأزمات وليدة العامل الاقتصادي التي تستدعي استجابات سياسية تنطوي على صياغة قانونية؟ هل يمكن تفسير هذه المسافة أو التهميش استنادا على تصور مفاده أن الأزمة تُرى على نطاق واسع على أنها اقتصادية، تستوجب استجابات سياسية تتضمن تشكيلات قانونية، وكأن من الطبيعي أن يكون لممثلي العلوم السياسية والاقتصادية والقانونية اليد العليا في معالجة هذا الموضوع؟

لم يبدأ علم الاجتماع الأمريكي في التعبئة العلمية لموضوع الأزمـات إلا عام 1934 أو 1935. في السابق، كانت المقالات المنشورة في المجلات الكبرى لهذا

التخصص، وخطابات الرؤساء المتعاقبين للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع غير مهتمة بالموضوع - تم نشر مقال بحثي واحـد فقط يهتم بـالأزمـة في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بين سنتي 1930 و1934، على سبيل المثال، يذكر تشارلز كاميك Charles Camic-. لقد بدأ الاهتمام بالموضوع في منتصف عام 1933، عندما أطلق روزفلت الصفقة الجديدة، وبـصرف النظر عن ذلك، كما قالت الدراسات الريفية أن أول منشور مهم هو كتاب ف. ستيوارت شابين Francis Stuart Chapin : "المؤسسات الأمريكية المعاصرة : تحليل سوسيولوجي" والـذي يعود تاريخه إلى سنة 1935، وهو كتاب "تم إنتاجه على عجل تبعته أبحاث التجريبية عن الأسرة، والبطالة، أو حتى عن تداعيات أزمـة الكساد في مدينة "ميدلتاون Middletown".

في سنة 1936 تم إطلاق أول برنامج بحثي رئيسي تحت إشراف ويليام ف. أوجبورن William Fielding Ogburn وبعض الشخصيات الـبـارزة في هذا المجال، وكان العنوان العام لهذا لبرنامج : دراســات في الجوانب الاجتماعية للكساد، والذي أدى إلى إنتاج ثلاثة عشرة مونوغرافية monographies، فهي أعمال أقل ما يمكن قوله أنها في مجملها لم تصل إلى نتائج علمية قوية ومقنعة كما أشار تشارلز كاميك، بينما كان من المفترض إطلاق بحوث تجريبية حول الكساد، إلا أنهم في الواقع وضعوا نهاية له! وخلص إرنست واتسون بورغس Ernest Watson Burgess سنة 1938 إلى ما يلي: "لقد أضاع علماء الاجتماع (...) فرصة فريدة خلال السنوات العشر الماضية لزيادة معرفتنا بعمل المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بتقلبات السوق في دورة الأعمال (..) أعظم كساد في تاريخ الولايات المتحدة لم ترافقه متابعة علمية من قبل الطلبة الباحثين. لقد فشلت العلوم الاجتماعية فرديًا وجماعيًا». وستكون نتيجة هذا الفشل أو أحد أبعاده تزايد اهتمام علم الاجتماع الأمريكي بالموضوعات والتصنيفات الثقافية، ما جعل هذا العلم أقرب إلى تخصصي علم النفس والأنثروبولوجيا.

ينبغي دراسـة التجارب الوطنية الأخـرى، الأمـر الـذي ربمـا يضع هذه الملاحظة الواضحة في منظورها الصحيح. فمنذ هذه الفترة، فإن الكتاب الوحيد الذي عبر تاريخ هذا التخصص، نظرا لاهتمامه بموضوع الأزمة هو الدراسة الكلاسيكية التي أجرتها ماري جاهودا وبول لازارسفيلد وهانز زيزل Marie J

Zeisel عن العاطلين عن الشغل في مارينثال Marienthal ، وهي مدينة صغيرة في النمسا التي كانت البطالة الهائلة فيها تجعل العمال والسكان "غير مبالين" ومحبطين، على الرغم من أن الاتحاد واليسار السياسي كانا قويين هناك ذات يوم. لذلك يجب أن نعترف بأن الأزمة وعلم الاجتماع لا توجد بينهما علاقات واضحة، ولمعالجة هذه المسألة بشكل مباشر، فإنه من الأفضل الانطلاق من الأزمـة، ومن التحليل الذي يمكن القيام به.

الأزمة الراهنة : أية أزمة؟

نوعان من الاستدلال

هناك نوعان من الاستدلال يحددان مساحة تحليل الأزمـة الحالية، وهذه الملاحظة موجودة على سبيل المثال في فرنسا لدى دائرة الاقتصاديين: الاستدلال الأول يجعل الأزمة ظاهرة مالية اقتصرت في البداية على الولايات المتحدة، في غشت 2007، بل وأكثر من ذلك عام 2008 مع "القروض ذات المخاطر"، وإساءة استخدام الائتمان الاستهلاكي، ووجود سيولة غير متناسبة مقارنة بالقدرات الحقيقية للمقترضين، وكذا مع "توريق" Titrisation الأصول التي سيتبين أن بعضها "فاسد". وبالتالي انتشرت الأزمة المالية عبر الكوكب بأكمله بسرعة هائلة، ما أنتج صعوبات اجتماعية وزيادة في التوترات السياسية. وهذا هو التصور السائد لدى الاقتصاديين الذين اعتبروا في نهاية المطاف أن الأزمة بدأت بالفعل مع إفلاس بنك ليمان براذرز Lehman Brothers في 15 شتنبر 2008، وهو التاريخ الذي سيكون له نفس أهمية يوم 29 أكتوبر 1929 المعروف ب"الخميس الأسـود"، عندما انهارت سوق الأسهم الأمريكية فجأة. وفي إطار هذا التصور،

تشكلت معارضة تتشكل من الاقتصاديين النقديين الذين يتزعمهم بشكل خاص ميلتون فريدمان Milton Friedman والاقتصاديين ذوي الإلهام الكينزي.

يـرى الـبـعـض أن السيولة الفائضة هي المصدر الرئيسي للأزمة الحالية؛ فالأزمة تعني إذن تدمير السيولة الفائضة، وتصفية الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأصول "السامة"، وهي تعمل كنوع من التطهير، الذي تبدأ منه بداية جديدة؛ يمكن أن تحدث دورة جديدة من الرأسمالية؛ فهو يعني ضمناً تدخلات من جانب الدولة، لكن هذه التدخلات يجب أن تكون محدودة زمنياً، حتى تنتهي الأزمة، وتستعيد الدولة بعد ذلك مكانها. ويصر آخرون على استنفاد النمو، الذي ينبغي إحياؤه من خلال علاجات مختلفة تنفذها الدول: خفض أسعار الفائدة، والاستثمارات العامة، وضخ السيولة لإنعاش الاستهلاك، وما إلى ذلـك. إضافة إلى أن الاقتصاديين الكينزيين يمكنهم، أكـثر بكثير من الاقتصاديين النقديين، أن يكونوا منفتحين على وجهات النظر التي يقدمها النوع الثاني من التفكير في الأزمة الذي يرى أنها علامة على فك ارتباط الدولة الذي بدأ مع سنوات تاتشر وريغان Thatcher et Reagan ، وربما حتى قبل ذلك.

الـواقـع أن هـذا النوع الثاني من التفكير يرى أن الأزمة الحالية ليست في الواقع سـوى لحظة بـارزة بشكل خاص عقب التحول الذي بدأ يحدث في العديد من البلدان منذ منتصف التسعينيات. وهنا أيضاً تاريخ يستخدم أحيانًا للإشارة إلى بداية الظاهرة التي كانت ستبدأ بعد ذلك بسبب الصدمة النفطية المرتبطة بحرب "يوم الغفران"، عندما قـررت الـدول العربية المنتجة للنفط فجأة يـوم 17 أكتوبر 1973 زيادة مذهلة في أسعار النفط الخام". ومن هذا المنطلق، يكون العالم كله قد دخل في مجموعة من التحولات إيذاناً بنهاية الثلاثين سنة التي تلت الحرب. وتميز نموذج التنمية الذي رسخ نفسه بعد ذلك في العديد من البلدان، بشكل خاص، بالمكانة المهمة للدولة في إعادة التوزيع – دولة الرفاهية – وتدخلها الهائل في تنظيم الحياة الاقتصادية، من خلال الالتزام الواسع بالقيم التي سادت في العصر الصناعي، وإدارة الشركات التي تهتم بالكفاءة الإنتاجية، و الوثوقية في التصورات التايلورية Taylorisme و الفوردية Fordism في المجتمعات الصناعية التي تعرف صراعـا مركزيا يضع الحركة العمالية في مواجهة أرباب العمل.

يتميز هذا النموذج الثاني بمعدل نمو مرتفع لكون ماليته مُقننة، وفوارقه الاجتماعية محدودة إلى جانب خصائصه التي لا يمكن بالطبع التقليل من شأنها. لقد كان العالم السوفياتي بطريقة ما نسخة متطرفة من هذا النموذج نفسه، ومن المثير للاهتمام أنه في وقت تدهوره بدأت العولمة في اكتساح العالم، لتتسارع مع سقوطه، ما أدى إلى التشكيك في أنماط النمو الوطني. هذا النوع الثاني من التفكير غير بعيد عن تفكير بعض الاقتصاديين، وله امتدادات في التفكير السياسي والسوسيولوجي. وفي كلتا الحالتين، من الممكن، تقديم أساليب أكثر تفصيلاً. بالنسبة للنوع الأول من التفكير فهو يستدعي عنصر السوق

العالمية، والزيادة المذهلة في احتياطيات النقد الأجنبي من قبل البلدان المصدرة للمواد الخامة، ومناقشة الصعوبات التي تواجه التجارة الدولية في سياق فشل جولة الدوحة، وتجميد مفاوضات التجارة العالمية بين أمريكا والصين والهند في شتنبر 2008.

يجب التأكيد على العجز المذهل لوكالات التصنيف الائتماني التي تراوحت بين عدم الكفاءة والفساد، نظرًا لأنها كانت حكماً وطرفاً في آن واحد، فهي كانت تقوم بتصنيف الأوراق المالية بشكل نظري بناءً على طلب مصدري هذه الأوراق أنفسهم – وهم العملاء الذين كانوا يدفعون لها بسخاء -. وكلما اقتصر التحليل على فكرة أزمة محدودة نسبيًا من حيث مصادرها ومؤرخة، وهـي فـترة إذا جـاز التعبير نموذجية للرأسمالية رغم أنها تتمتع بامتداد وقوة غير عاديين، فإن الاستجابات لهذه الأزمة يجب أن تكون أيضًا مالية واقتصادية: تحفيز عبر الاستهلاك، والاستثمارات، حتى يُعتقد عندئذٍ أن الاقتصاد سينتعش وأن الصناعات المالية، يمكن أن تستعيد نمط عملها المعتاد. الأزمة ببساطة في هذا النوع الأول من التفكير، هي فترة سيئة يجب اجتيازها بمجهودات الدولة ومختلف أساليب تنظيمها، وتخليها عن الأيديولوجيات النيوليبرالية، ولكن في الجوهر، لن يتغير شيء بشكل جذري بمجرد أن يتم تطهير الاقتصاد وإعادة إنعاشه.

يمكن تقديم النمط الثاني من التفكير بطريقة أكثر تفصيلاً. وهذا يستلزم، على وجه الخصوص، إظهار أن السيرورات التي بـدأت في منتصف السبعينيات، ليست متعلقة بأزمة 'بنيوية أو 'نسقية' فقط، بل تحول كبير يتشكل فيه عالم جديد، حيث ابتكرت تكنولوجيا جديدة غيرت العالم، مثل الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، وحيث تظهر قيم جديدة 'ما بعد حداثية'، 'ما بعد مادية' أو 'ما بعد صناعية'. وفي الوقت نفسه، ينهار العالم القديم، وتلوح تهديدات الركود التضخمي (الجمع بين التضخم والـركـود)، بينما يـزداد الأغنياء غنىً، وتزداد الفوارق، ويصبح المسيرون جزءً من الرأسمالية المالية، وتقوم الشركات بزيادة نسبة الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطتها وتعزز المرونة أو التعاقد. هذا الوضع يجبرنا على طرح فرضيتين حول الأزمة الحالية: هل تشير الأزمة إلى نهاية فترة طويلة من التطهير كآخر مرحلة من عملية الخروج مما أطلق عليه الفرنسيون مع الاقتصادي جان فوراستييه J بالثلاثون المجيدة' « Trente Glorieuses » أم أنها تشير إلى فشل النموذج المتشكل منذ منتصف السبعينيات، بمعنى النموذج النيوليبرالي الذي يواجه نهاية النمو والحاجة إلى ابتكار نموذج أو نماذج جديدة للتنمية؟

في الحالة الأولى، يمكننا أن نلج بشكل أكثر وضوحًا بعد الأزمة إلى عالم جديد – وهو ما تشير إليه توقعات التنمية المستدامة أو النمو 'الأخضر' أو حتى نقد الاستهلاك، وهي جميعها موضوعات نشأت من انتقادات المجتمع الصناعي منذ أواخر الستينيات، وأُعيد طرحها مجددًا بسبب الأزمـة الحالية. أما في الحالة الثانية، فقد نميل إلى استعادة روح 'الثلاثين المجيدة'، دولة الرفاه و التنظيم والإدارة التي تهتم بتنظيم الشغل والإنتاج، وليس فقط للتماهي مع مصالح المساهمين أو حتى صنف النقابية الرينية كما قدمها ميشيل ألبرت Michel Albert.. ولكن يمكن أيضًا افتراض ولوج مرحلة طويلة من الكساد والانكماش، والفشل في ابتكار عالم جديد دون القدرة على استلهام نماذج تنموية من سنوات ما بعد الحرب. بعبارة أخرى: إذا كان النمط الثاني من المقاربات يعتبر عودة الدولة المستدامة أمـرًا بديهيًا لمواجهة تطورات الأزمة، فيمكن أن يتخذ هذا الأمر شكل محاولة للعودة إلى نموذج 'الثلاثين المجيدة' أو شكل ابتكار أنماط جديدة من التدخل. ويستوجب هذا المنظور الأخير التفكير في دور الدولة وفق تصورات تنزاح عن 'القومية المنهجية' التي انتقدها عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك Ulrich Beck التي تتيح تصور قواعد جديدة أو مجددة فوق وطنية أو إقليمية (مثل أوروبا) أو عالمية. ■

قصيدة

سِفْر الأَنا

الشاعر **عبدالله العثماني**

شدوتُ وما الشدو
مُفْتَعَل
وشعوب بالشـــدو
تَقْـــتَتِلُ
عَبَرتْ آهاتي الآفـــــــاق
واجتزت كل مَوْكِبٍ
يَرْتَحِلُ
سَلَوْتُ وما السَّلْوُ مني بعيـــد
آمِلاً لا يغيب عني
الفَـــــأَلُ
صَدِئَتْ نفوس تَلَهَّـــــــتْ
لم يصقل تَجْدِيفَها
طَـــــوْل
نَسِيَتْ عفو الرحيم وما انتظرت صفحا
وغاب الأمـــل
نَامتْ جروح الأسى أزمانـــا
وانْقَضَت والجرحُ لا يَنْدَمِلُ
شَبَّتْ نار الشوق
فَحَـــــــرَقت جمْرات العشق فلا
قَـــــوْلُ
رَقَصَتْ على أهدابـــــــــها مدامع
مُحرقة هَوَاطِـــــــلُ
خَرَّتْ عُكوفا تأمـــــــــــل أَوْبَةً
عطوفا
تَتَهَـــــــــــلَّلُ
بَحَّتْ حناجرنا من غصـــــــة
تفاقم غَوْلُها وهم
قبائـــــــل
و الشكوى لغير اللـــــــه مذلة

ولَهُ المنة و الفضـــــل

آذانهم صُمَّت عن السمـــــــع

وَ جُودُ لســـــــانهم الدَّجَـــــلُ

أنفقوا ما أنفقوا لا كرمـــــــا

فخصالهم لـــؤم وخَبَـلُ

درْكاتهم في البؤس شاهدة

على حمق الفعـال المُتَأَصِّـلُ

جماجمهم منسية في المتاحف

ولسان الحال أين الخـــــلل؟

إن كانت لكم نخوة ســـَـــابِقِ الزمان

وكن أنت البطـــــل

فلا تترك لغيرك ما يُجَلِّلْـــــه

وأنت في غياهبٍ

وأعـــــزل

إذَا شَكَرْتُ فَالشُّكْرُ مَحْمَدَةٌ

وَالنُّكْرَان يَدحضه العدل

تَتَّهِمْ سِوَاكَ وَأَنْتَ مُتَّهَمُ مغبطا

مَنْ بِهِ خَطَلُ

نفوسهم بكل مدح تنشرح وتنتشي

مثل خَيْطَلٍ ثمِلُ

يَستفِيقُ لَحظَة الَصَّحوِ

عَلَى بُؤْسٍ رأسه

الْجَهْلُ

غابت الحكمة في كل ركن

ويطوى الصفحة الزلل

شاهت وجوه تَمَلَّتْ بِطَلْعة

لم يكسها عقل ولا خجل

نغمات أصواتهم ضجيج

وفَحِيحُ هواهم خبث هَلْهَلُ

قذفت ألسنتهم نارا

فهْي صواعق أبابيل

فَتَحَتْ كُنُوزاً عُنْوَةً وَهي للطغاة

مشرب سائغ ومنهل

تجوب قوافلها دولا

تُسَرْبِلُها الأباطيل

نسجت خيالا بِسُخْفٍ

تحتال به ثم لا تَنْفُلُ

شَرَّدَتْهَا المفاخر يوم أصابها

الكِبْرُ ثم الغَوْلُ

صوبت سهامها نحو أخ لا جُرْم له

إلا البذل

الكل يشهد خفة الريش مُوهِماً

إبداعات :

أن موقفها جلل

تَتَبَاكَى أَنَّ سِيرَتَهَا عَظِيمَةٌ لم يسبق

لَهَا مَثَلُ

تَسْطُو كُلَّمَا أَبْهَجَتْهَا تُحُفٌ

سَيْرٌ حَثِيثُ دَائِبٌ عَجِلُ

آملا جَلْو صدَإ الوصال

بتسامح مُتَرَفِّقٍ يَتَوَسَّلُ

لَا شَدْوٌ ولَا سَلْوٌ وَتبْقَى الآهات

إذا جثت على الصدور آلام لها وقع على النفس

ودليل

منشورات مدى

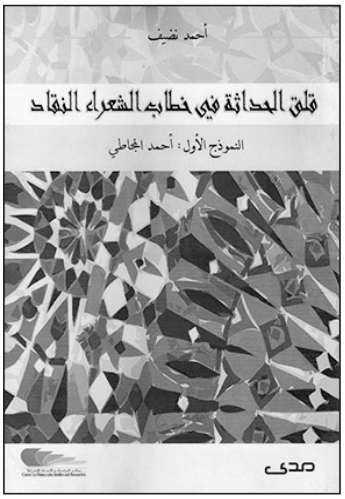
أحمد شنيف
قلق الحداثة في خطاب الشعراء النقاد
النموذج الأول: أحمد المجاطي
مدى

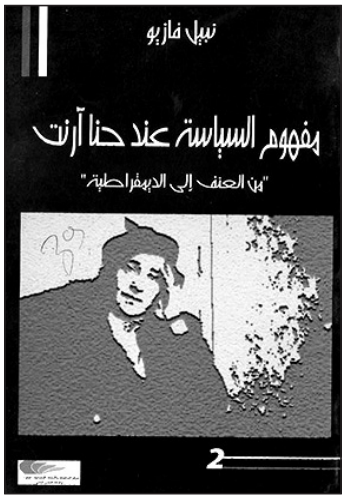
نبيل فازيو
مفهوم السياسة عند حنا آرنت
"بين العنف إلى الديمقراطية"
2

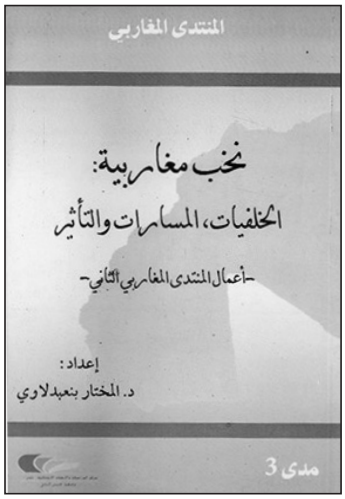
المنتدى المغاربي
نخب مغاربية:
الخلفيات، المسارات والتأثير
-أعمال المنتدى المغاربي الثاني-
إعداد:
د. المختار بنعبدلاوي
مدى 3

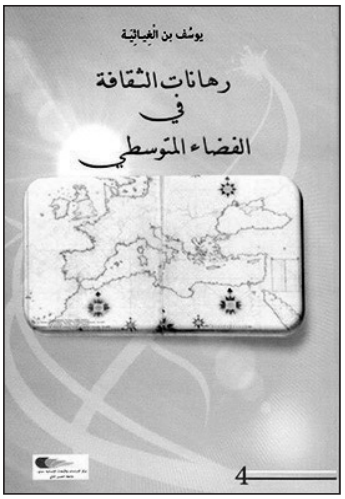
يوسف بن العيايتة
رهانات الثقافة
في
الفضاء المتوسطي
4

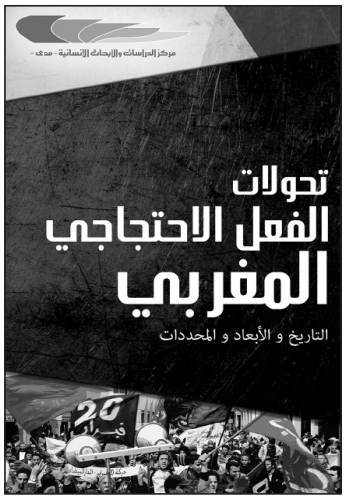
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -
تحولات
الفعل الاحتجاجي
المغربي
التاريخ و الأبعاد و المحددات

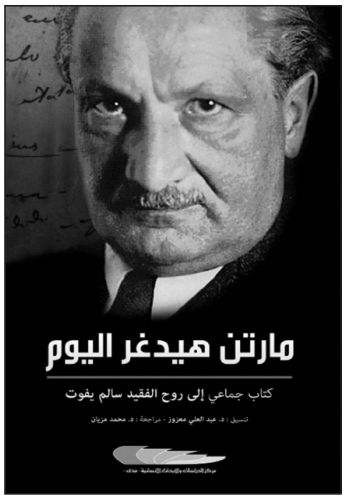
مارتن هيدغر اليوم
كتاب جماعي إلى روح الفقيد سالم يفوت

مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -
التدبير العمومي الجديد
شركات الدولة بين قيم الخدمة العمومية وقيم المقاولة
د. حسن احجيج

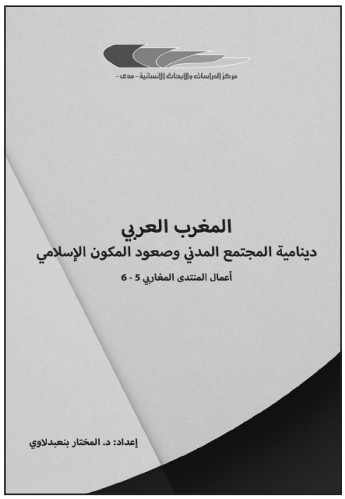
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -
المغرب العربي
دينامية المجتمع المدني وصعود المكون الإسلامي
أعمال المنتدى المغاربي 5 - 6
إعداد: د. المختار بنعبدلاوي

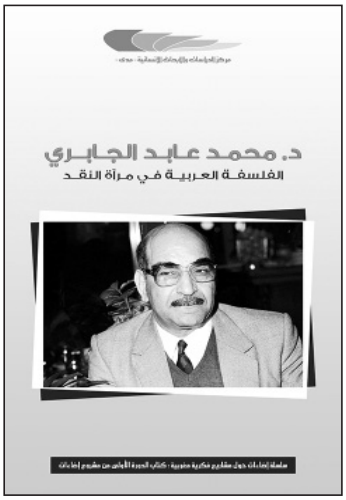
مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -
د. محمد عابد الجابري
الفلسفة العربية في مرآة النقد

منشورات مدى

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
دة. حياة الدرعي
مدخل في التواصل
النظريات والنماذج الكبرى

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
د.مراد زوين
التحديث وأزمة العقل السياسي العربي
قراءات في الفكر السياسي المعاصر
دار الإحياء للنشر والتوزيع
MAISON AL-IHYÂ D'EDITION ET DE DISTRIBUTION

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
سؤال المشاركة السياسية
في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب
التنسيق :
محمد الغالي - محمد باسك منار - حياة الدرعي- زكرياء أكضيض

آخر أعداد مجلة رهانات

العدد 58

العدد 59

العدد 61-60

العدد 62